

٢١٦٢

ش ٥٢

المسلك العدل على شرح مختصر بافضل، تأليف

الشيخ محمد الكردي، محمد بن سليمان - ١١٩٤ هـ.

كتبه أحمد سنة ١٢١١ هـ.

١٦×٢٣ سم

١٩ س

٢٨٥ ق

٦٣٧٤

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الأعلام (ط ٤) ٦: ١٥٢ هدية العارفين ٢: ٣٤٢

١- العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف

١١٩٨٥

ج - تاريخ النسخ د- الحاشية

ب - النسخ

شرح الحضرمية.

الدفري على

١١٩٨٥

347



Ministry of Higher Education

*Riyad University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... : الرقم

Date ..... : التاريخ

30



حاشية الصغرى لابن سليمان  
على شرح الحضرمية

لابن حجر

عبد  
محمد الجردى

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٢٧٤ - ف ١٢٨٥  
العنوان: المسألة العدل على شرحه محققا بافضل  
المؤلف: المكي محمد بن محمد بن سليمان - ١١٩٤  
تاريخ النسخ: ١٢١١ -  
اسم الناسخ: محمد -  
عدد الأوراق: ٨٥ -  
ملاحظات: -  
-----





بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد  
الحمد لله الذي وفق من اراد به خير التفقه في الدين  
والهمه رشده وجعله وارثا لعلوم النبيين والصلاة  
والسلام على قائد الغر المحجلين ورسول رب العالمين  
سيدنا ومولانا محمد امام المرسلين وعلى آله ثمة فؤاد  
الطيبين واصحابه الذين لدت المعافى مرتضعين  
ولحبر المكارم مرتدين صلى الله وسلم عليه وعليهم  
اجمعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين  
فيقول الفقير الى رحمة ربه القدير الواثق بالماجد  
المنان محمد بن سليمان لما من الله عليّ بالمال حاشيتي  
الكبرى على شرح العلامة خاتمة المحققين وسند  
المدققين احمد بن حجر الهيتمي المكي على مختصر العلامة  
بافضل الحضرة تغمدهما الله برحمته واسكنهما فسيح  
جنته ونفعني بهما وعلو مهما في الدارين بجاه سيد  
الكونين تاملتها فاذا فيها طول على اكثر اهل العصر  
الابعض اهل العناية فخشيت من الا ملال بالاكثر  
في هذه الاعصار التي فيها العلم مات فاخصرتها  
في اقل من نصف حجمها في اخرى سميتها الحواشي المندية  
على شرح المقدمة الحضرمية محيلا فيها على ما في اصلها  
ثم

شملويت عنان العزم ثانيا في اختصار ذلك المختصر  
مستعينا بمالك القوي والقدر لان الهمم قد داخلها  
القصور والبواعث قد غلب عليها الفتور واحيل على اصل  
هذه وهي الوسطى تارة وعليهما اخرى بقولي فيها كلام او بينت  
فيهما اذكرت فيهما ونحو ذلك من العبارات كفي الاول هنا كلام  
وكنت اريد ان تكون هذه في اقل من نصف حجم التي قبلها على  
القياس الاول ليكون عليه المعقول لكنه لم يساعدني القلم  
عليه بل زاد على النصف قليلا مما لديه لكنه يسير جدا ولم اجد  
منه بدا وانها نحو نصفها فقط وسميتها المسلك العدل على  
شرح مختصر بافضل واسأل الله تعال بجاه نبيه محمد صلى الله  
عليه وسلم وجاه كل ذي جاه عنده ان يمن عليّ فيه بالاخلاص  
وان يرحم شيتي يوم يؤخذ بالنواص ورحم الله من دعا الى بغفران  
الاتام وبالدخول في دار السلام من غير سابقة عذاب ولا تقوى ولا  
عتاب برحمته ومنته انه جواد كريم وعباده رؤوف رحيم هذا  
وقد عرفت ان اقدم بين يدي المقصود مقدمتين لتكونا كالاساس  
لما بيني عليهما من باقي الكتاب اما الاولى فاقول اعلم ان جمهور  
متاخرى ائمتنا الشافعية قد اطبقوا على ان المعتمد غالبا في  
مذهب الشافعية ما اتفق عليه الشيوخ امام المذهب عبد  
الكريم الرافي والامام يحيى النووي فان تخالفوا فالنوي  
فان وجد للرافعي ترجيح دونه فهو المعتمد فان تخالفت  
كتب النووي فالغالب ان المعتمد التحقيق فالجموع والتتبع



فالروضة والمناهج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبية ونكتة  
 فان اتفق المتأخرون على ان ما قالاه سهو فلا يكون حجة معتد بها <sup>في هذا محذور قوله</sup>  
 لكنه نادر جدا وقد تتبع من جاء بعدهما كلامهما وبينوا المعتمد <sup>فيما سبق</sup> غالباً  
 من غيره بحسب ما ظهر لهم ثم ان لم يكن للشيخين ترجيح فان  
 كان المفتي من اهل الترجيح في المذهب افتى بما ظهر له ترجيح  
 مما اعتمدته ائمة مذهبه ولا يجوز الفتوى بالضعيف عندهم وان  
 ترجح عنده لانه انما يسأل عن المرجح في المذهب لا عن الراجح عنده  
 الا ان نبه على ضعفه <sup>ان نبه على ضعفه</sup> وانه يجوز تقليد العمل به وحيث كان كذلك

فلا بأس وان لم يكن من اهل الترجيح وهم الموجدون اليوم  
 فاختلن فيهم فذهب ذاهبون الى ان المعتمد ما اعتمدته الشريعة  
 في كتبه فان تخالفت فالتخفة ثم فتح الجواد ثم الامداد ثم شمس العباب  
 ثم فتاويه وكان على هذا اكثر اهل الاخصار وذهب آخرون الى  
 ان المعتمد ما اعتمدته الجمال الرملي فيما خالف فيه الشريعة وعليه  
 اكثر اهل مصر ثم صار شيخنا الشيخ سعيد سنبلي يفتي بعدم جواز  
 مخالفة الشريعة ومرتجيتا اتفاقا بل بعدم مخالفة التخفة والنهاية  
 وان تخالفا فتخير المفتي القاصر عن رتبة الترجيح بينهما وان  
 كانا ببقية كتبهما وكتب غيرهما لا يجوز الفتوى بها الا اذا لم  
 تخالفهما او احدهما ورايت نقلا عن الشيخ محمد صالح المنتفعي  
 ما يوافق كلام شيخنا المذكور ورفع للعلامة السيد عمر البصري  
 سؤال

سؤال من الاحسا فيما يختلف فيه ابن حجر والجمال الرملي فيما المعول  
 عليه من الترجحين فاجاب ان كان المفتي من اهل الترجيح افتى  
 بما ترجح عنده ثم قال وان لم يكن كذلك كما هو الغالب في هذه  
 الاخصار المتأخرة فهو راو لا غير فيقتصر في رواية ايهما  
 شاء او جميعا او بايهما شاء من ترجيحات اجلاء المتأخرين  
 ثم قال الاولى بالمفتي التامل في طبقات العامة فان كان السائلون  
 من الاقوياء الاخذين بالعزائم وما فيه الاحتياط خصهم  
 برواية ما يشتمل على التشديد وان كانوا من الضعفاء الذين  
 هم تحت اسر النفوس بحيث لو اقتصر في شأنهم على رواية التشديد  
 اهلوه ووقعوا في وهدة المخالفة لحكم الشرع روى لهم ما فيه  
 التخفيف شفقة عليهم من الوقوع في ورطة الهلاك لا تساهلا  
 في دين الله او لباعث فاسد لطمع او رغبة ثم قال وهذا  
 الذي تقرره هو الذي نعتقده وندين الله به قال وكان بعض  
 مشايخنا يجرى على لسانه عند مرور اختلاف المتأخرين في  
 الترجيح في مجالس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بآي  
 الرايين من شاء يقرأ لقانون ومن شاء يقرأ الورش واما الترام  
 واحد على التعيين في جميع المواد وتضعيف مقابله فالحامل عليه  
 محض التقليد انتهى وفي القضاء من التخفة ما نصه في الخادم  
 عن بعض المتأخرين المحتاطين الاولى لمن يلى بوسواس

سؤال من الاحسا فيما يختلف فيه ابن حجر والجمال الرملي فيما المعول  
 عليه من الترجحين فاجاب ان كان المفتي من اهل الترجيح افتى  
 بما ترجح عنده ثم قال وان لم يكن كذلك كما هو الغالب في هذه  
 الاخصار المتأخرة فهو راو لا غير فيقتصر في رواية ايهما  
 شاء او جميعا او بايهما شاء من ترجيحات اجلاء المتأخرين  
 ثم قال الاولى بالمفتي التامل في طبقات العامة فان كان السائلون  
 من الاقوياء الاخذين بالعزائم وما فيه الاحتياط خصهم  
 برواية ما يشتمل على التشديد وان كانوا من الضعفاء الذين  
 هم تحت اسر النفوس بحيث لو اقتصر في شأنهم على رواية التشديد  
 اهلوه ووقعوا في وهدة المخالفة لحكم الشرع روى لهم ما فيه  
 التخفيف شفقة عليهم من الوقوع في ورطة الهلاك لا تساهلا  
 في دين الله او لباعث فاسد لطمع او رغبة ثم قال وهذا  
 الذي تقرره هو الذي نعتقده وندين الله به قال وكان بعض  
 مشايخنا يجرى على لسانه عند مرور اختلاف المتأخرين في  
 الترجيح في مجالس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بآي  
 الرايين من شاء يقرأ لقانون ومن شاء يقرأ الورش واما الترام  
 واحد على التعيين في جميع المواد وتضعيف مقابله فالحامل عليه  
 محض التقليد انتهى وفي القضاء من التخفة ما نصه في الخادم  
 عن بعض المتأخرين المحتاطين الاولى لمن يلى بوسواس



الآخذ بالآخف والرخص الثلاثين إذا فخرج عن الشرع ولضده  
الآخذ بالثقل الثلاثين إلى الإباحة انتهى وهذا الذي قاله السيد  
عمر البصري هو الذي يميل إليه الفقير وقد نقله تلميذه ابن الجمال  
الأنصاري مختصراً وقرأه في رسالته فتح المجيد ورايت نقلاً  
عن العلامة السيد عبد الرحمن بن عبد الله الفقيه العلوي في آخر  
جواب طويل وإذا اختلف ابن حجر والرملي وغيرهما من أمثالهما  
فالقادر على النظر والترجيح يلزمه وأما غيره فيأخذ بالكثر  
الأذا كانوا يرجعون إلى أصل واحد ويتخير بين المتقاربين  
كما بن حجر والرملي خصوصاً في العمل كاصرة السيد عمر بن عبد الرحيم  
في فتوى له انتهى وأعلم أني أذكر كثيراً في هذه الحاشية وأصلها  
الخلاف الكائن بين الشومرو وشيخهما شيخ الإسلام والخطيب  
فانهم مما اتفق على جلالتهم وعزرك في عدم التصريح بالترجيح  
في كثير من المسائل المختلف فيها بينهم ما تقدم في كلام السيد عمر  
وغيره فان من هو من أهل الترجيح لا يتقيد بما أرجحه ومن  
لا ترتبته التخيير فاي ثمرة له في الترجيح نعم وقع في كلامهم  
حتى التحفة والنهاية مسائل من قبيل الغلط والضعيف  
الواضح الضعيف فلا يجوز الافتاء بها مطلقاً وقد وضحت  
جملة منها في كتاب الفوائد المدنية فيمن يفتي بقوله  
السادة من متأخري المشافعية بمالم أقف على من سبقني  
إليه

إليه فليراجعه من أراد الاطاعة بذلك فانه جمع فاعلى المقدمة  
الثانية في بعض ما جرى عليه اصطلاح متأخري أئمتنا الشافعية  
في كتبهم الفقهية فحيث قالوا الإمام يريدون به إمام الحرمين  
الجويني ابن أبي محمد وحيث يطلقون القاضي يريدون به إمام  
القاضي حسين وإذا أطلقوا الشافعية عرفاً والشارح المحقق يريدون  
به شارح المنهاج حيث لم يكن لهم اصطلاح بخلافه والاكاشة في شرح  
الارشاد حيث أطلق الشافعية يريد به الجوهري شارح الارشاد وان  
قالوا شارح فالمراد به واحد من الشراح لأي كتاب كان كما هو  
مفاد التذكير ولا فرق في ذلك بين التحفة وغيرها كما وضحت ذلك  
في غير هذا المحل خلافاً لمن قال انه يريد شبهة وحيث قالوا  
قال بعضهم ونحوه فهو اعم من شارح وحيث قالوا قال  
ونحوه يريدون بهما الرافعي والنووي وحيث قال الشافعية  
يشيخنا يريد به شيخ الإسلام ذكرياً وكذلك الخطيب الشربيني  
وهو مراد الجمال الرملي بقوله الشيخ وان قال الخطيب شينى فمراده  
الشهاب الرملي وهو مراد الجمال الرملي بقوله افتى به الوالد ونحوه  
وان قالوا لا يبعد كذا فهو احتمال وحيث قالوا على ما شمله  
كلامهم ونحو ذلك فهو إشارة إلى التبري منه او انه مشكل  
كما صرح بذلك الشافعية في حاشية فتح الجواد ومحلله حيث لم



ينبغي على تضعيفه وترجيحه والاخرج عن كونه مشكلا الى ما  
حكم به عليه وحيث قالوا كذا قالوا او كذا قاله فلان فهو كذا  
قبله وان قالوا ان صح هذا فكذا فظاهره عدم ارتضائه كجانبه  
عليه في الجنايز من التحفة وان قالوا كما ولكن فان فهو بعد  
بذلك على تضعيفه او ترجيحه فلا كلام والا فهو معتد  
فان جمع بينهما فنقل الشيخ سعيد سنبل عن شيخه الشيخ عبيد  
المصر عن شيخه الشوبري ان اصطلاح التحفة ان ما بعد  
كما هو المعتد عنده وان ما اشتهر من ان المعتد ما بعد لكن  
في كلامه انما هو فيما اذا لم يسبقها كما والا فهو المعتد عنده وان  
ولما رجع بعد ذلك ما يقابل ما بعد كما الا ان قال لكن المعتد  
كذا والا وجه كذا فهو المعتد انتم وعندك ان لا يتقيد بهاتين  
الصورتين بل سائر صيغ الترجيح لهما ورايت عن الشيخ  
ان ما قيل فيه لكن ان كان تقيد المسئلة بلفظ كما فاقبل  
لكن هو المعتد وان لم يكن لفظ كما فما بعد لكن هو المعتد  
انتهى وهو يؤيد ما سبق عن شيخنا الشيخ سعيد وعلى هذا  
الاخير يحمل ما نقله ابن التميم في حواشي التحفة عن مشايخه  
الاجلاء انهم تتبعوا كلام الشيخ فوجدوا ان المعتد عنده ما بعد  
لكن اذا لم ينص على خلافه انه المعتد لكن رايت نقلا عن  
تقرير البشبيشي في درسه ان ما بعد لكن في التحفة هو  
المعتد

المعتد سواء كان قبلها كما او غيره انتهى الا ان يقال هو المعتد عنده لا  
عند الله وقد افردت الكلام على ما يتعلق بهذا بالتأليف فليرا  
من اراده وقد ان اشترع في المقصود بعون الملك المعبود  
فاقول قال الله رحمه الله ورحمنا به بعد البسلة الحمد لله رب  
العالمين الخ اعلم ان ائمتنا الشافعية رحمهم الله تعالى ذكروا  
في باب الايمان ان الانسان اذا حلف ليحمدن الله عز وجل  
بمجامع الحمد واجله او باجل التمام كان بره بما ذكره الله  
قوله ويكافي مزيد فآثره الله ليكون مبتدئا باجل التمام  
واجمعها نعم لم يذكر والفظ رب العالمين وافي به تاسيا  
بالكتاب العزيز وبالحديث الوارد بان هذه الصيغة هي  
بمجامع الحمد فان فيه ذلك يوافي نعمة اي يلاقيها حتى يكون  
معها بمعنى انه يفي بها ويقوم بحقوقها ويكافي نعمها  
بهمزة في اخره اي يساوي الحمد ما زاده تعالى من النعم بان يقوم  
بشكره ياربنا لك الحمد الخ لما ذكر في التحفة ان من حلف  
ليشكر على الله افضل الثناء لم يبر الانما سبق انفا قال ولو قيل  
يبر بياربنا لك الحمد الخ كان اقرب بل ينبغي ان يتعين لانه  
ابلق معنى وصح به الخبر انتهى واراد في الشك هنا ذاك بذلك  
واشهد الخ اتي به الخبر الصحيح كل خطبة ليس فيها تشهد  
فهي كغيرها اي قليلة البركة صلى الله عليه الخ اتي بها لقوله ان يستحق الشكر بالاحسان  
صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله تعالى فيه فيبداهه وبالصلاة  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان وان كان مفردا  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان لان جهة استحقاق الشكر  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان لان جهة استحقاق الشكر  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان لان جهة استحقاق الشكر

قوله نعم جمع نعمة وهي اية  
العيش وخصه او الشيء  
المنعم به اذ كثيرا ما يأتي  
فعل بمعنى المفعول كالذبح  
والنقض والبرعي والظن  
ومع ذلك لا ينقاس قول  
الامام في الرازي هي النفقة  
المفعولة على جهة الاحسان  
الى الغير وقيل لا بد من تقيد  
النفقة بالحسنة لانه لا يحق  
الشكر الا بها وحق عدم  
اعتبار هذا القيد لجوان  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان  
لان جهة استحقاق الشكر  
بأنه لا يستحق الشكر الا بالاحسان



لعله  
القول

عليه السلام اقطع محقق من كل بركة وآثر هذه الصيغة لما ذكره  
السجاولي في المنهج البديع من ان في بعض الفاظ الحديث المذكور من  
كتب في كتابه صلى الله عليه وسلم لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام  
في كتابه وسلم جمع بينهما امتثال القول صلوا عليه وسلموا  
تسليما ولما نقله النووي عن العلماء من كراهة افراد احدهما عن  
الآخر واعتذر في الامداد عن افراد باحتمال ان محل الكراهة فيمن  
اتخذها عادة فيخرج عنها بالجمع مرة او من فعله منهم جمعها  
بلسانه واقتصر على احدها وان الكراهة بمعنى خلاف الاولى  
فلا يشتد التحاشي عن ارتكابها او يحمل الحال على الذهول ثم  
قال وقيد بعض فقهاء اليمن كراهة الافراد بما اذا لم يجمعها  
مجلس او كتاب والا فلا افراد وهو غير بعيد وان كان كلاً ظاهر  
كلام غيره قدينا زع فيه انتهى وعلى آله اتى به امثالا لما  
ورد في ذلك من الاحاديث بل نقلها تفه في حاشية التحفة  
عن ابن الجزري ان الاقتصار على الصلاة عليه صلى الله عليه  
وسلم لا يعلمه ورد في حديث مرفوعا الا في سنن النسائي  
في آخر دعاء القنوت وفي سائر الاحاديث التي ورد فيها  
صفة الصلاة عليه العطف بالآل وهو في الاول هنا كلام  
واصحابه وجه نذب الاتيان بهم الحاقهم بالآل بقياس  
اولي لانهم افضل من آل لا صحبة لهم هذا بناء على ان  
المراد بالآل مؤمنوا ومؤمنات بنى هاشم والمطلب اما علما  
قد

هذا الكلام هو الذي  
في كتابه صلى الله عليه وسلم  
لما ذكره النووي في  
الاحاديث التي ورد فيها  
صفة الصلاة عليه العطف  
بالآل وهو في الاول  
هنا كلام واصحابه  
وجه نذب الاتيان  
بهم الحاقهم بالآل  
بقياس اولي لانهم  
افضل من آل لا صحبة  
لهم هذا بناء على ان  
المراد بالآل مؤمنوا  
ومؤمنات بنى هاشم  
والمطلب اما علما  
قد

معهم

امورهم

قد يراد بهم في نحو هذا المقام كما سيأتي في كلامه فافرادهم بالذكر  
دخلهم في الآل للاعتناء بهم لما خصوا به عن غيرهم ودفعاً لتوهم  
ارادة المعنى المشهور للآل هنا خصصتهم بمعرفة تلك الخاصة  
التي لا يشركهم فيها غيرهم وهو اعلى المطالب واسنى المواهب وهي ما  
يقع من تجلي الحق تعالى لقلوب خواصه وتحقيق اسرارهم باحدى  
وذلك لما افاض عليهم سبحانه من انوار الشهود واطلعهم عليه  
من مكنون الوجود فانفسوا في بحار الانوار وغرقوا في المعاني  
والاسرار واما معرفة الله تعالى العامة التي يشترك فيها الخاص  
والعام بل هي اول الواجبات على الاطلاق فالمراد بها معرفة وجوده  
وما يجب له من اثبات ونفي امور فليست مرادة هنا وان  
اختلفت مراتبها مراتبها فهي كروية نار او موج بحر والاولى  
كالاصطلاح بالنار والغوص في البحر وهي ثمر البصيرة والمكاشفة ثم  
المشاهدة وكل يحصل له منها ما كتب له فمراتب المخلصين بها  
مختلفة وفي شرح الحديث التاسع عشر من الاربعين النووية  
للشه ما نصه كل من معرفة العبد ورببه عامة وخاصة  
فمعرفة العبد العامة هي الاقرار بوحداية الله تعالى وربوبيته  
والايمان به والخاصة هي الانقطاع اليه والانس به والطمانينة  
بذكره والحيا منه وشهوده في كل حال ومعرفة سبحانه وتعالى  
العامة علم بعباده واطلاعه على ما اسروا واعلنوه والخاصة  
هي محبته لعبده وتقريبه اليه تعالى واجابة دعائه وانجاؤه



ان المصادر لا تعمل  
 استعمال عمل الفعل اذا  
 عن العمل فقد  
 الفعل لا  
 الكون  
 انما في  
 كسوف الشمس  
 في قوله

قوله ثم مال الى انما  
مكروهة والله  
اعلم بخيرا  
الشيخ مصطفى البكري  
ام التمهيد به  
حرمه انتهى

ماله



والصلاة فان عاش الى رمضان وجب تعلم الصوم فان كان  
عنده مال لزمه عند تمام الحول ما يجب عليه من الزكاة فيه ولا  
يجب معرفة زكاة ما ليس عنده من المال الى اخر ما نقلته فيها  
جمع شريعة فعيلة بمعنى مفعولة من شرع بين مشرعة  
الماء الى مورد الشارب بيانية اذا السلام ما شرعه الله  
لعباده من الاحكام او بمعنى اللام بان يراد بالشرع الاحكام  
وبالاسلام الانقياد وضع اللى الى واذا فسر الاسلام بما  
شرعه الله من الاحكام وهذه الاحكام هي ذلك الوضع اللى الى  
كانت الاضافة بيانية ايضا والافهى بمعنى اللام دار  
السلام الى الجنة بالكفر وهذا متعم ان لم يعف عنه  
فهو تحت المشيئة ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء في  
ذاته فلا يقبل قسمة ولا تجزى ولا نظير له ولا شريك في ملكه  
ولا معين له في فعله النعمة الثقيلة وعلى هذا تكون المنة  
اخص من النعمة مطلقا او المنة مطلق النعمة سواء كانت  
ثقيلة اى عظيمة او لا وعليه تكون المنة بمعنى النعمة من غير  
زيادة استدراج فلا تحمد عواقبها لجمده اى عبد المطلب  
ليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بالنعى عام كما ورد  
عن ابى نعيم في مناجاة موسى عليه ما افضل الصلاة والسلام  
وفيه انه روى انه اتى امنة آت في حملها في منامها ومما قال  
لها اذا وضعتيه فسميه محمدا الا ان يقال يمكن انها  
انسييت ذلك وانها تذكرته بعد تسمية جد به ولم يسم  
احد

احد بمحمد قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب رزقه صلى الله  
 ونشر اهل الكتاب نعتة سمي يوم الالههم به رجال النبوة والله اعلم  
 حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا ذكرتهم فيها واثره  
 اي اثر الله لفظ الرسول على النبي فقال ورسوله ولم يقل ونبيه  
 في غير هذا الكتاب كالتحفة والايعاب وشرح الاربعين النووية  
 بان الرسالة فيها التعلقان بالحق والخلق بخلاف النبوة قال  
 والكلام في نبوة الرسول مع رسالته والا فالرسول افضل قطعاً  
 والاخذ بغتة وما كان الله ليعذب بهم وانت فيهم

بعض المحققين كأنه يريد التقي السبكي ومال إليه الشافعي في كتبه  
ووجهه رتبها والده أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى الملايكة  
خبر صحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم وأرسلت إلى الخلق  
كافة رواه مسلم قال الشافعي في ثم الأربعين النووي يدل أخذ بعض

المحققين من أمتنا بعموم مدحتي للجمادات بأن ربها فعل  
حتى آمنت به صلى الله عليه وسلم ثم قال الحق تكليف الملائكة بالطاعة

العملية قال الله تعالى ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف محال  
اليمان لانه ضروري فيهم فالتكليف به تحصيل للماصل وهو محال  
الاتعاى لمن يصلى عليه كاهنا والاكره والخلاف في غير الرسول

اما هو فله ان يجود بها كما امره ربه وكان صلى الله عليه وسلم  
يفعله بنى هاشم والمطلب اى وبناته اما وهما ابنا عبد

مناف دون اخيه ابيهما عبد شمس ونوفل والاربعة اولاد عبد  
الغنى واولاد عبد مناف واولاد عبد المطلب واولاد عبد الوهيد  
واولاد عبد الدار واولاد عبد النضر واولاد عبد العزى واولاد عبد  
المطلب واولاد عبد المطلب واولاد عبد المطلب واولاد عبد المطلب



مناف لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى سهم ذوى القربى لبنى  
 هاشم والمطلب وقال نحن وبنو المطلب شئ واحد  
 ضعيف له طرق اذا جتمعت يكون حسنا ولفظه آل محمد كل تقى  
 وان لم يره كاعنى للانتقال ولا يوقف بها في اول الكلام  
 اصلها اى وبعد ذلك اى اما بعد لزوم الفاء في جزها  
 اى لتضمن اما معنى الشرط وفعله وهو ما يمكن لزمتها الفاء  
 اللازمة للشرط غالبا فاما بعد اصله ما يمكن من شئ بعد محمد  
 والصلاة فوقعت اما موقع اسم هو المبتدأ وفعله هو الشرط  
 وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة  
 للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمتها الصوق الاسم للابتداء  
 قضاء الحق ما كان وابقا له بقدر الامكان مما اسم شرط  
 جائز في محل رفع مبتدأ ويكن بمعنى يوجد وفيه عائد الى ما  
 لكونه عبارة عن اى شئ ومن زايدة وشئ اسم يكن والجملة الظرفية  
 قوله وشئ اسم يكن الخ  
 الظاهر انه هو فانه في محل نصب خبر يكن قدم عليه  
 صرح بان يكن بمعنى الشرط وقدم لفظ بعد الحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 يوجد وحيث كانت بمعنى يوجد فتكون وسلم على الفاء ليفصل بين اداء الشرط والجزاء استباحهم  
 تامة لا تحتاج الى خبر تو اليهما ثم حذف المضاف اليه لبعده حذف فامنى بالانسيب  
 ويكون من شئ فاعلم فصار وبعد فهذا مختصر الخ ويحتاج اليه من المعاملات فيه  
 لا اسمها كالا يخفى فاعلم  
 انه لم يذكر فيه شيئا من المعاملات ولعله بنى هذا على ما بلغه  
 ان مصنفه وصل فيه الى قريب من نصف الكتاب لكنه قال  
 يصح عندك ان المصنف يرضى الى ذلك المحل وانما الذى في نسخ  
 الكتاب

تامل في هذا الكلام  
 فانه متناقض  
 وظنه مدس  
 على الشيخ اعلم

الكتاب المعتمد الوصول الى عقب فصل متعلقات الشعر اويك الش  
 بنى هذا على ما عزم عليه من اكمال الكتاب متنا وشرحا بل وصل فيه  
 الى الفرائض وانما لم يكتب عليه لان المشهور والمتداول من الشرح في  
 غالب نسخ الكتاب الى عقب فصل متعلقات الشعر متن اى ظهر  
 خبط عشواء اى ركب على غير بصيرة والعشوائية لا تبصر امامها  
 الايصال للمهدى الهدى اى لعان كثيرة لكنها ترجع الى المغيبين  
 الايصال وهو مختص بالله تعالى والدلالة وتستعمل تارة في حق  
 البارى وتارة في حق غيره قال تعالى واما تود فهديناكم واخبروا  
 على الهدى اى دللناهم ولو اوصلم لم يستحبوا العنى وقال تعالى انك  
 لا تهديك من احببت اى لا توصله وقال تعالى وانك لتهدى الى  
 صراط مستقيم اى لتدل اليه وانما لك الدلالة وزن بهذا الميزان  
 ما يمر عليك من معاني الهداية والله اعلم قال رحمه الله هذا

وفي نسخة كتاب بفتح الطاء مصدر  
 اما بضمها فاسم للماء الذى يتطهر به او ببقية ماء الطهر وبكسر  
 اسم لما يضاف الى الماء من نحو سدر الحصى كالا نجاس  
 والمعنوى كالعيوب ما اوجب الغسل وقد يقسم اليه وهو  
 الحيض والنفاس ومتوسط وهو ما عداها ما اوجب الغسل  
 وقسمه بعضهم الى اربعة اقسام اكبر وهو ما وكبير وهو ما عداها  
 مما اوجبه واصغر وهو ما اوجب الوضوء ونظريه الجنس  
 بفتح النون وكسرها مع سكون الجيم وكسرها وبفتحها لغة الشئ  
 البعيد او المستقذر وشرعا يستقذر بمنع صحة الصلاة حيث

هذا هو المعنى  
 وهو الذى هو المكلف به  
 الاصل عند المتكلمين  
 من الاصطلاحين  
 المعنى المصدري الذى  
 هو هنا شرعا المصداق

هذا هو المعنى  
 وهو الذى هو المكلف به  
 الاصل عند المتكلمين  
 من الاصطلاحين  
 المعنى المصدري الذى  
 هو هنا شرعا المصداق



لا امرخص او وصف يقوم بالحمل عند ملاقاته لعين من الاعيان النجسة  
 مع توسط رطوبة من احد الجانبين وهذا الثاني هو المراد بقوله  
 يشترط لرفع النجس ما مطلق او طين لاى بالاجتهاد عند اشتباه  
 الطاهر بالنجس للعالم بحاله قيده يخرج ما لم يظهر عليه وصف  
 الاستعمال والنجس فالعالم بحاله لا يذكر الامتيد كما البحر اى  
 فان تقيده بالبحر منفك والضرار هو القيد اللازم وكذلك الماء الذى  
 ينعقد منه الملح استهلك الخ اى بحيث لم يغير احدا وصاف  
 تغيرا فاحتيا منع اطلاق اسم الماء عليه حسا وتقديرا  
 المغلي بضم الميم وفتح اللام وقيد به لانه محل الخلاف في البحار المترشح  
 من غير واسطة نار من ماء طهور طهور بلا خلاف او  
 مجاوره اى الماء المتغير بمجاورة ليس بحيوان يشبه  
 الدود وليس هو دابة فان تحقق كان نجسا لانه في  
 من نذاهو الماء الذى يقع على الزرع الاخضر خصوصا في ايام الربيع  
 وليس هو من نفس حيوان في البحر خلافا لمن زعمه كما بينته فيما  
 اية التيمم فيتموا فيها امر يفيد الوجوب فلو رفع غير الماء الار  
 الباري الى استعماله ولم يامرنا بالتيمم والاجماع فيه نظر مذكور  
 فيها يغسله اى الخبث حين بال الاعراب في المسجد فقال  
 صلى الله عليه وسلم صبوا عليه ذنوبا من ماء والامر ذواخر بصفحة  
 الوجوب فلو رفع غيره لم يجب غسل البول وقال ذلك الاعراب المنادي والمراد  
 اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا احد فقال له صلى الله عليه وسلم ذواخر بصفحة  
 لقد لان التيمم كانه  
 من الخواصر والاول  
 في الخواصر والاول

ما ذكره في  
 البحر اى  
 في قوله  
 ما لم يظهر  
 عليه وصف  
 النجس

لقد تجرت واسعا غيرهما اى الحدث والخبث من طهارة السلس  
 والطهارة السنونة وخرج الخ اى بالماء الخل والجامد كالتراب والحجر  
 في الاستنجاء وادوية الدباغ وبمطلق نحو ماء الزعفران مما قيد بقيد  
 لازم كالتراب اى ورفعه خاص بغير يصف واحد والعلام في العام  
 المختص بالماء والمزيل في المغلظة الماء بشرط امتزاجه بالتراب في غسله  
 فهو شرط لا شرط في الاستنجاء اى فانه مرخص لامرئى وادوية الدباغ  
 محيلة لامزيلة مما قيد هذا بيان لنحو من قوله نحو ماء الزعفران  
 وهو مقيد بالاضافة ومثله المقيد بالصفة كما دافق وبإدانة عمده  
 كقوله نعم اذا رات الماء اى المني ما لا يمكن فصله اى عن الماء  
 وهذا الشهر الاراء الثلاثة في تعريف الخالط ويجمع بان ما لا يمكن  
 فصله حالا ولا لا يميز في رأى العين ويكون ما لا عليه بيان قوله ما لا  
 للعرف فلا خلاف الرخو الصلب منه مجاور لا يضر التغير به فهو  
 نوعان ومثله القطران وفي نهاية امر يضر التغير به في القرب ان  
 تحقق انه في الخالط وخالفه في التحفة لانه في مقر الماء وجمع بينهما  
 الشهاب البرلسي فقال ان كان وضعه فيها لا صلاح الطرف التحق بما لان فيه نوعان نوع  
 في المقر وان كان لا صلاح الماء وهو الظاهر بشرط ان يوافق قوله ومثله القطران اى  
 ما استظهره قول التحفة تدفن لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء الاسم وان يكون في الخالط  
 وتمر سياق قبيل الفصل في كلامه انه لا يضر التغير بالثر كما هو فرض المسألة  
 ان تناثر بنفسه فيحمل ما هنا على ما اذا تغير بما خل من ماء  
 سياق على ما اذا تغير بمجاورة لانه في قوله فيما سياق ان تناثر  
 بنفسه نظر ظاهر اذا لفرق وعبر في بعض النسخ فيما سياق

بينها  
 قوله ما لا  
 لا يميز في  
 رأى العين  
 قوله ومثله  
 القطران اى  
 ما لان فيه  
 نوعان نوع  
 قوله  
 ما استظهره  
 قول التحفة  
 تدفن لا صلاح  
 ما يوضع فيها  
 بعد من الماء  
 الاسم وان يكون  
 في الخالط  
 كما هو فرض  
 المسألة  
 ان تناثر  
 بنفسه فيحمل  
 ما هنا على ما  
 اذا تغير بما  
 خل من ماء  
 سياق على ما  
 اذا تغير بمجاورة  
 لانه في قوله  
 فيما سياق ان  
 تناثر  
 بنفسه نظر  
 ظاهر اذا لفرق  
 وعبر في بعض  
 النسخ فيما  
 سياق

ما ذكره في  
 البحر اى  
 في قوله  
 ما لم يظهر  
 عليه وصف  
 النجس











او غيرهما فان كان ذلك لم يضر ولا ضرر وما ذكرته في الاخير بناء على  
ان المتغيرين هما غير مطلق وان التراب مخالط **ولكن شبط ذلك**  
بعبارة اخرى بان تقول يشترط لضرر تغير الماء بالطاهر ستة  
شروط ان لا يكون تغيره بنفسه وان يكون المتغير مخالطاً وان يستغنى  
عنه الماء وان لا يشق الاحتراز عنه وان يمنع التغير اطلاق اسم الماء  
وان لا يكون المتغير تراباً ولا مائياً **فصل في بيان الماء المكروه**  
استعماله في نهاية م ر المياه المكروهة ثمانية المشتمل على الحرارة  
وشديد البرودة وماء ديار ثمود لا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء  
بئر برهوت وماء بئر بابل وماء بئر ذروان انتهى وفي بعض نسخ  
هذا الشرح ما محسور وفي التحفة يكره الطاهر بفضل المراءة انتهى  
خلاف الامداد وحاشية التحفة والمراد فضلياً وحدها اما مع الرجل  
فلا كراهة ومنع الوضوء بفضلها اذا خلت بجمع منهم احمد بن حنبل في رواية  
وان لم تمسه تنزيلة للخلوة منزلة المني وفي الايعاب لا يكره ما مسه  
في شربها وادخلت يدها فيه بلا نية وذهب الشرييني تبعاً للشيخ الاسلام  
الى كراهة ازالة النجاسة بماء زمزم وفي التحفة وشرح الحرر للزبادي  
انه خلاف الاولى وقيل يحرم وجزم بها في العباب في الاستنجاء وفي التحفة  
وغيرها يكره ماء و تراب كل ارض غصب عليها الا بئر الناقة وسياتي  
هذا في كلامه فيدخل فيه مياه قوم عاد **قوله** ولينه الاسباع  
واسباع الوضوء على المكراه في اسباع على مكرهة لا بقيد الشدة نعم  
ان فقد

منه  
في  
الاسباع  
على  
المكراهة  
في  
الوضوء

ان فقد غيره وضاق الوقت وجب او خاف منه ضرر **قوله** بنجاسة  
مغلظة في الامداد يؤخذ منه زوال الكراهة بتسخين الشمس **قوله** فاعليه  
فلا ينافي ما ذكر في الطعام المايح لاختلاف الاجزاء السمية باجزاء النجاسة  
لحرر لا تزول الكراهة بتسخين الشمس بالنار **قوله** لا طيبا  
اشبعت الكلام في كتابي كاشف اللثام عليه واوعد الشئ في حاشيته  
على تحفته ان الثواب في الارشاد يدونه في الشرعية لان في تركها حظاً  
للنفس وفي الايعاب عن التاج السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد مجرد غرضه  
لا يثاب ولجود الامثال يثاب ولها يثاب ثواباً انقص من ثواب من  
محض قصد الامثال **قوله** وبدونه فالمراد بالشمس ستة الشمس  
والمكروه اشد كراهة من المغطى لشدة تأثيرها فيه **قوله** هذه اي  
من الموقع في التيسار الشك **قوله** ظنا وفي بعض النسخ طبا وقد بينت  
وجوه فيهما **قوله** ممتد الى اي ما من شأنه الاستعداد تحت المطرقة  
وان لم يحصل بالفعل فشمس الشمس في بركة من جبل حديد وخرج بذلك  
غيره كالخزق والخشب **قوله** غير ذهب الى اي ومغشيه بحجر  
يمنع انفصال الزهومة في التحفة بخلاف نقد غشيه او اختلط بها  
تشوذه منده ولو غير غالب خلافاً للزركشي **قوله** ولو ميتاً  
كذلك الشرييني وم ر والبرلسي وغيرهم وجرى على تخصيصه  
بالحي في التحفة والفتح والايحاب ولا فرق عندهم بين استعماله  
في طاهر البدن او باطنه **قوله** خفة برده بل لا بد ان يصل الى حالة  
اي يفعل فاعل وبفسه

والا فلو  
على طه  
في  
الشمس  
يقول طبيب  
الرواية او  
نفسه بسبب  
للطب لا بالنجاس  
فانه يحرم عليه  
من وجوز له التيمم  
ان لم يجد غير  
في المسئلة بل  
يحب  
وتمسك  
رحم الله











ولا ان الجارية متفطر  
حكم كما ياتي شرح الاثر بملاقاة اى من غير المستثنيات الاية في كلامه **قوله** لم يحل رواية فانه لا يحس  
فان تراجع تجس كما يقتضى المراد من قوله لم يحل حيثما **قوله** المعتدل لا بواسطة شمس من قرير عرفا  
لوسد تجس اى ماله ولا حائل بينهما مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له وفي حاشية التحفة للسيد  
يكن كسر الالف في تجس  
من غير دفع له انتهى  
وفي المجموع لوصف  
الماء من ابريق على نجاسة  
وانصل طر من الماء بالنجاسة  
بحيث يكون الماء متصلا  
من الابريق الى النجاسة  
لم يحكم بنجاسة الماء  
الذي في الابريق وان  
تواصل بعضه ببعض  
اي حسا لا حكايا لان  
النجاسة لا تنقطع  
وهذا متفق عليه قالوا  
ولان المنفصل عن الشيء  
لا يضاف اليه وان  
كان بعضه متصلا  
ولهذا التوجيه المصلي  
فخرج منه بتدقيق  
لوث البثرة قليلا عما لا يرى وان تعدد وكان لواجمع روى حيث كان قليلا كما  
لم تبطل صلاته و  
احتجوا بالحدِيث الحسن  
في ذلك انتهى

برغوث وقمل وحلم كبير **قوله** شاذ الجنس الخ فلو كانت من جنس ما يسيل دمه  
ولا يمكن لكونه لا دم فيها لصفراء وسذوذ عن الغالب فلما حكم ما يسيل دمه وفي العكس  
لما حكم ما لا يسيل دمه **قوله** ولا يخرج يحرم عند الشجر حده ونقل سم في  
حواشي المنيع عن موافقة م ر عدم الجرح ايضا والموجود في كتبه انه يخرج  
وكذلك شيخ الاسلام والشريفي وغيرهم **قوله** ووزغ ولو كان كبيرا وهو ليس  
بسم ابرص وكذلك المسامة عند العوام بالسحلية تارة وبام صالح اخرى في الاصح  
**قوله** وخنفساء بفتح الفاء والمد **قوله** فيه الداء قيل وهو الاليس **قوله**  
لموته اي ولا يضر موته فيه لان طرحه له في حال حياته **قوله** به اي  
بالذباب المذكور في الحديث في عدم تجليسه ما تطرح فيه حية وان ماتت  
فيه لا في نذب غمسه على المعتقد **قوله** على احتمال فيه استتربه في شرجي  
الارشاد وخالف في النهاية فجرى على عدم عود الطهارة **قوله** او طرحت  
اطلق لكثير ضرر الطرح واستثنى من رقى النهاية وغيرها الريح وزاد  
الشئ في تحفة البهية واعتمد الطيلاوي والشريفي انه لو قصد  
طرحها على مكان فوقعت في المايح لا يضر وهذا منيها فيفقد اشتراط قصد  
الطرح وعدم قصد غيره وجري البلقيني على عدم ضرر الطرح مطلقا  
وظاهر الايجاب اعتماده كابتنته في الاول وجري جماعة من متقدمي  
اؤمتنا على طهارة ميتة ما لا يسيل دمه وفي حاشية الشئ على تحفته  
وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع  
لحم مدود في قدر البطيخ فانت معه دود فلا ينحسه على اصح القولين



في الماء

بجلاء فالاصل الاول **قوله** ولا يضارح عن استكمال في ذلك للراعي  
مذكور في اصل **قوله** من دخان النجاسة تعرف كثرته وقلته  
بالاثر الذي ينشأ عنه كصفوته في الثوب وفي حاشية الشيرازي  
يعني عن قليله حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والاضحى منه  
النجور بالنجس والنجس فلا يعني وان قل لانه بفعله اخذاهما  
من فيما لو راى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى الصقها بيده  
او لوبه الا ان يفرق بان النجور مما تمت الحاجة اليه فيغتفر  
القليل منه وفي الايعاب عن الزر كشي واقرة شرط العفو  
يكون عن غير قصد ونقل الماتني عن الايعاب لو اوقد نجاسة  
محت الماء واتصل به قليل دخان لم ينحصر **قوله** والمتنجس  
الشئ في حاشية تحفته وفي الامداد في طهارته ونجاسته والمسئلة  
خلافة **قوله** اكثيف اى الخلاء والنجار شبه الدخان تفصله بتركها  
المقتضى حرارتها فتنفصل منها اثار ضعيفة جدا لا تظهر الا نادرا  
وقد ذكر الشافعي في كتابه في بيان ما لا ينجس من الدخان  
ان كل ما لا ينجس من الدخان هو ما لا ينجس من الدخان  
وهو حسن الخطا على  
محقق النجاسة  
العفو فيه وادعى  
من العفو فان  
النجس لم يعرف عنه  
ان العفو فيه لا ينجس  
في الروضة واصرا  
في العفو وان  
قد استثنى  
على جواب  
الشارح هنا قال في التوضيح  
ولا تستثنى هذه المسئلة

الحرة والطوبى اذا  
 القادوان العنيد  
 العنيد من العنيد  
 الحرة في حاشية  
 الحرة في حاشية







وكان المحي جري  
ظاهرا عبارة شوم  
وحاصل ذلك ان شوم  
الحكم بالشك في زوال  
استتاره ان لا بد من  
زوال التغير على الحالة  
او ما هو اتمت قالا







ذراع ونصف كما قاله القليل لزم ان يكون العمق ثلاث اذرع واذا بسطناها ارباعا  
تكون اثني عشر ذراعا فتضرب الاثنى عشر والاربعة الاسباع الى حاصل  
من ضرب نصف العرض في نصف محيطه في اثني عشر بسط العمق يكون الحاصل  
مائة وخمسين وستة اسباع والمقصود للقلتين مائة وخمسة وعشرون  
فتضرب على القلتين بخمسة وعشرين وستة اسباع **قوله** وهو في العرض  
في المدور الخ **قوله** في المطولات وهو انه لو كان الذراع في عمق المدور وطول  
المربع واحدا وهو ذراع اليد وكان عمق المدور ذراعين بذراع اليد كان  
ذلك دون القلتين بكثير لا ذلك تضرب بسط المسطح وهو اثنا عشر  
واربعة اسباع في بسط العمق يكون الحاصل مائة واربعة اسباع لان  
الحاصل من ضرب اثني عشر في ثمانية ستة وتسعون والحاصل من ضرب  
اربعة اسباع في ثمانية اربعة واربعة اسباع فالجمع مائة واربعة  
اسباع والمطلوب مائة وخمسة وعشرون فينقص ذلك عن مقدار  
القلتين باربعة وعشرين وثلاثة اسباع ولو جعلنا الذراع في طول  
المربع ذراع النجار لزيد على القلتين بكثير لا ذلك تضرب بسط المسطح  
وهو خمسة وعشرون في بسط العمق اربعا وهو ستة وربع فيكون  
الحاصل من ضربها في خمسة وعشرين مائة وستة وخمسين وربعا والقلتين  
كما علمته مائة وخمسة وعشرون في هذا سبب اختلاف المدور والمربع  
في المراد بالذراع في العمق وقد ذكرت في الاول كلاما يتعلق بما هنا فارجع  
منه **فصل في الاجتهاد قوله** او غيرها اي كتاب واطعمة **قوله**

اجتهد

بلغ

اجتهد بان يبحث عن امارات يظن بها ما يقتضي الاقدام او الاجام وان قل  
عدد الطاهر كانا في مائة **قوله** ان ضاق الخ اي فيجب ح مضيقا والا  
فالوجوب يكون بدخول الوقت ولكنه موسع بسعة الوقت ومضيق  
بضيقة **قوله** غير ذلك اي المستبهي ولم يبلغا بالخلط قلتن بلا تغير  
**قوله** المتجسس كذا وقع في هذا الكتاب والاولى تناول المشتبه كما عثر  
به في الايعاب وفي الامداد فيما رواه شبيهه ملكه بملك غيره وفي فتاوى  
الشه كشاة ميتة التيس بمذبحه واضطر الى الاكل وفي موضع آخر  
من الايعاب وكذلك في اية م ر لا اجتهاد مطلق بل ان وجد اضطرار  
جاز له تناول هجما ولا امتنع ولو بالاجتهاد **قوله** فيما عدا ذلك <sup>اي فيما لو اشتبهت ميتة بمذكاة ونحو ذلك</sup>  
هنا كلام طويل يراجع منه **قوله** وحل تناول بالجر معطوف على في  
الصلاة **قوله** عند الاستباه فان تطهر قبل الاجتهاد لم يصح طهره وان  
بان ثما استعماله هو الطهر ولكن لو تناول احد المشتبهين لم يحكم بغيره  
فيه بل لوطن بالاجتهاد طهارة احدا لاثنين واصابه رشاش من  
الآخر لم يجسه الا اذا استعمال ما ظن طهارته فليز منه غسل ذلك  
الرشاش لثلاثة يصلي يقيين النبي سنة ذكره في الايعاب **قوله** ان  
تعين طريقا اي بان لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغا بالخلط قلتن  
**قوله** اصل في التطهر المراد به على المعتمد عدم استيائه عن اصل خلقته  
كالمتجسس المستعمل فانها لم يستحيلا عن اصل خلقته الى حقيقة اخرى  
بمخلاف نحو البول ومااء الورد فان كلا منهما استعمال الى حقيقة اخرى



**قوله** بناءً ورد أي ونحوه من كل مستحيل طاهر **قوله** بكل مرة قيل  
يجب وضع بعض كل في كون ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط لثبات  
له الجزم بالنية ثم يتم وضوءه باحدهما ثم بالآخر قال في التختة وهو وجه  
معنى وظاهر كلامهم أنه مندوب لا واجب للمسفة وفي الإيعاب لئلا  
يتوضأ بهما وضوء واحد ويفصل كل عضو مستانداً بالثنتين لزوماً  
وبه يلغز ويؤذر في ترده في النية للضرورة وفي التختة إذا شيه  
ظهور بمسئول لا يتوضأ بكل منهما لعدم جزمه بالنية مع قدرته  
على الاجتناب إلا أن فعل تلك الكيفية انتهى وفي اشتباه تجسس العين بال  
الظهور يتلوا أحداً لثانين ويتم **قوله** مجال أي مدخل **قوله** كما  
لو اختلطت الخ أي باجنيبات أو محرمين أو باجني فلا اجتناب ولا نقض  
بلمس واحدة منهن وإن كن غير محصورات كما سيذكره في نواقض الوضوء  
نعم إن لمس ثنتين منهن في وضوء واحد انتقض التحقق لمس اجنبية مثله  
فيما يظهر ما لو علم أن محرمه أبيض اللون فلمس أسوده وأما النكاح فيجوز  
من غير كراهة أن كن غير محصورات كخف لاق وخف العشرين ممّا  
يسمى لعدده بمجرد النظر محصور وبنيهما وسابيط يلحق باحدهما بالظن  
وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب وقال الأذرعى ينبغي عند  
الشك التحريم عملاً بالأصل انتهى وإذا جوز ناله النكاح منهن  
إذا المسر وجهه لا نقض للشك خلافاً لما نقله الخطيب عن الشهاب  
الرملي فقد نقل م ر عنه خلافاً وفي الإيعاب إذا اشتبهت أمته  
بأمة

بأمة غيره إن اجتمعت بقصد تميز الملك فقط جاز له الوطئ تبعاً لخر  
واستشكل البرلسي وغيره عدم تمييز المحرم بالعلامة بما ذكرته  
مع الجواب عنه في الأول **قوله** ثالثاً ياعده هذا تبعاً للروضة وأصلها  
لعله الاحتياط أو شدة الاشتباه في بني آدم  
من شروط الاجتناب والمعتد أنه بشرط الجواز العمل بالاجتناب لا بالأقدام  
عليه كما يدل عليه قوله قريباً فإن لم تظهر الخ **قوله** قد ولوا عني أقوى  
منه أدار كما تحفة ونهاية خلافاً لاسني وظاهر الغرر والخطيب  
ويوافقه فتاوى م ر **قوله** المائتين أي واحدهما ولو بصب قدّر  
في الآخر غيره تغير يمنع استعماله لو قدر في الخاذاً باقلا فله لا يبقى  
عنده متيقن الطهارة بل مشكوك فيه وهو غير ضار **قوله** تعدد  
المشتبه فلو تجسس أحد كتيه المتصلين بالثوب أو إحدى يديه  
المتصلتين بيدته واستتبعها فلا اجتناب لعدم التعدد فيجب  
غسلها وإلا لم تصح نحو صلاته وفي الإيعاب لو اشتبه فحس في  
ارض واسعة صلى فيها إلى بقائه قدره أو ضيقة غسل جميعها **قوله**  
وبقاء المشتبهين هو رابع الشروط لا خامساً لما علمته في الرابع من  
ظهور العلامة **خامساً** أن لا يقع من أحد المشتبهين شيء في الآخر  
وهذا يمكن دخوله في الذي قبله إذ لم يبق عنده شيء طهره ويبقى  
فزال التعدد **سادساً** العلم بتنجس أحد الأناثين أو ظن تنجسه  
بقوله عدل رواية فلوراء واء وشك في سلب طهوريته فله التطهر  
به ولا نظر للشك فيه **سابعاً** الحصر في المشتبه فلو اشتبه



نجس يواني بلد فلا اجتهاد بل اخذ منها ما شاء الى ان يبقى واحد على المعتمد وقيل  
الى ان يبقى ما يمنع عنه الاجتهاد ابتداء وعد العدد المحصور وجزم به  
في العباب قال في الايعاب هل يلحق بالنجس اختلاط انا انه المتنجس يواني  
بلده او يفرق بان النجس لا اصل له للاجتهاد فيه الا اصله في الحل بخلاف  
هذا محل نظر وكلامهم السابق يؤيد للفرق **ثانيا وهو خاص بالقلة**  
الموقته اتساع الوقت للاجتهاد مع الطهارة والصلاة فلو ضاق الوقت  
عن ذلك تيمم وصلى واعاد اقره في الامداد والايهاب وفي نهجها  
م ر في الاوجه خلافه وزاد بعضهم **ثاسعا** وهو كون الاناثين  
لواحد فان كانا لا متينين تروءاء كل بانائه لانه يتيقن طهارته وظن  
الان خلافه والمعتمد خلافه وزاد اسماعيل الحضرمي **عاشرا** وهو  
ان يكون المتعمد للطهارة لا يخشى منه ضرر كالمشمس وهو مبني على  
ضعيف انه يجوز التيمم بحضرة المسمر فيكون وجوده كالعدم  
**حادي عشرها** السلامة من التعارض فلو قال احد العدلين ولغ  
في هذا وقت كذا وقال الآخر بل في هذا ذلك الوقت تساقطوا حكم  
بطهارتهما نعم ان كان احدهما وقتا واكثر عددا عمل به فان تعارضا  
في التحفة تساقطوا وفي النهاية عمل بقول او ثمة فان استويا فالأكثر  
عددا **فهذه شروط جواز الاجتهاد واما شروط وجوبه فتلاثة**  
**دخول الوقت** اما قبله فهو جائز لا واجب **ثانيا** عدم وجود غير  
المشتبه او ارادة استعماله **ثالثا** ان لا يبلغ المشبهات بالخلط  
فلتين

بقوله ان لا يبلغ المشبهات  
فليس ما لا يبلغ المشبهات  
يظهر

اي الاوثق والاكثر  
عددا

فلتين والا فلا يجب الاجتهاد بل يختار بينهما وبين الخلط **وشرط**  
**جواز العمل بالاجتهاد ظهور العلامة** كما تقدم مع الخلاف فيه  
**قوله** اعادة اجتهاده اي حيث بقي من الذي استعمله او لا بقية لما  
علمت من ان شرط جواز الاجتهاد التعدد في الدوام على المعتمد خلافا للرافعي  
**قوله** لكل طهر اى وضوء وعبر شيخ الاسلام في شرحي البهجة والروض  
بقوله لزمه الاجتهاد للصلاة الثانية لكن قتيده قبل ذلك بما اذا  
حدث قال في المعنى اما اذا لم يحدث بالاسم من طهر احتى حضرت صلاة  
اخرى فانه لا يلزمه الاجتهاد وان تغير طهارة الخ وخالف م ر في النهاية  
فقال بوجوب الاعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها الا اذا كان ذا كرا  
لدليله الاول ووافقه الزيادي ومثله في الايعاب نقلا عن المجمع **قوله**  
فذلك اي واضح انه يعمل به **قوله** والا اي لم يوافق اجتهاد الثاني الاول  
اتلفها او احدهما مثلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل جميع ما صاب  
من الاول او يصلي بيقين النجاسة ان لم يغسله واخذ منه البلقين انه  
لو غسل بين الاجتهاد بين جميع ما صاب به ماء غير الشب من عمل الثاني  
اذ لا يلزم من احاد الفساد بين السابقين فهو نظير ما اذا تغير اجتهاده  
في القبلة فعمل بالثاني وافرء الامداد وقال م ر في النهاية هو واضح  
وقد افتى به الوالد وجزم به في شرح البهجة وتعقبه في التحفة بان ظاهر  
كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما ترتب عليه **قوله** في باب تجسيس  
تنازعه قوله فقيها وقوله موافقا المراد بالفقيه هنا العالم







وخلالهم اوتاه كل فيه **قوله** هو ما يخلل به الاسنان وتحرم نحو سلسلة من الذهب مطلقا  
 وفراين فاسم على شرح المنهج لو اخذ قطعة من الذهب وزنه به الوجه  
 لا يحرم كما وافق عليه جمع من الفضلاء منهم م ر فيما بلغني من التحفة  
 ثم قال وقد يقال استعمال النقود حرام وان لم يكن اثناء وهذا استعمال انتهى  
 وفي الشبراملسي حل دق الذهب والفضة واكلمها للتداول وان لم يحصل  
 منها نفع **قوله** لان الخيلاء والتفاخر والتعاطف فيه اي الذهب استعملها  
 في الفضة **قوله** او مع الحاجة لان بعض ما للزينة لما لم يتميز قلبه على  
 بعض الحاجة احتياطا فلو تميز الزايد على الحاجة كان للزاد حكم ما  
 للزينة وفي الامداد لو تعددت الفضة لحاجة فواضح او لزينة وكل  
 منها صغير لكن لو جعت كانت بقدر كبيرة فهو محل نظر وظاهر كلام  
 الجواز وهو محتمل **قوله** والكبيرة لحاجة في التحفة وشرحي الارشاد  
 واقره الشريفي في شرح التلبيس الحرم ان عمت الاثاء وخالف في الاثاء  
 وكذا م ر في النهاية حيث كان التعميم لحاجة وهل يجري فيما تم من يورث  
 السيوف والجنائمي انتهى بعض فقهاء البهمن بعدم الاحاق وان ذلك  
 حرام ويؤيده ما في الزكاة من القصة من ان تحلية آلة الحرب هي فعل  
 عين النقدي في حال متفرقة حتى يصير كالجزء منها **قوله** وان لمعت  
 من بعيد الخ في الجميع خلاف اشار اليه بان الغاشية **قوله** شر وان  
 قل يعني في التحفة ذكر بعض الخبر المرجوع اليهم في ذلك ان الهام  
 ماء يسمى بالحاد وان يخرج الطلا ويحصله وان قل بخلاف النار من  
 غير ماء

غير ماء فانما القليل لا يقاوم في بعض محل بخلاف الكثير والظلال مراد  
 الاثمة هذا دون الاول لندرتة كالعارفين به نعم نعم بعضهم ان ما  
 خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بل وان كثرت وبشليمه فيظهر ان تحرقه  
 عن الزئبق وانما حاح هل يتحصل منه شيئا ام لا انتهى **قوله** فانه محل سوا  
 كان يحصل منه شيء بالعرض على النار او لا وهذا اعتمدته الشئ في كتبه  
 وقيدته شيخ الاسلام في شرح المنهج والروض وم ر في النهاية بالحصول  
**قوله** هذا في الاستدانة اي التفصيل بين حصول شيء منه بالعرض على  
 النار وعدمه **قوله** مطلقا او سواء يحصل منه شيء بالعرض على النار ام لا  
 لانه اضاعه مال بلا فائدة اجرة لصانعه ولا ارش على زيده وهذا اطبق  
 عليه ائمتنا خلافا لما في الزكاة من التحفة من الميل الى جواز توبة الله الحرب  
**قوله** على نزاع فيه وقع النزاع في ذلك للشئ نفسه ففي التحفة نحو ما  
 هنا واطلق في فتح الجواد حل فتح الفهر للماء النازل من ميزاب الكهبة  
 وفي الايعاب اذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل والا حرم قال  
 ويحتمل التحريم مطلقا وفي الامداد يحرم ان مسته بفقه او قرب منه وان  
 قصد التبرك وهو المنقول عن م **قوله** حلقة الاثاء في الايعاب  
 او لباب مسجد او غيره انتهى وهو يسكن الام اوضح من فتح او اطلق  
 هذا في التحفة وفتح الجواد كما هنا وفي الامداد عن المجموع والعزير  
 ينبغي ان يجعل كالنضيب انتهى قال م ر في النهاية فان كان  
 لمحض الزينة اشترط صغرها عرفا كالاضية فيما يظهر **قوله** ورا

اعتبار



قال في الايعاب الراس له صورتان احدها ان يشق موضع منه وموضعها  
من الاناء ويربط بمسار بحيث يفتح ويغلق كحواشي الشان والمبجزة والثانية  
ان يجعل صفيحة على قدر راسه ويغطي بها الصيانة ما فيه والاول حرام  
لان له يسمي انا والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به ام لا الخ والثاني وان  
كان جائزا يحرم وضع شيء عليه للاكل منه مثلاً كما في التحفة والنهاية وغيرها  
لان استعماله في هوانا بالنسبة اليه وان لم يسم انا على الاطلاق نظير  
الحلال والمردود وهذا هو المعتمد وان اقتضى كلام الشافعي في بعض المواضع  
حلا الوضع على نحو الصفيحة وقد اطلعت الكلام على هذا فيهما فراجعه فيهما  
لا سيما الاول في التحفة احق الاين في كيسي الدراع من فضة واستقر عدم  
الجواز ونقل عنهم جوازه من تحرير وقال في النهاية لا يلحق بغطاء الاناء غطاء  
الوامدة وكيسي الدراع من حرير خلافا للاسنون فلا يحل ان عنده **تقريب**  
ما جرت العادة به في هذه البلدان من تحلية راس من منى ماء الورد **تقريب**  
بالفضة رايث نقلا عن بعضهم التحريم بل رايث من نقل الاجماع عليه والى  
يظهر للفقهاء ان غطاءه ان كان على هيئة الاناء في حرام كما قدمته عن  
الايعاب واما تحليته المتصلة به فيظهر تحريمها على ما نقله الشافعي في  
شرح العباب وجوابه قد يطلون راس الكوز على ما يتخذ من فضة  
عند كسر راسه الذي يلاقي فيه الشارب ولا كلام ان لهذا حكم الضبة  
الكبيرة للحاجة وعلى ما يكمل به حل اناء الزجاج وهذا حرام كما جزم  
به ابن العماد انتهت عبارة الايعاب وح فيقال في الميراث المذكوران

اتخذ

وأورد  
ص

اتخذ من فضة عند كسر راسه فله حكم الضبة الكبيرة للحاجة فهو مكره  
والا فحرام كالضبة الكبيرة للزينة ورايت في المطلب لابن الرفعة نقله  
عن امام الحرمين اثناء كلام له ما نصه فان زاد على الحاجة او ضتب  
بلا كسر فالزائد للزينة وكذلك التضييب حيث لا كسر انتهى اي فانه  
للزينة **قوله** ولا ينافي هذا اي قولهم بحرم استعمال الذهب والفضة هنا  
قولهم في الاستنجاء بجله بالنقد مع ان الاستنجاء به استعمال له الخ  
وهذا هو المعروف في كتب الشافعي وشيخ الاسلام والشرعيني والجمال الرملي  
ونقل سم في حواشي النماذج عنه حرمة الاستنجاء مع الاجزاء انتهى وهو  
مخالف للنهاية **قوله** لان محله اي قولهم بجل الاستنجاء بالنقد وقطعة  
منه لم تطيع **اولم تعي** له اي للاستنجاء في **الايعاب** اذ المهيأة  
انا كالمردود والمطبوعة محترمة الخ وفي الخادم للزركشي اما المطبوع  
كالدرهم والونانير فلا يجوز الاستنجاء به لمحرمة ثم قال وايضا فالرافعي يشترط  
في قطع الذهب والفضة الخشونة الغالعة ولا يتصور ذلك في النقود  
المسكونة الخ وقد اطلقوا الطبع واحترام المطبوع فان كانت العلة  
انها مع الطبع لا تقطع فهو واضح حيث لم تقطع وان كانت العلة الاحترام  
فينبغي ان يفيد التحريم باذا كان الاسم المطبوع معظما فحرره فاني لم  
اقف على من نبه عليه ثم رايث في الخادم عن الرافعي ان المستنجى ينزع  
الخاتم والدرهم الذي عليه اسم الله انتهى وهو ظاهر فليقتد به  
اطلا فهم هنا وبكل معظم **قوله** جواهر نعم بكرة ذلك خروجها من خلاف



هذا هو الوجه الثاني في بيان كراهة السجدة في الصلاة  
وهو ما ذكره في كتابه من أن السجدة في الصلاة  
هي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان

تحريره قال في التحفة كل ما فيه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته ومحل الخلاف في  
غير فصل الخاتم فيجل منه جز ما انتهى إلى فلا كراهة فيه وكذلك الأناء النفس لصفة  
كزجاج وضرب حكم الخراط وغير رفيع من الطيب كصندل فلا كراهة فيه كما  
في الأعياب **قوله** يحرم الخروسيثي أيضا جلد الأذن وشعره أو عظمه يحرم كسكه وعينه  
الأناء منه مطلقا عند روقه في التحفة بخلاف الحربي والمرتب والزاني  
الحص هنا محرم ويحرم أيضا الأناء المصوب والمسروق **قوله** في غير لذاته كما قال  
جاف أي بان يستعمله فيما فيه رطوبة أو في الأناء رطوبة واستثنى جل الزبادي أي  
ماء قليل لا طفاء نار أو بناء جدار لغير نحو مسجد وكسقي ذرع أو دابة محل الخلاف  
وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن ولا فرق عند الش  
بين جلد المخلط وغيره **قوله** لا ينجسه اما هما فلا يحرم استعمالهما  
لكن يكره في البدن وغيره لما فيه من الاستغفار **فصل في خصال**  
**القطرة** أي الخلقة أي الخصال التي يطلب فعلها في خلقة بني آدم **قوله** في  
كل حال ينبغي أن لا يفرط فيه لأنه يزول لم الأسنان نعم يحسن ذلك في  
الحارة وعند ضيق المعدة **قوله** تلاوة يفعلها القارئ وكذا السامع  
بعد فراغ آية السجدة وما قال يقدم عليه لتتصل به بعد لعلها لرعاية  
الافضل ولا يس الاستيالك للقراءة بعد السجود على الأصح **قوله**

بلغ مثاله

أي السواك

**قوله** لا يلزم من كونه أي كونه  
يحمل وعليه فيكون  
من المواضع التي  
ورأت في شرح بداية الهداية للفاكهة نقلها عن الراد في كتابه فخال  
الواحدة من السبع والعشرين فيها تعدل كثيرا من درجات السواك  
من سبعين ركعة لا يلزم منه تفضيل السواك على الجماعة إذ قد تكون  
تفضل فيها السنة  
على الفرض كابتداء السلام  
ورده وقال المرحومي  
وهذا محمول على ما إذا  
وقعت الصلاة في جماعة

السواك

هذا هو الوجه الثالث في بيان كراهة السجدة في الصلاة  
وهو ما ذكره في كتابه من أن السجدة في الصلاة  
هي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان

السواك من صلى في جماعة بعد السواك فإن صلاته تنضاعف إلى ألف ومائة  
وتسعين صلاة انتهى وذلك من ضرب السبعة والعشرين التي في الجماعة  
في السبعين التي في السواك فالخارج ما ذكر **قوله** لو ضنى الخ كذلك في  
شرحي الارشاد له وفي التحفة استناك بلطن ولا تركه **قوله** شرعي والله  
**قوله** أن المنزل فسر البيت به لا نداعم منه إذا البيت موضع البيتوتة  
وعذر المصنف في التعبير به اتباع لفظ الحديث ولو منزل غيره واستقر  
في التحفة نفيده بخلاف **قوله** الكعبة لكنهم اطلعوا على أن المراد

هكذا هو في المتن  
منه ولعل  
صوابه أن يكون  
بأنه قيل شاملا  
مصفى

يد المنزل السواك وهو الذي يدل له حديث مسلم **قوله** لأنه أي النوم  
يورث التغير في الفم **قوله** يتغير فيه الفم أي رجا أو لونا أو طعنا **قوله**  
التخلل الخ يسهى كون الخلال من عود السواك وبأن يكونه باليمين  
أو اليسار ما في السواك ويكره بعود القصب والآنس وعود الرمان والريحان  
والذين للتمهي عنها من طرق ضعيفة وإنما تحرك عروق الجزام الآتين  
فانه يورث الأكله وجاء في طب اهل البيت النهي عن الخلال بالخص  
والقصب وبالحدود كجلد الأسنان وبردها به ويكره أكل ما خرج  
من بين الأسنان بنحو عود لا ما خرج بغيره كاللسان **قوله** لتغير  
حدث الخ اعتمده في كتبه إلا التحفة فأنه قال فيها بعدما قال  
هو الا وجه ما نصه إلا أن يقال إن ذلك التغير أذهب تغير الضوم  
لا ضحلا له فيه وذهابه بالكلية فسو السواك لذلك كما عليه  
انتهى وجرى الشهاب الرمل وولده والخطيب الشريفي وغيرهم على

هذا هو الوجه الرابع في بيان كراهة السجدة في الصلاة  
وهو ما ذكره في كتابه من أن السجدة في الصلاة  
هي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان  
وهي من أركانها وأركانها خمسة ركعتان











ووهو او في ال

لطهارة الواجبة كذلك الامداد والمعتمد الاكتفاء بذلك **قوله** اداء  
 لوضوء المراد بالاداء هنا اداء ما عليه لا المقابل للقضاء **قوله** او فرضه  
 في فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشئ يسمى فرضا والالم يتبع نية الصبي  
 هذه النية **قوله** او الرضوء لا يقتض رعليه خلاف الاولى للخلاف وكيف في  
 لمجد نية الرفع كما او من اليه في التحفة الا ان يريد الحقيقة وفيه لا يعاب  
 والنية عدم الصحة والقياس على الصلاة انه لا بد هنا من نية فعل  
 لوضوء فلا يكفي نية مطلق الوضوء مع العفلة عن الفعل **قوله** الى الوضوء  
 وقال نريت استباحة مفتقر الى وضوء اجزاه وان لم يخطر له شئ  
 من مفرداته **قوله** كالصلاة في الايعاب عن الجميع شرط نية استباحة الصلاة  
 قصد فعلها بتلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة بوضوءه فهو تلاعب لا  
 بصار اليه **قوله** عند غسل الوجه فان سقط غسله فقط ولا جبره وجب  
 ثوبا او اليدين وهكذا ولا يكفي نية التيمم لا استقلالها كما لا تكفي  
 نية الوضوء في اقل جزء من الوجه عن تيمم عن اليد فان كان على الوجه  
 جبرة اجزائه النية عند مسحها باليد لا بد من غسل ما تحتها  
 من اليد فان سقط غسله فقط ولا جبره وجب ثوبا او اليدين  
 وهكذا ولا يكفي نية التيمم لا استقلالها كما لا تكفي  
 نية الوضوء في اقل جزء من الوجه عن تيمم عن اليد فان كان على الوجه  
 جبرة اجزائه النية عند مسحها باليد لا بد من غسل ما تحتها

مجلس

من طي  
وضواء  
معرض  
موزا  
الآراء  
في  
الاشياء  
من اف  
يوسف  
م التبة  
علي  
عنه  
افضل  
والله

في حب مثله وان لم

لعمله وادخله  
مقامها وادخله  
ان الشرط اما فعله  
او قد كره النية قد  
عدم فعله جلي على  
منه فعله  
وشرط وادخله  
ذكر ان كان يوشك  
عنه بفعله انه او  
حصل بفعله  
يوشك  
فعله  
عليها من غير  
كقطر من غير  
فيه اما الوضوء  
لغسله وادخله



الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه

كما وضحت في الاول **قوله** الوجه اي ما باشره القطع فقط اما باطن الان  
والفم الذي كان مستترا بالمقطع فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجزئ غسله  
عند الشبه ويجزئ سم في حواشي التحفة وجوب غسل الجميع قال ثم سمعت عن  
نفاي شيخنا الشهاب الرملي يقتضي جميعه وهو ظاهر انتهى وجبت السنة  
في التحفة وجوب غسل جميع الامثلة من النقد قال لا يبدل عن جميع ما ظهر  
بالقطع **قوله** نادرة فيه كلام طويل بينته في الاول في اكثر من ورقة **قوله**  
عن حد الوجه بان كان لوم خرج بالمدعى حده من جهة نزوله كالرأس  
وفي الايعاب كلام بينته في الاول **قوله** ان كثرة اعتماد الشبه تبع الشبه الا  
ان محل ذلك في الرجل واما غيره فيجب غسل الخارج عن حد وجهه مطلقا  
ونقل سم في حواشي المنهج عن م ر انه لا فرق بين الرجل والمرأة بالنسبة  
لخارج عن حد الوجه **قوله** النزعتين بفتح الزاي اوضح من اسكانها  
لانها في حد تدوير الرأس **قوله** يكتنفان الخ اي يحيطان بها وهي مقدم  
الرأس من اعلى الجبين **قوله** بينيما اي النزعتين **قوله** ما يثبت الخ فابطه  
ان يوضع طرف خيط على الأذن والطرف على اعلى الجبهة ويفرض حد الخيط  
مستقيما فما نزل عنه الى جانب الوجه محل التحذيق وسواء كان بعض الشعر  
يعتادون حذفه ليتسع الوجه والقامة اليوم يسمى التحفيق **قوله**  
جميع ذلك اي النزعتين وموضع الصلح والتحذيق ووتلا اذنه وهو  
المعتمد خلا لا يعاب في موضع الصلح **قوله** بيديه سبق في بحث  
الاغتراف ما يتعين استحضاره هنا فراجع **قوله** في الشعر الوجه  
من الله

الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه  
الوجه من فوقه  
والوجه من تحته  
والوجه من يمينه  
والوجه من يساره  
والوجه من خلفه  
والوجه من أمامه

من انه يجب غسل ظاهره وباطنه وان كثرت الا ان خرج عن حد الوجه وكان كشفا  
فغسل ظاهره فقط **قوله** التقاطب اي العاري **قوله** ظاهره المراد به وجه  
الشعر لا على من الطبقة العليا لا الطبقة السفلى التي تقابل الصدر  
وقيل يجب غسل وجهه **قوله** مطلقا اي سواء خفي ام كثرت في حد الوجه  
ام خرج عنه **قوله** الكل اي بان كان الكثيف متفرقا بين اثناء الخفين وتعذر  
افراد كل بالغسل **قوله** غسليها مطلقا عند الشبه وان فرض ان احدها زائد  
ولو على رأسين او على غير سنن الا صلى وفي حواشي سم على المنهج الذي  
تحرر مع م ر ان تمير وجب غسل الا صلى فقط وان اشتبه بالا صلى وجب  
غسلها وينبغي قرنه النية بكل منيها **قوله** خلق له وجه من جهة صدره  
وأخر من جهة ظهره افتى الشهاب الرملي بوجوب غسل الذي من جهة صدره  
الخ ونقل الشوبري عن خط الجلال الرملي لو كان الثاني فيه الحواسف العامل  
هو الوجه **قوله** بعض احدها محله حيث لم يعرف الزايد ولا تقين بعض الاصل  
فان اشتبه بالا صلى وجب مسح بعض كل منيها وتردد الزايد في حواشي المنهج  
في الاكتفاء ببعض الزايد واطلاق الشبه يفيد الاكتفاء به **قوله** وجهه ورأسه  
اي الواجب غسل جميع ما يسمى وجهه وبعض ما يسمى رأسه ويحصل بمسح بعض  
احدهما **قوله** وغيرها من العارضين الكثيفين وكثيف ما خرج عن حد الوجه  
اذا ما يجب غسل باطنه فيجب اتصال الماء اليه بتخليل او غيره **قوله** البهني كل  
من الاصابع وكونه من الاسفل وكونه بما وجد يد سنة مستقلة فيشرب  
على ما فعله مني او لخل بمشط او من اعلى او بما وجد يد حصل اصل السنة







عليه  
بالترتيب التدرجي الحسي والألفاء

أو في انشائها والمعجود في الآخرين وضوء خال عن غسل الرجلين وهما  
مكتشوفتان بلا علة **قوله** دائم الحدث سيما في كلامه في الحيض ان التأخير  
لمصلحة الصلاة كاستطاب الجماعة واجابة المؤذن وستر العورة وغيرها لا  
يضر فكل ذلك هذا وخرج به غيره نفس في حقه الا ان ضاق الوقت **قوله** استحباب  
قوله ذكره هو النية أي ذكرها بالقلب أما باللسان فليس في اول الوضوء وأما حكما ففتح  
بضم الذال ان  
استند الى القلب في جميع الوضوء **قوله** كردة او قطع فتي طرأ احدها في أثناء وضوءه ان تقطعت  
وبكرها ان وان كان ذكر النية بخلاف نية التبرؤ والنظف فانها اذا كان ذكرهما  
استند الى اللسان <sup>أي بوجوه المتأني</sup> أي مقصد قطع للنية <sup>أي ونحوهما من بقية الصور</sup> أي ونحوهما من بقية الصور  
والذكر بالقلب لنية الوضوء كما تقدم فان عاد الى الاسلام بنى على وضوءه  
عبارة عن حضوره  
فيه اهـ والحاصل الاول بعد استيناف النية ان لم يحدث وان طرأت الردة بعد تمام الوضوء  
ان انواع الاستحباب  
ثلاثة ذكرى لم تؤثر في صحته بخلاف التيمم وبحث الاسنوى ان وضوءه دائم الحدث  
بضم الذال او  
كسرهما وحكي  
الاول ان يحضر من الشرب الخ ولا تنزيه الا غتراف كما سبق وان لم يستحضر نية  
نية بقلبه أي  
حضرها فيه  
هذا لا يجب في جميع عوده الى الاسلام وبعد زوال نية القطع **قوله** والا فلا يحجر نظيره في كأي بقلبه عند غسل  
وضوءه يعني وجوده عند غسل جزء من الوجه كما تقدم ويقال لهذا ايضا استحضار ذكرى <sup>في كل جزء من الوجه ثم بعد</sup>  
ي قلبي والثاني ان ينطق بها بلسانه مساعدا لقلبه وهذا مندوب على ما هو <sup>في كل جزء من الوجه ثم بعد</sup>  
مقرر فيه في محله والثالث وهو المراد هنا ان لا يصرفها عنه بنية قطع او قصد <sup>في كل جزء من الوجه ثم بعد</sup>  
رد او نحوها لتنظف ومنه ما اذا توجهنا على الفسقية في موضع ثم انتقل قبل غسل جليله <sup>في كل جزء من الوجه ثم بعد</sup>  
فصلها بقصد التنظف فانه صارون فلا بد ان يستحضر نية الوضوء بخلاف ما اذا اخطأ <sup>في كل جزء من الوجه ثم بعد</sup>  
فتح الحدث او اطلق بان لم يلاحظ شيئا اهـ ملخصه من مد على غلط  
النية ثم كونه في النية







ثم غسل الكفين تعديهما أي النية المقترنة بالتسمية على الفراغ منه أي  
من غسل الكفين فقوله تعديهما خبران وكون هذا هو المراد قد علم مما تقدم  
من أن السنة أن يأتي بالبسملة مقرونة بالنية مع أول غسل الكفين  
ونبه عليه هذا بقوله ومرة أخرى ونبه عليه هذا لئلا يغفل عنه  
ويفهم من ثم خلا ذلك **قوله** طهرهما أي اليدين هو صادق بما إذا  
تيقن نجاستهما ولكنه غير مراد لحرمة الغسح للتوضيح بالنجاسة  
على المحذور خلافاً لآل يعاب من الكراهة كما بينته فيما **قوله** تردد فيه  
وكلمة قويه الاحتمال تكون الكراهة فيه أشد **قوله** الدال على  
للتعليل المذكور **قوله** بالحجر أي فربما تقع يده مع توسط طوبية  
من نحو خرقة على محل الاستحجار فيحصل له التردد في طهارة يده لأنهم  
كانوا يلبسون الأزرار **قوله** والحق به أي بالتردد في نجاسة اليد  
بسبب النوم التردد في نجاسته بغيره بل في التحفة وغيرها أن  
التعليل في الحديث دال على أن سبب النجاسة توهم النجاسة لنوم أو  
غيره أي فهو مفهوم من الحديث لا أنه ملحق به والمراد كراهة غسرها  
توهم نجاسته من يداو غيرها **قوله** تيقن طهرهما الخ محله أن كان  
مستند اليقين غسلها ثلاثاً فلو غسلها فيما مضى من نجاسته  
دون ثلاث بعيت الكراهة وإن تيقن به طهرهما وفي النجاسته عدم  
زوال الكراهة في المخلطة لا بغسل اليدين سبعا أحداها بالتراب وفي  
فتاوى م المخلطة المحققة لا تثليث فيما المشكوكه أو في  
وبعد

وبعد في الامدادان الكراهة لا تزول في المخلطة إلا بمرتين بعد  
السبع ونقل القليوبي عن م رما يوافقه وسم في حواشي النجاس  
عن الطبلاوي أنها عتد استحبابها وفي حاشية شرح التحرير للعناني  
لو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثاً  
**قوله** بايصال الماء الخ أي وإن لم يدره ولم يجده ولم يبالغ فيه **قوله**  
يتمضمض الخ في ذلك كيفيتان أحدهما يتمضمض من مرة ثم يتنشق  
منها أخرى ثم كذلك ثانياً وثالثاً وقال في النهاية استحساناً بكيفية  
الثانية في شرح الصغير وقال في آداب ربح في الجمع كالشرح الصغير  
والروضة خلافاً لمن نقل عنهما خلافاً ذلك أن أولاهما أفضلهما  
الخ وقد نقلت في الأول عبارة الشرح الصغير والحق في ذلك مع  
**قوله** بثلاث عرفات الخ لكل متواليه أو متفرقة فتلخص كيفيات  
ثلاث في الجمع وثلاث في الفصل **قوله** مستحق أي شرط في الاعتداد  
بذلك كاليد والوجه لا مستحب كتقديم اليمنى من اليدين أو الرجلين  
على اليسرى معنيهما لأن اليدين عضوان منفقان أسما وصورة بخلاف  
القدم والآنف **قوله** فما تقدم عن محله لغوا عتده الشئ فكتبه  
ببعض الشيخ الإسلام وغيره وعليه فالسابق هو اللاغى والواقع  
في محله بعده هو المعتد به واعتمد الشهاب الرملي وولده الخطيب  
أن السابق هو المعتد به وما بعده لغوا فاقترع على الاستئناس  
لم يحسب عند الشئ وحسب عند الرملي فلواتي بعد الاستئناس

ثلاثاً ولا يشك  
يستشقق منها  
ثلاثاً ولا يشك  
يستشقق منها  
ثلاثاً ولا يشك  
يستشقق منها  
قوله والحق في ذلك  
عن الشرح الصغير مع  
الشيخ ابن حجر في الآداب  
حيث نقل فيه عنه أن  
أولاهما أفضلهما



بالمضضة ثم بالاستنشااق حسابا له عند الشئ ولا يحسبان عند الرمل وإنما  
 بحسب غيره الاستنشااق الأول **قوله** لم يحسب أى الاستنشااق لمقارنته  
 للمضضة فى الأولى ومحلها إنما هو بعدها وليس هذه من محل الخلاف بين الرمل  
 والشئ كما صرح به العنا فى جواهر الخبر فتحسب عندها المضضة وإذا أعاد  
 الاستنشااق بعدها حسب عندها وأما الثانية والثالثة فكذلك عند الشئ  
 ومن نحر نحوه والمعتد به عند الرمل الاستنشااق ولا يعتد بالمضضة عنده  
 وإن أعادها بعده **قوله** قدميها أى المضضة والاستنشااق **وقوله** حسب  
 أى غسل الكفين فلو أعادها بعد غسل الكفين حسبها عند الشئ وعند الرمل  
 واتباعه تحسب المضضة والاستنشااق السابقان دون غسل الكفين  
 وإن أعادها بعدها وظاهر أن المراد من قوله تقيم المضضة على الاستنشااق  
 مستحقان كل مرة من المرات الثلاث تستحق على تلك المرة من المضضة  
**قوله** والثلاث جمع لثمة بكسر اللام وتخفيف المثلية كما سبق **قوله** الخطيب  
 هذا أقصى الأنف وقيل عظم رقيق فى أصله بينه الدماغ **قوله** سعوطا ومع  
 ذلك يحصل بأقله وإن وصل لدماغه كره **قوله** المبالغة بحث بعضهم  
 الحرمة حيث كان الصوم فرضا وعلم من عادته أنه إن بالغ نزل الماء  
 إلى جوفه وأقرها فى الإيعاب والنهاية والكلام لم يتخس منه  
 والأوجبت المبالغة إلى أن يغسل ساثر ما فى جوف الظاهر وإن سبقه  
 الماء ولا يفطر به **تلييه** فى حاشية التحفة لها نفي إذا اجزأت  
 النية فانت المضضة لا اشتراط تقدم المضضة على غسل الوجه الخ  
 فشرط

أى لأن محل الخلاف فيما هو  
 على محله وفى هذه الصورة  
 لا سبق وأما فيها فعليه  
 فالمضضة فيها صادقت محلها  
 عندها والى حسنت عندها  
 ولغا الاستنشااق الذى معها  
 لأنه فى محله إذا كان  
 أما بعد الاستنشااق  
 بالمضضة وأما أعاد حسب  
 كما قال الخطيب اه

صواب أعادها أى المضضة

فشرط حصول سنة المضضة بالاستنشااق أن لا يغسل شئ معها أو مع  
 أحدهما من الوجه بنية نحو الوضوء بأن يتوضأ من نحو انبوب أو ينوي  
 سنتيها فلا يكتفى بنية سنتيها عن الغرض وإن اغسل من أجزاء  
 الوجه وقد نبت الشئ على ذلك فى الإيعاب ونفي الجواد وأقر الزبادى  
 فى جواهر المنهج وهو ما يغفل عنه فتنبه له **قوله** فى أكثر ذلك  
 بنية فىهما وقياسا فى الأقل وهو نحو ذلك والسواك والتسمية  
 بل لك أن تقول للاتباع فى الجميع أخذاً من إطلاق رواية مسلم أنه  
 صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وشمل ذلك التلغظ بالنية وهو  
 الراجح وكذا إذا أعاد أعضاء بناء على أنه مندوب وبحث فى التحفة أنه مخير بين  
 تأخير ثلاثة كل من ذلك والتحليل على ثلاثة الغسل وجعل كل واحد منها  
 عقب كل من طهيه وإنا الأول والأول **قوله** شك الخ ولو فى الماء الموقوف  
 ويكفى غلبة ظن استيعاب العضو **قوله** لضيق الوقت أى بحيث لو  
 ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه **قوله** وقلة الماء أى بحيث لا يكفيه  
 إلا للفرض ومع الحرمة لو ثلث فلم يكن يتم ولا يعيد كما لو صب الماء  
 سقها فى الوقت **قوله** لا دراك جماعة فإنها أولى من سائر سنن الوضوء  
 وفى الإيعاب ونحوه فتح الجواد ينبغى أن يستثنى منه ذلك ونحوه مما  
 جرى فيه الخلاف بوجوبه وإن تركه يفسد الوضوء الخ **قوله** والعامة  
 أى فيما إذا كمل مسح الرأس عليها وكذلك التحفة وشرحا الارشاد وأقر  
 الكراهة فى الثلاثة شيخ الاسلام والخطيب وفى المسح على الخفين من التحفة

لعله يتهمه

لعله وأقره

أى السهل المأخوذ من قوله



في الايعاب وان خرجت عن حد الراس بحيث لا يجزى مسحها او صرح في المجموع  
 بخلافه بل جعله مقيسا عليه قال سم وحواسن التحفة عرض علم ر  
 فرجع اليه انتهى واظن لو عرض على الش لرجع اليه ولم تسعد  
 في الفتة ومتابعة القفال وقد ذكرت عبارة المجموع في الاول **قوله**  
 ظاهرهما اي مما يلي الراس وباطنهما مما يلي الوجه لا نهما كالوردة  
 المنقصة **قوله** الاول اي للحكم عليهما بالاستعمال **قوله** مسحهما اي  
 الصاخين بما يهما اي الازنين كما لو مسحهما اي الصاخين او الازنين  
 بما ثانية الراس او ثالثة او الى فلان لما سبق من الحكم  
 عليهما بالاستعمال والصماخ بكسر الصاد ويجوز ابدالها سينا  
 خلافا لمن انكره خرق الاذن **قوله** بالتشبيك في حاشية التحرير  
 للعنا في باي كيفية وقع لكن الاولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى  
 ان يجعل بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي اليسرى بالعكس فوجا  
 في فعل العبادة عن العادة في التشبيك انتهى وهذا يعني طلب  
 تحليل كل يد وحدها لكن في الايعاب في بحث النيام من تحليل  
 اليدين لا نيام فيه لانه بالتشبيك **قوله** او اليمنى مال اليه  
 في شرح الارشاد والخطيب في الاقناع لكن الراجح انه باليسرى  
 اولى قال الشوبري عبارة بعضهم بخضرم خضرم خضرم انتهى **قوله**  
 حرم فقها كذلك التحفة وشرحا الارشاد وقيدها في النهاية  
 والاياعاب بما اذا خاف منه محذور يتم **قوله** والتتابع حيث لم يكن

في النهاية كراهة تكرار مسحه وغسله وفي النهاية ندب تثليث المسح  
 على الجبيرة والعمامة ويندب التثليث للسلس خلافا للزركشي ويحصل  
 بتحرك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وان لم ينو الا غتراف ولو اقتصر على  
 مسح بعض راسه وثلاثة حصلت سنة التثليث وقولهم لا يحصل  
 تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالنظر **قوله**  
 فقط وكذا نظائره كزيادة نحو قيام الغرض على الواجب لا يعبر  
 الزكاة اذا اخرج من دون خمس وعشرين من الابل فيقع الكل فرضا **قوله** ما خلا  
 الابهام من اي من بقية الاصابع كذلك الامداد وعبر شيخ الاسلام والخطيب  
 بسببته قال في الايعاب لا خلاف بين التعبيرين لان استعد لا يتم لذلك  
 حديث الشيخين فمسح راسه بيديه فاقبل بهما وادبر بهما فقدم راسه  
 ثم ذهب بهما الى ففاه يدل على ان تعبيرهم بالسباقتين ليس للاختلاف  
 عن بقية اليد غير الابهام بل لان المسح يقع بهما اولا وغيرهما  
 تابع لهما فخصا بالذكر لذلك **قوله** ينقل اي ليصل الماء لجبهته  
 ولا ينقلب نحو صغره او لطوله فلا لصيرة الماء مستعلا وهذا شك  
 بنيت مع ما يتعلق به في الاول **قوله** عمامة او نحوها وان كان محسنا  
 عرقية ويجزى على نحو طيلسان ومحلله في غير الحرم المنعوى بلبسها  
 اما هو فيمنع المسح له عليها **قوله** ثم تمتد اي بعد مسح الواجب  
**قوله** خلاف الاتباع تقدم عن النهاية انما ندب تثليث مسحها  
 وفي الامداد والنهاية معن استيعاب الزوايا المسترسلة زاد

والاياعاب

مستعملا  
 اي فلا يرد اي فلا يطلب مسح الزوايا  
 عن صلاحية  
 فلو ورد الحالة  
 ما ذكره  
 ثمانية لما ذكره











ويجوز لغير الموقوف عليهم الشرب من ماء المدرسة ونحوه مما جرت  
 العادة **قوله** الكثرة والعارضين وسائر شعور الوجه الكثيفة الخارجة  
 عن حده **قوله** ضعيف أو محمول على تحليل يعنون ويوافقه كلام الخطيب  
 ويميل إليه كلام شيخ الإسلام واعتقد الحال الرمي على عدم تحليل المحرم  
 مطلقا **قوله** برفق وجوبا أن ظن الانتفاء والافتدبا **قوله** بنيت  
 الوضوء فان اتى بالزيادة لحاجة تبردا وتداوا وتنظف فلا كراهة **قوله**  
 بل قياس الجربل هو منقول كما بينته في كاشف الغمام وكان لم يستحضره  
 حتما هذه من القياس **فصل في شروط الوضوء** **قوله** شروط النية  
 في الإسلام والتمييز وعدم الصارف وعدم التعليق وعدم المتأني  
 ومعرفة الكيفية ولما كانت النية من أركان الوضوء أدخلوا شروطها  
 في شروطه **قوله** من عدمه العدم فيلزم من عدم وجود شرط من  
 شروط الوضوء عدم وجود الوضوء ولا يلزم من وجوده وجوده ولا  
 عدم فقد تجتمع شروط الوضوء ولا يكون متوضئا وقد توجد ويكون  
 متوضئا **قوله** لذا أخرج به الشرط المقارن للتبويب فيلزم من  
 وجوده الوجود كوجود المحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النية  
 الذي هو سبب فتجب الزكاة ح وأخرج به أيضا الشرط المقارن للمانع  
 فيلزم من وجوده العدم كالدين على الضعيف بانه مانع من وجوب  
 الزكاة فيلزم من وجود الدين على هذا القول عدم وجوب الزكاة مع  
 وجود شرطها وحذف قيد لذاته جماعة لأن مقتضى لوجوب الزكاة  
 في الصورة

في الصورة الأولى فما هو السبب لا الشرط وعدم وجوبه في الثانية  
 إنما هو المانع لا الشرط أيضا إذ قولهم يلزم من كذا كذا أي من حيث  
 ترتبه عليه وصدوره عنه **قوله** والمراد به أي بالشرط نبيه على  
 أنهم قد يتوسعون فيطلقون الشرط على الركن يجامع أن كلامها  
 لا بد منه **قوله** خارج عن الماهية استشكل السيد عز البصر في  
 حاشية التحفة ذلك بعد جمري الماء على العضو من الشروط مع  
 دخوله في الماهية **قوله** للطواف أما هو فيشترط فيه أن يطهره  
 وليه وينوي عنه **قوله** أن هذين الخري من قوله الكافر ليس  
 من أهل النيات ومن قوله غير المميز لا تصح عبادة قد إذا سلام  
 والتمييز شرطان لكل عبادة إذ لا بد في العبادات من النية وهما  
 لا تصح نيتيها **قوله** ونحوها أي كالعيد **قوله** وهذا أي النقاء عما  
 ذكر الخ **قوله** بخلاف الجاري والمائع من الدهن لكن لا بد أن يسرى  
 العضو بحيث يسمى غسلا فإذا لم يثبت الماء على العضو بعد جريانها  
 عليه لم يضرب ثبوته ليس بشرط **قوله** وكوسخ الاطوار أي المانع  
 من وصول الماء لما تحته قال الزبيري في شرح المحرر وهذه المسئلة  
 مما تم به البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار يديه أو جلبيه  
 فليست فليست فليست لذلك **قوله** وكفبار الخ أي حيث لم يصح  
 من البدن لا يمكن فصله عنه والإفلا عن الوضوء وفي الإعياء  
 ذهب ابن المقرئ وشيخه الفاسري إلى إباحة الخضاب بالعفص

أي بواحدة العرق ونحوه







عن السنة اى لا يثارة الغسل عليه لا من حيث كونه افضل منه  
الحق قال لها تفي في حاشية التحفة لان ايثارة من هذه الحاشية ممدوح  
لا محذور فيه المار وهو واضح فيحمل قوله في هذا الشرح كغيره لا يثارة  
لغسل الا فضل اى لا من حيث كونه افضل وفي حاشية الايضاح  
للمسألة وشرحيه لم رواه علان رغبة عن السنة بمعنى ثقلها عليها  
لعدم الفهم اولظنه ان الغسل افضل منه دائما مع اعتقاد جواز  
لا بالمعنى الذي ذكره في باب الودة من انه لو قيل لم قصر اظفارك فقال  
لا افعل رغبة عن السنة فان ذلك كفر انتهي ورايت في بعض نسخ  
هذا الشرح زيادة لا كالتحفة والنهاية وعليها فلا اشكال **قوله** او شك  
في جوازه اى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه لنحو معارض كدليل  
لا لا اعتقاد عدم جوازه قال الخطيب في شرح التبيين اذ يبعد جوازه  
مع هذا فضلا عن كونه افضل انتهى والمفهوم من كلام غيره ان ذلك  
الحاشية كفره وحج ليس له المسح عليه فيمزال نفسه المتخيلة لمنع  
ما علم واستقر **قوله** كراهيته في التحفة هذا داخل في الرغبة  
عن السنة وان من جامع بينهما اراد الايضاح فالرغبة عن السنة اهم  
من ان يجد في نفسه كراهية لما في المسح من عدم النظافة مثلا  
اولم يجدها ويستمر ذلك الى ان تزول عنه الكراهية ومثله  
ما لو كاه ممن يعتقد به **قوله** وهو لا يسره زاد في الامداد  
انما رويت تعينت عليه الصلاة وفي النهاية اذا انصبته

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

عند غسل رجله ووجد برؤا لا يذوب بمسح به انتهى وقد  
يكوه المسح كما اذا كثره وقد يحرم ويصح كغصوب وقد يحرم ولا  
يصح كالمحرم اذا البسه لغير عذر **قوله** بالرجلين لو كان له ازيد  
منهما فلا بد ان يلبس في كل واحدة خفا ويمسح كل خفا الا ان يكون  
بعضا زائدا وتميز **قوله** لا لفقد الماء بل لخوجرج وصورته ان  
يتكلف مع بقاء علقته غسل وجهه ويديده ومسح راسه بعد  
حدثه لمسح على الخف وتكافئه حرام للضرر اما من تيمم لفقد  
الماء ثم لبس الخف فانه لا يجوز له المسح لبطلان طهره برؤية الماء  
فيلزمه نزع الخف والوضوء الكامل **قوله** بلا طهارة اي عن الحدث  
**قوله** بعده اي كمال الطهر **قوله** ينزع الاولى اي لو كانا لبس قبل  
كمال الطهر اذ لبسها كان قبل غسل الاخرى **قوله** قبله اي قبل وصول القدم  
الى قراره من الخف والحاصل ان حكم ساق الخف حكم خارجة الا ان  
وهي ما اذا كان لا بسا للخف فاخرج قومه الى ساقه فانه لا يضر الا اذا  
كان ساق الخف طويلا خارجا عن العادة واخرج رجله الى موضع لو كان  
الخف كاللمعتاد في الاخفاف لظهر شيء من محل الفرض فانه يبطل مسح  
**قوله** بلا نعل اعلم ان المفهوم من كلام ائمتنا ان المراد من اطلاق قرايم الخف  
هو ما يدايس به على الارض من غير نعل كالجزمات والمدايسات هـ  
الساترة محل الفرض واما الاخفاف المعروفة اليوم التي تلبس مع  
المكعب فهي المسماة في كلام الفقهاء بمجوارب الصوفية كما ان







مسح ويجوز إعادة صلوات الثاني بالمسح الواقع في الثالث ولو احدث و  
 مسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك اتقدم حدثه ومسحه اول  
 وقت الظاهر وصلاته ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر حبست  
 المدة من اول الزوال ولزمه قضاء الظهر لانه شك في فعلها والا صل  
 عدمه بخلاف ما اذا شك في كونها عليه فانه لم يلزمه قضاءها والفرق  
 بينهما ان شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استيعاج شروط  
 اللزوم والا صل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لليقين لتيقن  
 اللزوم والشك في المسقط والا صل عدمه **قوله** غسل قدميه ليس  
 الوضوء كاملا وان كان سلسا حيث حصل التوالي بين طهره وصلاته  
 ويحتاج في غسلها الى نية خلافا لابن القيم في حاشية التحفة وان  
 كان بطرارة غسل القدمين بان غسلها داخل الحنف اعاد لبسها  
 من غير صنع شيء **قوله** اعلاه اي ظاهر الساتر لظهر القدم **قوله** وحره  
 هو المعتمد خلافا لما في الامداد من التنظير فيه **قوله** خطوطا اي بان يفرج  
 قوله الى آخر ساقه اي من اصابعه ولا يضمها **قوله** الى آخر ساقه كذلك شيخة الاسلام وظاهره  
 اسفله لان وضع اليد في التخييل في المسح على الخن وبذلك صرح الخطيب وهو في بعض نسخ  
 على الانتصاب فآخر ساق الخن هو المجازي القدم الامداد كذلك والراجح خلافه كما او ضخته في الاول بل فضية كلام  
 لانه لا يستحب فيه التخييل المجموع انه لا خلاف فيه واول غير واحد كلام شرح المذهب بان المراد  
 وخالف بعضهم في ذلك من آخر ساقه اوله مما يلي <sup>القدم</sup> ثمة من العبارات ما لا يقبل هذا  
 فراجعه قل قد روي في التاويل **قوله** لما مر الخ اي في سفن الوضوء قال في النهاية يؤخذ  
 التحريم

من

قوله علم الكرام الله  
 في الصلاة في الاوقات  
 السجدة اجبت ان تسلم  
 في كل ركعة ولو لم تسلم  
 في ركعة واحدة لم يفسد  
 الصلاة

من علم ذلك عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك انهم وفي الامداد  
 الاقرب خلافا **قوله** في الراس اي من انه يكفي فيه مسح اذ في جزء من ظاهره  
 واعتمد الشك لا كنفاء بمسح بعض شعره قال ابن القيم في حاشية  
 التحفة اذا كان في حد لا على فلا يجوز مسح الزايد على الاعلى  
 كما قالوا في الراس وجرو الخطيب والجمال الرملة على عدم اجزاء  
 مسح شعر الخن مطلقا وفي حاشية التحفة لسم لا يبعد اجزاء  
 مسح خيط خياطة الخن وانظر از راره وعواه وقيدته في حاشية  
 المذهب بما اذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة وفي حاشية الجليلي  
**قوله** لم يجزه وفي الامداد يكفي مسح الكعب وما يوازيه من محل الفرض  
 غير العقب الخ وهذا في الاقتصار على ما ذكره فلا ينافيه استحباب  
 مسح الاعلى والاسفل خطوطا **قوله** الاعلى روميا بورداود  
 باسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالراي  
 لكان اسفل الخن اولى من اعلاه وقد راي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه ومن لبس خفا على خن فان لم  
 يكونا صالحين للمسح فلا مسح كلا وان كان احدهما صالحا فهو  
 الحق وان كانا صالحين وهو المسمى بالجرمق تعين مسح الاسفل  
 فان مسح الاعلى وصل البطل من محل الخنز الى الاسفل كفي الا ان  
 قصد الاعلى وحده ولو لبس خفا على جبهة لم يجز المسح عليه وان  
 تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة خلافا للخطيب وقال اسم

قوله لا يسجد  
 ويكفي مسح اعلى الكعبين  
 يوازيه من محل الفرض  
 غير العقب خلافا  
 ان العقب باقدام الساق  
 الى روميا بورداود  
 هو جمل



لولا نأخذ الجبيرة شيئا من الصحيح اجزاسه الخف عليها ودائم الحدث وبتكم  
 لا لفقد الماء بل لعلنا انما يحسب ان لما يحل لها من الصلوات بطهرها الذي  
 لبس عليه الخف وذلك فرض ونوافل ان لم يشغل الفرض قبل الحدث والآ  
 فنوافل فقط وتقدم صورة التيمم لا لفقد الماء فراجع **فصل في نواقض الوضوء**  
**الوضوء قوله** ما ينتهي نية به على انه المراد من قوله نواقض الوضوء  
 لان الاصح ان تلك الاسباب غايات له لا نواقض فراجع الاول وراجع  
 ايضا على قوله لا غير **قوله** داخل الدبر اي ذلك الباسور وكذلك الباسور  
 نفسه اذا كان نابتا داخل الدبر فخرج او زاد خروجه ومقتدة المزحور  
 اذا خرجت فلو تروضا حال خروجه ان ادخلها لم تنقض وان اتكأ عليها  
 بقطنة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنة شئ من الخروج حال  
 خروجها **قوله** محل قضاء الخزي الغائط المكان المظلم من الارض تقضي  
 فيه الحاجة وفي الآية تقديم وتأخير اي اذا قمت الى الصلاة من النوم وجاء  
 احدكم من الغائط او الاستسقاء فاغسلوا الى قوله او على سفر  
 فقال عقبه فلم تجدوا ماء فيتميم **قوله** للمجاورة في الاتقان للسيوطي انه  
 يشمل البول **قوله** اسلم وجوده اي المذكور من الريح والصرير فعلم الوجود  
 هو المراد من الحديث لا حقيقة السمع والشم **قوله** بذلك اي بالغائط  
 والمذي والفساء والظلمة **قوله** او لا او لمرة ولم يتخلله ناقض  
 وضوء كان امي مجرد نظر وقد نظم بعضهم ما لا ينقض الوضوء من المني  
 بقوله نظر وفكر ثم نوم قاعد **قوله** ايلاجه في خرقه هي تقبض وكذلك

اي والمراد بها  
 الاسباب التي  
 ينتهي بها الطهر

في ذكر

فذكر وفجر بجملة **سنة** انت في روضة لا تنقض ويزاد  
 وطى محرمه واخراج المني بغير فخذة وسيا في محترقات ما اجله  
 الشه هنا في كلامه وبينت في الاول فوايد عدم النقض بالمني ومنها  
 نية سنة الوضوء قبل الغسل والا نوبه رفع الاصغر **قوله** اعظم الامرين  
 اي بخصوص كونه منيا فلا يوجب ادومها وهذا الوضوء بعدم كونه خارجا  
 من احد السبيلين وقد بينت ما في ذلك من نقد وجواب في الاول والمراد  
 بكونه اوجب اعظم الامرين ان له دخلا في الموجب اذ هو مركب من خروجه  
 وارادة نحو الصلاة **قوله** مني غيره محترق قوله مني الشخص نفسه  
**وقوله** بعد استدخاله محترق قوله او لا **قوله** ينقض اي ويوجب الغسل  
 وان لم ينقض وخروج بعضه ككله فلو خرج منه شئ الى ما يجب غسله من  
 الفرج ثم رجع وجب الغسل وانتقض وضوءه هذا معتد الشوكلا  
 خروج المضغة واعتمد في الجان وجوب ولا نقض ونقله من افتاء  
 والده ونقل في المعنى عن افتاء والده وخلافه وسئل عن ذلك  
 فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي النهاية لو اوقت  
 بعض ولو كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها واعتمد الخطيب في اختيار  
 بين الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منيها فقط او منية فقط  
 انتهى وهو مبني على ان كان تصور بعض الاعضاء من احد السبيلين  
 وفي التحفة الذي دللت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منيها  
 وبينت في الاصلين حكم ما اذا انسرا الاصل وانفتح غيره بما تنعين  
 في ذكر وفجر بجملة **سنة** انت في روضة لا تنقض ويزاد  
 وطى محرمه واخراج المني بغير فخذة وسيا في محترقات ما اجله  
 الشه هنا في كلامه وبينت في الاول فوايد عدم النقض بالمني ومنها  
 نية سنة الوضوء قبل الغسل والا نوبه رفع الاصغر **قوله** اعظم الامرين  
 اي بخصوص كونه منيا فلا يوجب ادومها وهذا الوضوء بعدم كونه خارجا  
 من احد السبيلين وقد بينت ما في ذلك من نقد وجواب في الاول والمراد  
 بكونه اوجب اعظم الامرين ان له دخلا في الموجب اذ هو مركب من خروجه  
 وارادة نحو الصلاة **قوله** مني غيره محترق قوله مني الشخص نفسه  
**وقوله** بعد استدخاله محترق قوله او لا **قوله** ينقض اي ويوجب الغسل  
 وان لم ينقض وخروج بعضه ككله فلو خرج منه شئ الى ما يجب غسله من  
 الفرج ثم رجع وجب الغسل وانتقض وضوءه هذا معتد الشوكلا  
 خروج المضغة واعتمد في الجان وجوب ولا نقض ونقله من افتاء  
 والده ونقل في المعنى عن افتاء والده وخلافه وسئل عن ذلك  
 فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي النهاية لو اوقت  
 بعض ولو كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها واعتمد الخطيب في اختيار  
 بين الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون من منيها فقط او منية فقط  
 انتهى وهو مبني على ان كان تصور بعض الاعضاء من احد السبيلين  
 وفي التحفة الذي دللت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منيها  
 وبينت في الاصلين حكم ما اذا انسرا الاصل وانفتح غيره بما تنعين

قوله واعتمد في الجان  
 اعتمد ما ذكره جابر  
 على القاعلة اعني ما اوجب  
 اعظم الامرين اي وايضا  
 ذلك ان الولد الجان لما  
 حصل منه بخصوص  
 اسم الولدية اسم الولادة  
 الموجبة لا اعظم الامرين  
 هنا وهو الغسل فلا  
 يحصل به اجاب الادوية  
 وهو الوضوء بعونه  
 كونه خارجا من حد  
 السبيلين هذا المحظ  
 الشيخ رحمه الله تعالى  
 وحجاب من جانبه  
 عن كونه منعقد من  
 مني الرجل ومني







**قول** بلهس يا ارموا غما يلتد بالنظر اليها وهو غير ناقض **قول** محرم  
هو من حرمتها على التابيد بنسب او رضاع او مصاهرة  
**قول** المحرمه بفتح الراء المشددة فانه ينقض بلهس **قول** مالم يطرق  
الحرف لولا ان الموطوءة تشبهه ودخل بها فان امها تها يصرن محارم  
بالعقد وبنات تها يصرن بالدخول ولذا كن محرمات قبل ذلك بوطى  
التشبه لا لقطع اثره بما هو اقوى منه في سبب التحريم وهو النكاح **قول**  
وبغير محصورات تقدم الكلام عليه في الاجتهاد **قول** فلا نقض ولا  
نقض بالجزء المنفصل حيث لم يكن فوق نصف المفضول منه عند  
الشبه وعندم ر ينقض حيث كان يطلق عليه اسم الا نثى  
ولذا كان دون النصف واختلف كلام الخطيب وآخر قوله كم ر فان  
التصق المقطوع بجراحة الدم ولم يبق فصله خشية محذور مبيع ثم  
ونما وسرى اليه الدم قال في التحفة احتمال ان يلحق بالمتصل الاصل  
وله وجه وجيد واحتمل ان لا فرق وهذا قريب الى اطلاقهم ومن  
ثم لو التصق موضع عضو حيوان بالحق بالمتصل وانما جزمنا  
وقال سم لا يبعد النقض به لانه صار جزءا من المرأة وفي مسئلة الا  
حتمالين في التحفة قال سم الوجه النقض به **قول** متى قبل الا دمي اعلم  
ان الذي يتلخص من كلامهم ان المتشيقا رقا للمس في هذا الباب  
من تسعة اوجه **احدها** ان اللبس لا يكون الا بين شخصين  
والمس يكون كذلك ويكون من شخص واحد **ثانيها** اللبس شرطه

اختلاف

اختلاف النوع والمتى لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكور والانثيين  
**ثالثها** اللبس يكون باى موضع من البشرة والمتى لا يكون الا بطن الكون  
**رابعها** اللبس يكون في اى موضع من البشرة والمتى لا يكون الا في الفرج  
**خامسها** ينقض وضوء اللباس والممس وفي المشيخ  
النقض بالماتر من حيث المتش **سادسها** لمس المحرم لا ينقض بخلاف  
منه **سابعها** لمس البها حيث لم يكن فوق النصف لا ينقض عند  
الشبه بخلاف مس الذكر الجبان **ثامنها** لمس الصغير والصغيرة لا ينقض  
متى **تاسعها** لمس الجنينة لا ينقض عند الشبه قال في الايعاب  
وان قلنا بالضعفين ان يحل نكاحها بخلاف سميها قال في الايعاب لا يبعد  
نقضه حيث تحقق منه له لان عليه التعبد وله حرمة انتهى  
فاحفظ ذلك فما اظنك تجده كذلك في غير هذا الكتاب **قول** اشل  
هو الذي يلزم حاله واحدة من انتشار او انقباض ولا يتجزأ اصلا  
**قول** او زائد والحاصل ان الاصل والمستشبه به ينقضان مطلقا وكذا  
الزائد اذا كان عاملا وكان على سنن الاصل والذى لا ينقض هو الزائد  
الذى علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصل ويحرم نظيره  
في الكون **الماس** كما سيخرج به الش **قول** لما صح الخ في شرح الارشاد  
عن بضعة عشر صحابيا وعبر في الايعاب بقوله لما صح عند بضعة  
عشرين ائمة الحديث ومحققهم كما جردوا بى زرعة وغيرها  
وقد ذكرت في الاول اسما ثم واحاد بنهم **قول** كحل ختانى هذا

اي القبل والدبر والمراد  
بالقبل القصبة من الذكر  
ومنتقى الشفرين  
الشين وهما حرفا فرجها  
المحيطان بالصفحة  
احاطة الشفة بالغ  
دون ما وراء ذلك  
وبالدبر منتقى الصفرة  
المنطوق كلف الكيس دون  
ما وراء ذلك فلا ينقض  
بمس العانة وما اقبل به  
القول من ان مس الفرج  
ينقض ضعيفا ولا الانثيين  
والايعاب وما بين القبل  
والدبر ويسمى العجان  
لانه لا يمس فرجا او مخرج  
من السرة سايح







المصحف كرسى القارى فيه فالكراسى الكبار المستملة على الخرائى لا يحرم من  
شئ معنى نفع الدفئان المنطبعان على المصحف يحرم منى ما لا نهما من الصدوق  
المتقدم **قول** وصدوق بفتح اوله وضده ومنه بيت الربعة المعروف فيحرم  
مسته ان كان فيه شئ من اجزائها وفي حواشى التحفة لسم وقع السؤال عن  
خزانتي من خشب وضع المصحف فى السفلى فىل يجوز وضع النعال  
فى العليا فاجاب ابن الرومى بالجواز قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة اه يضع  
المصحف فى رفها الاسفل ونحو النعال فى رفها فوقه وزاد الشيرازى  
لوضع النعل فى خزانة وفوقه حابل كغزوة ثم وضع المصحف لا يتبع الحريم  
لان ذلك يعداها له للمصحف **قول** لدرس قران اى كالا لوح التى  
يتعلم فيها الصبيان ولو بعض آية حيث كان جملة مفيدة وقال القليوبى  
ولوح فاو مجت فى حاشية فتح الجواد ان اثار الحروف تبقى بعد المحو ان  
كانت تقرأ من غير كبير مشقة بقى التحريم والافلاو كلام غيره يعداها  
**قول** كالنماذج جمع نائمة اى عذبة وهى ما يعلق على الصغير وفى التحفة  
العبارة فى قصد الدراسة او التبرك بحال الكتابة دون غيرها وبا  
لكتاب لنفسه او لغيره تبرعا والافا منه او مستاجره وظاهر  
عطف هذا على المصحف ان ما يسمى مصحفا عرنا لا عبارة فيه بقصد تبرك  
ثم قال فان لم يقصد به شئ نظر للقرينة وفى فتاوى رم ولو كنت نائمة  
ثم جعلها للدراسة او عكسه يعتبر الاصل لا القصد الطارئ انتهى  
وقال القليوبى بتخير الحكم بتخير القصد الخ **قول** لانه اى ما كتب

قوله كالتأنيدي لانها  
تقصده للتبرك باللوحة  
وحينئذ لا يخرج من ذلك  
المنسوبه نفس اهـ ل

لا للدراسة لم يقصده المقصود من القرآن أي من دراسته وإنما  
يقصده التبرك بنحو حمله قال في الإيعاب يتجه الجزم بالحركة  
أن لزوم ما ليسه ثلوثه بنجاسة وفي المجموع عن القاضي  
وغيره يكره للمحدث حمل التعاويذ التي فيها القرآن والمختار  
لا يكره إذا جعل عليها نحو شمع وتعليقها على الخيل بدعة ثم أن  
علم أصابة النجاسة لنفس المكتوب حرم والاكره انتهى ملخصاً  
**قول** لا يقصده أي المصحف لأنه محرم وأشار بقوله أي مع  
الإن في كلام المصنف ليست ظرفية ولا يشترط جمع الاستعانة  
فمثله المتاع ولا يكره قال في شرح الإرشاد وأنا صغر جداً  
قال الشيرازي وأما لم يصلح للاستبعا انتهى ورايت في  
فتاوى ر والمراد بالمتاع ما يحسن عرفاً استبعا المصحف  
له ونقله القليوبي عن الخطيب قال لا نحو ابرة أو خيطاً **قول**  
يقصد المتاع أعلم أن نسخ هذا الشرح مضطربة هنا والذي  
ظهر الحرفه جرى فيه على الحد في صورتين والحرمة في صورتين  
وهو كذلك في شروحه على الإرشاد والعجاب تبعاً للشيوخ  
الإسلام في كتبه والخطيب وظاهر التحفة اعتماد الحرمة  
الأذا قصد المتاع وحده واعتمد ر الحد في ثلاثة أحوال  
والحرمة إذا قصد المصحف وحده **قول** على الأوجه كذلك باقي  
كتبه واعتمد ر الحد مطلقاً قال الشيرازي ولو بقصد المصحف

جمله مع الخلق  
 امتعة قال الخلق  
 بن حجب ومثل الخلق  
 ليس فاذا وضع يده  
 صاب بعضها في  
 بعضها غيره ياتي  
 تفصيل المذكور  
 في اسم العبادي في  
 رحمه على الغاية نعم  
 وزعمه في امتعة  
 صد ها وخدها و  
 كلام حيث لم يعد  
 ما سأل كما هو ظاهر  
 ومسح حرام ولو جاء  
 كذا بلا قصد كما  
 نقضه كلام الرافعي  
 شيخ مشايخنا  
 في الرد ياتي فان  
 يد المصنف وحده  
 يد وكذا ان



وحده **قول** ومسلم يعني فقد مسلما ثقة يودعه اياه امامه وجوده فيحرم  
عليه حمله ومسته مع الحدث ويظهر انه يشترط فيه كونه متطهرا او يمكنه وضعه  
عنده على طاهر والافهوكا لعدم **قول** اوضيا على المحدث الجواز لا  
الوجوب نعم في خوف التجسس او الكافر والتلف يحمله وكذا ترسته  
ويحرم ترسته عند خوف ضياعه لانه ايقه ويحرم ترسد كتاب  
علم محترم لم يخش نخوسرقة ولا حبل وان اشتمل على ايات  
**قول** في تفسير ليس منه مصحف خشى بالتفاسير لانه لا يسمى  
بل مصحفا محشى ذكره الشافعي في حاشيته فتح الجواد ورايت في فتاوى  
الجمال الرملة انه كالالتفسير والمرد التفاسير وما يتبعه مما يذكر معه  
ولا استطرادا وان لم يكن له مناسبة واعتمد الشافعي في شرح الارشاد  
اذ الكثرة من حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتمحض احدي  
الورقات من احدهما لا عبرة به واعتمد **قول** ان العبرة في المتن  
بجالة موضعه وفي الجملة بالجميع **قول** اكثر منه اي من القرآن سبق  
انفا عن شرح الارشاد لفظا ونقله سم عن م رونفل القليوبي  
عن شيخه نقله عام رانه بالرسم ومجته في الخفة قال فيعتبر  
في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح  
علم الرسم وفي التفسير رسمه على قواعد الخط ومجته عند الشك  
في كون التفسير اكثر او في كونه مقصود الدراسة او التبرك والجل  
ونقله عنه الحلبي واقرة في المعنى ما يفيد الحزمة في الاولى ونقلت

وكرهه درسم اي  
القرآن اي قراءة  
بغير تجسس احترام  
وجاز بلا كراهة  
قراة تهجاء  
بطريق ان لم  
يلته عنها والا  
كرهت اهل  
وشرحه

قول ان العبرة في المتن  
بجالة موضعه قال  
الحلبي ولو وضعه  
على الايات القرآنية  
فقط خرم انتهى  
قد علمت ان معتد  
بغير علم الحزمة  
بدليل قوله فتمحض  
احدي الورقات من  
احدهما اه

عن

في الثانية وحيث لم يحرم الحمل والمستكره **قاعدة** رات في فتاوى  
الجمال الرملة انه سئل تفسير الجلالين قل هو مسأول للقرآن او  
قراة اكثر فاجاب بان شخص من اليمن تتبع حروف القرآن والتفسير  
وعدها فوجدها على السواء الى سورة كذا ومن اواخر القرآن فوجه  
حرفا فعلم انه يحل حمله مع الحدث على هذا انتهى **قول** محولة على العود  
الذي يظهر من كلامهم كما بينته في الاول ان الورقة ان كانت مثبتة  
لا يضر قلبها بالعود مطلقا وان لم تكن مثبتة فان حملها على العود  
بان انفصلت عن المصحف حرم والا فلا **قول** وكتابتها اي حمل  
كتابتها المصحف القرآن للحدث ولو اكبر حيث لا مترو ولا حمل  
**قول** تعلمه اي ودرسه وسيلته ما يحمله للمكتب والاتيان الصغير ويحرم كتب  
به للمعلم ليحمله منه وليس منه حمل العبد الصغير مصحفا لسيدته  
الصغير رعه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم وفي رسم على الخفة  
الوجه انه لا يمنع من مسه وحمله للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا  
عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده  
كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه  
وخرج به ما اذا لم تفذه القراءة ما ذكره بان قراء للتعبد المحض  
فتحرم كما نقله الشبرا ملي عن ابن قاسم الغزي شارح المنهاج  
عن افتضاء كلام الرازي ويسن للولي والمعلم منعه من تحمله  
يحرر من الارض والاول  
ان لا يحمله في شق لانه  
قد يستعظم فيمنع من حرم  
بلع مكتبة عليه ورواها  
له والصوره قبل ملاقاته  
لمعونه وكبره عرقه الا  
لغرض خوضه في العلم  
اول منه ولا يكون ركب  
منه وان كان ابن

في الثانية وحيث لم يحرم الحمل والمستكره **قاعدة** رات في فتاوى  
الجمال الرملة انه سئل تفسير الجلالين قل هو مسأول للقرآن او  
قراة اكثر فاجاب بان شخص من اليمن تتبع حروف القرآن والتفسير  
وعدها فوجدها على السواء الى سورة كذا ومن اواخر القرآن فوجه  
حرفا فعلم انه يحل حمله مع الحدث على هذا انتهى **قول** محولة على العود  
الذي يظهر من كلامهم كما بينته في الاول ان الورقة ان كانت مثبتة  
لا يضر قلبها بالعود مطلقا وان لم تكن مثبتة فان حملها على العود  
بان انفصلت عن المصحف حرم والا فلا **قول** وكتابتها اي حمل  
كتابتها المصحف القرآن للحدث ولو اكبر حيث لا مترو ولا حمل  
**قول** تعلمه اي ودرسه وسيلته ما يحمله للمكتب والاتيان الصغير ويحرم كتب  
به للمعلم ليحمله منه وليس منه حمل العبد الصغير مصحفا لسيدته  
الصغير رعه الى المكتب لان العبد ليس بمعلم وفي رسم على الخفة  
الوجه انه لا يمنع من مسه وحمله للقراءة فيه نظرا وان كان حافظا  
عن ظهر قلب اذا افادته القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده  
كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه  
وخرج به ما اذا لم تفذه القراءة ما ذكره بان قراء للتعبد المحض  
فتحرم كما نقله الشبرا ملي عن ابن قاسم الغزي شارح المنهاج  
عن افتضاء كلام الرازي ويسن للولي والمعلم منعه من تحمله  
يحرر من الارض والاول  
ان لا يحمله في شق لانه  
قد يستعظم فيمنع من حرم  
بلع مكتبة عليه ورواها  
له والصوره قبل ملاقاته  
لمعونه وكبره عرقه الا  
لغرض خوضه في العلم  
اول منه ولا يكون ركب  
منه وان كان ابن



منظومة فيما ليس له الوضوء ذكرها في الاصل **قول** من خلاف الحر  
بينته مع ادلته وما فيها في الاول **قول** مما اختلفت منه من المنفعة  
تحت المعدة وخرج البهيمه والبلخ بالسن والردة وقطع النية  
بعد فراغ الوضوء وخروج سني من المنفعة مطلقا **قول** كس لا مرد  
اي لمس المس مطلقا وغيره ان كان بشهوة **قول** ونحو الشعر  
اي من الظفر والسن والعضو المقطوع وكل عظم وضج وباطل العين  
وكذا الوشك هل ما لمس شعر او بشر **قول** لخبره ظاهر انه  
في الكلام القبيح او المذكور من الكلام القبيح وما قبله وليس كذلك وانما  
هو في الغضب كما اوضحته فيهما ولعل ما هنا من تحريق النسخ  
اخره والغضب عن قوله لخبره كما يدل عليه كلامه في الايجاب  
الا ان يكون مراده بالخبر ما هو اعلم من المرفوع فقد ذكرت  
فيهما بعض الاثار تدل على ذلك **قول** ولقراءة اي وتفسير  
**قول** الشرعي او الالة له دون غيرها كالعرض **قول** القبور  
وان لم يكونوا صالحين وبهم جزم الغرض وغيره **قول** ومسته  
اي باليد **قول** قديم انه ينقض قال في الايجاب فينا كذا  
الوضوء منه **قول** شعرا طلقه كالا مداد ونقل في الايجاب  
تفسيده بالشعر المحرم **قول** وخوف اي لانه يذهب وكذا  
من راي في منامه مشوشا **قول** نحو اكل بكرة تركه عند  
واحد من الثلاث والنوم قال في الايجاب والمراد في جميع

مع الحدث مطلقا وان جاز خروج من الخلاف **قول** فيجزم الخرجت في الايجاب  
حل تكيس غير المميز منه الحاجة قلعه اذا كان بحضرة نحو الولي للا من من  
ان ينتمى له وفيه يعنون من نحو الواج بالبصاف وبه صرح ابن العماد  
وفي فتاوى رم الجواز حيث قصد به الاعانة على نحو الكتاب وفي فتاوى  
السبح يحرم جعل ريق على صبعه ليسهل قلب الورق بها حيث كان بها  
رطوبة تلوث الورقة **قول** لانه اي بقاء الطمارة في الاولى والحدث  
في الثانية الاصل اذا اصل بقاء ما كانا على ما كانا فلو تيقن الطهر والحدث  
فقد اوضحته في الاول فراجع منه **قول** هنا اي في هذا الباب واصله  
التردد بين امرين مع استواء الطرفين فان لم يستويا فالراجح  
ظن والمرجوح وهم واليقين الحكم الجازم والشك لا بد ان يكون مع قيام  
قيام ما يقتضيه لك لا يسمى شكيا وكذلك من غفل عن شيء  
الحلية فسؤاله عنه لا يسمى شكيا **قول** وفي معظم الابواب وقد  
يفرقون كما لوطن ان في المذبح حياة عند ذبحه يحل بخلاف ما  
اذا شك وكما يحل القضاء بالعلم ولا كل من مال الغير وركوب  
البحر بظن ثبوت الحق والرضى والسلامة بخلافها مع الشك **قول**  
او رجحان فلا يرفع سني من الوهم او الشك او الظن حكم  
اليقين فيعمل باليقين ويلغى ما عداه وهذا جار في غير  
الطمارة والحدث ايضا كما بينته في الاول مع ما قبل باستثنائه  
منه **فصل** فيما ينذر الوضوء وقفت للمحافظة العرائض على

منظومة  
بلغ مقابلة

التي هو

من الاصل في الاصل  
من الاصل في الاصل  
من الاصل في الاصل  
من الاصل في الاصل



هذه الصور التي قلنا ليس الوضوء فيها الوضوء الشرعي لا اللغوي الذي  
هو مجرد النظافة على المعتمد ثم قال يحمل اصل السنة بغسل الفرج  
لمعاودة الوضوء وبغسل اليدين للأكل وكيفية نية الجنب وغيره  
بالوضوء لما مر نويت سنة وضوء الأكل والنوم مثلا وتندرج  
في الوضوء الواجب كاندراج تحية المسجد وغيرها **قول** وللمعيا اذا  
عان الذي يفهمه كلام ائمتنا ان المراد به الوضوء الشرعي لكن الثابت  
في كتب الحديث غيره وفي التحفة قبيل كتاب الدم والقسمات في تفسير  
وضوء العاين ان يغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف  
رجليه وداخل اذنيه اي ما يلي جسده من الازار وقيل وركبتيه وقيل  
مذاكيره ويصعد على راس المعيون وواجب ذلك بعض العلماء وعلى  
السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من  
بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجزوم الذي منعه  
عمر رضي الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العاين له وان يقول  
المعيون ما شاء الله لا قوة الا بالله حصت نفسي بالحي القيوم الذي  
لا يموت ابدا ودفعت عني السوء بالولا حول ولا قوة الا بالله  
انتهى ما اردت نقله من التحفة وبينت زيادة على هذا فيهما لا سيما  
الاول فراجع منه **فصل في اداب قضاء الحاجة قول** مرسل  
اما تغطية الرأس فزواها النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال في وضعه وصح  
ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** او يد لها ان نحو مقطوعها

ونقل

ونقل الشبرا ملسي عن سم على البهجة لوجعل المسجد موضع مكس مثلا  
يتجه تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم  
على الاستقذار العارض انتهى وينازع فيه بحج الايعاب وكالحالاء في  
تقديم اليسرى دخولا واليمنى انصرفا للحام والسوق وان كانا محل  
للعباد كالملهي الان وبحج الشبرا ملسي لوضطر لقضاء الحاجة  
في المسجد ان الاقرب التخيير وبحج ايضا ان القهوة اشرف من السوق  
فيقدم يمينه دخولا انتهى ولا يخلو عن نظر **قول** محل المعصية يحرم  
دخوله اذا علم ان فيه حال دخوله معصية كربا ولم يحج للدخول بان يتوقن  
قضا ما يتاثر بفقدته تاثراله وقع عرفا على دخوله **قول** والمستحى هو المغفل  
ما خوذ من الحميم وهو الماء الحار **قول** لانه يصير الحار ويسن تقديم اليمنى  
للمحل الذراخا من الصحراء للصلاة كما يقدم في المسجد وفيما ادهل  
طويل يقدم اليسار عند بابه ووصوله لمحل جلوسه على المعتمد **قول**  
ان مكتوب ذكر فسر به لان الحمل انما يكون حقيقة في الاجرام وذكر  
الله من قبيل المعاني **قول** ان قصد الخ خرج به ما اذا قصد غيره او خلق  
فلا كراهة وفي الايعاب ما ملخصه ما عليه الجملة لا يقبل الصرف  
وما لا يوجد نظمه الا في القرآن ليس المشترك وفي حاشية  
الشبرا ملسي الاقرب الكراهة فيما يوجد نظمه في غير القرآن كالأرب  
مثلا ما لم تدل قرينة على رادة غير القرآن **قول** الملائكة ما الشئ  
الى عدم الحاق صلحاء المؤمنين بالملائكة واقره سم في حاشيتي



التحفة والمنهج ونقل الظهور عن شيخه الحاق وبجذبه الجلي ايضا قال وهل  
يكفه حل الاسم المعظم ولولصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم انتهى الجوة  
بقصد كاتبة لنفسه والا فالمكتوب له فلو باعه كاتبة لمن قصد به غير  
المعظم صار غير معظم كما يدل قول الايعاب الاسم المعظم اذا قصده  
غيره صار غير معظم وفي حاشية الشبراخيت لو نشر المعظم على خام  
لا تليق قصد احدهما به نفسه والاخر المعظم الاقرب اذا استعمله  
احدهما عمل بقصده او غيرهما لا بطريق النيابة عن احدهما  
بعينه كره تغليب المعظم انتهى **قوله** عن تخيظه اختلافوا في ان  
تخيظه قاطع للمكرهه او لا **قوله** ولو قلنا اعتمده شيخنا  
سلام وفيه شبه بما اذا لم يخش القاييم مع اعتمادها التخييس والافرح  
بين رجليه واعتمدها قال في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض  
الشرح الاول وبعضهم الثاني واعتمد الخطيب والمجال الرملة وغيرهما  
تبعا للمحلى انه يعتمدهما معا **قوله** اسهل لان المعدة في اليسار  
والثانية لهما ميل الى جهة اليسار وفي الاحياء قال رجل لبعض  
الصحابه من الاعراب وقد خاضه لا احسبك تحسن الحراة  
فقال بلى وابيلك اني بها الحاذق ابعد الاثر واعد المدر  
واستقبل الشبح واستدبر الريح واقعى قعاء الظبي وجل  
اجفال النعام الشيخ نبت طيب الرايحة في البادية والافحاء  
هنا ان يستوفى على صدور قدميه والاجفال ان يرفع عنقه

**قوله** ثلاث

**قوله** ثلاث اذرع اي في حق الجالس واما القاييم فلا بد ان يكون  
مرتفعا بحيث لا يستر عورته من سرته الى ركبته على المعتد  
وفي الايعاب الى موضع قدميه **قوله** هنا خرج به السائر في  
القبلة فلم يشترط فيه الشدة ان يكون له عرض كما سيأتي في كلامه  
**قوله** تسقيفه اي في العادة الغالبة فيمكنه وان بعد عن جداره اكثر  
من ثلاثة اذرع **قوله** وبان يكون الخرمعطوف على قوله بشئ طوله  
**قوله** ومحل ذلك اي كون الستر المذكور منته وبان الخرمعطوف ولو  
اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جاز له الكشف وعليهم الغض  
فان احتاج للاستنجاء وقد هوه ضاق الوقت ولم يجد ماء الا بحضرة  
الناس جاز كشفها وعليهم الغض فان لم يثق بغضهم مال اليه  
الى ان لا يكلف الكسح واستوجه في النهاية الوجوب قال وفارق  
ما افنى به الوالد في نظرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكسح حيث  
جعله جائزا بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت انتهى ولوتعارض  
الستر والابعاد روى السترا والستر والاستقبال والاستعداد بار  
قدم الستر حيث وجب **قوله** لا تعافه نفس الخرمعطوف مع قوله الآتي  
والكلام في المباح الخرمعطوف تقييده بملكه والمباح وهو صريح التحفة  
وغيرها اما المسبل وملك الغير فيجوز في قليله وكثيره قال سمي في حاشية  
المنهج ينبغي في البركة الموقوفة انا يحرم وضع يده مثلا اذا كان  
عليها عين النجاسة لفعلها بغضها فيها اذا كان يستغفر الناس



من مثله ثم قال ونظير ذلك الاستجار في الجدران الموقوفة والمملوكة فلا  
شك في حرمة وينبغي ان يحرم البصاق والخاطف في الالهة يؤذي الناس  
ولا يستغذر ذلك الخ **قوله** بقرب الماء اي بحيث يصل اليه ويندب  
اتخاذ اناه للبول لئلا للاتباع ولا دخول المحسوس لئلا يحس منه  
والتي عنده وكون الملائكة لا تدخل بيته هوفيه محمول على النماز او على  
طول مكثه في اياه **قوله** وهو الثقب بفتح المثناة اقص من ضمنها  
اي الحرق المستدير بالارض والمراد غير المعد لذلك ولا يكفي لا  
عداد هنا بالقصد بل لا بد من قضاء الحاجة فيه مع قصد تكرار العود  
اليه لذلك ويحرم في نحو الثقب ان غلب على ظنه ان به حيوانا محترما  
يتاذى به او يهلك **قوله** السرب بفتح اوليه **قوله** ما يعاها الجاهل  
فان يحس عود ربحه والتاذى بكره كما في الخفة والآفلا في شري  
الارشاد والتمية ان ذلك لا يقتضي الكراهة **قوله** محل جهوها غالبا  
في ذلك الزمن وان لم تكن هابة بالفعل **قوله** المرحيصر اي بيوت الخلاء  
المشتركة كما يقع في نحو الربط من اتخاذ مراد حتى متعددة المتنافذ  
متحدة البناء فيبني بناء واسع مسقوف او تفتح اليه منافذ متعددة  
ويبنى لكل منفذ حائط يستره عن الاعين له باب يختص به وهذه  
صورته على التقريب ووجه الكراهة ان الهوى ينفذ من احوالها  
مستقلا فاذا برز تصعد منفذ آخر فيرد الرشاش الى قاضي الحاجة  
**قوله** بل يستدبرها والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط ما عاكره  
له

وهذا الثاني فعلم الفقهاء  
مستطفي الكردى فان خط  
الطوبى السفلى مع الخطوط  
القصار المقابلة له صورة البناء  
والنفوس اصل بين القصار في صورة  
المنافذ والقباب التي فوق القصار وهو الجدران السائرة في شام

له استقبالها واستدبارها او بعل فقط كره له استقبالها او  
يتغوط ما عاكره له استدبارها اي عاب **قوله** في طريق الناس  
اي المسلك دون المجرى محل يقصود لا يبرز **قوله** وفسرها  
اي حيث قالوا وما اللعانان قال الذي يتخلى في طريق الناس في ظلهم  
واللعانان محمولان عن اللعانان للمبالغة ولجلبهما اللعن عادة  
اضيق اليهما مجازا **قوله** بالبراز بكسر الباء على المختار وهو التغوط  
والموارد طرق الماء وقبس بالغائط البول وقيل يعمه البراز **قوله** وقيل  
يحرم محل ضعفه ان كان نحو الطريق مباحا او ملكه او باذن مالكه او ظن  
رضاه بذلك قال في الايعاب والاحرم جرما الخ **قوله** اي من شائى يعنى  
لا يشترط وجود الثمرة بالفعل **قوله** ولو مباحة ان كانت لغيره وغلب  
على ظنه سقوطها على الخارج وتنجس به لم يبعد التحريم قال في القوت ويجب  
الجرم به ان كان فيه دخول ارض الغير وشك في رضاه انتهى سم على الخفة  
وفي الايعاب لو كانت الارض والثمره لغيره فالذي يتجه عدم الحرم الخ **قوله**  
الا ان يقال الخ المعمد تخصيصه بما يستغنى به بالشتم ونحوه **قوله** ياتي تحتها  
يكفي في حصول اطراد العادة به وسقى الارض بالماء النجس للحاجة فلا يرد **قوله**  
حال خروج الخارج اما مع عدم خروج شئ فيكره بذكر او قران فقط بخلاف  
الكلام بغيرهما على المعتمد خلافا للزيادة والقلوب والشوبرى وغيرهم **قوله**  
وترد ذكر المشاة وقيل بالمثلثة بان يحس بابها ميسراه ويستحق من  
مجامع العروق الى راس ذكره وفي العباب من دبره **قوله** وغيره كان يقتر

المسحة لانه يمكن بهما من الاحاطة بالذكر وتضع المرأة  
اطراف اصابع يدها اليسرى على عاتقها قال في المجموع ويختلف  
في ذلك باختلاف الناس والقصد ان يظن انه لم يبق  
منه من ينجس بالبول في هذه المسألة  
فمنه من ينجس بالبول في هذه المسألة  
فمنه من ينجس بالبول في هذه المسألة  
فمنه من ينجس بالبول في هذه المسألة

لا يشترط وجود الثمرة بالفعل  
قوله ولو مباحة ان كانت لغيره وغلب  
على ظنه سقوطها على الخارج وتنجس به لم يبعد التحريم  
قال في القوت ويجب الجرم به ان كان فيه دخول ارض الغير وشك في رضاه انتهى سم على الخفة  
وفي الايعاب لو كانت الارض والثمره لغيره فالذي يتجه عدم الحرم الخ  
قوله الا ان يقال الخ المعمد تخصيصه بما يستغنى به بالشتم ونحوه  
قوله ياتي تحتها يكفي في حصول اطراد العادة به وسقى الارض بالماء النجس للحاجة فلا يرد  
قوله حال خروج الخارج اما مع عدم خروج شئ فيكره بذكر او قران فقط بخلاف  
الكلام بغيرهما على المعتمد خلافا للزيادة والقلوب والشوبرى وغيرهم  
قوله وترد ذكر المشاة وقيل بالمثلثة بان يحس بابها ميسراه ويستحق من  
مجامع العروق الى راس ذكره وفي العباب من دبره  
قوله وغيره كان يقتر



ويصعد او ينحدر **قوله** عدم عوده كذلك فتح الجواد وفي الامداد والايهاب  
عدم الوجوب وان اعتاد خروج شيء لانه يمكنه اذا احتسبه غسلا او مسحا  
ولا يلزم من عدم الاستبراء التضييع وعندم رالوجوب اذا غلب على  
ظنه خروج شيء منه بعد الاستنجاء ان لم يفعل **قوله** يعني وصوله الى  
لوقال او وصوله لكان اولى اذ في الحلاء يطالب عند دخوله باب وان  
بعد عن محل جلوسه فان اغفله حتى دخل قال بقلبه وفي الصحراء عند  
وصول السجل الزئراد الجلوس فيه **قوله** باسم الله يكتب في نحو هذا با  
لاف وانما حذف من البسمة تكرارها ولا يزيد الرحمن الرحيم  
وينبغي ان لا يقصد به القرآن **قوله** اتخص متعلق بالخار والمجوز زاد  
في العباب **قوله** اللهم اني اعوذ بك من الرجل الفحش الخبيث المحدث الشيطان  
الرجيم انتهى ويندب ان يزيد يا ذا الجلال **قوله** انصرفه اي بعد تمام خروجه  
منه في الحلاء وبعد مفارقتها له في الصحراء **قوله** مفعول به اي اسئلك  
وعلى الاول اعفر غفرانك ويندب ان يزيد ربنا والي المصير الحمد لله  
الذي اذقني لذاته وابقى في قوتي ورفع عني اذاه لما بينتم في  
الاول **قوله** بلسانه اي مدة جلوسه في خلاءه وخروج به بقلبه فليس  
بكرهه **قوله** ثلاثا استغفره الا ذرعي كابن الرفعة وغيره قالوا وكلام  
المعظم يقتضي عدم التكرير من اصله واقره في الايعاب **قوله** اودبه  
المراد باستقبال الاستقبال الشخص كما حال قضاء الحاجة واستدبارها  
جعل ظهره اليها حال قضاء الحاجة وانما استقبال او استدبار واستقبر

جهنم

جهنم لا يجب الاستئذان عن الجهة المقابلة لجهنم وان كان الفرج الآخر  
مكشورا فمن قضي الحاجة لم يجب عليه غير الاستئذان من جهة القبلة ان  
استقبلها او استدبرها **قوله** كره تحمل على الخفيفة اذ المعتمد ان ذلك  
خلافا لاولي **قوله** عند اي عن فعل الاستقبال والاستدبار بالمفهوم من  
قوله فان فعل اي الاستقبال والاستدبار كره له اي للفاعل ذلك اي  
فعل الاستقبال والاستدبار **قوله** فيهما اي في الكعبة وبيت المقدس **قوله**  
حال قضاء الخرج من غير تلك الحالة ولو قبل الخروج او بعده او حال الاستنجاء  
فلا حرمه **قوله** لم اي السائر عرض هذا معتمده في كنبه فيكفي هنا نحو  
العزرة وخالفهم رفا عثمدا لا بد ان يكون له عرض مجيد يستر  
هذاب العورة وليس القبل سائر لدبره حال التغوط وقد رجع م  
عما كان يقول من الاكتفاء به **قوله** التفصيل اي بين كون الاستقبال او  
الاستدبار مع وجود السائر بشرطه خلافا لاولي ومع عدمه حرام  
**قوله** جمع به الشافعي هو المعتمد فقد رايت الجمع المذكور للشافعي نفسه  
وقد اوضحته فيهما فراجعهما **قوله** على التحريم كحديث اذا التيمم  
الغائط فلا تستقبلوا القبلة بفعل ولا غائط ولكن شقوا او  
غربوا **قوله** وعلى الاباحة كحديث ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم ان  
ناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال او قد فعلوها حتى لو  
بمقعدتي الى القبلة **قوله** وغيره فالمدار في الحل على وجود السائر بشرط  
سواء كان في البنين او الصحراء وفي الحرمه على عدمه ومن قيد التحريم

الخصلة وهي كراهة  
الاستقبال بالفروج  
اه شرباني



بالهواء كالمحتاج اراد به غير المعد حيث لا سائر **قول** أقلاً الآ ان يشق عليه التحول  
بخلافه في السترة عن العيون كما تقدم **قول** خلافه لا فضل هودون خلافه لا ولي  
كاصح به الشارح وغيره **قول** لا سترة والا سن ذلك ولم يجب والكلام حيث  
لم يكن معاذ لذلك **قول** ما ذكره منه حرمة التقليد مع القدرة على الاجتهاد  
وانه يجب التعلم لذلك كفاية تارة وعيناً اخرى ويجب تكريره لكل مرة حيث  
لم يكن متذكراً للدليل الاول ومحلّه حيث لم يغلبه الخارج ولم يضر كتمه  
بان تحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تنج التيمم والا فلا حرمة **قول**  
والاستقبال والاستدبار اى يجوز الممكن منهما **قول** تعارض اى بان امكنا  
معاً والكلام حيث لم يكن لا استتار والا وجب ولو بارخاء ذيله **قول** وجب  
الاستدبار وهو الذي طبقوا عليه ووقع في التحفة ما يفيد ظاهره  
التخيير ولذلك قال الشيرازي خلافاً لحديث جزم بالتخيير انتهى وقال اسم  
على التحفة قد يمنع استعمال التحفة بقول الفقهاء جازاً الجواز ان يكون  
مواضع جازاً ما كان منى الى فتكده هي المسئلة الاولى لا هذه وفوقه  
جزم بالتخيير نظراً لانه اورد به بصيغة الغبرى **قول** او حجة في الشيرازي  
او حيز او نفاس الخ قال القليوبي وهذا الذى كالبول راجعه **قول**  
الشمس اى عند الطلوع او الغروب فقط **قول** ولا القرائ ليل على  
المعتمد وما بعد الصبح ملحق بالليل **قول** طويل بينته في الاول **قول** خالياً  
اى عما يحرم نظره الى عورته على المعتمد لكن مع الكراهة **قول** صلب بفتح  
فسكون **قول** ونحوه بان يجعل فيه نحو حشيش او تراب **قول** الى السماء اى

بلا حاجة

بلا حاجة **قول** لفرجه الخلاق في تحريمه **قول** يستاك لا يورث النسب  
ومن الاداب ان لا ياكل ولا يشرب وان يجلس على نشز وان لا يبرز قفوله  
فانه يخاف منه الوسواس وصفرة الاسنان ولا يقول اهرقت الماء للنهي  
عنه بل يقول بليت **قول** الباسور اى ووجعاً في الكبد **قول** في اثناء محرم التبرز  
في موضع نسل ضيق كالجرة والمشر والصحرات التى يندب الوقوف عليها  
في جميع السنة عند الشبه وبحيث م رفق النهاية انه مفرج على ضعيف وان  
المرج الكراهة واعترضه سم فراجعه منى **قول** بشرطه يصح ان يجعل قيدا  
في القليل والكثير لا شرط كون القليل من غير المغلفز وعندم وغير  
دم النافذ لا الاستحاضة وشرط العفو عن الكثير ان لا يكون اجنبياً وان  
لا يختلط باجنبى ولا يحصل بفعله ومثل المسجد رحبته لا حريمه **قول**  
ذلك اى البول ونحوه على القبر المحترم اى نفسه وكذلك الى جداره اذا  
مسه البول ويقرب قبر نبى وبين قبور نبشت لاختلاط تربته باجزاء  
الميت وعلى محترم كعظم مما يمنع الاستنجاء به **قول** عند القبر وتشدد الكراهة  
في قبرولى او عالم او شهيد وقرب جدار المسجد وفي البياض المتخلل بين  
الزروع لانه مأوى الجن قيل وتحت الميزاب وفي البالوعة **قول** الاكثر في  
افتضاء هذه العلة الكراهة نظراً خبر النهى عنه ضعيف **قول** كاستنشاد  
فلاحياء عن الاطباء ان البولة في الحمام شتاء قائماً خير من شربة دواء  
**قول** سباطة قوم بضم السين الموضع الذى يلقى فيه نحو القمامة والتراب  
والغالب انى لينة ويجوز الاذرعى حرمة قائماً بلا عذر اذا علم انه يتلوث واقره











(فأما)  
 احتجاجة الحج معنى هذا الاستفتاء وقد اشبهت الكلام على هذا في الأصل  
 ثم قلت وبالحجلة فهو غير صاف من الاشكال فخره **قوله** لتنجس بها  
 الماء والماء يبع بملاقاة محل المتنجس **قوله** ولو باطل في حج أو ثلاث  
 أطراف الحج إذا لم يتلوث في الثانية فيمسح به ثالثا ويكفي حج واحد  
 بأن يغسله بعد المسح به ثم ينشفه ثم يمسح به وفي حواشي المحلى  
 للقلوب يجب الاستنجاء من الملوثة وإن كان قليلا بحيث لا  
 يزيله إلا الماء أو صفار الخرف ويكفي فيه الحج وإن لم يزل شيئا الخ  
 وعليه فيكفي الحج الواحد وإن لم يغسله ويكفي مسح الذكر على الحج  
 صعودا ونزولا ما لم يتحقق النقل على المعتمد خلافا لما في التحفة  
 من أنه لو مسح صعودا نزل أو نزولا رايت في المطلب لابن  
 الرفعة ما نصه فإن قلت إذا كان الحج طويلا ينبغي أن يكون جزءا  
 الذكر عليه مجزئا كما قيل أنه يجزى إذا جرة على حائط ولم يرفع عنه  
 قلت الحائط يشتمل على أجزائه وأجزائه فالتعدد حاصل ولا كذلك  
 فيما نحن فيه فإنه قد يقال أنه لا يجزى لأن الاسم واحد وقد يقال  
 يجزى لأن الصاف الحج بموضع الخارج من الذكر بعد مسحة من غير  
 مدة فإذا مدة فقد تجاوز المحل فيكفي الخ والثاني من احتماليه  
 أوجه عندي **قوله** يشفع أي بعد الثلاث ولا يس هنا تثليث  
 على المعتمد بخلاف الاستنجاء بالماء فيستن في التثليث كسائر  
 النجاسات **قوله** ويديره أي كل جزء منها يجزى طاهر من

وكذا بطريق  
 محض

الحج

الحج **قوله** ويديره كذلك أي يرفق إلى محل ابتداءه **قوله** وسريته  
 بضم الهم وبفتح الراء وضحا بحرى الغائط ويعتدى بالثالث من  
 المقدم قال في المطلب ولو ابتداء من المؤخر كان أولى لأن ذلك  
 يثبت له أن كان قد بقي على المحل شئ أو لا الخ وما دام الحج  
 على المحل لا يضرك الماء مادام مترددا على العضوفان رفع الحج  
 التمسك أعاده نجس المحل به وتعين الماء نقله في الخادم وأقره  
**قوله** طاهر أي قريب مقدم صفحة اليمنى والثاني كذلك قريب  
 صفحته اليسرى **قوله** عدم الإدارة وفي بعض النسخ من الإدارة  
 وكذلك الخلاف في نسخ التحفة وفي النهاية من الإدارة والأمر فيه  
 قريب والمراد ما يفسر الاحتراز عنه من النقل إلى أصل من إدارة  
 الحج أو عدمها **قوله** جمع متأخرون منهم شيخ الإسلام والشهاب  
 الرملي وولده والخطيب والشارح وغيرهم **قوله** للمدرك  
 بثلث وجهه فيهما **قوله** وآخرون منهم ابن المقرئ ومحم الزبيري  
 وأفراد الكلام على ذلك الشهاب البرلمسي بالتأليف وقال فيلانه  
 لم ير لشيخ الإسلام سلفا في وجوب فخره **قوله** بظواهر كلامهم  
 كلام الشنخين صريح في ذلك كما أوضحته في الفوائد المدنية  
**قوله** بها أي اليمنى ومحلها حيث لا عذر ولا فلا كراهة ثم إن  
 استنجى بماء صب باليمن وغسل باليسار أو يحج أخذه بيمينه  
 وذكره بيساره ثم يحركها وحدها أو يضع ذكره في موضعين



من الجرح وضعا جردا ثم مسح في ثالث فان امره في موضع مرتين تعان  
 الماء وان لم يحمل الجرح مسح ذكره بيساره على مواضع منه او من ارض صلبة  
 او جدار فان لم يتمكن من شئ من ذلك وضع الجرح في ميهنة ولا يحركها  
**قوله** الوسط بان يضع خلفها السبابة والخنصر والبنصر ويستعمل  
 المجموع وليس ذلك الدبر بيده مع الماء **قوله** اليد الى الدبر من رشايش  
 القبل ويحتمل ان يكون مراده عاد الى المستنجى نجس وفيه لا يعاب بوجبه  
 بعسر البراءة بغسل الدبر مع بقاء نجاسة القبل لخشيته التنجس به  
 ثم رأت بعضهم علمه بما يؤول لما ذكرناه وهو انه اذا احتلم الماء لتطهير  
 الدبر فقد يمر على محل البول فزوره عليه وهو طاهر اول انتهى وهو  
 اوضح مما في هذا الكتاب **قوله** تقديم دبره لانه اسرع جفا فاو يقرر  
 على التمكن من الجلوس للاستنجاء من البول وغير ذلك **قوله** بعده  
 اي بعد خروجه من الخلاء ومن دهليره **قوله** لمناسبة الحال اللهم  
 حصن فرج في الحديث كما بينته في الاصل **قوله** زوال النجاسة  
 بان لا يبقى اثر يدركه الكف بالمشرو ويتجنب الاسراف ما امكن **قوله**  
 ينحس اي اليد الخ لانا لا نتحقق ان محل الريح باطل الا صبح الذي  
 كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه حوائته فلا ينحس بالشك **قوله** ولا  
 يسن الخ ككل مغسول بعد غلبة ظن طهارته والكلام في ريح  
 لم تعسرا زائنه والاعفى عنه ولو توقفت في المحل علم نحو اشنان  
 قضية اطلاقهم في النجاسات الوجوب هنا قال في التحفة وفيه

من العسر

من العسر ما لا يخفى **قوله** شريح مقعدته بفتح تين مجمع حلقه  
 الدبر الذي ينطبق **قوله** في تضاعيفه اي التضاعيف التي في خلايا الشريح  
**قوله** صفحته الجوف البرلسي وهم ر على العور عما يلا في الحشفة والدبر  
 من الثوب والعبرة في فرجها بما ورة شفرها **قوله** غسل المجاوز ظاهره  
 دون غيره وكذلك الغرر والامداد والنهاية وهو ظاهر مع التقطع  
 او اما مع الاتصال فلا يخلو عن نظر فتأمل **فصل في موجز الغسل** بلغ  
 بصيغة اسم الفاعل يعني سبب وجوب الغسل **قوله** بالفتح اي  
 للغين مصدر غسل واسم مصدر اغتسل وكذلك الضم وهو الجار  
 على السنة الفقهاء او اكثرهم ويطلق المضموم على الماء الذي يغتسل به  
 ايضا وهو لغة سيلان الماء على الشئ وشروعا سيلانه على جميع البدن  
 بنية في غير غسل الميت بشرائط تاتي ولا يجب فورا اصاله وعلى الزاني  
**قوله** الموت ولو سقط بلغ اربعة اشهر وان لم تظهر فيه اماراة الحياة  
 وهذا كلام مذكور في الاول **قوله** مع الانقطاع اي فالواجب في الحيض  
 والنفاس مركب من الثلاث **قوله** ولو علقه قال اربع من القوابل انما  
 اصل ادمي واذا ولدت ولد اجازوا طهر قبل الغسل **قوله** الغسل  
 خرج به مني غيره كما اذا وطئ صغيرة فخرج منها مني الواطئ بعد غسل  
 الا يلاج فلا يغسل منه **قوله** اول مرة فلما استدخله بعد خروجه  
 ثم خرج فلا يغسل وكذلك استدخال مني غيره **قوله** فرج المشك فخله  
 خروجه من احداهما لاحتمال الزيادة نعم ان اتضح اجره عليه الاحكام

في الاقطاع والاراء الخفية  
 في الاقطاع والاراء الخفية  
 في الاقطاع والاراء الخفية  
 في الاقطاع والاراء الخفية



والزمن الماضي **قوله** مطلقا اي سواء كان مستحكما ام لا **قوله** ما تحت صلب اي بان  
يخرج ما تحت آخر لفظة من فقرات ظهره سواء في ذلك الخارج من الخصية والدربر  
وغيرهما عند الشبه واعتمد من ان الخارج من نفس الصلب كالخارج من تحت  
يوجب الغسل وهذا في الاستعداد العارض اما الخلف فيجب الغسل بالخارج  
من الصلب ومما فوقه **قوله** وترائب المرأة التي من تحت ترائبها وهي عظام  
الصدر على التفصيل في صلب الرجل **قوله** مستحكما بصيغة اسم الفاعل  
**قوله** المرأة اي الشيب والبكر الى ظاهر فرجها وكذلك الحشفة **قوله** بذلك  
الجماع او استعد خالرا منيته اذا قضت شهوته **قوله** بالغة الخ هذه  
شروط لا يمكن ان كان قضاء شهوته لا انما تفسير لقضاء الشهوة وان  
او هتته عبارة كغيره **قوله** فختارة هذا باعتبار الغالب ان المكروهة  
لا تقضى شهوته بالجماع فان قضت شهوته وجب الغسل **قوله** مستيقظة  
هذا كالأمر قبله فان قضت النائمة شهوته وجب الغسل **قوله** كالنوم  
اي على غير هيئة المتكبر فانه مظنة لخروج الحدث ورفعوا به يقين الطاهر  
وفي مسئلتنا اختلاط منى الرجل بمنى المرأة مظنونا ورفعوا به يقين  
الطاهر وقال في الايعاب منيته قد تحقق مروره على منى الرجل داخل  
الفرج عند قضاء الشهوة والماء اذا مر على الماء اختلط قطعا فلم يرفع  
هنا يقين الا بيقين **قوله** لنزوله اي المنى وان قطع الذكر كما اعتمد  
الشبه ومروا عند سم خلافه لان المنى انفصل عن البدن وبجود  
استناره بما انفصل معه لا اثر له **قوله** دفعات بضم ففتح ارضم  
او سكون

او سكون جمع دفعة بالضم اي وان لم يلتذ به ولا كان له ربح فيكفي وجود  
واحدة من خواصه الثلاث **قوله** فلا غسل لكونه غير منى فان  
شك اهو منى او منى تخير ولو بالتشبه ويلزمه عند الشك سائر  
احكام ما اختاره ما لم يرجع عنه قال ربح محتمل انه يعمل بقضية ما ربح  
اليه في الماضي ايضا وهو لا حوط ومحتمل انه لا يعمل بها الا في المستقبل قال  
سم الاحتمال الثاني وجه واعتمد **قوله** لو اختار كونه منيا لا يحرم عليه  
قبلا غتساله ما يحرم على الجنب ومجت في التحفة ان غير الخارج منه اذا  
اصابه منه شيء لا يلزمه غسل ما اصابه منه وان لا يقضى به فيما اذا  
تخالفوا اختيارهما وقال سم لو اختار الخارج منه انه منى وغسله لم  
يصح اقتدائه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله ومجت سم ايضا  
انه لو عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق ما اختاره اجر له  
**قوله** لنحو الخيانة زيادة غولم اقف عليها في غيره وقد تكلمت عليها في الاول **قوله**  
وجود او لا فقد انعم هو نافع في الخسنى المشكل فاذا وجدت الخيانة والبياض وبعهما  
احدى خداه المنى قلنا انه منى رجل لان منى المرأة رقيقا صفر الخ ذكره  
الزركشي والخادم ولعله في الذل نفقة لا تشبه فرج الرجال ولا النساء  
**قوله** من مبان قال في التحفة بجري ذلك في سائر الاحكام قال سم يدل على وجوب  
المهر وحصول التحليل بايلاج المبادا وهو حاصل ما في فتاوى الشهاب الرمل  
ولا يخفى انه في غاية البعد وقد وقع البحث في ذلك مع مرفوعا فافق على انه في  
غاية البعد وفي الايعاب نقل الاستوى عن البغوى انه لا يثبت بالمقطع نسب



واحسان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وابطال اُخْرام وفي المجموع عن الدارمي  
لاحد بايلاجه بلا خلاف انتهى **فائدة** اوردا السيوطي في الاشباه والنظائر من الاحكام التي تترتب على تغيب الحشفة مائة وخمسين حكما  
فراجعها مني اذكرت في الاول كيفية اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها  
او فاقدها **قول** في فرج لا اثر لدخولها فيما يجب غسله منه بل لا بد من  
تغيب جميعها فيما بعده من البراطن **قول** ولودبرا فائدة قال النووي  
في تحقيقه الايلاج في دبر امرأة كقبليها في ستة احكام الاحلال والاحكام  
والخروج من التقنين والايلا، وتعتبر اذن البكر والسادس لا يحل الجال  
**قول** او ميت لا يجب بوطئه حد ولا مهر ولا يعاد غسله وتفسد به  
العبادات وتجب به الكفارة في الصوم **قول** لخبر مسلم الحر رواية بالمعنى  
اذ لفظه ومتر الختان نعم رواية الشافعي واحد كلفظ الشف والمعاد  
بالتقائهما تحاذيها لا انضمامهما لعدم ايجاب الغسل بالاجماع وانما  
يحصل اذا دخل الحشفة **قول** وان لم ينزل هو في نفس الحديث من رواية مسلم  
**قول** منسوخ او محمول على الاحتمال **قول** على الغالب ليدخل مقطوع الحشفة  
اذا غيب قدرها والمولوج في الخبر وفي فرج البهيمة **قول** مطلقا او سواء كان  
في ذكر او انثى قبل او دبرا وانما يجب عليه الغسل بايلاجه في فرج مع الا  
يلاج فيه وفي نقض الوضوء به تفصيل ذكرته في الاول **قول** غيره ولا بد من تحقق  
كونه منيا **قول** ممن يحتمل ولو على زور كعقب يبلغ تسع سنين **قوله**  
بظاهر الثوب هذا معتمده وكذلك شيخ الاسلام والخطيب والاقامر  
وحري

و اعلم ولا يغيب  
اسى لا يتوقف ههنا  
نكاح البكر الموطنة  
في دبره على اذنها  
بخلاف الموطنة  
في قبلها  
مصطفى

وَجَرَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَتَمُّالِإِنَّ أَصَابَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَيَكُنِ الْجَمْعُ بَانَهُ  
مَا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَحْتَمَلْ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَمَا قَالَهُ الْآخِرُونَ  
حَيْثُ احْتَمَلْ كَوْنَهُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يُؤْتِيهِ الْمِيهَ كَلَامُهُمْ **قَوْلُهُ** حُدُوثُهُ أَيْ  
الْمُنَى فِي ثَوْبَةٍ فَيَفْتَسِلُ ثُمَّ يَعْبُدُهَا وَيَنْدِبُ أَيْضًا عَادَةً كُلِّ صَلَاةٍ وَاجِبَةٍ  
أَوْ مَرْدُوبَةٍ مِمَّا يَشْرَعُ قَضَاؤُهُ احْتِمَالُهُ نَعْلَمُ أَمْعَدَ كَمَا يَنْدِبُ حَيْثُ احْتَمَلْ  
كَوْنُ الْمُنَى مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ لِكُلِّ مَثَلٍ مَا الْقَضَاءُ وَلَا يَقْتَدِي أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ  
**قَوْلُهُ** وَهَوَاؤُهُ كَانَ طَارِفِيهِ أَوْ دَلَّى نَفْسَهُ فِيهِ مَجْبُولٌ وَيَحْرَمُ أَدْنَى طَمَائِنَةٍ  
وَمَا هُوَ بِنَتَى عَلَى هَيْئَةِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَحْكَمْ وَأَوْ شَرُوحَ الْأَرشَادِ وَالْعِبَادِ  
وَالنَّهْيَةِ مَا يَفِيدُ أَنَّهُ لَا يَدُومُ اسْتِفَاضَةُ كَوْنِهِ مَسْجِدًا أَوْ مَالًا فِي التَّحْقِيقِ إِلَى

ان حريم زمزم له حكم المسجد **قوله** شاربعا بان ملك جزءا شاربعا من  
ارض فوقه مسجد او نجس القسمة وان صغر الجزء الموقوف **قوله** مسجد  
جدا وتندب تحية المسجد فيه ولا يصح الاعتكاف فيه وان تباعد  
فيه لما موم عن الامام اكثر من ثلثمائة ذراع لم تنج القدوة **قوله** وتردد  
فيه الى المسجد ومنه دخول مسجد ليس له الابواب واحدا واكثر ومقصود  
الرجوع مما دخل منه لا ان يخرج له ذلك **قوله** في نحره الى المسجد مما سبق  
من الانام الكلام بخارجه وكذلك في حفرته وفي منارة فيه **قوله** كبر

ولا يكمل الا سراع بل يعني على هيئته ويحرم جماع زوجته حال مروره  
 في نخله او اخضاص **قوله** يحجب النيم محله ان لم يجد في المسجد ماء  
 والاوجب الاستغناء منه والنزول اليه للفصل عنه **قوله** من المكث فيه  
 لم يخرج فقاما يطهران

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

عبدالمؤمن بن محمد  
كل يوم خذ من كلام ابن  
وعلمنا ان الله عز وجل

نقل  
لاحتمال

بقدتها اي  
الصلاة يعني  
تحقق اذائها  
مع وجود المني  
في ثوبه

سورة محمد صلى الله عليه وسلم  
من غير منازع  
و هو ضعيف  
لظن الخ

قالان والاقرب بالقوية  
عليه الاستقامة كافي  
لم يعلم اصله كالمساعد  
المحدث يعني

خروج من الباب الاسود  
في يوم الاحد  
في شهر ربيع الاول  
في سنة ١٢٠٠

فما يظهر ويختل  
الأمور والحوادث  
المرور في زمان



اي اذا ناله مسلم في اودعت حاجه الى دخوله او نحو استفتاء من العلماء  
 فان دخل غير ذلك عزروا ودخلوا ما كنهم كذلك وتنع الخائض من المكركب  
 كالمسلة **قوله** قراءة القرآن حيث تلفظ بحيث اسمع نفسه مع اعتدال  
 سمع ولا لفظ ولا فلاحه **قوله** بقصد القراءة منه لو كان يقر في  
 كتاب فقه او غيره فيه احتاج بآية لانه لا يقصد القرآن للاحتجاج **قوله**  
 لا يقر بكسر الهزة على التهم وبضمها على الخبر يعني التهم **قوله** حسنه  
 المنذري ما يوجد في نسخ الكتاب من انه حسنه الترمذي من تحريف  
 النسخة فالذي حسنه الترمذي غير هذا الحديث كما بينته في الاصل  
**قوله** ذكره اي ما في القرآن مما يستعمل في الذكر **قوله** او موعظته  
 ان يكون مطلقا في ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه لا في القرآن كسورة  
 الاخلاص وغيره بل مخرجها بانه لو قرأ جميع القرآن بلا قصده جاز  
 وما لا شئ الاسلام الى خلافه وان ما لا يوجد نظمه لا في القرآن  
 يمنع منه وان لم يقصد به القرآن **قوله** وحده اي المذكور من ذكره  
 ما عطف عليه والحاصل اربع صور ان يقصد القراءة او هو  
 مع الذكر فيجوز فيهما او يطلق او يقصد الذكر والدعاء والتبرك  
**قوله** او اطلق كان حرام لسانه بلا قصد شي **قوله**  
 جيب اي الغرض فقط ولا يجوز قراءة غير الفاتحة فيها وعلى  
 مثلها قراءة أية الخطبة فان تيمم استباح به قراءة القرآن ومضى  
 المصحف ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء ولو لم يمتد الاعادة  
 عليه ومثله ما اذا نذر القراءة في قراءة آية خطبة الجمعة وبالرابع التوراة  
 والابجد ومنسوخ التلاوة كآية الرجم وغير ذلك وبالخاص ما اذا قصد الذكر  
 فقط او المطلق كان جري على لسانه من غير قصد فلا يجرم وبالسابع الكافر فلا  
 يمنع من القراءة وان فقه عليها لعدم اعتقاده الجحمة ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند  
 وغير المعاند ان لم يرض اسلامه لم يجر تعليمه والاجاز وانما منع من مس المصحف

قوله اذا ناله مسلم في اودعت حاجه الى دخوله او نحو استفتاء من العلماء  
 قوله فان دخل غير ذلك عزروا ودخلوا ما كنهم كذلك وتنع الخائض من المكركب  
 قوله كالمسلة قوله قراءة القرآن حيث تلفظ بحيث اسمع نفسه مع اعتدال  
 قوله سمع ولا لفظ ولا فلاحه قوله بقصد القراءة منه لو كان يقر في  
 قوله كتاب فقه او غيره فيه احتاج بآية لانه لا يقصد القرآن للاحتجاج  
 قوله لا يقر بكسر الهزة على التهم وبضمها على الخبر يعني التهم  
 قوله حسنه المنذري ما يوجد في نسخ الكتاب من انه حسنه الترمذي من تحريف  
 قوله النسخة فالذي حسنه الترمذي غير هذا الحديث كما بينته في الاصل  
 قوله ذكره اي ما في القرآن مما يستعمل في الذكر قوله او موعظته  
 قوله ان يكون مطلقا في ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه لا في القرآن كسورة  
 قوله الاخلاص وغيره بل مخرجها بانه لو قرأ جميع القرآن بلا قصده جاز  
 قوله وما لا شئ الاسلام الى خلافه وان ما لا يوجد نظمه لا في القرآن  
 قوله يمنع منه وان لم يقصد به القرآن قوله وحده اي المذكور من ذكره  
 قوله ما عطف عليه والحاصل اربع صور ان يقصد القراءة او هو  
 قوله مع الذكر فيجوز فيهما او يطلق او يقصد الذكر والدعاء والتبرك  
 قوله قوله او اطلق كان حرام لسانه بلا قصد شي قوله جيب اي الغرض فقط ولا يجوز قراءة غير الفاتحة فيها وعلى  
 قوله مثلها قراءة أية الخطبة فان تيمم استباح به قراءة القرآن ومضى  
 قوله المصحف ولو في موضع الغالب فيه وجود الماء ولو لم يمتد الاعادة  
 قوله عليه ومثله ما اذا نذر القراءة في قراءة آية خطبة الجمعة وبالرابع التوراة  
 قوله والابجد ومنسوخ التلاوة كآية الرجم وغير ذلك وبالخاص ما اذا قصد الذكر  
 قوله فقط او المطلق كان جري على لسانه من غير قصد فلا يجرم وبالسابع الكافر فلا  
 قوله يمنع من القراءة وان فقه عليها لعدم اعتقاده الجحمة ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند  
 قوله وغير المعاند ان لم يرض اسلامه لم يجر تعليمه والاجاز وانما منع من مس المصحف

**فصل في صفات الغسل قوله** في الجنب لو كان عليه حدث حيض  
 فنوت رفع الجنابة او عكسه غلطاً صح قاله روان كان ما نواه لا  
 يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض وخالفه الشافعي  
 ذلك وفي الاعاب لو قصد بالجنابة مدلوله اللغو وهو البعد والاد  
 رفع البعد عن نحو الصلاة ارتفع الحيض بنيتي او بعد كما يجتهد الزركشي  
 وبحيث ايضا ان ذلك ياتي في نية الجنب الحيض ورد وقد يجاز بانه  
 يصح استعجاله في البعد عن نحو الصلاة مجازا شرعيا تسمية للتب  
 باسم المسبب فاذا قصد ذلك فينبغي الصحة وعليه يحمل كلام الزركشي  
**قوله** في الخائض يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد  
 عالم يقصد المعنى الشرعي كذا في التحفة ومفهوم الصحة في الاطلاق  
 خلافا لمفهوم فتح الجواد وصريح الامداد ولا يعاب من عدمها  
 وفي التحفة اذا نوى لا صغر غلطاً وعليه لا كبر يرتفع حدثه عن  
 اعضاء الوضوء فقط غير راسه وفي النهاية ارتفاعه عن الرأس  
 ويشترط هنا جميع ما من في الوضوء ومنه انه يجب على سلسلي المتتالية  
 الاستباحة **قوله** اي رفع حكمه تقدم في الوضوء **قوله** او اداء  
 الغسل او نية الغسل عن الحيض او عن حدثه او للصلاة **قوله**  
 وهو اي رفع الحدث الاكبر او عن جميع البدن افضل من اطلاق الحدث  
 لما بينته فيهما **قوله** وما بعده من الحيض والنفاس **قوله** رفع  
 المطلق اي الحدث المطلق عن كونه اكبر او اصغر او عن جميع البدن

قوله في الجنب لو كان عليه حدث حيض  
 قوله فنوت رفع الجنابة او عكسه غلطاً صح قاله روان كان ما نواه لا  
 قوله يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض وخالفه الشافعي  
 قوله ذلك وفي الاعاب لو قصد بالجنابة مدلوله اللغو وهو البعد والاد  
 قوله رفع البعد عن نحو الصلاة ارتفع الحيض بنيتي او بعد كما يجتهد الزركشي  
 قوله وبحيث ايضا ان ذلك ياتي في نية الجنب الحيض ورد وقد يجاز بانه  
 قوله يصح استعجاله في البعد عن نحو الصلاة مجازا شرعيا تسمية للتب  
 قوله باسم المسبب فاذا قصد ذلك فينبغي الصحة وعليه يحمل كلام الزركشي  
 قوله قوله في الخائض يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد  
 قوله عالم يقصد المعنى الشرعي كذا في التحفة ومفهوم الصحة في الاطلاق  
 قوله خلافا لمفهوم فتح الجواد وصريح الامداد ولا يعاب من عدمها  
 قوله وفي التحفة اذا نوى لا صغر غلطاً وعليه لا كبر يرتفع حدثه عن  
 قوله اعضاء الوضوء فقط غير راسه وفي النهاية ارتفاعه عن الرأس  
 قوله ويشترط هنا جميع ما من في الوضوء ومنه انه يجب على سلسلي المتتالية  
 قوله الاستباحة قوله اي رفع حكمه تقدم في الوضوء قوله او اداء  
 قوله الغسل او نية الغسل عن الحيض او عن حدثه او للصلاة قوله  
 قوله وهو اي رفع الحدث الاكبر او عن جميع البدن افضل من اطلاق الحدث  
 قوله لما بينته فيهما قوله وما بعده من الحيض والنفاس قوله رفع  
 قوله المطلق اي الحدث المطلق عن كونه اكبر او اصغر او عن جميع البدن



رفع المقيد بواحد من الثلاثة المذكورة ونحوها لا يرفع الماهية يستلزم  
رفع كل جزء من اجزائها **قول** فيما اى في رفع الحدث وهو مقابل قوله في غير  
رفع الحدث **قول** جدد اى قطع بدال مملعة من الجدد وهو القطع  
والواجب ما با شره القطع فقط وباطنه لا يجب غسله  
وان ظهر بالقطع **قول** والا فكلما مر مثله في الامداد وظاهره يرفعهم  
مخالفة الوضوء لما هنا فيما قبله ولا يسر كذلك بل ان لم يكن لها فور  
وجب هنا وثمة والا فلا فيها فراجع ما سبق **قول** قلقة بضم  
القاف واسكان اللام وبفتح ما يقطعها الخا من ذكر الغلام  
ويقال لى اغرله **قول** باطن عقد اى المنعقد بنفسه وان كثر  
وينبغي قطعه خروجاً من خلاف من اوجبه وله احتمال في الامداد  
والا يعاب بالعفو عما عقده بفعله **قول** نبت بها اى بالعين وان  
طال وخرج عن حد الوجه على المعتمد ولو نتف شعرة لم يغسلها  
وجب غسل محلها وهو ما ظهر بعد قطعها **قول** الضغائر بالضم  
خلاف المي وحجم فيه **قول** كثيرة عدتها في الرحمة نحو ثمان وعشرين  
سنة وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية اكثر من ذلك **قول** نعم  
يسن هذا استثناء من تدب قرن النية للتسمية وغسل  
الكفين فانه هنا يعبر عنها بالفراغ من الاستنجاء **قول** منه  
اى من الاستنجاء وهذا لا يحل او على راي الرافي والافوقاوت  
النية الغسلة التي ازال النجاسة كونه للحدث والنبت **قول**

عنه

عنه اى عن محل الاستنجاء حالة الغسل **قول** الحكيم التقييد به  
ضعيف فلا فرق على المعتمد بينه وبين العيني في ان الغسلة الواحدة  
تكفي لهما لكن يشترط في الحكيم ورود الماء وتعميمه وفي العيني  
زيادة زوال النجاسة بتلك الغسلة وان لا تتغير الغسلة  
ولوليس راوان لا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يفسده المفسد والعطير  
من الوسخ فان اشترى شرط من ذلك حكم بقطعه ببقاء الحدث كالحديث  
فالمغلظة لا يظهر محلا عن الحدث الا بعد التسبيح والتتريب وحل  
تصح النية عن الحدث قبل السابعة اجاب م ر بعدم صحى قبلها  
وقال سم عندي انها تصح قبلها حتى مع الاولى لا كل غسلة لهما  
مدخل في رفع الحدث **قول** الكمال اشار به الى ان للشافعي **قول**  
بتأخير القدمين للاتباع رواه البخارى وحصل به اصل السنة  
وكذلك اذا اخر الوضوء واتى به في اثناء الغسل وفي التحفة ليس له  
استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته وقال سم افنى  
الشباب الرمل بعد سن اعادته من حيث سنة الغسل لمصروها  
بالمرة الاولى الى **قول** رفع الحدث او نية مجزية مما مر في الوضوء  
وفي النهاية ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على  
الوضوء او يؤخره وهو مفاد تحليل التحفة بالخروج من خلافه  
القابل بعدم الاندراج وفي شرح الارشاد للشافعي عند تأخير  
سنة الغسل **قول** الانعطاف اى والالتواء بان يوصل الماء



إليها حتى يتيقن انه اصاب جميعها ويتأكد ذلك في الاذن بان ياخذ كفا من ماء  
 ثم يميل اذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك  
 على الصائم وحمل على التأكد **قوله** في الشعر وينحتر المحرم الرفق خشية الا  
 نشتاف **قوله** ثم المؤخر هذا هو المشهور في تعبيرهم وغيره التحفة بقوله  
 مقدمه ومؤخره بالاول **قوله** والتكرار الحرف في التحفة ما ملخصه يثلث  
 بالشروط السابقة في الوضوء تحليل راسه ثم غسله ثم شعوره وجسمه  
 ثم غسله ثم شعوره بالبدن ثم غسله وتثليث البقية بان يغسل شفة  
 الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثالثة وثالثة او يوالي ثلثة الايمن ثم ثلثة  
 الايسر الخ واقتصر على الاول في شرح الارشاد لكن الثانية او الى كما  
 اوضحته في الاول ولواخر المصنف قوله والتكرار ثلاثا على ذلك لكان ظاهر  
 في تناول التثليث له ويجري هذا اكثر سنن الوضوء كتحسية مقرونة  
 بالنية واستحبابه وتركه يفض وتثني واستعانة وتكلم لغير عذر  
 وكذا ذكر عقبه والاستقبال والمعالاة وتثليث سائر السنن وفي النهاية  
 ومعه الاسنى ان كان جاريا كفى في التثليث ان يمر عليه ثلاث جريات  
 لكن يفوته ذلك لعدم تمكنه منه غالبا تحت الماء وان كان راكدا انفس  
 فيه ثلاثا اما برفع راسه منه ونقل قدميه او انتقاله من مقامه في الآخر  
 ثلاثا وفي التحفة يكفي وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا واما ينقل قدميه  
 الى محل آخر على الوجه **قوله** لما اتصل يده اطبق على هذا تعبيراً مختصاً  
 وفي التحفة ما لم تعلمه يده يتوصل الى ذلك بغيره مثلاً اذا الخاف ان يجب  
 ذلك

٦٥  
 ذلك انتهى فليراجع مذهب مالك في ذلك **قوله** ذكر اي استحضاناً  
 لها بالقلب **قوله** ينقص بفتح اوله متعد يا فغير الفاعل للمقطوع وقاصراً  
 فالما هذا الفاعل وعلى الاول ماء الوضوء منصوب على انه مفعول **قوله** اثر  
 بفتح الهزة والثاء المثلثة ويجوز كسر الهزة واسكان المثلثة اي عقب  
 انقطاع دمه والغسل منه **قوله** مع تفسير عايشة ففي الصحيحين عن  
 عايشة ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل  
 من الحيض فقال خذي في رصة اي قطعة من مسك بكسر الفاء ويقال  
 بالفتح والضم وبالصاد الموحدة فتطهرى بها فقالت كيف اتطهرى بها فقال  
 صلى الله عليه وسلم سبحان الله واستتر بثوبه تطهرى بها فاجتذبتنيها  
 عايشة فحرفتها الذي رآه قالت لها يعني تتبعي بها اثر الدم **قوله**  
 لا سرعة العلوق لانهم اتفقوا على استحبابه للمزوجة والبكر وغيرهما والطيب  
**قوله** قسط بالضم وهو الاظفار نوعان من الطيب ما فيهما من الطيب  
 يسير فسومح لهما فيه الحاجة وخرج بالمحبة المحرمة فممنوع نحو القسط عليها  
 على المعتمد لقصره من الاحرام غالباً والصائمة لا يندب لها الطيب  
 والمعتمد ندبه للمستحاضة اذا شغبت وكذلك المتخيرة عند غسلها  
 لاحتمال الانقطاع ويحقق بالفرج في نوب التطيب الثقبه التي ينفض  
 خارجها **قوله** ان لم تجد الخ اوله تربه وان وجدته بسيلة **قوله**  
 بطيب غيره او لا اكثره حرارة **قوله** في دفع الكراهة كذكر الامداد  
 والنهاية زاد في التحفة وفي حصول اصل سنة النظافة ومن غتسل







بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر والمراد بالاسكار في هذه المذكورات  
 تغيب العقل فلا ينافي من غير بانها محذرة **قوله** محال في حال الاختيار  
 مع صلاح حينه لا انتفاع به ولا منسوب لقتله من غير ضرر **قوله** ولو ادسيا  
 في التحفة بخلاف التكليف لان مناطها العقل ويعني عما نجاسة عينية  
 فيدخل المسجد ويأمن الناس ولو مع رطوبة ويؤمهم انتهى ملخصا  
 وافتمم ربطا رتبة حيث كان على صورة الادنى وينت فيها فيما يتعلق  
 بهذا كلاما طويلا **قوله** تغليب النجس اذا الفرع يتبع اخس ابوين في سبعة  
 اشياء النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وتحريم الاكل وانتفاء التحفة  
 وعدم استحقاق سهم الغنيمة لمتولد بين فرس ونحو حمار وعدم  
 وجوب الزكاة في متولد بين نحو بغير ونحو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة  
 الدين واجبا بالبدل وعقد الجزية واخفهما في نحو الزكاة والاضحية في متولد بين  
 ابل وبقر مثلا واغلفهما في جزاء الصيد ويمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع  
 الاب في النسب وتراجمه كاستحقاق سهم ذوي القربى والحريم ان كان من  
 امته او امته ولده او من غتره بحريتها او ظنهما زوجة الحرة او امته وكالاول  
 فانه ملحق بالاب وكما في المثل ويتبع الام في الرق والحريم الامناع ويتبع الام في الملك  
 فالمتولد بين مملوكين لما للام وكما لو تربي بهم على يدهما فالولد لما للام  
 وقد جمع السيوطي بعض افراد هذه المذكورات بقوله يتبع الفرع في انتساب  
 اباه **قوله** ولا في الرق والحريم والزكاة الاخ والدين الاعلى والذين اشتد  
 في جزاء ودية واختى الا صلي رجسا وذباجة ونكاحا والاكل والاضحية وللبحال

بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر والمراد بالاسكار في هذه المذكورات  
 تغيب العقل فلا ينافي من غير بانها محذرة **قوله** محال في حال الاختيار  
 مع صلاح حينه لا انتفاع به ولا منسوب لقتله من غير ضرر **قوله** ولو ادسيا  
 في التحفة بخلاف التكليف لان مناطها العقل ويعني عما نجاسة عينية  
 فيدخل المسجد ويأمن الناس ولو مع رطوبة ويؤمهم انتهى ملخصا  
 وافتمم ربطا رتبة حيث كان على صورة الادنى وينت فيها فيما يتعلق  
 بهذا كلاما طويلا **قوله** تغليب النجس اذا الفرع يتبع اخس ابوين في سبعة  
 اشياء النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وتحريم الاكل وانتفاء التحفة  
 وعدم استحقاق سهم الغنيمة لمتولد بين فرس ونحو حمار وعدم  
 وجوب الزكاة في متولد بين نحو بغير ونحو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة  
 الدين واجبا بالبدل وعقد الجزية واخفهما في نحو الزكاة والاضحية في متولد بين  
 ابل وبقر مثلا واغلفهما في جزاء الصيد ويمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع  
 الاب في النسب وتراجمه كاستحقاق سهم ذوي القربى والحريم ان كان من  
 امته او امته ولده او من غتره بحريتها او ظنهما زوجة الحرة او امته وكالاول  
 فانه ملحق بالاب وكما في المثل ويتبع الام في الرق والحريم الامناع ويتبع الام في الملك  
 فالمتولد بين مملوكين لما للام وكما لو تربي بهم على يدهما فالولد لما للام  
 وقد جمع السيوطي بعض افراد هذه المذكورات بقوله يتبع الفرع في انتساب  
 اباه **قوله** ولا في الرق والحريم والزكاة الاخ والدين الاعلى والذين اشتد  
 في جزاء ودية واختى الا صلي رجسا وذباجة ونكاحا والاكل والاضحية وللبحال

الرملي

نقله  
بحريتها

الرملي على هذه الابيات شرح محل في الفاظها فقط **قوله** لا بذكاة شرعية  
 شمل مذبح المحرم من الصيد ومن لا تحل منا كحته ومذبح غير لما كوله **قوله**  
 الصحيح موقوف على ان يعمد لكن قول الصحابي احل لنا كذا مثل امرنا بكذا فيكون  
 في حكم المرفوع وجاء مرفوعا لكنه ضعيف **قوله** السمك المعروف في الحديث الحوت  
 حتى قال ابن الرفعة ان السمك لم يرد لكنه مردود برواية ابن مردويه في  
 التفسير **قوله** الدم المشهور فيه تخفيف اليم واستثنى منه الكبد والطحال  
 والمسك ولومن ميتة ان تجسر وانفقد والقلقة والمضغة ومنى  
 اوليس خرجا بلون الدم ودم بيضة لم تفسد فطاهرات **قوله** والقيء مما هو  
 وحله عند الشبه والخطيب ان خرج بعد وصوله الى المعدة والاف هو طاهر وجري م  
 على ان ما جا وزمخرج الحق الباطل نجس وجرة المجتر نجسة لكن يعفى عنها  
**قوله** بسكون المعجزة هي الفضي والثانية مذى كسعى والثالثة مدي بكسر الهمزة  
 مع تخفيف الياء المهملة كما حكاها كراع **قوله** راسه اي الذكر يريد ما مسه  
 منه **قوله** نائم ليس يقيد فحيث علم انه من غير المعدة او شئ فيه فهو طاهر  
 من الادنى وغيره سواء اخرج من منه او انفعنا نائما او يقظانا **قوله** عفى عنه  
 في الثوب وغيره وان كثر **قوله** كالا تانا مثله لان الا صطخرى قابل  
 بطهارته **قوله** غليظ يعني استحالة عن المنى والمضغة عن الحلقة  
**قوله** ورطوبة الفرج الاوجه انها ان خرجت مما لا يجب غسله في الاستنجاء  
 فنجسة والا فطاهرة خلافا للتحفة قال سم في حواشي النجس رطوبة  
 الفرج الظاهرة ليس لها قوة الانفصال فما انفصل لا يكون الا الرطوبة

١٧

بالبدن ولا بالعقل ولا مستقدر والمراد بالاسكار في هذه المذكورات  
 تغيب العقل فلا ينافي من غير بانها محذرة **قوله** محال في حال الاختيار  
 مع صلاح حينه لا انتفاع به ولا منسوب لقتله من غير ضرر **قوله** ولو ادسيا  
 في التحفة بخلاف التكليف لان مناطها العقل ويعني عما نجاسة عينية  
 فيدخل المسجد ويأمن الناس ولو مع رطوبة ويؤمهم انتهى ملخصا  
 وافتمم ربطا رتبة حيث كان على صورة الادنى وينت فيها فيما يتعلق  
 بهذا كلاما طويلا **قوله** تغليب النجس اذا الفرع يتبع اخس ابوين في سبعة  
 اشياء النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وتحريم الاكل وانتفاء التحفة  
 وعدم استحقاق سهم الغنيمة لمتولد بين فرس ونحو حمار وعدم  
 وجوب الزكاة في متولد بين نحو بغير ونحو فرس ويتبع اشرفهما في ثلاثة  
 الدين واجبا بالبدل وعقد الجزية واخفهما في نحو الزكاة والاضحية في متولد بين  
 ابل وبقر مثلا واغلفهما في جزاء الصيد ويمكن ادخال هذا في اشرفهما ويتبع  
 الاب في النسب وتراجمه كاستحقاق سهم ذوي القربى والحريم ان كان من  
 امته او امته ولده او من غتره بحريتها او ظنهما زوجة الحرة او امته وكالاول  
 فانه ملحق بالاب وكما في المثل ويتبع الام في الرق والحريم الامناع ويتبع الام في الملك  
 فالمتولد بين مملوكين لما للام وكما لو تربي بهم على يدهما فالولد لما للام  
 وقد جمع السيوطي بعض افراد هذه المذكورات بقوله يتبع الفرع في انتساب  
 اباه **قوله** ولا في الرق والحريم والزكاة الاخ والدين الاعلى والذين اشتد  
 في جزاء ودية واختى الا صلي رجسا وذباجة ونكاحا والاكل والاضحية وللبحال



النجسة الخارجة من اقصى الفرج كما وافق على ذلك م ر لم ايت شيخنا ابن حجر في شرح  
 العياض حر خلاف ذلك **قوله** وانفتحته بكسر الهمزة بعدها نون ساكنة ثم فاء  
 مفتوحة ثم حاء مملية مخففة على الافصح وهو ليس يستعمل في جوف السخلة  
 من الضان والمعر ذكره كان او انشئ وقيل هي نفس الكرش **قوله** ولو نجسها او ولو كان  
 اللبن الذي تناوله نجسا فانها طاهرة بخلاف ما اذا تناول غير اللبن فانها  
 نجسة بلا خلاف **قوله** لم يتغير ايطعم اولون او يربح وفي الايعاب احتمال ان  
 الطعم وحده لا يضر **قوله** وفاء رته بالهمز وتركه سميت بذلك لغوران رجاها  
 ويحكم بطهارة شعرها معها **قوله** في حياته قيد للفارة فقط اما المسك ولون  
 ميتة فيوطا هرا ان نجسد وانعقد ولو شك في انفصالها في الحياة او بعدها  
 قال في الايعاب لا وجه عندى انها طاهرة مطلقا **قوله** البرى هذا هو المعروف  
 عند اهلها وقيل بحرى وجمع باحتمال كونه منى **قوله** عن قليله سبق في  
 المياه انه ثلاث شعرات ومجت في التحفة انه ان كان جامدا فالعبرة بالماخوذ  
 والا فبالماخوذ منه **قوله** بحرى بحر الصين ذكر بعضهم انه النخل برى في بعض  
 السواحل من زهر شجر العود فيجبر شحمه زكى الرايحة فيأكله الحوت فيموت  
 فينجذه البحر فيشق بطنه ويخرج والذي يوجد قبل ان يلتقطه هو طيب  
 العنبر قال في الايعاب اذا ثبت هذا فان استخرج من بطن الحوت بعد  
 ما تغير فهو نجس والافتحش بطهارة الغسل لا نه صلب وعلى هذا  
 التفصيل يحمل اطلاق من اطلق طهارة الماخوذ من جوف السمكة او  
 نجاسته **قوله** في اكثرها بينت في الاصل **قوله** تلك النصوص **قوله** اوجب  
 كذلك

كذلك الامداد له وهو ضعيف والمعتمد نجسة الا ان يحمل ما هنا على ان اذا  
 لم يلاق ذكره الظاهر وقد اوضحته في الاصل **قوله** لم يدخل قيد لقوله  
 اوجب لانج يتعين الماء ولا يجوز له الجفوة وان وجده كما سبق في الاستحباب  
**قوله** خروجها الى رطوبة الفرج من الباطن وملاقاة باطنها لا يؤثر **قوله**  
 ومشمته هي التي سميها العامة بالخلاص **قوله** وريشه حيث لا يجرب  
 والا فنجسها لا اثر لما باصله من الحدة **قوله** وصفه هو للضمان والوبر  
 صوف الخمل ولا ريب ونحوهما ويكره تنق شعر الحيوان حيث كان تالمه به  
 يسيرا والا حرم **قوله** الظلف هو للبقر والشاة بمنزلة القدم لنا  
**قوله** او تخللت معطوف على او نقلت وفي بعض النسخ او غلت وهو  
 اوضح ويصح افعال العين واعجى ما قلوعلت بفعل فاعل ثم غمرت بخدر  
 في فتح الجواد لم تطهر وعند شيخ الاسلام وم ر والزبادى تطهر اذا كان  
 قبل جفاف الاول وفي المعنى تطهر وان جف الاول واوجبها او سطها  
**قوله** بمساجبة عين تقدم انفا الكلام على صبيحة الخمد على الخمد والسنه  
 احتمال في الايعاب انها ان كانت من جنسها تطهر والا فلا كما اذا صبت  
 النبيذ على الخمد فلا تطهر وقال رسم لا يبعد الطهر للحي السنه في الجملة  
 ويعني عن حياة العناقيد ونوى التمر وتغله وشماريح العناقيد  
 على المنقذ المعتمد وفاقا للسنه وخلافا لشيخ الاسلام والخطيب  
 والرملى وغيرهم وقد اوضحته في بعض الفتاوى **قوله** تخلل منها  
 شئ يصح ان نقرأ بالمهملة فالضمة في منى يعود الى العين

لا يدل بدل



الطاهرة وبالمحبة وعليه فيصح ان يعود ضمير من اللعين الطاهرة او المحنة  
 فيما ذكر في طارته بالتخلل البسيط وهو المتخذ من نحو الزبيب ولا يضره  
 ادخال الماء فيه لانه من ضرورة **قوله** بان لم يكن الحذر المتنجس بالموت لان نحو  
 الكلب نجس قبل الموت لانه وفي المرحوم على الاقناع عن سم نقلنا عن صاحب  
 العدة ان الحنظل لا يجلد وانما شعره في لحمه فراجع **قوله** ما لم يلاقه في القنعة  
 من احد الوجهين او مما بينهما وفي النهاية المراد بباطنه ما بطن وبظاهرة ما ظهر  
 من وجهه ونقل الشوري عن سم لم يصب الذباغ الوجه النابت عليه الشعر  
 فينبغي ان يكون من الباطن الحروب يجمع بينه كلامي الشبه وم **قوله** بحر  
 بكسر الحاء ما يلدغ اللسان بحرافته **قوله** فليله معتمد الشبه وهذا القياس  
 على اللون واعتمد رانه نجس بعينه **قوله** من تطهره اعتمد سم ان المراد  
 تطهير ما لاقاه الذباغ فقط **قوله** دود اجرى على استثنائه في فتح الجواد ايضا  
 وفي حقيقة لا يستثنى الجلود والجز **قوله** وهو في الورد وان لم يكن متولدا من  
 الميتة وهي نجسة في الاعباب لا يخلو هذا عن نظر لانه محتمل والتفصيل  
 لا يحتمل لا يحسن **قوله** كما لم يضر في ظاهره وانما يكون نجسا اذا افسد واشتد  
 ما صار رمادا اي بان احرق الميتة النجسة  
 حتى صارت رمادا او القيت في ملحمة حتى صارت ملحما **فصل**  
**في ازالة النجاسة** هي ثلاثة اقسام مغلفة وذكرها بقوله  
 اذا تنجس شيء الحار ومخففة وذكرها بقوله وما تنجس به يورس في الحز  
 ومتوسطة وذكرها بقوله وما تنجس به غير ذلك الخ **قوله** جامد خرج به  
 المايح

في قوله ما صار رمادا اي بان احرق الميتة النجسة حتى صارت رمادا او القيت في ملحمة حتى صارت ملحما  
 في قوله جامد خرج به المايح  
 في قوله ما صار رمادا اي بان احرق الميتة النجسة حتى صارت رمادا او القيت في ملحمة حتى صارت ملحما  
 في قوله جامد خرج به المايح

المايح فان كان ماء طهر بالمكاشرة او كثيرا فبزل والتغيره او غيره تعذر تطهيره  
 الا بالاستحالة كالعسل اذا تنجس وشربه الخلف ثم اخرج **قوله** فزيليها  
 اي العين والمراد بها مقابل الحكمة كما يدل عليه كلام العباد وفيه ما بينته  
 في ما **قوله** مع تحريكه والذهاب مرة والعود اخرى **قوله** فلا يجب المزج الخ  
 لكنه اولى خروجا من الخلاف **قوله** ويكتفى بها اي السبع مع التتريب **قوله**  
 ولو مع رطوبة المحل اي حيث لم يبق جرم النجاسة ولا اوصافها والا فلا يكفي  
 وضع التراب او لا عليها مع رطوبة المحل وان مزج التراب بالماء ثم اورده  
 على النجاسة فان ازال الاوصاف حسبت والآ فلا **قوله** وان قل اطلقه ايضا  
 في شرح الارشاد تبعا للجو جري لكن المعتمد ان القليل الذي لا يورث في التغير  
 لا يضر فيحمل ما هنا على قليل يورث في التغير **قوله** ومستعمل في حدث او خبث  
 بان استعمال في سابعة المغلظ او في غيرها وغسله فان يزول النجس دون  
 الاستعمال وضابطه كلما يجزى في التيمم يجزى هذا وما لا فلا يكفي هنا  
 الطين الرطب **قوله** بعد التي فيها التراب اضطرب كلام ائمتنا المتأخرين  
 في ذلك على ثلاثة اراء وجوب التتريب عدمه التوسط وهو عدم وجوب  
 بالنسبة للتراب وجوبه بالنسبة للرطوبة الحاصلة في الثوب من ملاقاته  
 التراب لها وجري على الاخير في شرح الارشاد والعباب وسم في شرح ابى  
 شعاع وقد بينت ذلك وفيها **قوله** بلا ولا لانه اسوأ حالا من الكلب  
**قوله** قبل المحل ليس ذكر الرمل على التحريم والاجهري على الاقناع انهما  
 على التقريب قالوا فلا تضر زيادة يومين فراجع **قوله** لم يتناول اي لم



محکمہ

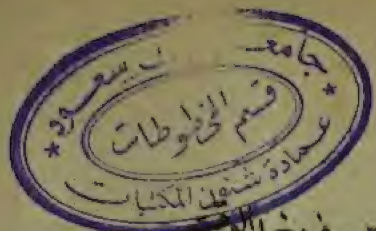
جيب لو قصر لا تنفصل عنه ما لبثت الا اثر طوبته على العقد كما  
 اوضحه في الاول بالما اقف على ما سبق اليه **قوله** هذا الى الحكم وفيما مر  
 في العيني والمخفف والمغلظ **قوله** المنفصله خرج به مادامت على المحل فلو  
 مطهرة ما لم يتغير **قوله** لم يتغير قيد لمطلق الغسالة لا بقيد قلبيها  
 وان اوجهته عبارة هنا وفي التحفة وغيرها لان المتغير بالنحو خبر  
 وان كثر **قوله** وزنها اي الغسالة القليلة عما كانت عليه قبل الغسل  
 ولا اثر لزيادة الوزن في الكثير اذا لا ينحس الا بالتغير **قوله** من الماء ف  
 الا يعاب هل المراد بعد العصر المتوسط او بعد المبالغة فيه كل محتمل ولعل  
 الثاني اقرب انتهى والذي يظهر لي انه بقدر ما شربه الثوب في تقدير عدم  
 عصره يكون ما شربه اكثر مما عصره وما يولغ في عصره يكون ما شربه اقل  
 مما توسط فيه ويكفي هذا الظن **قوله** المحل بان لم يبق فيه طعم ولا واحد من  
 لون او ريح سهل زواله وهذا قيد للغسالة القليلة لان الكثير  
 طاهر ما لم يتغير وان لم يظهر المحل **قوله** اليها اي الغسالة **قوله** انما  
 اي الغسالة بعد الا بغسال كالمحل فلو تطاير شئ من اول  
 غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما اصابه ستا احدها  
 بتراب او من السابعة لم يجب شئ **قوله** لا يزول بالصب اما  
 اذا زال به فانه يظهر المتنجس بهذا معتمد الشر في كنهه وظاهره  
 اطلاقه انه لا فرق بين ارادة غسله او تخللا وساخ به صريح في  
 الا يعاب وخالفهم في فتاويه حيث اراد غسل الاوساخ فلا  
 يبرأ من نجاسته بل يبرأ من نجاسته بغيره **قوله** على محل النجاسة  
 بغيره **قوله** المستحب فيه ان يبرأ من نجاسته بغيره **قوله** او على عينه او زالت  
 نجاسته **قوله** المستحب فيه ان يبرأ من نجاسته بغيره **قوله** او على عينه او زالت  
 نجاسته **قوله** المستحب فيه ان يبرأ من نجاسته بغيره **قوله** او على عينه او زالت  
 نجاسته

هذه الرسالة ان عمل الانسان  
بوجه الله تعالى

تنظروا في  
 ارض اوكيناوا  
 جنة اذ كان واردا  
 النجاسة لا على  
 وزالت به ولم يجمع  
 الا بان كان واردا  
 ل به بغير رودة



يضر عنده بقاء الدم ويعني عن اصابته هذا الها قال ومثله اذا  
تلوث رجله من طين الشوارع المعفون عنها واد غسليها من الحذر  
في معنى عما اصابه ماء الوضوء ولا يحتاج لتسبيح رجله من المخلوط  
ومثله لو كان باصابه او كفه نجاسة معفون عنها فاكل رطبا  
ومثله اذا توضاء للصبح ثم بعده وجد عين دم البراغيث في كفه  
فلا ينحس الماء الملاقى لذلك لانه ماء طاهرة فهو معفون عنه انتهى  
ملخصا واما ان اراد غسل الدم بالصب عليه والماء قليل فلا بد  
من ازالة عينه عنده كالشم والانتحس الماء به بعد استقراره معها  
كما صرح به في النهاية **قوله** وتجب المبالغة المحرجة غسل كل ما في حد الظاهر  
منه ولو بالادارة ويكفيه اخذ الماء اليه وان لم يعملها عليه **قوله**  
نحو الطعام عبارة التحفة لا يجوز ابتلاع شئ قبل نظيره انتهى  
وشمل ذلك الريق وهو ظاهر خلافا لاحتمال لسم فيه **باب**  
**التيمن قوله** اوست وقيل سنة خمس وعليه ابن سعد  
وهو الثابت عن ابن عتبة وقيل بعد ذلك وروى انما نزلت  
عام الفتح **قوله** والجنب والحائض والنفساء والميت وغير  
المميز للمطواف **قوله** طلبه ولا بد من تيقن طلبه **قوله** تيقن  
دخول الوقت في الايعاب لو ظن دخوله بالا حتى ياد فطلبه بيان  
انه صادق صحة الخبر وان تيقن الفقد بالطلب قبل الوقت لم تجب  
اعادته فيه **قوله** تقديم الاذن ما لم يشترط طلبه قبله ولو طلب قبل  
الوقت



الوقت لفائنة او نافلة او عطش نفسه او حيوان محترم فدخل الوقت  
عقب طلبه يعم لصاحبه الوقت بذلك الطلب قال القليوبي في حواشي  
المحلى لا يجب الطلب قبل الوقت وان علم استغراق الوقت فيه على المعتمد  
خلاف لما نقل عن شيخنا الرملي وان اوصه كلامه في شرحه الخ وهذا  
هو الذي يظهر وقد نظرت في الاول في كلام النهاية واطلت الكلام  
عليه **قوله** رفقته بغم الرأ وكسرها ونحوها **قوله** المنسوبين له اي  
لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا الى ان يستوعبهم  
او يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة **قوله** ولو بالثمن لا بد من ذكره  
وفي الايعاب او يدل عليه بالاجرة وفي التحفة فيه وقفة لان فيما ذكره طلب  
الدلالة عليه بالاولى ولتوقفه المذكور لم يذكرها هنا كشرحي  
الاربناد **قوله** كالرافعي فيه امره احدهما ان الرافعي ناقل له عن بعض  
الاصحاب وليس هو المقدر ويجاب بان اقره فكانه وافق عليه فنسب  
اليه ثانيا ان الرافعي انما نقله في النظر في المستوى لا في التردد ويجاب  
بان الواجب عند الشك الاحاطة بقدر نظره سواء في المستوى وغيره **قوله**  
بقلوة سيم هي ثلاثمائة ذراع كما اوضحته في كتابي الفتاوى المردنية  
في بيان من يفتي بقوله من شاخري الشافعية بما لم اقف على من سبقني  
اليه **قوله** غاية رمية اي اذا رماه معتدلا الساعد **قوله** مرتفعها بقربه  
هذا حيث كان لو صعد احاط بمجد العوث من الجهات كلها فلا وجب  
التردد بالفعل وبهذا جمع في التحفة بين القولين بوجوب التردد وعدمه



ونظير الشد بري والتنظير في محله كما اوضحته في الاول وفي الفوائد المدنية **قول**  
والا نظرا من غير مشي **قول** ان يتيقن المراد باليقين هذا الوثوق بحصول الماء  
بحيث لا يتخلو عادة لاما ينتفي عنه احتمال عدم الحصول عقلا **قول** عليها  
اي على الصلاة **قول** في الاول على يتيقن وصول الماء **قول** خلافا لما ورد في  
تفسيحه الاول بما اذا اتيقنه في غير منزله الذي هو غير اول الوقت قال  
والا وجب التأخير جزا لان المنزل كله محل الطلب فلا وجه لمن اطلق  
استحباب التأخير من اصحابنا ونظر في بيان العبرة في الطلب بالحال الزاكن  
وهو في افاقه الماء حسا وشرعا والا وجه ما اطلقه **قول** فهو لكل  
اي من التقديم وحده ومن التأخير وحده ومحل كون الصلاة بالتيتم  
لا تسرا عاداتها بالوضوء ولو في الوقت فيمن لا يرجو الماء بعد **قول** لم  
يتيقن ذلك اي وصول الماء **قول** التيقن اي يتيقن وجود الماء **قول**  
على كل تقدير اذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر  
وبتقدير طلبه اخذه من مخافه وهذا اشار واه الى الرد على الاسنوي  
في قوله القياس خلافه لانه ياخذه من الاستحقة **قول** ومثله اي مثل  
القدر الذي يجب بذله في تحصيل الماء **قول** المال الاختصاص فلا يشترط  
الامن عليه واما اكثر **قول** وفارق الجمعة حيث لم يبيح تركها  
ولحاق الغافلة بسبب الوحشة بل شرط خوف الضرر وهذا  
اجابوا به عن اليراد الاسنوي ذلك عليهم **قول** ما لو وجده اي بان  
كان في منزله فيلزمه استعماله وان خرج الوقت بخلاف ما اذا

لم يكن

لم يكن في وان كان قريبا منه **قول** المقيم اي في موضع الغالب فيه وجود  
الماء **قول** لو سعى الى الماء ولو فوق حد القرب فيلزمه طلبه ومثله  
الخاص بسفره **قول** اي بعض شاء لكن الترتيب مندوب فيقدم أعضاء  
وضوءه ثم راسه ثم شقه الايمن ثم الايسر **قول** لفقد الترتيب اذا  
يصح مسح الرأس مع بقائه من الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع  
وجود ما يجب استعماله ومقابله اقوى دليلا كما في المجموع وعليه فطريقه  
ان يتيتم عن الوجه واليدين ثم يمسح راسه بخد الشئ ثم يتيتم لليدين  
وبه يزول المحذور من انه لا يتصور استعماله **قول** شراؤه ولا يصح  
بيعه في الوقت بلا حاجة ويبطل تيممه ما قدر على شئ منه في جذا  
القرب فان عجز عن استرداده يتيتم وصلي وقضى تلك الصلاة لا  
ما بعدها لانه فوته قبل وقتي بخلاف ما اذا اتلفه عبثا في الوقت  
فانه لا يلزمه قضاء اصلا لفقده حسا لكنه يعصى اذا اتلفه لغير  
غيرض لانه كثر **قول** اي الماء مثله التراب ولو لم يحل يلزمه في القضاء  
**قول** ولو موثلا يشترط ان يكون حلو له قبل وصوله لوطنه  
او بعده ولا مال له به والا وجب الشراء **قول** كاشفة اي لزيادة  
الايضاح لان ما يفضل عن الدين غير محتاج اليه **قول** سفره على  
التفصيل الا في الحج **قول** وايابا وفي المقيم اعتبار يوم وليلة  
**قول** معه مثال لا قيد فالراجح ولو اخيره وان لم يكن معه **قول**  
ان عدم الخيا ان عدم الخيا الذي هو مال لذلك الحيوان نفقة



حيوان المردان عدم ذلك الحيوان نفقة اما لعدم حضور مالكة او  
او لعدم نفقته عنده **قوله** بشرطه ان يكون الترك لغير عذر  
ولا يخرجها عن وقت العذر ان كانت تجمع مع ما بعدها **قوله** ويجب  
ان بعد دخول الوقت ان توسم طاعة مالكة ولم يخرج اليه المالك  
ولا ضاق الوقت عن طلب الماء ولا امكن تحصيله بغير ذلك **قوله**  
وقبولها امر الهبة والقرض اذا عرضها صاحب الماء على المحتاج له **قوله**  
عدم الخ اشارة الى الرد على مقابل الاصح في قوله لا يجب ان زادت القيمة  
على ثمن الماء لانه قد يتلف فيضن زيادة على ثمن الماء **قوله** قابل بكسر  
الباء اسم فاعل اسم كان والمقتضى بصيغة اسم المفعول وهو مضاف  
اليه وموسر اخبر كان وفي بعض النسخ قابل القرض بالاضافة اذ قد  
يطالبه قبل وصوله لماله اذ القرض لا يوجلب بخلاف الشراء ولا  
ستيجار **قوله** فيما ذكر من انه يجب شراؤه واستيجاره واستعارته  
ولا يجب قبول هبته وهبة ثمنه **قوله** يكفيه ان سائر العرة وكذا  
قوله لدوام نفعه **قوله** وخرمت الخ اى مما توهم محتاجا اليه محترما  
وان ظن حاجة غيره له مالا لزمه التزود له ان قدر **قوله** الآتي  
اى قريبا وهو الذي يبيع النجتم وغير المميز كالمدابة في المستفاد الطاهر  
ويسن لعطشان ان صبر ايثار عطشان آخر المحتاج لظهر ايثار محتاج  
لظهر وان كان حدثه اغلظ **قوله** اذا خال الخ خلافا احتياجه اليه  
حالا فانه يستعمله ويقيم عليه جرى ثم روي في الخخفة بين  
ما يتيسر

ما يتيسر لا كنفاء عنه بغيره او يسهل اكله يا بسا فلا يجوز النجتم  
لاجله او لا يكون كذلك فيجوز ولا فرق بين الحال والمال في ذلك  
وجرى في المعنى على اطلاق جواز النجتم لذلك وبينت في الاول انه  
لا يسمع الناس اليوم الا هذا **قوله** ولو جرد العاصي الخ بخلاف الفقد  
الحسي فانه يصح فيه تيممه وعليه الاعادة وخرج العاصي باقامته  
فانه اذا تيمم في موضع الغالب فيه فقد الما لا اعادة عليه **قوله** او منفعة  
عضو بضم اوله وكسره اى ان تلف مع بقاء العضو **قوله** ونحو بالزن  
الرقعة مع الرطوبة ولا استحسان الرقعة مع عدم الرطوبة كالحشق  
اليابس الذي لا رطوبة فيه والثغرة الحفرة **قوله** يؤثر اى الشين الفاحش  
**قوله** المهنة بفتح الميم وحكى كسرهما وفي اوائل النكاح من الخخفة بضم  
الميم ولعله من تحريف النسخ اى الخدمة وهو الراس والعنق واليدان  
الى العضدين والرجلان الى الركبتين **قوله** لولم يعرف عنده كشيخ الكلام  
واعتمد الخطيب وم ر عدم صحة التيمم في ذلك **قوله** اذا لم تنفع  
الخ ومع ذلك تلزمه الاعادة اما اذا قدر على تسخينه ولكن  
ضايق الوقت بحيث لا يستغل به لخرج الوقت وجب وان خرج الوقت  
وليس له التيمم **قوله** بوضع خرقة الخ وهذا غسل حقيقى كما هو  
هو صريح كلامهم **قوله** اسسه ماء وهذه رتبة فوق المسح ودون  
الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة كما اوضحته فيهما  
**قوله** ولا يجب لكنه يستحب ويندب ان يضع على العليل سائرا



ليصح عليه وحله حيث كان بعض التيمم اذا نذر امرار التراب على  
 موضع العلة والاه وجب مسح بالتراب **قوله** قدم ما شاء الا في تقديم  
 اعضاء الوضوء ثم الراس ثم ساقه الايمن ثم الايسر واذا بدا بما ذكره تيمم  
 للباقي تيمما واحدا على المعتقد **قوله** غسلا اي للصحيح ومسحا للجبيرة  
 وتيمما بالوجه واليدين **قوله** او بوجهه وبده الخ لانه ان يوالي بين  
 تيمميهما بان يفصل جميع الوجه ثم تيمم عن عليه ثم عن اليد قبل  
 غسل صحيحها وحل ذلك ان لم تيمم الجراحة والا كفى تيمم واحد  
 عنهما **قوله** ثلاث تيممات الصورة ان الجراحة لم تستوعب بقية اعضاء  
 واحد عن وجهه واخر عن يديه والثالث عن رجليه واما الراس فليكن  
 مسح ما بقي منه بلا جراحة واما اذا عمت العلة الاعضاء الثلاثة دون  
 الراس فالواجب تيممان واحد عن الوجه واليدين ثم مسح الراس ثم تيمم  
 عن الرجلين او اربعة اعضاء وعمت الراس ولم تيمم عضوين متواليين  
 فاربعة تيممات فكل عضوين متواليين فاكثر اذا عمتها الجراحة سقط  
 وجوب الترتيب واكتفى بتيمم واحد عن الجميع **قوله** اللصوف بفتح اللام  
 ما كان على جرح ومنه عصاة الفصد ونحوها والجبيرة ما كان على  
 كسر **قوله** نزعها اي ان اخذت من الصحيح شيئا اما اذا كانت قدر  
 العليل فقط فان كانت في اعضاء التيمم وامكنه امرار التراب  
 على العليل لو نزع وجب النزع كذلك والا فلا **قوله** حتى يجعل  
 عليه الخ ضعيف والمعتقد جواز المسح على نفس المترشح لانه يحتاج  
 لما سته

لما سته فيعني عنه **قوله** ويجب عليه القضاء الخ حاصله ان اخذت  
 من الصحيح زائدا على حاجة الاستمسك وخشي من نزعها محذور واجب  
 القضاء مطلقا وكذلك ان اخذت بقدر الحاجة من الصحيح ووضعت  
 على حدث او على طهر وكانت في اعضاء التيمم اما اذا اخذت من الصحيح  
 بقدر الحاجة ووضعت على طهر وكانت في غير اعضاء التيمم فلا قضاء  
 وكذا ان لم تأخذ من الصحيح شيئا وكانت في غير اعضاء التيمم فلا قضاء  
 سواء وضعت على طهر ام حدث **قوله** وان وضعت على طهر هذا هو  
 المعتقد وان كان ظاهر التحفة خلافا وقد اشيعت الكلام على هذا  
 في بعض الفتاوى بما لم اقبل على من سبقني اليه والمراد بالطهر الذي يوضع  
 عليه ان كانت في اعضاء الوضوء الطهر من الحدثين في جميع البدن  
 وان كانت في غير اعضاء الوضوء فالطهر من الحدث الاكبر لا غير **قوله**  
 لنقص البدل هو التيمم والمبدل هو الوضوء ويؤخذ منه انه اذا لم  
 يكن على الجرح جبيرة ولم يمكنه مسح بالتراب وهو في اعضاء الوضوء  
 التيمم وجوب القضاء لذلك وبه صرح م ر في فتاويه **قوله** وان  
 غلب الخ هذا معتد الشئ واعتمد الخطيب وم ر اعتبار محل الصلاة  
 وعليه نقل سمي ان العبرة بحالة التحريم حتى لو انتقل في يقينها الى  
 محل ينذر فيه الفقد لا يجب القضاء وتردد سمي هل يعتبر زمن  
 الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل  
 العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان بالعكس يجب القضاء



هو اعتبار زمن الصلاة اي  
اعتبار غلبة الفقه  
اعتماد الحالة  
المصلحة

او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه قال ولعل الوجه الاول وعليه  
فلو غلب الوجود صيفا وشتا في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك  
الصيف الذر وقعت فيه هل يعتبر ذلك ويسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتبار  
قال في مجرى ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه وفي حاشي الجلبى على المصنف لربك  
هل المحل الذي صلى فيه تسقط به الصلاة او لا لم تجب الاعادة انتهى ورايت في  
كلام غيره ما يوافق **قوله** من ندرة الفقد في السفر هكذا رايت في اكثر من  
تسع نسخ من هذا الشرح ولعله تحريف من النسخة ثم رايت في نسخة منه  
من غلبة الفقد في السفر وعدمه في الحضر وهي فلتصلح النسخة كذلك **قوله**  
العاصي بسفره اي ان يتم لفقد الماء حيا والآخر فلا يصح تيممه كما سبق  
وخرج به العاصي في سفره كان زني او سرق في سفر مباح فلا قضاء عليه **قوله**  
باقامته اي في محل الغالب فيه ففقد الماء او استولى الامران **فصل في شروط**  
**التيمم قوله** ما لا بد منه اي لا بد من بعض المذكور اركان **قوله** اكثر اذ  
منه فقد الماء حيا او شرعا وعدم العصيان في السفر في الشرع **قوله**  
على اي لون وان يحس بنحو خل في جن متغير الاوصاف الثلاثة او اخرجته  
الارض منه وان اختلط بلعابها **قوله** والسبح هو الذي به ملوحة  
ولا يثبت دون الذر لعلوه ملح اذ لا يصح التيمم به **قوله** وغيرهما اي  
كالطفل **قوله** ما يدور به اي كطين ارمي بكسر اوله وفتح الميم وكسرها  
**قوله** خشن ولو منه بان سحق وصار له غبارا ان كان غيره لا يلصق  
بالعضو بخلاف المحل المسحوق **قوله** لا ناعم اي يلصق بالعضو ولم يكن

جميع

يلغ

فيه

في غبار يعلق بالعضو بان كان ندبا او غير ناعم ورايت في فتاوى  
ابن زباد اليمنى ان من امتحن بدمع تسيل في كل وقت او يعرف كذلك  
بجيت ٢ يورثه التنشيف ومتى اتصل التراب بالوجه صار طينا ان  
الظاهر صحة تيممه وقد اطال الكلام في ذلك **قوله** بقى اسمه وان  
اسود بخلاف ما اذا استحدث له اسم آخر كالرماد والخزف ولا آثر **قوله**  
قرا باطلا هو التراب تفسير للصعيد والطاهر تفسير للطيب **قوله** مستعملا  
اي في حدث او حديث مغلظ وسبق بيانه وخالف في المستعمل في الحدث شيئا كلام  
**قوله** او تناثر قتيده الرافي بما اذا انفصل بالكلية واعرض عنه قال لان في  
ايصال الاعضاء عسر فيعذر رفع اليد وردّها وفهم منه الاستوى  
وغیره انه لو باد الى اخذه من الهوى صح وان انفصل عن الماسحة والمسحوة  
ووجهه سم العبادى في شرح ابى شجاع بما هو مذکور فيهما وفيه شيخ الاسلام  
منه ان العفو انما هو فيما اذا رفع يده واعادها وكمل بها المسح فتقول اذا انفصل  
بالكلية اي عن الماسحة والمسحوة وهذا هو المعتمد عندهم **قوله** وان قل اي  
جدا بحيث لا يدرك **قوله** باذن ولو بلا عذر لكنه مكروه وينوب الاذن  
نية معتبرة مقترنة بنقل الماذون ومستراحة الى مسح بعض الوجه عند  
الشبه ومقترنة بالنقل ومسح الوجه عند الخطيب ومركبا لو كان هو  
المتيمم بنفسه ويشترط كون الماذون مميزا ونحو النماية وغيرها  
ولو صبيا او كافرا او حيا ايضا ونفسا حيث لا نقض ولا يضر حدثه وانما  
حدث الا اذا فاعتمدا الشبه البطلان به واعتمد لانه لا يضر **قوله** او يمكن

يتمتع به



معطوف على قوله ينقله الخ **قوله** بوجهه أي عند مسحه أو يديه أي عند مسحها **قوله**  
ذلك أي النقل **قوله** لم يكفه أي لم ينفصله عنه ثم يرد إليه لأن ذلك نقل جديد **قوله**  
بضربتين أي نقلتين إذا حصل الاستيعاب بهما وتكره الزيادة **قوله** والآ وجبت  
الزيادة **قوله** مقال أي لا نه لا يخلو شيء من طريقه عن ضعف أو متروكة أو شذوذ  
والمعتمد وقفه على ابن عمر ووجه الاستدلال به تقوية بتعدد طريقه وشواهد  
ومنها حديث جابر بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضوءه للزراعيين إلى المرفقين  
قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري رواه الدارقطني وأخرجه البيهقي  
والحاكم وقال هذا إسناد صحيح وقال الذهبي أيضا إسناد صحيح ولا يلتفت  
إلى قول من منع صحته **قوله** يزيل النجاسة أن كان عنده من الماء ما يزيلها به والآن  
يتمتع عند الشئ وعند من يصلي صلاة فاقطع الطمورين مع وجوب إعادة  
عليه عندهما **قوله** محل الجوع الاستحشاء **قوله** قبله أي قبل التيمم هذا معتمده  
واعتمد في المعنى والنهي جوازه قبل الاجتهاد واختلاف كلام شيخ الإسلام في الترجيح  
**قوله** ريفارف الخ أي حيث قلنا بعدم صحة التيمم قبل الاجتهاد وبصحته قبل ستر  
العورة مع القدرة مع أن كلامنا شرط الصحة الصلاة والفرق من أنفا في كلامه  
أن ستر العورة أخف **قوله** قبله أي قبل الاجتهاد في القبلة مع أن طهر المستحاضة  
للأباح كالتيتم كالوضوء لا يرفع الحدث **قوله** لأنه أي طهر المستحاضة أقوى  
منه أي التيمم بالنظر إلى الماء إذ من شأنه الرفع بخلاف التراب وإما بالنسبة  
للمستحاضة فلا يظن كونها أقوى لأنها متلبسة بمنافى الطهر بخلاف التيمم  
ولذلك أوجبوا عليها المولات بخلافه **قوله** أن يقع التيمم ومثله النقل بعده **قوله**  
ظنا

في الوقت  
متعلق بيقع

ظنا فلا يصح قبله إلا إذا جدد النية بعده قبل وضع يده على وجهه **قوله**  
الذي يصح فعلها فيه أي فيصيح في وقت الأولى للثانية لمن جمع تقديمه لكن إذا دخل  
وقته قبل فعلها يبطل تيممه وكذا إذا طال الفصل وإن لم يدخل وقت الثانية  
لبطلان الجمع به ويستحب التيمم لفائتة في وقت الضحى الظهر ولو أراد الجمع  
تأخيرًا صح التيمم للظهر وقتي العصر **قوله** فيما عدا الخ ظرف للمنافاة المطلقة  
لأن التيمم فيصيح التيمم في وقت الكراهة ليصلي نغلا مطلقا خارج ولا يصح ليصلي فيه  
ولو كان التيمم قبل وقت الكراهة **قوله** بعد طهره أي الميت من غسل أو تيمم  
وتصح قبل تكفينه لكننا تكراهه **قوله** تجمع الناس أي أكثرهم لمن أراد أن يصلي معهم  
والأقوى أن ينقطع الغيث ويثلي في ذلك صلاة الكسوفين بخلاف العيد والحجزة  
فلا يتفقان على الاجتماع كما بينته في الأول **قوله** وجمع أي تمكن الحليل مرارا  
مع فرض عين غيره حيث قدم فعل الفرض ونوى التيمم نحو فرض الصلاة  
ولو صلى تيممه فرضا تجب إعادة كان ربطا بخشبة ثم فك جازله أعادتها وإن  
كان فعل الأولى فرضا ولم يضاعف صلاة الفرض مع المعادة وليس للصبي الجمع بين  
فرضين وإن كانت صلاته نغلا **قوله** وإن كثرت كذلك في شرح الإرشاد والتعبير  
بتبعيت أولى كما أوضحته في الأول **قوله** ركان التيمم **قوله**  
استدأمتي ذكرها بالظم هذا معتمد الشئ كشيخ الإسلام تبعه الشافعي  
واعتمد في المعنى والنهي الزيادة وغيرهم الصحة فيما إذا غرت بين  
النقل والمسح ووافقهم على أنه إذا حدث بعد النقل يبطل نقله وأما  
الكلام في عزوب النية بين النقل والمسح وإذا استخضها قبل وضع يده



على وجهه فانه يصح عند الشك ويكون الاستحضار الثاني نقلا جديدا ومثلا عزوب  
 اللية الحدث بعد النقل **قوله** الى المقصود هو مسح جزء من الوجه **قوله** وان لم  
 يستنجح اي النقل حال النية اي لم ينو استباحته مع الفرض **قوله** اعلاها اي  
 الثلاثة المذكورة الاولى وهي ما اذا نوى الفرض والذى يظهر الى ان اعلى منه ان ينوى  
 النقل مع فيقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها مثلا للخروج من الخلاف  
 في ذلك والمراتب في النية ثلاث فنية استباحة فرض الصلاة او الطواف ولو تنزلا  
 تبين فرضا عينا منى ما وتبين ايضا ما عدى الفرض العيني مطلقا وطواف الوداع كالفرض  
 العيني ونية نقلها او الصلاة او صلاة الجنائزة او خطبة الجمعة تبين ما عدى  
 فرضها ونية شئ مما عداها كسجدة تلاوة او مس مسح او استباحة وطى  
 او قراءة او مكث في مسجد لا يستتبع بها فرض الصلاة ولا فرض الطواف ولا نقلها  
 ويستتبع بها ما عدى ذلك وفي الحاق الطواف بالصلاة اشكال او ردت مع ما ظهر الى  
 في جوابه في الاول **قوله** الثانية اي استباحة النقل واقسامها نية الصلاة وصلاة  
 الجنائزة **قوله** لا يجب الخ اي ولا يندب ويجب ازالته ما تحت الاطراف **قوله**  
 يغفل عنه افاد بمن الى ان ثمة ما يغفل عنه غير ذلك كخو الموق ويكنى غلبة  
 ظن وصول التراب الى العضو وقال الاسنوى على المنهاج جواز ابو حنيفة  
 الاقتصار على اكثر الوجه **قوله** وتخفيف الغبار بالنفض والنفض لثلاث ليشوه  
 خلقه ولذا لا يسي تكراره ويستحب ان لا يمسح التراب عن اعضاء التيمم  
 حتى يفرغ من الصلاة **قوله** وتفريق الاصابع في التحفة وصول الغبار بين  
 الاصابع من التفرج في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية اذا مسح **قوله** تحريك  
 في التحفة

في التحفة وان اشبع ثم قال نعم ان فرض تبين عموم التراب بجميع ما تحت الحاتم من  
 غير تحريك فلا اشكال في الاجزاء وكيف في المعنى والى ان يوصل التراب به لما تحته  
 ويظهر انه اوجه من الاول وظاهرا نقلته في الاول عن التحفة يفيد انه لا بد من نزع  
 عن جميع الاصابع وقال القليوبي عن محله بقدر يصل التراب لما تحته قال ولا يكفي  
 تحريكه بمحله ويمكن الجمع بين المقالتين **قوله** العضد اي لا جل التحيل **قوله**  
 صححة اي فيجوز بها من حلق لا يصلي ويحرم الخروج منى او يطلها الحدث ورؤية الماء  
 او تراب ولو لم يحل لا يسقط القضاء ويحت في التحفة جوازها اول الوقت وفي الثانية  
 يجب تاخيرها الضيفه مادام يرجو ماء او ترابا وهو اوجه من الاول **قوله** النقل ومثله  
 قضاء فائنة مطلقا ونحو مس مسح وقراءة القرآن لغير الفاتحة في الصلاة وكث  
 بمسجد وتمكين زواج بعد انقطاع نحو جبهه وفي الثانية الجنائزة كالنقل فتتمنع لانها  
 لا تنفرت بالدفن وفي التحفة نقلا عن الاذرى يصلي قبل الدفن ثم يعيد اذا وجد الطهر  
 الكامل قال وله وجه ظاهر فيلجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز انتهى  
 وهو اوجه من الاول **قوله** الجمع لكنه لا يحسب من الاربعين لنقصه **قوله**  
**في الحيض والاستحاضة والنفاس** **قوله** جبلة اي يقتضيه  
 الطبع السليم وخرج الاستحاضة فانه دم علة لا جبلة **قوله** في اوقات النجاسة  
 هذا لا حاجة اليه الا مجرد الايضاح لانه استفيد من الجبلة **قوله** اي قدرهما  
 نقل العنان عن بعضهم ان المراد منه انها اذا رأت دما اكل حتى ينقص عن يوم  
 وليلة الا انها اذا جمعت كانت مقدار يوم وليلة على الاتصال كفى ذلك في حصول  
 اقل الحيض وقال بعض اخر المراد بقوله قدرهما ما اذا ابتداء الدم في اثنا يوم اوليلة



فانه يجب من ذلك الوقت الى مثله وليس ذلك يوما وليلة بل قدرهما وقوله متصلا حال  
اذ لا يتصور ان يكون الدم يوما وليلة الامتصلا من حال سقيدة للدم بالواقع في اليوم وليلة  
او قدرهما انتهى واقول يجب ان يقال كلا المعاليتين مرادلهما الكل منيها صحيح كما لا يخفى  
والمراد بالاتصال ان يكون الوادخل نحو القطنه لتلوث وان لم يخرج الدم الى ما يجلس  
في الاستنجاء **قوله** لم يتصل لكن لا بد من عدم نضج عن يوم وليلة وظاهر كلامهم  
انه حيث تلفق قدرهما من اربعة عشر يوما يكون ذلك من اقل الحيض او من خمسة  
عشر كان ذلك من اكثر الحيض فراجعهما في هذا **قوله** اصغرا واكورا هو اسنى كالصديق  
تعلوه صفة او كدرة **قوله** باستقراء الشافعي ان تنبيه الخيرات بل ثبت النقص  
بالاخير **قوله** قمرية اي هلالية وشهره لا يزيد على ثلاثين يوما ان لا ينقص عن تسع  
وعشرين ويخرج بها الشمسية من حيث حلولها في نقطة راس الحمل الى عودها اليه  
**قوله** او باكثر اي ما دون ستة عشر فيشمل ما اذا كان ستة عشر لا تسع حيفا  
وطهر او لورات الدم ايا ما بعضا قبل زمان الامكان وبعضا فيم جعل المراس  
في زمن الامكان حيفا ان وجدت شروطه ومثله اذا نازل الى لبن قبله  
استكمال التسع **قوله** لسنه اي الحيض وتحديد سن الياس باثنين و  
باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص فيه وامكان انزاليها كما كان الحيض والصبي  
مثلا **قوله** يوما في فتح الجواد لحظة قال سم وقد لا يكون بيني ما ظهر اذا  
تقدم الحيض اخذ من قولهم لورات حامل عادت كحسنة ثم اتصلة الولادة  
باخرها كان ما قبل الولادة حيفا وما بعدها ناسا وقولهم الخارج حال  
الطلق ومع الولادة انصل بحيف سابق حيف وقضية قولهم سابقا انه  
لوم

لوم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيفا وان بلغ مع ما قبله يوما وليلة انتهى  
**قوله** يوما في التحفة ولو لحظة قال بخلاف انقطاعه في المستين فان العايد  
لا يكون حيفا الا بعد ستة عشر **قوله** في نحو انفسال الحج اي كالعيد **قوله** كره  
اطلق وكذلك التحفة والجال الرمل في شرح العباب وقيد اها في الاسنى  
والنهي بـ بعد الحاجة وفي فتح الجواد مرور موكوبه جائز بخلاف سريره بحمله  
انسان **قوله** وبه امر بكراهة مرورها في السجدة عند امن التلوين  
فارق حكم الحايض حكم الجنب فان عبوره خلاف الاولى وفارق  
ذالخت ايضا فانه اذا امن لم يكره ومستحق الغير انما يحرم  
عند غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد **قوله** ان لم تبدل الخ  
فلا يحرم الخلع في الحيض لان بذلها المار يستلزم اضطرابها  
الى الفراق حالا ولم يكن من حكمين رايه او حكم حاكم به بعد  
مطالبتهم لوجوبه ولو في الحيض ومن شروط التحريم ان  
تكون موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة ماء المحترم وقد  
علم ذلك والا فلا تحريم ومثل الطلاق في الحيض تحليقه بما يوجد  
زمن الحيض قطعها او يوجد فيه باختياره ومثل الحيض طلاقها  
في طهر وطهرها فيه ان كانت متمن قد تحبل ولم يظهر حمل **قوله** منه اي  
من الحيض وقال تعالى فطلقوهن لعدتهن **قوله** لاحقا الخ خرج  
ما اذا حلت من نحو شبهة لتضررها بطول العدة لانها لا  
تشرع في عدة الطلاق الا بعد وضع الحمل **قوله** ولو احتمالا



اى كفى بلعان لان نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذب ومن ثم لم يستلحقه  
 لحقه **قول** وهو ان الجماع كبيرة قال سم في الفرج زمن خروج الدم فيخرج الوطئ  
 في غير الفرج او بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطئ فليس بكبيرة **قول** يكفر  
 مستحله توقف فيه في الاعاب واما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الفصل  
 او مع صفة او كدرة او انقطاعه في مدة فلا يقرب للخلاف في حله قال  
 الهاتفي وكذلك في الزايد على عشرة ايام لخلاف في حنيفة **قول** وغيره  
 الى الوطئ والحاصل ان الوطئ يحرم مطلقا والاستمتاع بما فوق السرة  
 والركبة لا يحرم مطلقا والاستمتاع بما بينهما ان كان بحائل حل والا فلا  
 هذا ما قلنا المحرم الاستمتاع فان قلنا المباشرة ابدل في الاخير التمتع  
 بالمباشرة **قول** بمعنى هو مده من منع ما تحت الارزار ومنطوقه حل ما فوقه  
**قول** كل شئ يشمل ما فوق الارزار وما تحته فخص هذا العموم بمفهوم  
 لك ما فوق الارزار فيكون التقدير اصنعوا كل شئ فوق الارزار وهذا  
 كلام طويل لا يتجمله هذا الكتاب وفي وجده لا يحرم غير الوطئ  
 واختاره النووي في التتبع والتحقيق وحاول رد المذهب اليه  
 لان حديثه اصح **قول** يوشك بكسر الشين مضارع او شل ويفتحها  
 وهو من افعال المقاربة ومعناه هذا يسرع في ابي السرة والركبة  
 حريم الفرج وهو الحماى الممنوع منه فمن باشر بهن السرة والركبة  
 يسرع ان يجامع في الفرج فيقع في الممنوع **قول** بالاستمتاع اعتمد  
 في شرح الارشاد وفي الاعاب وفي حاشيته في الحيفض على رسالة باقشير

باقشير

واقتضاه كلام التحفة في المخيرة وقال في الامداد الاوجه ما بينته  
 في بشرى الكريم ان التحريم منوط بالتمتع **قول** وغيره اى كالمجموع واعتمده  
 في التحفة هنا وكذلك في فتح الاسلام والمغنى والنهاية وغيرهم والذريظهر  
 للفقيه ان الاوجه هو الاول فالمدار على الشهوة لا على المباشرة بغيرها **قول**  
 بما فيه نظر منه انه غلط بحسب فانه ليس في الرجل دم حتى يكون ما بين سرته  
 وركبته كما بين سرته وركبته فتمسك لذكره غايته انه استمتاع بكفى بها  
 وهو جائز قطعاً وبانه كان القواب في نظم القياس ان يقول كلما منفراً  
 منه منعها ان تلمسه به فيجوز له ان يلمس بجميع بدنه ساير بدنها الا ما بين  
 سرته وركبته ووجه النظر بينه في الامداد وهو ان الدم ليس له مدخل في  
 عملية تمتع بما بين سرته وركبته قال في التحفة لوجود الحرمة مع تيقن  
 عدمه وفي الامداد ينظر فيه بانه خلاف قضية كلامهم لانهم اباحوا التمتع  
 بذكره في كفى ويلزم من ذلك تمتع بما بين سرته وركبته **قول** الذي  
 يتجه الى نحوه في التحفة وجه في شروحه على الارشاد والعباب وحاشيته  
 على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتع بما بين سرته وركبته **قول**  
 بشرطه هو فقدان الماء حسا ارشداً **قول** بامرجد يد هو قول عائشة  
 رضي الله عنها كذا في من يعرض الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ولم  
 يشملها عموم قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه لان منعها  
 من الصوم عزيمته والمنع والوجوب لا يجتمعان في آن واحد  
 وقيل يجب عليها وفائدة الخلاف نظري في الايمان والتعليق وتسمية

بقشير  
 بقشير







لكنه محسوب من السنين **باب الصلاة قول** غالباً قيد للاقوال  
 ولا افعال فصل صلاة الاخرى التي لا اقوال فيها وصلاة المريض الجارية على  
 قلبه لا شئ فيها من الافعال الظاهرة داخلتان في الصلاة وخارجتان  
 عن الاقوال ولا افعال بغيرها قال في التحفة بل لا يردان مع حذف غالباً لان  
 وضع الصلاة ذلك فما خرج لعارض لا يرد عليه وجوبه على ان صلاة  
 الجنازة ليست بصلاة وذهب الخطيب وغيره الى انها صلاة قال القليوبي  
 لان قيامها في افعال وان لم يثبت بها من حلقها يصلي نظر للعرف وذهب  
 الشافعي الى ان سجدة التلاوة والتسكيت ليستا صلاة ونظر فيه سم فان اليهود  
 للسهود والرفع منه فعلم ان خارجاً عن معنى السجود وأشار الى الجواب  
 عنه في التحفة بقوله اقوال وافعال مخصوصة ثم قال وخرج بقوله مخصوصة  
 سجدة التلاوة والتسكيت فانهما ليستا صلاة **قول** فيها في الوقت وح لا يام  
 لو مات قبل فعلها ولو بعدا كان بخلاف ما اذا لم يعزم على فعلها فانه يام  
**قول** مسلم ولو فيما مضى ليشمل المرتد **قول** مخاطباً بها كسائر الفروع  
 امر الجميع عليه مني **قول** على كافر جزم في النهاية بعدم انعقاد القضاء منه  
 وافق السيوطي فانما القضاء واطال وهو التحقيق في المسئلة كما  
 بينته في الاول **قول** الا المرتد بالجر على البدل كافر على مذهب  
 البصريين من ان الرجوع في الاستثناء اذا كان تاماً غير موجب لاتباع  
 على البدلية ويجوز نصبه كقول بعض من يوثق بعرضته ما مررت  
 باحد الا يزيد بالنصب وقرئ في السبع ما فعلوه الا قليلاً بالنصب  
 وهي

وهي قراءة ابن عامر **قول** على صبي نقل في الايعاب انه ليس له القضاء  
 لما فاته زمن الصبا وتردد في قضاء ما فاته قبل التمييز **قول** ومعتوه  
 هو ناس من العقول وفاضله او دهنه او المجنون المضطرب **قول**  
 ومبرسم هو الذي اصابته علة بهذا **قول** استجى الجنون  
 فاذا كان عادة شخص يجت عند الغروب مثلاً فشرب دواء  
 فحين عند الصبح لزومه القضاء وفي الامداد لو وثب الحاجة فنزل  
 عقله لم يقض وعيناً قضى **قول** على الولي امر كل من ابويه وان  
 علا ولو من قبل الام على الكفاية **قول** ونحوهم فالامام فصلح  
 المسلمين فيمن لا اصل له تعليمه ما يضطر لمعرفته من الامور  
 الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها الخاص والعوام  
 وفي التحفة ما حاصله لا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه  
 وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم انه بحث بمكة ودفن  
 بالمدينة ومجيب بيان النبوة والرسالة وانه محمد الذي هو من قرئش  
 واسم ابيه كذا واسم امه كذا اولونه كذا بنى الله ورسوله الى الخلق  
 كافة واول ما يلزم المخلوق الجاهل بالله معرفة النبي صلى الله  
 عليه وسلم بوجه ثم معرفة تعالى بما لا بد منه **قول** على امر الصلاة  
 امر على تركها بعدها امر العشر وهذا معتد به واعتمد من  
 ابتدائها بخلاف السبع ويجب ان يكون غير مبرح فلو لم يغدا لا  
 المبرح تركها على المعتمد وضرب ايضا على شرط من شرطها  
 (بالحج)



وعلى قضاها وظاهرا اطلاقهم ولو فاتت قبل العشر قال الشوبري ووافق عليه  
 شيخنا الزيات **قول** مع الخمس بل لا ربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع  
 قيل هو سفيان بن عيينة التابعي حفظ القرآن وناظر في عند الخليفة في زمن  
 ابي حنيفة **قول** وتعليمه الواجبات واجرة ذلك كقراءة واداب في مال ثم  
 علي ابيه وان علام على اتمه وان علت ويجب ضرب الزوجة على تركها ولو في الكبيرة  
 لكن ان لم يخش نشوزا ولا امارته **قول** مع الرشد هو صلاح الدين والمال فلا  
 يفعل ما يبطل العدالة ولا يضيع مال باحتمال غبن فاحسن **قول** السابق هو  
 الكفر والصبي والجنون والاعفاء والسكر والخمير والنفاس **قول** الطهارة  
 اي عن الحدث والخبث نعم الصبي والكافر لا يحتاج الى شرط الصلاة في الوقتين  
 عند الشك **قول** على اقتداء الحركه لان القياس الوجوب بدون تكبيرة تكفي  
 لما لم يظهر ذلك غالبا اسقطوا هنا اعتباره لان المدار على ادراك قدر  
 جزء محسوب من الوقت والمدار في المقيس عليه على مجرد الربط **قول** مع ما في  
 الاستنباه والنظام للسيوطي وجوب الصلاة وتذكر بادر اك تكبيرة  
 من وقتها او وقت ما بعدها ان جمعت مع اهل الصبح من ستة وعشرين رجلا  
 ذكر جميعها السيوطي **قول** لان وقتها الثانية وقت لها الاولى والعذر  
 المبيح للجمع هو السفر **قول** الغرض من الصلاة التي زال المانع في آخر وقتها  
 والتي تجمع مع المسافر القاصر **قول** ظاهره ان المسافر المقيم يعتبر في حقه  
 اربع ركعات ونقله القليوبي عن شيخه ثم قال وقال بعض مشايخنا الوجه  
 اعتبار الركعتين في حقه مطلقا بدليل انهم اعتبروا اخفا ما يمكنه وانهم  
 اعتبروا

القاصر

اعتبروا في الفرض قدر واجباته فقط لا مع سننه كالسورة والقنوت  
 انتهى وهذا الوجه وعليه فيمكن ان يكون مراد الشك بالمسافر القاصر من يجوز  
 له العصر **قول** بخلاف ما لو الخبز محترق قوله ولا بد ان يسمع مع ذلك مودة وجبت  
 عليه **قول** لعدم تمكنه الحراي باستغفاله بالعصر التي شرع فيها وجوبا وعلى هذا  
 جرى الشك في كنية تبعه الشيخ الاسلام والذي اعتمد في الخطب في المغني ومرفي  
 النهاية وجوب قضاء المغرب ووقوع العصر نافله ولو ادرك من وقت العصر  
 قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين قال في التحفة وجبت العصر فقط  
 ونقل القليوبي عن م روايتهم انها لا تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في  
 العصر وقعت نفلا ايضا **قول** اخر وقت العشاء اي ثم خلى من الموانع قدر تسع  
 ركعات للمقيم او سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث او سبع او ست  
 لزم المقيم الصبح والعشاء فقط او خمس فاقدم يلزمه سوى الصبح ولو ادرك  
 ثلاثا من وقت العشاء لم تجب هي ولا المغرب لانها تابعة للعشاء **قول**  
 ولوجن الخ مثل السكر ولا يمكن طريان الصبا ولا الكفر المسقط  
 للاعادة لانه ان وقع ردة وهو ملزم فيها بالعادة **قول** مع فرض  
 قبلها يفرض هذا في نحو جنون متقطع استغرق وقت الاولى وطرا  
 في وقت الثانية بعد مضي زمن يسعها وفيها كلام هنا ينبغي مراجعة  
**قول** قدر الفرض اراخفا ممكن منه **قول** هنا اي في طر والموانع اول  
 الوقت فان قال ان مضى منه قدر الفرض مع الطهر **قول** ما اى زمن لا  
 يسع اراخفا ممكن من الصلاة ومن الطهر يمكن تقديمه **قول** نظيره  
 (الذي صح)







يصير لا يتميز ولم يكنه وفهم ولا حرمة ولا كراهة اذا كانت غلبته بعد عزه  
على الفعل **قوله** توجه الفوات المعتمدان غلبة الظن بالاستيقاظ في ركن  
يسمى وطهرها يكفي في اتمه كلامه هنا ضعيف **قوله** على ما اعتمده  
كثيرون في التحفة نقلا عن ابى زرعة المنقول خلافه **قوله** لكن خالفوا الخاعته  
المغنى والنهاية وغيرهما **قوله** يكره المراد الحديث المباج في غير هذا الوقت اما  
المكروه ثم فهو هنا اشد كراهة **قوله** على زرعه في شرح المنهاج والتنبيه  
للخطيئة هذا وجه لكن المعتمدان اذا جمعتهما تقديما لا يكره الحديث الا بعد دخول  
وقته او مضى وقت الفراغ منها غالبا **قوله** ضيف في شرح الاربعين النووية للشه  
ولو فاسقا او مبتدعا ولا ينافي قوله يحرم الجلوس مع الفساق ايناسا لهم  
لان هذا في اعانة على فسقهم كما يدل عليه تقييدهم بالاعتداد معهم بالايناس  
من حيث الفسق فانهم انهم لا لايناس كذلك جاز الخ **قوله** او حاجة  
منها السفر **قوله** وورد رواه الحاكم عن عمران بن حصين **قوله** البدنية مخصوص  
بغير العلم فنقله افضل من نقل الصلاة **قوله** غير ذلك من الصلاة لاهل مكة افضل  
والطواف افضل للغزاة وعليه جماعة من الشافعية **قوله** باسباب في الامداد  
ضا بطا هنا ما مر في المغرب على الجديد فيما يظهر **قوله** على ما في الذخاير اقتره  
شيخ الاسلام والخطيب ومرو وغيرهم وتبرأ منه الشافعية في كتبه **قوله** وسياتي  
اي في فصل مكروهات الصلاة كالمنزلة والمخزرة والطريق في البناء الخ  
**قوله** كقليل الكل وكذا كثيرها الذي لا يفتقر الى احتياج اليه بحيث يؤثر في خلو  
وتحقق دخول الوقت واخراج خبث يدافعه وغير ذلك من اعداد الجماعة التي تتأق

هنا

هنا بخلاف نحو كل كراهية لمن يصلي منفردا **قوله** يحصل كمال الحجة لمن  
اراد الاقتصار على صلاة واحدة **قوله** جماعة المعتمد سنة لمنفرد يريد الصلاة  
في المسجد فقولوا في بيئته بعد قوله لمن يصلي منفرد او جماعة فيدلها معا **قوله**  
في موضع الخ يستثنى الامام الحاضر بمحل الحاجة فيسن له الا براد ولمن حضر معه  
انتظار الاتيين من بعد وفي التحفة سن الصلاة لهم اول الوقت ثم اعادتها خلافا  
لما في الايعاب ولا مداد من عدم النوب **قوله** بعيد في الامداد عن ابن الرفعة  
سن الا براد في السفر وان قربت من زلة لمسقة شدة الحر في البرية ولو قصد  
البعيد لنحو كبره او فقه امامه ندب له الا براد وان امكنه في قريب **قوله** بفحواه  
فخص الكلام ما يفهم منه قطعاً **قوله** ولمن يتيقن المراد بتيقن الوقت بحصولها  
بحد لا يتخلو عادة وان لم يتيقن احتمال عدم الحصول عقلاً **قوله** لولا اي لا  
الصلاة بها افضل **قوله** ظني اخرج به الشك فلا يندب له التأخير مطلقاً **قوله** عرفا  
في الامداد يحتمل ان يضبط بنصف الوقت **قوله** يخاف الفوات فيندب التأخير الى اخر  
الوقت وفي الايعاب يندب التأخير لمن يرمى بالحار ولمسا فرسا فز وقت الاولي  
وللاوق بعرفة فيؤخر المغرب ليجتمع ثانيا خيرا بمزدلفة ان كان مسافرا ولمن  
اشتبه عليه الوقت حتى يتيقنه او يظن فواته ولمن يرجوز والعدرة قبل فوت  
الجمعة ولمن يتيقن وجود نحو الماء او القدرة على الماء او القيام او السترة او  
الحاجة ولدايم الحديث اذا رجلي لا نقطاع اخره ولمن يدافع الحدث وللصبي  
اذا علم بلوغه فيه أثناء الوقت بالسنة ولمن يغلبه النوم اول الوقت التسع  
ولمستحاضة ترجح لا نقطاع وللخروج من الاماكن النهر عن الصلاة فيها



ثقله  
مسجد الخ

ومشجذ الضرار ونحو البريلة ومما اظلم وارض ثود وديار قوم لوطا وادي محسرا وارض  
بابل وكن عنده ضيق الى ان يؤوب ويطلعوه ولمن تعينت عليه شهادة حتى يؤد بها  
ولمن عنده غيظ او غضب حتى يزول ومن يؤسر من يضرب يستد حشر بفرقة حتى يجد  
من يؤنس الى اخر ما ذكرته فيهما **قوله** ركعة اي كاملة بان فرغ من السجدة الثانية  
**قوله** فقطاء اي كلهما ولا خلاف في الاثم على الا قول كلهما وفائدة كونها اداء اجواز  
القصر لو سافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة **قوله** كالتركيز لربها وليس حقيقة  
لان التركيز هو لا تيان بشئ ثانيا مراد به تأكيد الاول وما بعد الركعة مقصود  
في نفسه كالا والى كما ان كل واحدة من خمسين تكريرا لمثلها في الا **قوله** مس  
ما يسمع بان كان يسمع اقل ما يجزى من اركانها بالنسبة الى الوسط من نفسه **قوله**  
جاز لكنه خلاف الاول **قوله** وان لم يوقع الخ لكن يجب الاقتدار عند ضيق وقت الصلاة  
الاخرى فان استمر لم تبطل لان الحرمة لا يخرج خارج **فهم في الاجتهاد في الوقت**  
**قوله** وجواب ان لم يمكنه معرفة يقيس الوقت ولا فجواز في مخرج مخير بينهما **قوله**  
معها اي مع اذان الثقة او اخباره عن علم **قوله** مجرب بحيث يظن منه ذلك  
ولا يقدر بعدد وبحيث سمع ان مثل الديك حيوان اخر مجرب **قوله** احسابه  
اي واخذ النجوم والحاسب بحسابه ولا اول من يرى ان اول الوقت طلوع النجم  
الفلا في والثاني ما يعتمد منازل النجوم وتقديرها والمعتمد عدم جواز تقليدها  
هنا بخلاف الصوم فعند الشيا ب الرمل وولده والطبلاوي الكبير يجب في  
الصوم تقليدها وقيددهم ربما اذا ظن صدقهما وقال رسم القياس  
الوجوب اذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان واذا تبين ان من  
رمضان

رمضان جرى في التحفة على عدم اجزائه عن الغرض والتحقيق الاجزاء كالأوضح  
في بعض الفتاوى **قوله** ونحو ذلك منه المناكيب المحترمة وبيت الابر **قوله** مستغفرة  
للوقت فان كان يقرب في كل يوم من الصبح الى الظهر نصف القرآن مثلا فلا بد من اعتبار  
مقدار ذلك في الغيم **قوله** فلا يقلد الخاير واذا ان المؤذن في الغيم اعلم رتبة من  
المجتهد وروى الاجتهاد عن علم **والخاص** ان المراتب ست **احداها**  
امكان معرفة يقيس الوقت **ثانيها** الاخبار عن علم **ثالثها** دون الاخبار  
عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكيب المحترمة وبيت الابر والمؤذن الثقة في الغيم  
**رابعها** الاجتهاد من البصير **خامسها** من الاعشى **سادسها** عدم امكانه منها  
فصاحب الاول مخير بيني وبين الاخذ بالثانية والثالثة والرابعة وصاحب الثانية  
لا يجوز له العدول الى ما دونها وصاحب الثالثة مخير بيني وبين الاجتهاد وصاحب  
الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة مخير بيني وبين التقليد وصاحب  
السادسة يقلد وجوبا ثقة عارفا حافظا فاني لم اقدر من حرره كذلك  
**قوله** عن علم فلو اخبره عن اجتهاد لم يلزمه اعادتها **قوله** كنوم اي لم يتعديهم  
وكذلك النسيان بان لم يفسح عن محو لعب شطرنج **قوله** من اوجب ذلك كالسادة  
الحنفية **قوله** ولو يخرج جزء هذا عنده واعتمد شيخ الاسلام والخطيب و  
والله استحباب الترتيب اذا امكنه ادراك ركعة من الحاضرة ويلزمه  
قطع فائتة شرع فيها ظانا ساعة وقت الحاضرة فبان خلافه ولو تذكر فائتة  
وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه ان ياتي  
بكل ما لم يتيقن فعله **قوله** سائر زمنه في التحفة والمختصر يجب فيهما ما فانه فيهما  
تقديم

على







في شرح الارشاد له وكذلك هو في كلام غيره لكن المعتمد ان المراد ترك التطويل عرفا  
وان زاد على الاجابات فكن مع الكراهة **قوله** مع التحية في التحفة الاولى نية التحية  
فان نوى رتبة الجمعة القبلية فالاولى نية التحية معي والحاصل انه عند  
الشك له ان ينوي بها تحية المسجد ورتبة الجمعة القبلية وان يجمع بينهما  
في النية وان ينوي ركعتين من غير ذكر سبب فان نوى صلاة اخرى كسنة  
الصبح لم تنفقد ولا فرق بين حالة الدعاء للسلطان وغيرها قال في التحفة  
لا طواف وسجدة تلاوة او شكر اقر في النهاية ذلك في الطواف ومنع سجدة  
التلاوة والشكر قال كما افنى به الوالد **فصل في الاذان قوله** ٥٥  
وقت الصلاة اي اصاله اذ قد يس لغير الصلاة وله انواع يات بعضها في  
في العقيقة **قوله** سنة الى هو المعقد وعليها ما لا بد للخروج من العبرة  
من ظهور الشعار ففي بلد صغير يكفي بمحل واحد وفي الكبير لا بد من  
محال نظير ما ياتي في الجماعة والضابط ان يكون بحيث يسمعها  
كل اهلي الراصغوا اليه ويكفي في حصول اصل السنة سماع واحد له  
واما المنفرد فمنها في حقه سنة عين **قوله** نعم الى قالوا لا يوا الى بين اذ انين  
الا في هاتين الصورتين اللتين ذكرهما الشئ والضابط دخول وقت  
صلاة عقب صلاة اذنا له **قوله** ويكفي اعم لا داء اصل السنة **قوله**  
وذهبوا بتبع فيه المنهج ووافق عليه في التحفة اما اتحاد محل الجماعة  
اما اذا تعدد فلا رفع وان لم يذهبوا له في احدهما يغتفر للنصر في  
من البقية يعود كل لما صلى به او غيره وذهب م ر الى عدم  
الرفع

الرفع مطلقا ذهبوا او مكثوا **قوله** ووالى اى في التاخير اما التقديم فالموالاة  
فيه شرط لصحته **قوله** الاولى اجتماع فدايت والى بينها **قوله** فيه انقطاع هو  
ما سقط منه راي قبل الصواب وهذا اكثر استعمالا وهذا الذي لم يتصل  
اسناده على اى وجه كان سواء سقط من اول السند او وسطه او آخره  
وعليه جمهر الفقهاء **قوله** لنفسه وللنساء هو مقتضى شرح المنهاج  
والتحفة وسياتي في كلام الشئ ما يصرح بعدم صحة من الخنى للنساء  
وهو الذي عتده في النهاية ورايته كذلك في بعض نسخ الامداد وفي  
بعضها موافقة الاول وقضية ما هنا عدم صحة اقامة الخنى لله  
وهو صريح شرح المنهاج والمغني **قوله** ابيح اى وكان ذكر الله تعالى  
فليس هوح اذا نافق له هنا لا يندب للمرأة مطلقا من حيث كونه  
اذا انا وايضا فالمباح ليس يندوب **قوله** نظره اليها كذلك الا سنى والمغني  
والتحفة واسقط قيد وثمة اجنبى من الغر رتبعا للشئين واعتقده  
في الامداد والنهاية **قوله** ما ذكر اى من سنة الا صغاء له ونظره فلا  
يندبان في التلبية وفي المغني ينبغي ان تكون قرائتها كالاذان  
لان ليس استماعها وفي النهاية لا حرم في الصلاة وخارجها وقال الشئ  
افنى به والده **قوله** جماعة اى يقال في الصلاة حال كونها جماعة اقا  
اذا صلاها فرادى فلا يقال فيها ذلك وان سكت الجماعة لها كما  
سبنيه عليه **قوله** غير المنزورة وهذا سيعلم من المحترقات في كلامه  
والاستثناء منقطع لعدم دخوله في المسنون بجماعة **قوله**

اي لا احتمال كونه المودون  
له ذكره والمودون  
التي هـ







هو المعتمد خلافا للفتي **قوله** ادراج امر اسراع **قوله** لا يرجع الخ هذا ربما  
يفهم انه اسم للذاتي كما قال في شرح مسلم وكان الذي صدقهم عن القول به  
جعلهم الترجيع سنة في الاذان فيصح بدونه **قوله** المراد اي هذا وفي  
القرارة في الصلاة ان يسمع نفسه **قوله** اذا رجع في الامداد لان المؤذنة  
دعي الى الصلاة بالحيثيتين ثم عاد فدعا اليها بذلك ومعنى العود انه  
دعي الى الخصوص الصلاة بحيث على الصلاة ثم للعموم بحيث على الفلاح  
ثم عاد الى الدعاء بالخصوص بقوله الصلاة خير من النوم فاندفع ما قد يقال  
هذا بالتشبيب مستمر في الدعاء لا عايد اليه **قوله** علما قاله ابن عجيل  
هذا المعتمد **قوله** لما صح الخبر عنهم ان وضع المسبحة من فعل بلال وليس  
مرادا وانما الذي وضع اصبعه من غير تعيين لهما ففي فتح الباري  
ما نصه لم يرد تعيين الاصبع التي يستحب وضعها وجزم النووي  
بانها المسبحة واطلاق الاصبع مجاز عن الاتملة انتهى **قوله** على ما قاله  
المبرد لان الاذان سمع موقوفا كان الاصل اسكانه لكن  
لما وقعت قبل فتحة همزة الله الثانية ففتح كقوله الم الله  
**قوله** على ضمها هو المرجح على الفتح مبتدأ وخبر قال في الاسنى  
وهذا القياس وما علل به المبرد ممنوع اذا الوقوف ليس على الكبر  
الاول وليس هو مثل ميم الم كما لا يخفى **قوله** في بشري الكريم  
لا وجرد الم الا ان كما بينت في الاول **قوله** الثانية وكذا الاولى  
فان لم يفعل فالاولى الضم وقيل الفتح **قوله** في الرجال في سنن ابى

داود

داود مرفوعين **قوله** في الليلة ليس بقيد كما في الاعياب بل النهار كذلك كبقية  
اعذار الجماعة اي غير ما اختص من بالليل ولهذا المصنف قيد بالليل تغليبا  
لما بعد المطر اذ الريح عذرا بالليل فقط **قوله** او بعد الحيتين اي فلا تقوم  
ذلك مقامهما وكذلك الامداد وغيره وجري الخطيب على انه يجزئ ويدل  
له الحديث واجاب عنه في الاسنى بان المعنى فلا تنقل حتى على الصلاة  
مقتضا عليه وما قاله الخطيب اوجه في المعنى **قوله** بشرط ان ياتي الخ  
فان جعله بدلهما لم يصح اذا انه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين  
ان بلالا كان يؤذن للمصلي فيقول خيرا لعل فامرته صلى الله عليه وسلم  
ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم وترك حتى على خيرا لعل  
**قوله** لهما اي للمؤذن والمقيم **قوله** فيم اي الاذان فيكره ذلك لما سئى  
الا السافر فظاهر التحفة انه يباح له وفي النهاية كالا ممداد انه خلاف  
الاولى ويمكن ان يقال ان سهل عليه تاخيرها الى بعد النزول فيكون  
خلاف الاولى والافباح **قوله** وان بعد هذا عند الشئ وقيد في  
النهاية بما اذا فعل ذلك لنفسه قال فان فعلها لغيره كان ثمة تجبى  
معها اشترط ان لا يبعد عن محل ابتداء بحيث لا يسمع اخره من  
سمع اوله والام لم يجزه **قوله** لا يفهمه كذلك بقية كتبه الا التحفة  
فقال فيها بانها يفسر اللفظ والام يعتد بسماعه نظير ما ياتي في السورة  
لما هو **قوله** ونحو مجامع سياقي في كلامه انه ليس لهما ان يجيبا  
بعدا نقضائهما **قوله** مثل ما يقول مجتازا في سنن اجابة بلال حرا ولا

الصلاة جامعة

ان في قوله الفصل



قوة الإبانة **قوله** عقب كل كلمة هو لا فضل فلو سكت حتى فرغ كل الالذان  
ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفا كفى فاصل سنة الاجابة نعم يظهر ان غفران  
الذنب ودخول الجنة لا يتيسر في كلامه نقلا عن خبر مسلم بن قنبر  
على الاجابة عقب كل كلمة اذ الذي فيه اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر  
فقال احكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهدان لا اله الا الله قال  
اشهدان لا اله الا الله الحديث **قوله** يغفر له ذنبه في التحفة روى  
الطبراني بسند رجاله ثقات الا واحدا فختلف فيه واخرقا الى حافظ  
الهيتمي لا يعرف ان المرأة اذا اجابت الالذان او الائمة كان لها بكل  
حرفا الف تحريك في درجة وللرجال ضعف ذلك **قوله** في الجميع مبنيان  
اوله وان كان ما سمعه اخره **قوله** الحيتلن مركبة من حيت على الصلاة  
ومن حيت على الفلاح اذ الحيا والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة  
اصلية الحروف لقرب مخرجها وفي الاعاب احاديث يتلفق منها ان  
الله السامع يقول حيت على الصلاة ثم يحول حيت على الفلاح اللهم جعلنا  
مفلحين ثم يحول **قوله** دعوتني الياء وهو الصلاة **قوله** وغيره اي  
من انواع الطاعات **قوله** اربعا اي يحول اربعا على المحمدي **قوله**  
بغير المؤذن ان لا يقتصر على اقلنا في ما سبق انما عن الاعاب  
قوله صدقت الخ للمناسبة والحديث يرد بان لا يعرف **قوله** في  
كلمتي الائمة في الامداد لا يجيب في الزيادة اذا شئ المقيم ولو خفيا  
الائمة او زاد المؤذن ما لم يشرع فيه اعتبارا بعقيدته وقال ابن كجبني  
في الاولى

قوله والحديث به راجع  
عبارة شرح مرهنا  
للمناسبة ولور  
فيه قاله ابن الرقعة  
ادعى الدفيري انه  
غير معروف ويجاب  
عنه بان من حفظه  
على من لم يحفظ الله

في الاولى مثله وتردد الشيخ عميره وم ر في ذلك **قوله** ما لم يطل فضل هو المعتمد  
وان جرى في الامداد على ما هنا **قوله** بيان في التحفة عطف تفسير او اعم **قوله**  
وعدته بقولك عسى ان يبعثك ربك وفي رواية البيهقي زيادة انك لا  
تخلق الميعاد **قوله** لا نعت اذ الذي وعدته معروف ومقام محمود انكوة  
ونقل الشوبري جواز كونه نعتا لكون مقاما محمودا قريبا من المعروف  
لفظا ومعنى انتهى وفي شرح المنهج الذي منصوب بدلا هما قبله  
او بتقدير اعني او مرفوع خبر لمبتدأ محذوف **قوله** عقبه اي الالذان وبنيت  
فيها بعضا من الادعية الواردة عقب الالذان فراجعها ان اردت ذلك  
**قوله** وبينه الالذان ومن لازم سن الدعاء بينيها من الحمد العاقبة دنيا واخرى  
الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبله لانها من سننه  
الماكرة **قوله** مع الائمة هذا معتمده كشيخ الاسلام وذهب الخطيب  
وم ر الى ان الالذان وحده افضل منها وذهب الرافي الى عكسه وذهب  
الزيادري الى انه افضل من الائمة مع الائمة **قوله** في غير هذا الكتاب كالامداد  
وغیره **قوله** فيما مر اي في قوله وشرطه وشرط المقيم الخ **قوله** تقدم اي من  
عدم اهلية مقابلتها للصلاة **قوله** باربعة وكون الخلفاء الراشدين  
لم يزيدوا عليها لان كان قدر الحاجة وزاد فالشفيع اولى **باب صفة**  
**الصلاة** **قوله** اي كيف ينبغي لما كانت الصفة اصالة للامر الحال عند  
الله الذات القائم بها وهذا لا تصح ارادته هنا لانه يخرج الاركان  
المقصودة بالذات احتاج الى تفسير الصفة بالكيفية التي هي الاركان

ذكر ذلك في الاعاب سوال  
الاعاقبة دنيا واخرى  
اه

حيث بلغ



والسنن والشروط وقد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراسه والشروط  
كهيأة والبعض كاعضائه والهيئات كشعره **قوله** في التقدم الى اخره حيث  
قالوا لا يضركم المأموم عن الإمام بركن وان تعدوا صوروه بنحو الركوع  
مع طلائعته وقالوا ان سبق المأموم بركنين او تخلف عنه بهما غير  
عذر بطلت صلاته ومثلوا لذلك بما رعدت الطمانينات اركاناً  
لبلغ ذلك اربعة اركان وكذلك اعتقارهم التخليق للمعذور ليحرم على  
نظم نفسه بثلاث اركان طويلة ففي كل ذلك لم يعدوا الطمانينات  
اركاناً وهل الخلق في ذلك لغطي او معنوي راجع **الاول قوله** لا فعال اي التي  
لا تحتاج لنية او لنية غير الصلاة **قوله** وهي الصلاة هنا في قوله نية  
فعل الصلاة **قوله** لا في اي النية لا تنوي والما لا فتقرت نيتها  
الى نية وتسلسل فتقول الناويز اصلي تعبير باسم الشيء عن معظه  
وفي التحفة بل ومعها الجواز تعلقي بنفسها ايضا كالعلم بتعلق غيره  
مع نفسه ونظيره الشاه من اربعين مثلاً تتركى بنفسها وغيرها  
على ان لك ان تمنع ورود اصل السؤال بان كل ركن غيرها لا يحتاج  
لنية له بخصوصه فهي كذلك وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا  
يفتضي تعلقي بكل فرد فرد من اجزائه انتهى وفي **الاول** هنا نقول  
ينبغي مراجعتي **قوله** ما تقر رأي من ان ما في معنى النقل المطلق مما ينبغي  
في غيره يكفي فيه كونه نية فعل الصلاة **قوله** صحا في النهاية يكفي في صلاة  
العداة او صلاة الفجر او صلاة يتوب في اذاني او يفتن في ابدان نية  
صلاة

امامه

صلاة يسألها عند توفر شروطها عن نية الظاهر انتهى ملخصاً **قوله**  
الفرضية في الاشياء والنظائر العبادات في التعرض للفرضية على اربعة  
اقسام ما يشترط فيه بلا خلاف وهو الكفارات وما لا بلا خلاف وهو الحج  
والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الاصح وهو الغسل والصلاة والزكاة  
بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة  
بلفظي والخطبة **قوله** لتمييز لان قصد الفعل والتعريض موجودان  
في النقل فزيد في الفرضية ليجعل له تمييزاً ورتبة على النقل فسقط  
الاعتراض على هذا التحليل بما بينته في **الاول قوله** والمعادة فانه وان  
وجبت في نية الفرض ليس المراد منه حقيقته بل ما هو فرض على المكلف  
حتى لو قصد حقيقته عليه لم تصح صلاته وفي **الاول** هنا نقول **قوله** في  
المجموع اعتمده الخطيب وم **قوله** الاوجه اعتمده شيخ الاسلام  
والشهاب الرملة **قوله** بطلت في المفتي والنهاية ولو سهوا **قوله** هذا  
اي قوله والاضافة وعليه تقربا بالرفع وعلى عدد **قوله** الشرعي  
ظاهرة الصحة عند الاطلاق لكن المعتمد خلافه **قوله** اتفاقا فليس  
في فعلها خروج من خلاف حتى يس **قوله** قصد الفعل اي في النقل المطلق  
وما المحق **قوله** او والتعريض بواو المحية في الفريضة والنافلة  
الموقنة او ذات السبب **قوله** او والفرضية في الفرض **قوله** في الجملة  
قيد في الامامية والمأمومية ومثلي في ذلك المعادة والمنذورة  
جماعة او القدوة لما موم في غير الجملة **قوله** ذلك اي ذات الصلاة



فليستحضر بدا

وما يتحضر يجب التفرص له من هذه المذكورات **قوله** بان يبدأ به الخ ارف يستحضر  
قصد الفعل في جزء منه والتعديس في جزء وهكذا **قوله** عن تمام النية هذا هو  
جميع ما تقدم **قوله** العرفية في حواشي المحل للقلوب باختلاف المراد به فقال  
بعضهم هو عدم الغفلة تذكر النية حال التكبير مع بذل الجهد وقال شيخنا  
المراد به الاكتفاء باستحضار ما مر في جزء من التكبير اوله او وسطه او اخره  
وقال بعضهم هو استحضار ذلك قبيل التكبير وان غفل عنه فيه وفاقا للآفة  
الثلاثة والذي يتجه هو المعنى الاول لانه المنقول عن السلف الصالح  
الخ وفي الايعاب للشيء نقلا عن الجواهر العرافيين جروا على المختار وعبروا  
عنه بانه مخير بين مقارنة النية للمهمة وبسطها على جميع التكبير قال  
وكلام الغزالي يخير بين التقدم على التكبير والبسط وليس كذلك انتهى  
وفي فتاوى الشافعية لا يضر عزوياً عن بعض حروف التكبير انتهى ثم هذا  
الاختيار هو المعتمد لتعذر الاول كما بينته في الاول **قوله** المسمى بالنصب  
مفعول به المصدر الذي هو امره وقوله صلواته بالنصب ايضا مفعول  
المسيئ يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الشخص الذي اساء صلواته  
بمحضته صلى الله عليه وسلم وهو خلاص الزرقى بتكبير التحريم **قوله**  
التنفس ونحوه **قوله** كد همة الخ ارف يصير استقفا ما **قوله** وزيادة  
الذي يصير جمع كبر بفتح اوله وهو طبل لم وجم واحد **قوله** وتشديد  
اي ابناء **قوله** مطلقا اي سواء كانا عالما ام جاهلا على المعتمد **قوله**  
ووصل همة ما موما او ااما بالله اكبر كذا فيما وقف عليه من نسخ هذا  
الشرح

الشرح مع كثرتها وهو من تحريف النسخ وصوابه وصل همة الله اكبر بما موما  
او ااما وقد وضعت في الاول **قوله** باي لجة شاء في الايعاب الاولى تقديم  
السرانية والعبانية في الفارسية وترجمته بالفارسية خذ ايزر كثر فلا  
يكفي خذ ايزر تركه التفضيل كانه كبير **قوله** تعلمه في التحفة  
وقته من الاسلام فيمن طرء عليه وفي غيره من التمييز قال ويجوز ذلك  
في كل واجب قولي وقال في النهاية الواجب خلافه لما فيه من مواخذة بما  
مضى في زمن صباه انتهى ولذلك اعتمد الزيادة وفيه انا وقته  
في المسلم من البلوغ وفي البالغ من الاسلام **قوله** في الخ في التحفة لو قيل  
هنا يجب المشي على قدر عليه وان طال لم يبعد **قوله** لسانه ارف على  
مخارج الحروف كناطق انقطع صوته والا فلا يلزمه ولذلك قيدوا  
اللزوم بين طرء خرسه بعد معرفة القراءة اذ هو الذي يمكنه ذلك وبعضهم  
في اشارة الاخرى **قوله** اشارة الاخرى في عقد وحل  
كنطقه في الصلاة لو فعل **قوله** ولا شهادة كذا الايمان  
وهي ان اختص بها انسان **قوله** ذو فطنة في فهمها كناية  
اولا صريح فافهم الدراية **قوله** ودخل بالتكبير في حواشي  
المذهب للمجلى لوشك في انه احرم اوله فاحرم ولم ينو الخروج من  
الصلاة قبل احرامه لم ينه عن احرامه لانه شاك هل هو وتر  
او شفع **قوله** عن سنن القيام يقاس به ما لوزال اسم القعود  
الواجب بان يصير الى اقل ركوع القاعد اقرب **قوله** ولو لم يجز



باجرة كذا في النسخ والمعروف في التعبير بغيرين ولو باجرة كما اوضحته في الاول  
 قوله في الاولى هي ما اذا لم يقدر على القيام الا متخفيا فان لم يقدر على الزيادة  
 لزمه كما في التحفة اذا فرغ من قدر القيام ان يصرف ما بعده للركوع بطلان  
 بطلان نيته ثم لا اعتدال بطلان نيته ويختص قولهم لا يجب قصد الركوع بطلان  
 بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركن الابالية  
 انتهى **قوله** بقدر امكانه اي في مخافته لهما بصلبه فان عجز  
 فبرقبته ورأسه فان عجز او هي اليهما **قوله** كدوران الخ وهذا  
 معتمده ونقل في المغني والنهاية عن الشهاب الرملي واقراءه ان  
 ضابطه ذهاب الخشوع لان ذهاب الخشوع يفشأ عن مشقة  
 شديدة فلا منافاة ولم يرتضه الشهاب ومن المبيح لترك القيام  
 كما في الاعاب لو كان وقت مطر بحيث لا يسع قامته ولخرج  
 ليصلي الفرض قايما الشق عليه مشقة شديدة **قوله** ولو شرع  
 الخ الاولى قطع السورة في هذه والصلاة منفردة قايما في الثانية  
**قوله** الى النظر تبع فيه شيخ الاسلام لعلمهم ارادوا هذا لان  
 الركوع من قيام لا يجازي محل سجوده وانما يجازي مادونه وحلا  
 في التحفة والنهاية ما قالوه على التقريب **قوله** بوجهه مال في  
 التحفة الى عدم وجوبه بالوجه لا مكان الاستقبال بمقدم البدن  
 ومال فيها بالمستلق الى انه اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقبال  
 وجهه وجب وان امكن ان يستقبل بمقدم بدنه لم يجب بالوجه **قوله**  
 واجزاءه

قوله فان لم يقدر الخ في عبارته طي يلزم بيانه وقد بينه غير واحد في عبارة رد علي ح ما قصد فرغ لوصلي الخ عجز عن الانقباض وضار للركن او غيره من الركوع وقف وجوبا كذلك لقربه من الانتصاب بخلاف القعود وجب عليه ان يزيد في الخنا لركوعه ان قدر على الزيادة ليمتد الركوع اعني القيام والركوع كما صح بذلك المنقح في منتهى وغيره وظاهره انه يزيد على الخنا ولو كان الخنا الذي به كالحل الركوع انتهى فهذا ما اعتمده الرملي قياسا على ما قرره في افرغ من انه يقرأ حال قعوده الخ تحة او بدله لاحتلاله لوجهه لان المقدور اقل منه فوجب تأخير الفاتحة اليه ح وحضره

قوله كدوران الخ الحاصل ان المستلق في الركوع لا يقرأ الفاتحة في الركوع بل يقرأها في السجدة الاولى فلو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة ولو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة ولو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة

واخصاه بفتح الميم اشئ من ضمها وكسرهما اي بطن القدم وبحث في التحفة انه لبيان الا فضل قال نعم لو فرض تعذره بالوجه لم يبعد ايجابه بالرجل ح تحصيله لا ببعض البدن ما امكنه **قوله** ويؤم وذلك بان يقرب جبهة من الارض ما امكنه **قوله** قد راكمه كذلك الامداد لكن في التحفة وفتح الجواد الاكتفاء بادي زيادة وان قدر على اكثر **قوله** بطرفه ولا يجب هنا ايما للسجود اخفض على المعتمد واعتمد سم والفليدي وجوبه وهو قوي مدركا قياسا **قوله** مناط اي متعلق التكليف وهو العقل **قوله** في النى موضع فيما اذا ابتداء الصلاة مثللبسا برتبة مترخية كالقعود ثم قدر على رتبة قبل التي هدر في اوهو القيام فلا تجزئ القراءة في غير موضع لانه دون القيام ومثله لو قام متجشما المشقة وتسحب له اعادة ما قرأه في قعوده حال عجزه **قوله** وتجزئ في الهوى فيما اذا عجز عن القيام هكذا في نسخ الكتاب تبعا للعباب واطال الزركشي في الانتصار له لكن المعتمد الوجوب واستقر **قوله** سمي بطلان صلاته ان تعد تركها في وتفوت الركعة ان لم يتعده **قوله** للركوع والسجود ويكنى الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال والهوى في الاخر المحسوب له اي للامام بالنصب وصف للركوع المنصوب بالا **قوله** دراك وسيا في كلامه في فصل ادراك المسبوق الركعة بيان الركعة الغير المحسوبة **قوله** وغيره معطوف على قوله لسبق اي في الركعة الثانية لتاخره عن القيام مع الامام للزجة النفساني

فسرع لوصلي التالة واراد ان يقرأ الفاتحة وهوها وهو ركوع فله ذلك بخلاف مالوا انص من السجود الى القيام واراد ان يقرأ حال ركوعه فانه يمتنع لان القيام اكبر من الهوى والذي اعتمد في من ان لا فرق بين الهوى في الركوع والسجود كذا في منتهى ح

قوله كدوران الخ الحاصل ان المستلق في الركوع لا يقرأ الفاتحة في الركوع بل يقرأها في السجدة الاولى فلو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة ولو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة ولو كان المستلق في الركوع يقرأ الفاتحة في الركوع لكانت الركعة واحدة



او بطلت الحركة **قوله** من الركوع اي بان لم يدرك معه قد رقا تحم معتدلة **قوله** فيهما  
 اي في مسئلتنا انظارا سكنة الامام وشكها هل قرأ الخ **قوله** غير براءة تحم عند  
 الشك والخطيب ولها وتكره في اثباتها وعندكم ركره في اولها وتندب في اثباتها  
**قوله** لا قطعاً مقابل **قوله** ظنا يعني ان دليلها ظني يستفاد منه وجوب العمل به  
 ليس كغيره من الادلة الظنية ويقطعي حتى يجب اعتقاده والكلام في غير التي في  
 قوله بطلت قراءة أثناء سورة الفلا ما هي فتواترة **قوله** بطلت قراءة لتلك الكلمة كان  
 قد يكفر الخ لان الايا ضوء الشمس بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة  
 او انها انما خففت لكراهة ثقل تشديد بها بعد كسرة فانه محرم ولا كفر  
 واستغفر في الايجاب عدم بطلان الصلاة **قوله** يحمل كلامه الخ هذا  
 فيه احالة للخلاف وفيه نظر فالخلاف فيه شايع واعتقد الشك تبعاً للمجموع  
 وغيره البطلان وكلامه سيم يحل اليه واعتمد شيخ الاسلام والخطيب  
 اي لصلاة من ينطق بالالف في مترددة في سائر الايام والخطيب  
 في روم وغيرهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان لا يزال قراءة شاذة  
 كالنظن ان كذا لم تبطل بذلك حتى عند الشك **قوله** ما وراء السبعة  
 المعروف عند القراء وغيرهم ما وراء العشرة **قوله** برفع الاول الى الجلالة  
 ونهت العلماء على ان الحسبة مستعارة للتعظيم فان المعظم يكون  
 اسمى ميبأ **قوله** او زادت محله ان تغترب المعنى والافلا ابطل على المعتمد  
 فنحو فاقطعوا ايمانهم لا يبطل وان زاد حرفاً على ايديهم لعدم  
 تغير المعنى **قوله** لم يحرم اي محرم **قوله** على وجوب اي من مروا في الغام  
 بخلافه لا بد ان يكون اسناد البطلان فيها الى القراءة اظهر بحسب السابق  
 ويمكن ان يكون المعنى كسرها الى لا حفظاً في عبارة سيقطع اي في سندر  
 واما على نسخة بطلت شلانه فيتعين ان لا يحذف فيها شيء فيكون في كلامه عن  
 ايضا في نسخ التفسير المذكور بعد قوله لانه بالتخفيف نحو الشمس وفيه هذا القيد المطوي في كلامه الى القيد المذكور  
 بعد قوله انه علم وقد فانه في البطلان والكيفية تاحره عزها في القيد المتأخر يعم جميع ما قبله وبصير  
 فانه الكلام حينئذ بطلت صلواته غير الشك في الحق وعلم بذلك التقيد وتقدمه سببه تعذر للتخفيف واما على  
 نسخة بطلت قرائته فيلاحظ فيها في القيد الثلاثة المذكورة وبصير نظام الكلام عليها حينئذ بطلت قرائته لتلك الكلمة

هذا القول لا ينافي مع قوله في غير التي في قوله بطلت قراءة لتلك الكلمة كان قد يكفر الخ لان الايا ضوء الشمس بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة او انها انما خففت لكراهة ثقل تشديد بها بعد كسرة فانه محرم ولا كفر واستغفر في الايجاب عدم بطلان الصلاة قوله يحمل كلامه الخ هذا فيه احالة للخلاف وفيه نظر فالخلاف فيه شايع واعتقد الشك تبعاً للمجموع وغيره البطلان وكلامه سيم يحل اليه واعتمد شيخ الاسلام والخطيب اي لصلاة من ينطق بالالف في مترددة في سائر الايام والخطيب في روم وغيرهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان لا يزال قراءة شاذة كالنظن ان كذا لم تبطل بذلك حتى عند الشك قوله ما وراء السبعة المعروف عند القراء وغيرهم ما وراء العشرة قوله برفع الاول الى الجلالة ونهت العلماء على ان الحسبة مستعارة للتعظيم فان المعظم يكون اسمى ميبأ قوله او زادت محله ان تغترب المعنى والافلا ابطل على المعتمد فنحو فاقطعوا ايمانهم لا يبطل وان زاد حرفاً على ايديهم لعدم تغير المعنى قوله لم يحرم اي محرم قوله على وجوب اي من مروا في الغام بخلافه لا بد ان يكون اسناد البطلان فيها الى القراءة اظهر بحسب السابق ويمكن ان يكون المعنى كسرها الى لا حفظاً في عبارة سيقطع اي في سندر واما على نسخة بطلت شلانه فيتعين ان لا يحذف فيها شيء فيكون في كلامه عن ايضا في نسخ التفسير المذكور بعد قوله لانه بالتخفيف نحو الشمس وفيه هذا القيد المطوي في كلامه الى القيد المذكور بعد قوله انه علم وقد فانه في البطلان والكيفية تاحره عزها في القيد المتأخر يعم جميع ما قبله وبصير فانه الكلام حينئذ بطلت صلواته غير الشك في الحق وعلم بذلك التقيد وتقدمه سببه تعذر للتخفيف واما على نسخة بطلت قرائته فيلاحظ فيها في القيد الثلاثة المذكورة وبصير نظام الكلام عليها حينئذ بطلت قرائته لتلك الكلمة

وغيرها **قوله** على ما اعتد به جمع اقراء في الاستنى والنماية وتبرء منه في  
 الفتح وفي الامداد لا يخلو عن وقعة والفرق واضح وفي النخبة فيه فيه  
 وفي الايجاب في القياس نظراي نظر **قوله** والعبي رايت في الطلقات  
 من فتاوى السيوطي العبي بالكسر هو التعب من القول قال في  
 الصحاح العبي خلاف البيان انتهى اما قد رالتنفس والعبي  
 فلا يخل قال في النهاية وان طال الخ **قوله** لقراءة امامه اي  
 ان سجد امامه لها والا بطلت الصلاة **قوله** لا الفاتحة اي  
 فان نسيانها ليس بعذر فيلزمه قرائتها اذا تذكرتها ولو بعد  
 السلام حيث لم يبطل الفضل والا استأنف الصلاة **قوله** استأنف  
 والحاصل ان النصف الثاني الذي قدمه لا يعتد به مطلقاً انه  
 يعني في صورتين اذا سمى ربنا خير النصف الاول ولم يبطل  
 الفصل بين فراغه من النصف الاول وشرؤه في النصف  
 الثاني وفيما اذا تعهدنا خير النصف الاول ولم يقصد التكميل  
 على النصف الثاني الذي بداهه **قوله** ولم يبطل الفصل عدا بين  
 فراغه وارادة التكميل ولم يغير المعنى ونسبنا في الفاتحة ان استنى  
 شرط من الثلاثة الاول بان طول الفضل مع العمد او مع السهو  
 قوله مع العمد او قصد التكميل مع العمد وتبطل صلواته ان يعذر وغير المعنى  
 يتأمل قوله وفي الاول نقل عبارات في هذه المسئلة **قوله** وكذا في التشهد  
 هنا مع العمد يعني تبطل صلواته بترك ترتيبه حيث غير المعنى بتعذر انعدم  
 وجعله قيدا في منع البناء وجوب الاستيناف والحال ان الغرض قد قصد التكميل فانه  
 مخالف لما في مدعيه فراجعه ومخالف لما صرح به المروي بقوله الذي  
 نقله عنه مدعيه ط ونصه والحاصل انه ان قصد التكميل في سوا سجدته  
 بالتأخير لا وان لم يقصد التكميل ولم يبطل الفصل اخر نص وان لم يسه

هذا القول لا ينافي مع قوله في غير التي في قوله بطلت قراءة لتلك الكلمة كان قد يكفر الخ لان الايا ضوء الشمس بخلاف ما اذا قصد القراءة الشاذة او انها انما خففت لكراهة ثقل تشديد بها بعد كسرة فانه محرم ولا كفر واستغفر في الايجاب عدم بطلان الصلاة قوله يحمل كلامه الخ هذا فيه احالة للخلاف وفيه نظر فالخلاف فيه شايع واعتقد الشك تبعاً للمجموع وغيره البطلان وكلامه سيم يحل اليه واعتمد شيخ الاسلام والخطيب اي لصلاة من ينطق بالالف في مترددة في سائر الايام والخطيب في روم وغيرهم الصحة مع الكراهة نعم ان كان لا يزال قراءة شاذة كالنظن ان كذا لم تبطل بذلك حتى عند الشك قوله ما وراء السبعة المعروف عند القراء وغيرهم ما وراء العشرة قوله برفع الاول الى الجلالة ونهت العلماء على ان الحسبة مستعارة للتعظيم فان المعظم يكون اسمى ميبأ قوله او زادت محله ان تغترب المعنى والافلا ابطل على المعتمد فنحو فاقطعوا ايمانهم لا يبطل وان زاد حرفاً على ايديهم لعدم تغير المعنى قوله لم يحرم اي محرم قوله على وجوب اي من مروا في الغام بخلافه لا بد ان يكون اسناد البطلان فيها الى القراءة اظهر بحسب السابق ويمكن ان يكون المعنى كسرها الى لا حفظاً في عبارة سيقطع اي في سندر واما على نسخة بطلت شلانه فيتعين ان لا يحذف فيها شيء فيكون في كلامه عن ايضا في نسخ التفسير المذكور بعد قوله لانه بالتخفيف نحو الشمس وفيه هذا القيد المطوي في كلامه الى القيد المذكور بعد قوله انه علم وقد فانه في البطلان والكيفية تاحره عزها في القيد المتأخر يعم جميع ما قبله وبصير فانه الكلام حينئذ بطلت صلواته غير الشك في الحق وعلم بذلك التقيد وتقدمه سببه تعذر للتخفيف واما على نسخة بطلت قرائته فيلاحظ فيها في القيد الثلاثة المذكورة وبصير نظام الكلام عليها حينئذ بطلت قرائته لتلك الكلمة



وجوب ترتيبه حيث لم يغير المعنى متعديا **قوله** سبع ايات في التحفة  
 وغيرها ليس ثمانية لتحصيل السورة انتهى ونقل ذلك عن الشافعي  
 وكأنه لم يحصها اصل السنة بها ولا أفقدوا الا فضل ثلاث وعملوه  
 بانها قدر اقصر سورة وهذا لا يوافق المعتمد في المذهب من ايات  
 البسملة آية من كل سورة والآ لقالوا الا فضل اربع فحرره **قوله**  
 بقدره وفي معنى المجموع لا ينقص عن المجموع وان تفاوتت الايات  
 وبحسب المشدود بحرفين من الفاتحة والبدل **قوله** منظوما كتم  
 نظر والحروف المقطعة او ايل السور ومجذ في التحفة انه لا بد  
 في هذا ان ينوي بالقراءة لا نوح لا ينصرف للقرآن بمجرد التلفظ  
 به **قوله** الاخرى في التحفة اي سبعة انواع منه وان حفظ  
 ذكر اخره وان لم يعرف غير ما يتعلق بالدين اجزاه ومجذ الشوري  
 ان محله حيث عجز عن الترجمة بالآخرى والآ تعين **قوله**  
 بقدرها اي في ظنه بالنسبة لزمن قرائتها المعتدلة من  
 غالب امثاله ويلزمه القعود بقدر التشديد والآخر وليس  
 الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد  
 الاول **قوله** بقسميه اي اقله واكمله **قوله** عن هويهم بضم الهاء  
 وفتحها **قوله** بقصده لو قصد بالهوى مع الركوع غيره لم يضر **قوله**  
 على ما رجه الزركشي اعتمده الخطيب وم **قوله** وهو وجه  
 اعتمده في غيره ايضا **قوله** للقيام وقال القليوبي للركوع فقط  
 فاه

فان عاد للقيام عاذا عما بطلت صلاة **قوله** في أثناء الخنائه الخفيه  
 اسكال ذكرته في الاول **قوله** اي خوفا منها ربه الى ان فزع عابغه الزاير خلافا  
 لمن ضبطه وبالكسر لان المضر الرفع لا جل الفزع وحده لا الرفع  
 المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله **قوله** غير لما موم اما هو  
 فياتي بعد سلام امامه بركعة كما سياتي في كلامه في سجود السجود  
**قوله** او شعر جبهته اي الثابت عليا وان طال **قوله** او كان مستورا  
 بل يكره كشك الركبتين قال في الايعاب ينبغي كراهة السرف في  
 الكفين للخلاف في امتناعه ثم راي الشافعي نزع على ذلك فانه كره  
 الصلاة وبابها من الجلدة التي يجذبها وتر القوس قال في امره  
 ان يقضي ببطن كفه الى الارض بل قضيت كراهة الصلاة وبه  
 خاتم او نحوه **قوله** على الاوجه هو المعتمد خلافا للشرح المنهج **قوله** ولا اصابع  
 ضابطه ما ينقص مسه الذكر **قوله** اصابع رجله بحث في الايعاب  
 انه لا بد من وضعها كلي مع وضع الجبهة في آن واحد **قوله** من الاعتدال  
 اي قبل وقصر الهوى اقام بعده فكمال الوسيط في أثناء الهوى **قوله** الاتحاد  
 اي وحده **قوله** اعاد السجود في التحفة وغيرها بعد ادنى رفع وقال  
 القليوبي يجزى العود الى المحل الذي نوى الاعتماده في ركوعه يمكن حمل الاول  
 على ما اذا نوى الاعتماده عند وضع الجبهة فلا خلاف **قوله** لا بنية  
 الاستقامة محله حيث لم يقصد صرفه عن السجود ولا بطلت كما  
 في التحلة **قوله** بل يجلس اي ثم يسجد من الجلوس **قوله** على اية منى اليدان

والا يضره ان يركع في سجود السجود على الارض في آن واحد



**قوله** اذا فائدة فيه لكن يندب **قوله** محمول يستثنى من ذلك ما فيه كما  
 سياقي في كلامه **قوله** بحركته بالفعل لا بالقوة عنده كالخطيب فلو صلى  
 من قعود فلم يتحرك بحركته ولو صلى من قيام لم يتحرك لم يضر وخالف في ذلك  
 م **قوله** جميع جهته اما اذا بقي من شئ وان قل كفى وضعه **قوله** محذور  
 يتم كذلك التحفة وفي بقية كتبه الاكتفاء بالمشقة الشديدة وان  
 لم ينجم التيمم **قوله** الفصل اي بين الهوى للركوع والسجود وبالجلوس  
 بين السجدين الفصل بينهما ومن قال انهما مقصودان ارادانه لا بد  
 من وجود صورتهما للفصل **قوله** فوف ذكرهما سياقي بيانه في السنن  
 وفي مبحث القنوت من التحفة اعتماد عدم ضرر التطويل في اعتدال الركعة  
 الاخيرة من الفرائض **قوله** فزعا فيه ما مر **قوله** مالك جمعت التحيات  
 لا كل ملك كان له تحية يحتمل ان يقولوا التحيات لله اي  
 الالفاظ الدالة على الملك مستحقة له تعالى وحده فعلم ان المقصد  
 الثناء على الله تعالى بانه مالك لجميع التحيات من الخلق وقاد البركات  
 كابت تحية الجرب بالسلام والا كاسرة بالسجود والفرس بوضع  
 اليد على الارض والحبشة بوضع اليد على الصدر والمجوس بشنكليس  
 الراسي مع قوله بان سورى وتحية النوبة برفع الاصبع مع  
 الدعاء ذكره شيخنا في معراج **قوله** سلام عليك في الاحياء قبل  
 قولك السلام عليك اي النبي احضر شخصه الكريم في قلبك ولصدق  
 املك في انه مبلغة ويرد عليك ما هو في منه **قوله** رعانة حروفه  
 فيضر

لجميع التحيات

أولى

فيضر اسقاط حرف منه في التحفة بخلاف تنوين سلام فانه مجرد لتحسين  
 غير مغير للمعنى وخالفه سم والقلوب وغيرهما قال القليوبي ولا يضر  
 تنوين المعروف **قوله** وتشد يداته فلما ظهر النون المدغمة في اللام في  
 ان لا اله الا الله والثنوين من محمد رسول الله فان اعادها على  
 الصواب صحت صلاته ولا بطلت ويجوز الجاهل بذلك لمزيد فخافه  
**قوله** بالمعنى بخلاف غيره كفتح لام رسول الله فلا حرم ولومع العلم  
 والتعهد في التحفة نعم ان نوى العالم الوصفية ولم يضر خبرا بطل  
 لفساد المعنى ومبحث سم انه يغتفر تحلل ما يتعلق ويليق بكلمات  
 التشهد كزيادة الكريم بعد لفظ النبي ووحده لا شريك له بعد  
 اشهد ان لا اله الا الله ولو زاد حرف النداء فقال يا ايها النبي  
 افنى بعضهم ببطلان الصلاة بتعد ذلك وعلم عدم وروده المتجه  
 خلافا لانها زيادة لا تغير المعنى **قوله** والمناسب لها اي الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم من اي من الصلاة ووجه المناسبة ان  
 المصلي قد فرغ من مناجات الحق فالتفت الى سيد الخلق فخطبه  
 بالسلام عليه فتناسب ان يصلي عليه **قوله** ويتعين الخ في الامداد  
 لو نوى الدعاء بقوله والصلاة على محمد كفى هذا ايضا ولا يكفي على الخاشر  
 والبشير والذير **قوله** وشروط الصلاة اي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلا يجزى الخ بل تبطل الصلاة ان علم وتعد وشروطه ثمانية ان  
 ياتي بالالف واللام وان ياتي بكاف الخطيب وان ياتي بميم الجمع

وفي قول علي بن  
 ابي طالب ولا يضر  
 تشد يداته  
 فان لا اله الا الله  
 بين الجاهل والعاقل  
 على الجاهل والعاقل  
 العاقل بالبرهان  
 الكرمي



والولاية بين الحكيمين وان يسمع نفسه وان لا يقصد به غيره وان  
يوقعه حال القعود وان لا يزيد ولا ينقص فيه بما يغير المعنى **قوله** يغير  
المعنى فان قال عليك او عليك او سلاما عليكم متعديا لما بطلت  
صلاته او عليهم فلا لكن تجب إعادة السلام ومجث في التحفة جواز  
السلام بكسر فسكون وبفتحة تين ان نوى به السلام واطلق ر  
عدم الاجزاء **قوله** المشطرا العد ويتعين الترتيب لحساب كثير في  
من السنن كالا فتتاح في التهود والتشهد الاول في الصلاة فيه وكونه  
السورة بعد الفاتحة **قوله** في القعود ولا بد من تاخير الصلاة عن  
التشهد في مرتبة وغير مرتبة **قوله** فيما عدا ذلك ارغب ما وجب فيه  
الترتيب على ما لم يجب فيه فاطلق الترتيب على الجميع **قوله** وتقديم الا  
تصاب دفع به دعوى وجود الترتيب في ذلك حسا **قوله** فان تذكر  
ان غير المأموم من امام ومنفرد اما المأموم فلا يعود بعد تلبس  
وتلبس امامه بما بعده بل ياتي بالمتروك بعد سلام امامه والشك  
كالذكر **قوله** اتى به يستثنى ما لو تذكر او شكك بساجدا هل ركع فانه  
يلزم القيام فورا ولا يكفيه ان يقوم ركعا اذا لا يخفى غير معتد به في  
هذه الصورة اتى بزيادة على المتروك **قوله** ومحل ذلك ان يكون الايمان  
بمثل المتروك من ركعة اخرى تتم به الركعة فيما شملته الصلاة ومحل  
ايضا اذا عوف غير المتروك ومحل ولا اخذ باليقين واتى بالباقي نعم  
من جواز ان المتروك النية او تكبير التحرم بطلت صلاته **قوله** والشكر

قوله  
السلام

قوله في الشرح بان قدم ركعة  
فعلية على سجدة واحدة ان لم يخط  
اما ان يقدم سجدة على ركعة او  
على ركعة او ركعة على ركعة  
ففعلة والا لان مبطلا ان  
لا ياتي بها من هيئة الصلاة  
بخلاف الاخيرين اذا كان  
القول في المقدم غير السلام  
لانها لا يجزئها هيئتها  
اه سر قاري

قوله في الشرح فان تذكر  
المتروك في وقت الصلاة  
اول وقوله والوقت  
به ركعة في اصل بيان  
وتخرج على الاولين  
هما قوله فلو لم ينقضي  
افضل الصلاة او عاد تشهد  
وقوله وان قام الى الركعة الثانية  
وتدبر لا سجدة لم قوله ثم سجدة  
وعلى الثاني ايضا فلو لم يركع  
قوله او لم يركع او لم يركع

هذا

هذا لا يتاخر الا على مقابل الاصح وهو جواز الايمان بها في الصلاة **قوله** لم  
تسلمها ولو ظن انه سلم الاولى فسلم الثانية فتبين انه لم يسلم الاولى  
لم تجز الثانية عنها على الاصح ان التسليمة الثانية ليست من الصلاة  
ولو نوى نفلا مطلقا فتشبهوا ثنائيا بنية ان يقوم بعده الى ركعة  
اخرى او اكثر ثم بدال ان لا يقوم لم يجزه ذلك التشهد لا لم يفعل في  
محل المتعين له بطريق الاصاله بجثته في التحفة **قوله** لان الاحوط وان  
شك في اخر رابعة في ترك سجدة من جعل موضعها واجب ركعتان  
وكذلك الثلاث ان لم يترك معها الجلوس بين السجدة والواجب سجدة  
وركعتان او في اربع لزمه الايمان بسجدة ثم بركعتين او في خمس اوست  
جعل موضعها لزمه الايمان بثلاث ركعات او في ترك سبع فسجدة  
ثم ثلاث ركعات او ثمان فسجدة ثمان ثم ثلاث سجدة وبين وجهه  
في الاول **قوله** غير معفو عنها في الاعاب كشق العورة كوطئ النخاسة **قوله**  
ان قصر وان خرج من المسجد من غير فعل كثير سوال **قوله** ان قل عرفا كثلث  
كلمات **فصل في سنن الصلاة** **قوله** فرضا امر ما لا بد منه لصحتها  
ونقلها اما لا يتوقف صحتها عليه مما يطلب الايمان به كعدد الركعات  
**قوله** ذكرنا بضم الذال اي استحضارها في القلب **قوله** فواجب فلو نوى قطعها  
او ارتد بطلت صلاته **قوله** ولا يعمل هذا عنده واعتمد الخطيب وم على  
الامالة وهي القياس **قوله** بين الروايات بينتها في ما وجدته ابى داود  
يصح بهذا الجمع **قوله** هذه الهيئة هي رفع اليدين وتكون مكشوفة

لعله  
من

صوابه  
ركعات

بلغ



الى الكعبة مفرجة الاصابع **قوله** لكن الخ هذا الاستدراك بما هو بالنسبة  
 لا انتهاء التكبير مع الرفع فلا يسر هنا بل يمد التكبير الى تمام الاحتناء **قوله** انحنى  
 اراد التكبير الى تمام الاحتناء على الالف التي بين اللام والهاء لكن بحيد  
 لا يجاوز سبع الفات **قوله** مع انتهاء الخ ارعقبه لان انتهاء التكبير يكون مع  
 انتهاء الرفع فيكون الخط عقبه **قوله** الفصل بفتح الهم وكسر الصاد ونظم ذلك  
 من قال فعظم يلي الامام كوع وما يلي لخصه انكر سوع والرفع ما وسط  
 وعظم يلي ابرام رجل ملقب ببيع فخذ العلم واحذر من الغلط ويقال  
 الغبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه **قوله** وقيل يبسط الخ من غير قبض فهو  
 وما بعده مقابلا للمعتمد ووقع هنا خبط بيثقة في الاول وفي الاصل  
 واصل السنة يحصل بكل **قوله** موضع سجوده وفي رفع يديه في القنوت  
 ينظر اليها ان ضمتها **قوله** عدوه ومن صلى على ما عم التصدير محل سجوده  
 يسر له ان لا ينظر اليه **قوله** بسيرة بقدر سبحان الله **قوله** وانا من المسلمين  
 هذا افضل ادعية الافتتاح ويجوز وانا من المسلمين ان قصد لفظ الآلة  
**قوله** بالشروط هي ان يغلب على ظنه مع الاشتغال به يدرك الفاتحة  
 قبل ركوع امامه وان لا يشرح بالبسملة ولو سها وان لا يدرك الامام  
 في غير القيام ما لم يسلم قبل ان يجلس وان لا يضيئ الوقت بحيث يخرج بعض  
 الصلاة عنه لو اتى به واستثنوا صلاة الجنائز فيس في التعوذ دون  
 الافتتاح والجلوس مع الامام مغفوت للاستفتاح لا التعوذ **قوله** وليس  
 ان التعوذ **قوله** لتلاوة مثلي كما يتعلق بالقراءة قال في التحفة بخلاف ما اذا  
 سكت

سكت اعراضا وتكلم باجني وان قل والحق بذلك اعادة السواك  
**قوله** ارى استجب فهو اسم فعل وهو مبني على الفتح مثل كين واين ويسكن  
 عند الوقوف **قوله** عقب بعين مفتوحة وقاف مكسورة ويجوز ضم  
 العين والقاف وعقيب بيا وقبل الباء لغة قليلة وافهم عقب فوات  
 الثامين بالتلفظ بغيره ولو سها وفي التحفة ينبغي استثناء راب غفرل  
 للخبر الحسن به قال القليوبي ولم يوافقوه عليه **قوله** او بدلي في الاعباب  
 والامداد يتضمن دعاء وفي فتح الباري الجواد على ما في التحفة  
 ان تضمن دعاء قال القليوبي ولو من اوله واطلق الخطيب نقلا عن  
 ظاهر كلامهم عدمه وهو احد احتمالين في العباد واجهها لا سطا  
**قوله** وقصد الخ هذا معتمده في التحفة او مجرد قاصدين بطلت  
 وكذا ان لم يرد شيئا وقال القليوبي وغيره لا يضر الاطلاق على المعتمد  
**قوله** لما موم ارى لقراءة امامه فقط ان سمعها وغيره لقراءة نفسه  
 فقط وفي المغني يحكي عن المام خلق الامام في خمسة مواضع اربعة  
 مواضع ثامن يؤمن مع الامام وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت  
 الوتر في النصف الثاني من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات  
 الخمس واذا فتح عليه انتهى وينبغي ان يراى ما سياتي في كلامه  
 من سوال الرحمة عند قراءة ايتي الى اخر ما ياتي والتسبيح اذا انا بد  
 شئ في صلاة وتكبيرات الانتقالات من مبلغ احيي اليه  
 وان اراد المغني بالفتح عليه ما يشمل سائر ما يغلط فيه الامام كالقيا







**قوله** الفصل سمي به لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه  
من الحجرات هو الرابع من عشرة اقوال وجمعها النسب في قوله بفصل حجرات  
وقيل قتالها يس وملك ثم فتح وجانيه فافتحى صفه وسبح  
عاشرو وجا واعطيت المفصل ناقلة انتهى **قوله** الى عم اقروه كثرون  
منهم الشهاب الرملي في شرح الزيد وولده في شرح البيهقي **قوله** وفيه نظر  
نظر فيه غير واحد ايضا **قوله** لم تنزل برفع اللام او فتحها حكاية للتلاوة  
ولو كانوا غير محصورين **قوله** على الاوجه عنده واعتمد شيخ الاسلام  
والخطيب وم قراءة ما امكن منهما **قوله** المسافر في النخعة ان المعوذتين  
اولى في صحته **قوله** حيث سننت اى القراءة لم اى الما عدم خرج ما اذا سمع  
قراءة الامام فلا تسن لم القراءة **قوله** وان جلس للاستراحة لكن  
بحيث لا يجاوز سبع الفا **قوله** لمن حده اى في حال الانتصاب  
وسبب ما بقوله بعد الانتصاب **فصل في سنن الركوع قوله**  
مع تغريفهما اى الركبتين قدر شبر **قوله** وعصى وشعرى بشرك  
**قوله** قدمى يسكون الياء مفرد **فصل في سنن الاعتدال قوله**  
لك الحمد حمد كثير طيبا مباركا فيه **قوله** بالرفع اى صفة او خبر مبتدأ  
محذوف او بالنصب وهو المعروف في روايات الحديث حال اى  
مالا يتقدير تجسمه **قوله** كونه جسما اى من نور كما ان السيئات  
تقدر جسما من ظلمة ولا بد من ذلك التقدير على كون صفة  
ايضا فليوب **قوله** اى يا اهل النناء اشار به الى انه منصوب على النداء  
لانه

لانه مضاف ويجوز الرفع بتقدير برئت **قوله** مبتدأ ويجوز  
كونه خبرا عن الجملة قبله اى هذا القول لا حق نحو لا اله الا الله  
كنز وخبر عن الحمد ولك خبر اول او متعلق بالحمد **قوله** معترضه  
اى بين المبتدأ وخبره وافرد عبدا باعتبار لفظ كل لان القصد  
ان يكون الخلق اجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد **قوله**  
الجد بفتح الجيم على الصحيح وجوز جماعة الكسراى الاسراع فى  
الهروب او الاجتناب عن العمل اذا النفع انما هو بالرحمة ونور ربه  
حق بلا همزة كلنا بلا واو فالخبر قال العبد وكلنا الخ يدل من  
ما **قوله** وهو الى من شئ بعد اعتمده فيما عدا الاعاب واحقد  
فيه انه لا يزيد على سماع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وقال في النهاية  
يمكن حمل الاول على المنفرد وامام من قرء والثاني على خلافه **قوله**  
ان قصده ان لم يكن فيها معنى الدعاء كتبت او فيها معناه ولم يقصد  
بها القنوت لم يجزه **قوله** وبدعاء اعتمد روى النهاية اشتراط اشغال  
البدل على دعاء ونساء ونقله عن افتاء والده **قوله** اى معهم لا يذبح  
فى سلكهم **قوله** الا التى وردت الخ اذ عيته صلى الله عليه وسلم  
كلها بلفظ الافراد الا رواية فى القنوت وفرق بان الكل ما موررت  
بالدعاء الا فى القنوت فان الماموم يؤتى فقط فتلخص ان الماثور  
يا تيم كما ورد وان المخرج يكره ان يخص نفسه به **قوله** لرفع  
اضطرب فى هذا المحل كلام الشافعى كتبه كما بينته فى الاول وغيره



وفي شرح التبيين الخطيب في الشهاب الرمي بأنه لا يسن قلب كفيه عند قوله  
في القنوت وقنا شرما قضيت زاد في المعنى لأن الحركة في الصلاة ليست مطلوبة  
وفوقها شئ الممازج للشو بى يجعل ظهرها إلى السماء عند قوله وقنا شرما  
قضيت قال شيخنا في شرحه ولا يعترض بأن فيه حركة وهي غير مطلوبة  
في الصلاة إذ محله فيما لم يرد الخ وهو في نهاية م ر لكنه لم يصرح بأنه  
في خصوص وقنا شرما قضيت وفي الحلبي يرفع ظهرها عند قوله وقنا شر  
ما قضيت وفي فتاوى م ر يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع بلاء ولو  
في صلاة وفي شرح مختصر لا يوضح لجسد الرؤوف وفتاوى م ر أن ضم اليدين  
في الدعاء أولى وفي التحفة والنهاية التحريم بين الضم والتفريق **قول** مسح  
الوجه أي في الصلاة وأما خارجها فليس كما سياتي في كلامه **قول** والجمهر  
أرئيس الجمهر بالقنوت **قول** مطلقا عنده وفي النهاية ليس الجمهر لقنوت  
النازلة مطلقا للإمام والمنفرد ولو سرية كما أفنى به الوالد **قول**  
فتوء من لها كذلك التحفة والنهاية وخيرها وأفنى به الشهاب الرمي في  
شرح البهجة لم ر يتخير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين التيام  
بها وبين تأمينه ولوجع بينهما فهو واجب انتهى وهذا في العمل بالرائع  
فلعله أولى وعليه عمل الفقير ولو قال في قوله فانك تقضى ولا يقضى  
عليك صدقت وبررت بطلت صلاة عند الشخلاف لم **قول** ان  
لم يسمع لا سرارا لإمام به أو لخد بعد أو صم أو سمع صوتا لم يفرمه  
**قول** ويقنت يأتي فيها بقنوت الصبح ثم يختم بسؤال رفع تلك

النازلة

النازلة فان كان جديا دعى ببعض ما ورد في ادعية الاستسقاء  
قوله ان عاد قيد لقوله أو بعضهم **قول** فعل ذلك أي القنوت يدعوا  
على قائل القرأ بغير معونه **قول** لدفع ضرر الخ لا بالنظر إلى المفتولين  
اذلا يمكن تداركهم **قول** فلا يسر أي ولا يكره عند النازلة إلا الجحالة  
فيكره فيها مطلقا **فصل في معنى السجود قول** منسوخ أو يقول  
أي سجد كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرونا بوضع الركبتين  
قبل اليدين رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال انه ناسخ لتقديم  
اليدين واعتمده ائمتنا **قول** على ما فهم من انه من رواية يحيى بن مسلمة  
بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ واجيب بان الأول انسب من  
الثاني كما قاله الخطابي فقدم لذلك مع ما فهم من السهولة وحسن  
المنظر **قول** كونه أي الاتق **قول** مجافاة أي مباعدة **قول** مستورا  
أما العاري فلا يجافي بل يغم بعضه إلى بعض كالمراة **قول** وتفريق  
ركبتيه أي مقدار شبر كما سياتي **قول** الأفي رفع البطن زاد في  
التحفة وتفريق الركبتين فقياسا على السجود **قول** وجهي أي كل  
بدني وأشار به إلى أن المصلي ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلا بكليته  
على الله وينبغي محاولة الصدق بذلك من الكذب في هذا المقام  
**قول** الخالقين أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس إلا تعالى  
**قول** كثير منه اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أي بكسر أولهما  
وأوله وآخره وعلايته وسره اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك

والترخص











عليه وسلم واجعل من آخر ما تقول **قول** بالوجوب نقل عن طائفة من  
حزم **قول** ومنه هذا في البخاري متصل بالاول **قول** المغرم هو الدين  
بفتح الدال والماء ما يات به الانسان او هو لا ثم نفسه وهذا اشارة  
الى حق الله والاول الى حق العباد **قول** لتاويل ذلك ان المراد  
ما وقع لاستحالة الاستغفار قبل الذنب **قول** من عندك اي لا يقتضي  
سبب من العبد من عمل صالح ونحوه **قول** نازع فيه هو عز ابن جماعة  
بان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق بهما وانما الذي ينبغي ان يدعو  
مرة بالثلثة ومرة بالوحدة **قول** اقل من التشهد والصلاة اي  
من اقلها بلا افضل ان ينقص عن ذلك وهذا قضية الشيخين لكن  
اطبق المتأخرون على خلافه واطلوا في الاستدلال له ونقلوه  
عن النص وعن المجموع ومنهم شيخ الاسلام والخطيب ومرو وغيرهم  
فيطيل ما اراد ما لم يخف وقوعه به في سهو ومحل الخلاف فيمن لم  
يسن لم انتظار نخود اخل **فصل في سنن التسليم قول** دون  
وبركاته الا في الجنائز **قول** مناف اي لصلاة المتلبس بها فيجب  
الاقتصار على الاولى **قول** يرى بالبناء للمفعول ان يرى من  
جانبه خذ لا خذيه **قول** من اوجبها هو ابن سيرين وحكي عن ظاهر  
نصه في البويطي **قول** لو نوى محترق قوله مع اولها **قول** خطاء  
ويجوز للشيخ لم يسلم ثانيا **قول** فبالاول الى محل هذا ان  
فعل المأموم بالسنة فاخر تسليمته الاولى عن تسليمته الامام  
والا

والا كان رده على الامام قبل سلام الامام عليه **قول** اذا لم يفعل السنة  
ار المأموم بان سلم عقب تسليم الامام الاولى اما اذا فعل بالسنة  
بان اخر سلامه عن تسليمته الامام فيلزم منه رد الامام على المأموم  
قبل سلام المأموم **تمت** لو كان عن يمينه او عن يساره ار المصلي  
غير مصلم يلزمه الرد كما اذا سلم على المصلي لا يلزمه الرد لكن يسن  
**فصل في سنن بعد الصلاة قول** المأثور ان قيديهما لا فضيلة  
والا فغيرهما مطلوب ايضا **قول** انت السلام اي ذو السلامة من النقايس  
وملك السلام ار السلامة من كل مكروه قوله ذا الجلال اي العظمة والاکرام  
اكرامه للمؤمنين بانعامه عليهم **قول** وتام الخ الاولى الى الجمع فيكبر اربعاً  
وثلاثين ويقول لا اله الا الله الخ وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يعقد  
التسبيح بيمينه وامره بالا تأمل وعلمه بان من مسولات ومستطقات  
قال السيوطي وغيره على طريقة الحساب قال في الايعاب وعلى تسليمه  
فالذي يعمل الناس الآن يحصل به اصل السنة بل كما ان لم يعرف  
غيره الخ **قول** بعد الصبح الخ اي قبل ان يفتي رجله ويتكلم بكلام اجنبى  
والافاته الثواب المرتب **قول** مع بيان الترتيب بشرح مختصر الروضة  
هو بشرى الكريم ولا وجود له لتلفه زمن الشك ولكن نقله في الايعاب  
عن بعضهم وهو يستغفر ثلاثاً ثم **اللهم** انت السلام الى الاكرام ثم لا اله  
الا الله وحده الى قدیر **اللهم** لا مانع الى الجح لا حول ولا قوة الا بالله لا اله  
الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم اية الكرسي والا خلاص



والمعوذتين ويسبح ويحمد ويكبر العدد السابق ويدعو **الله** اني اعوذ بك  
من الجبن واعوذ بك ان ارد الى ارض العرب واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ  
بك من عذاب القبر اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم  
اذهب عني الحزن والحزن اللهم اغفر لذنوبي وخطاياي كلها اللهم اغثنني  
واجبرني واهدني لصالح الاعمال والاخلاق لا يهدي لصالحي ولا يصرف  
سبيلي الا انت اللهم اجعل خير عمري اخره وخير عملي خواتمه وخيرا ياتي  
يوم لقاءك اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر سبحان ربك رب العزة  
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد بعد الصبح  
اللهم بك احاول وبك اصاب وبك اقاتل اللهم اني استئلك علما نافعا  
وعلا مقبولا وزقا طيبا وبعده وبعد المغرب اللهم اجرني من النار سبحا  
وبعدهما وبعد العصر قبل ان يلقي الرجل لا اله الا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر انتهى كلام الايعاب والبعض  
النافل عنه هذا الترتيب هو السيوطي وبينت في الاول مخرج ما ذكره هنا  
من الاذكار **قوله** كلام الروضة اي بالنسبة للذكر واما الدعاء فهي مصرحة  
بنزير سراره قال فيهما ويسن ان يكثر من ذكر الله عقب الصلاة ثم قال ويسن  
الدعاء بعد السلام سرا الا ان يكون اماما يريد تعليم الحاضرين فيجوز  
**قوله** استبعده الا ذرعي اختيار له خرج به عن المذهب والاف السافعي  
هو الذي حمل احاديث الجهر على ذلك كما صرح به الا ذرعي نفسه وغيره  
**قوله** بالمسجد النبوي هذا عنده والذي اعتمدته من رواستناؤه فيجعل

بيمينه

اعلم

بيمينه الى المحراب وعليه الأئمة اليوم وفي النخبة فيه نظر وان كان له  
وجه وجيه لا سيما مع رعاية ان سلوك الادب اولى من اجتال  
الامر **قوله** يحرم جلوسه بالمحراب لانه افضل بقعة في المسجد فيجلوسه  
هنا وغيره يمنع الناس من الصلاة فيه ولا يكون امام المصلين  
فليشوش عليهم ثم قال ابن العباد فان صلى امام في غير المسجد سن  
له الجلوس في مصلاه او فيه سن له القيام والجلوس اخره والانصراف  
فان كان ضيقا على المصلين بعده وجب الانصراف انتهى وزيد في  
الايعاب يمنع كون المحراب افضل كيف ويقولون كثيرون بكواهته  
وعلى التنزل فالامام له حق فيه حتى يفرغ من الدعاء والذكر المطلبين  
عقب الصلاة حيث لم يرد الا فضل الا في من قيامه عقب سلامة وكونه  
امام المصلين لا يقتضي الحزم الى اخر ما في الايعاب فراجع من الاصل  
وفرناء وابن زياد اليمنى ترجيه ما ذكره ابن العباد كون الوقف يعتمد  
على القرابين التي حكم حكم شرط الواقف وذلك ان الواقف لم يقصد  
بالمحراب القعود فيه للامام انتهى وفيه فان العادة المطردة في  
هذه الازمان والتي قبلها جلوس الامام في المحراب بعد الصلوات  
الى اكمال الذكر والدعاء من غير تكبير فينزل ذلك منزلة بشرط  
الوافق فخره **قوله** الذي هو دعاء خرج به التور لا دعاء فيه فلا يسن  
فيه رفع واخاذه ان الذكر يطلق على الدعاء وهو كذلك **قوله**  
اذا استند الامر فيرفع حتى يرى بياضا بطيه كما بينته في الاصل

لنظري



**قول** ولا يرفع بصره لانه اقرب الى التواضع وكما الخشوع ونقله في موضع من  
الايعاب عن جزم بعض المحققين واقره وقال في موضع اخر منه ينجح ترجيح  
ابن العماد من الرفع الى السماء والذي وقعت عليه في كلام م ر يوافق  
الثاني وقد بينت كلام ابن العماد فيهما **قول** سبابة اليمنى ليلحظها  
ما رفعت له في تشييد الصلاة من الاشارة الى التوحيد باللسان والقلب  
والاركان فان لم تيسر اليمنى اشارت بها باليسرى **قول** نطاق الحصر  
شبه الحصر يشخص له نطاق اي ثوب يشده وسطه ضاقت  
نطاقه عن الالتواء على جميعه فهو استعارة بالكناية لانه حذف  
المشبه به واثبت له ما هو من لوازمه وهو المنطق اي فحرام الحصر  
يضيق عن حصر الدعوات الماثورة فلا يقدر على حصرها **قول** اي تحريها  
اي فهو مضائق مقدر **قول** وعزائم الجزاء الفرائض التي اوجبت بالحصص  
المغفرة فهو قريب من موجبات رحمتك المتقدمة **قول** وانكسل هو  
الفتور عن الشئ مع القدرة على عمله ايتار الراحة البدن على  
التعب والجبن ضد الشجاعة وهو الخوف من تعاطي الحرب خوفا  
على المهجة والفشل هو انكسل والثرابي والجبن **قول** جهد بفتح الجيم  
وضم كالا صاب المرء من شدة مشقة وما لا طاقة له بحمله  
ولا يقدر على دفعه والبلاء بفتح الموحدة مع المد ويجوز انكسر  
مع القصر وهو الحالة التي يمضي بها الانسان وتشق عليه بحيث  
يتمنى من الموت ويختاره علي بن ابي عمير هذا البلاغة البلاغ  
وكثرة

157  
وكثرة العيال ودراك بفتح الدال والراء المهملة وقد تسكن  
الراء الادراك والحق والشقاء بالمد والشين لا المهجة والفاء  
الهلاك في الدنيا والاخرة وسوء القضاء اي المقضى لان قضاء  
الله كله حسن لا سوء في ما يسوء الانسان موقعه في المكروه  
في الدين والدنيا والبدن والمال والاهل وقد يكون في الخاتمة  
وشماتة الاعداء فرح العدو ببلىة تنزل عن يعاديه **قول** اوله  
في العباب واخره **قول** مجامعة اي المجد من حيث الاجمال والا فالعبد  
لا يستطيع حمد الله بما يكافي بعض نعمه **قول** وفراغه اذا لم يرد  
الا فضل وهو القيام عقب سلامة اذا لم يكن خلفه نساء **قول** اذا  
يكبره كلام الايعاب يفيد انه خلاف الاولى **قول** ففي جملة يمينه  
محل حيث امكنه مع التيام ان يرجع في طريق غير التي جاء منها  
والاراعي مصلحة العود في اخرى قال القليوبي ونحوه الحلبي المراد  
برأ عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلاً وقيل عند انصرافه  
من مكان مصلاه **قول** القبلية الخرج في التحفة انه ينقل لكل  
صلاة يفتتحها من المقضيات والنوافل بحيث لم يعارضه نحو  
فضيلة صف اول او مشقة خرق صف مثلاً انتهى ويستثنى  
من ذلك ما اذا قدم مكانه يذكر الله بعد صلاة الصبح الى ان تطلع  
الشمس لان ذلك كحجة وعمرة تامة تامة رواه الترمذي  
عن انس **قول** في بيته افضل رايث عن نظم الشيخ منصور الطبلاوي  
(انقلاص)



فيما يستثنى من ذلك: صلاة نفل في البيوت افضل: ثم الذي جماعته تحصل  
وسنة الاحرام والطواف: ونقل جالس للاعتكاف: ونحو علمه لاجرا البقعة:  
وكذا النفي ونقل يوم الجمعة: وخالف الفوات بالناظر: وقادم ونشئ بالسفر:  
والاستئارة والقبليمة: لمغرب ولا كذا البعدي: **قوله** وحضور  
القلب الى اختلاف اهل هذه من اعمال الجوارح كسكونها او من اعمال القلوب  
كالخوف او ~~وهو~~ هو عبارة عن المجموع وجري هنا على الاخير **قوله** ترتيب  
التي هو الثاني في تدبرها اي تأمل معانيها اجمالا لا تفصيلا لانه  
يشغله عما هو بصدده **التي** **قوله** بعض ائمتنا هو ابن حبان **قوله** قال  
النفي اي في المجموع لكن هي عبارة المذهب فعدل النفي في شرحه  
الى التعبير بيبين ان يحافظ **التي** **قوله** ان مواد المذهب ان خلاف  
الاولى ففي عز والكراهة للمجموع نظر **قوله** قد تناهى **التي** كان الاولى  
اذا قارنت العمل والثاني اذا طرأت عليه واسرار بقدر انما  
قد لا تنافيه قال في الايعاب بحث ابن الرفعة ان الافعال المكروه  
اذا كان في سنة كجلسة الاستراحة منع ثوابها لان السنة لا  
تتناهى بالمكروه ورد بانها ذو وجهين كالاعتكاف في نحو الحمام  
**التي** **فصل في شروط الصلاة قوله** من عدمه عدم سبق  
في شروط الوضوء ما يتعلق بايضاح هذا **قوله** لما خرا من عدم  
صحة عبادتها وان هذين شرطان لكل عبادة **قوله** كما مر او ايل  
الصلاة في الاجتهاد في الوقت **قوله** مطلقا اي سواء كان عاميا ام عالما  
وهو

وهو ظاهر اطلاقه في الوضوء من التحفة لكنه جري في الايعاب  
وفتح الجواد على ان ذلك في العامي واما غيره فلا بد من تمييزه فربما  
من سنن الا انا اعتقد فرضية جميع افعالها فتصح وهو ظاهر  
كلام مروي ورواه والخطيب قال في النهاية يستفاد من كلام الغزالي  
ان المراد بالعامي هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها وان  
العالم من يميز ذلك وانما لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العامي  
انتمى وتامله فانما ينجح الى ان من يميز الفرائض من النوافل يشترط  
في حقه ان يميز الفرائض من النوافل وهو تحصيل الحاصل ولذلك قال  
الحلي عقبه وح يصير قولهم وكان عاميا ضايحا لا فائدة في ذكره  
انتمى واقول لعل ما ذكر مبني على تفسير العامي بما نقله او لا من  
انه من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به الى الباقي وعلى القول  
بان العالم يلزمه التمييز استقرب في الايعاب تبعالا استوى  
انه لا يلزمه استحضا والتمييز في الصلاة قال اذا فائدة له  
مع علمه بصفة كل فعل يقع منه من وجوب او نذر **قوله**  
وان لا يعتقد **التي** وان كان عاميا ويشترط لا بطلان الصلاة به  
في الركن الفعلي ثلاث شروط ان يعتقده او يظنه نفلا وان  
يفعله على هذا الاعتقاد او الظن وان يكون ذلك اعتقاد الشخص  
نفسه فلا يبطل اعتقاد الامام صلاة المأموم فان اعتقد  
فرضية الفرض ولكن اتى به بقصد النقلية لسهو واعتدبه



فأثرت في حاشية سم على حجر مانصة في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي فيما لو وقف على نحو ثوب متنجس الأسفل ورجل مثله  
ثم رقت فأرقت معها الثوب لا لتساقد بها أنه انفصل عن رجله فوراً ولو تخبر بها صحت صلاته ولا بطلت إن

طاهر منه إلى أن يسقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه  
ويجزيه فان ذلك حمل للنجاسة حتى تسقط أو يضع أصبعه  
على جزء طاهر من محلها من ثوب ويدفعه إلى أن يسقط أما  
لو قبض على محلها أو جزئه أو رفعه فهو حامل للمحل الذي هو في  
شرحه على أي شجاع من نحو النفث تطهر المحل كان وقع عليه  
أثر البول فصبت فوراً الماء عليه بحيث طهر المحل حالاً بالصب  
أو غمس فوراً محله كيدته في ماء كثير عند **قوله** بلا حاجة لها  
بخلافها كما لا أراد وطئ المستحاضة **قوله** محله أي البعض  
فيه أي في بدنه أو ثوبه وأفراد الضمير لأن العطف بأو **قوله**  
جميعه أي البدن أو الثوب ومحلها أن لم يعلم انحصارها  
في محل كاحد كيدته والالم يلزمه الاغسل ما اشكل **قوله** لأنه  
أي البدن أو الثوب وكذلك ضمير حننه وفيه ويصح أن يكون في  
أي الجزء **قوله** وهو أي أصل بقاء النجاسة في جزء من البدن  
أو الثوب **قوله** فيها أي في الجزء الباقي منه لأنه لا بد لتنجس المماس  
الطاهر من يقين نجاسة مما سبه إذا لا يرفع يقين الطهارة  
الأي يقين النجاسة فافتراقاً بالاكثفاء بظن الطهارة في الصلاة  
وبعدم الاكثفاء بظن نجاسة المماس في التنجيس **قوله** جزء  
فاغل أصاب **قوله** منه أي من البدن أو الثوب المتنجس بعضه فبينما  
**قوله** رطباً مفعول أصاب **قوله** فإنه أي الجزء المماس للرطب

في بعض كقوله  
عيا إذا أحسن  
لغيره إلا غسل المقتل  
قوله وبه فارق  
أي

فقد صرحوا بأن من سجد وظن أنه سجد السجدةتين وجلس بقصد لا  
ستراحة ثم بعد انقضاء تذكروا أنه لم يسجد الثانية كراه ذلك الجلوس  
عن الجلوس بين السجدةتين مع أنه قصد به النفلية وفي الركن القوي  
يزاد شرط رابع وهو شروعه في فعله بعده عامداً عالماً ولا إلى بركة  
آخر صلاته كما في فتاوى مراما لو أعاده في محله بنية الفرض فلا بطلان  
كما في فتح الجواد وفي أوائل الشهادات من التحفة أن ترك تعلم ما ذكر  
ليس بكبيرة لصحة عباداته مع تركه الحرف النهائي الأوجه لذلك كبيرة  
وقد استبعدت الكلام عليه في بعض الفتاوى مع بيان أن ما في التحفة  
هذا **قوله** بطلت أي على الرابع ومقابلته يتطهر ويبنى **قوله** محله  
أي في غير المسجد حيث كانت النجاسة رطبة إلا إذا ضاق الوقت  
فيلزم أن لا يركب منه تنجس المسجد ولو تنجس سائر عورت لم يفسد  
القائه فوراً حيث قدر على سائر طاهر أو ما يطهره **قوله** وهو  
أي يحيى نفس النجس **قوله** بشرط الرقيد لقوله وهو وأهل شرطاً بأن فقدته في  
ثالثاً وهو أن يكون تخيمته حالاً فان مضى زمن محسوس بطلت غيره أو جده  
صلاته ومما يغفر ما لو انحرفت السفينة عن القبلة فانحرف  
إلى حالاً ولو أدى سلاحه في الخوف اعتفركه إذا خالده في قرابه  
ولو حول المنفلد ابته عن صوب مقصده سهواً أو جهلاً  
دأبته فعاد فوراً **قوله** أي بنحو نفث قال سم في حواشي المنهج لعل  
صورة القاء الثوب في الرطب أن يدفع الثوب من مكانه في مبطون كاستدبار

**طاهر منه**  
عن القيام بقصد السجدة  
تقدير عليه عليه في سجدة  
أو رابع وهو وجوده في السجدة  
ولا عادة عليه لأنه  
غير عام ولا يوجب  
وقوعه في السجدة  
أو رابع وهو وجوده في السجدة  
ولا عادة عليه لأنه  
غير عام ولا يوجب  
وقوعه في السجدة  
أو رابع وهو وجوده في السجدة  
ولا عادة عليه لأنه  
غير عام ولا يوجب  
وقوعه في السجدة

بلغ

في بعض كقوله  
عيا إذا أحسن  
لغيره إلا غسل المقتل  
قوله وبه فارق  
أي



لا نجسه اي لا نجس الرطب المسوس لان يقيس طهر الرطب المسوس  
لا يرفعه الا يقين نجاسة المماس **قوله** ولا يجزئ عايدا الى قول  
الماتر وجب غسل جميعه **قوله** الفصل في محلله حيث لم يحتمل ان الفصل  
في محل النجاسة فيكونا نجسين ويكفي خبر الثقة بان هذا الكبر  
هو المتنجس فيجب غسله فقط **قوله** كله مثله بعضه اذا اشتبه **قوله**  
ثم باقية اي بصب الماء عليه لا في نحو جفنة والام يظهر منه شيء على  
المعتمد خلافا للشيخ الاسلام لان طرفه الآخر مما سواها فليل واردة  
هو عليه **قوله** بدنه كمن ادخل طرف عود دبره ولو ضربته عقرب  
في الصلاة لم تبطل صلاته اوحية بطلت لان العقرب تغرز  
ابرنها داخل البدن وتفرغ فيه السم والحية تعلو سمي على ظاهر  
البدن **قوله** ومن الفرق في صفة الصلاة **قوله** قابض حاصل ما اعتمد  
الشئ في كتبه والخطيب ومروا له انه اذا وضع طرف الجبل  
بغير نحو شئ على جزء طاهر من شئ متنجس كسفينة متنجسة  
او على شئ طاهر متصل بنجس كساجور كلب لم يضر ذلك مطلقا  
او وضع على نفس النجس ولو بلا نحو شئ مطلقا وان شئ  
على الطاهر المتصل بنجس انما يجزئ جرحه ضرر والا فلا ووقع في  
هذا الكتاب ما يخالف ذلك وكذلك في شرح البهجة وهو  
ضعيف **قوله** لا فاهها اي لا في نحو الجبل النجاسة **قوله** كان شئ تمثيل  
لملاقي ملاقي **قوله** يجزه اي ذلك الطاهر وما اتصل به من النجس  
وفي الخفة

قوله في صفة الصلاة  
عبارة هنا وانما بطلت  
صلاته بملاقات ثوبه  
للنجاسة وان لم يتحرك  
لانه مشروب اليه وليس  
المعتبر هنا الا السجود  
على قراور بعد تحركه  
بحركته هو قراره

وفي الخفة اعتبار انجراره بالفعل لو اراده لا بالقوة **قوله** قول المصنف  
اوضحت في الاول ان ما قاله المصنف هو المعتمد وما سمي عليه الشئ  
هنا هو الضعيف المخالف لسائر كتبه وكخصته في اصل هذا ايضا  
**قوله** في الثانية هي جعله تحت قدمه والاولى مجرد اتصاله وقوله  
او تحرك معطوف على قوله وان كان او بمعنى الواو **قوله** ونسبته  
اليه معطوف على قوله ملاقاته اي فلعدم نسبته اليه **قوله** محاذاته اي  
ان قرب منه بحيث ينسب اليه **قوله** او نحوها اي كحل او ما يتصل من  
دخان دهن ليزرق به ولا يجوز فعله في لحم الانسان الا ان قال  
طبيب ان ما هران عدلان انه ينفع ذلك وان غيره لا يقوم مقامه  
في ذلك **قوله** في بابه فان خافه ولو نحو مشي فاحس في عضو ظاهر  
او بطني برزخ لم يلزمه نزع بل يحرم كما في الانوار **قوله** وان لم  
يتعد به يثلمخص مما ذكرته في الاول ثلاثة اراء وجوب الازالة على  
من لم يخف محذور تيمم مطلقا وهو ما في هذا الشرح عدم وجوبها  
على غير المتعدى مطلقا وهو ما اعتمدته م في كتبه والخطيب التفصيل  
في غير المتعدى بين ان يخاف من نزع حصول مشقة وان لم يتبع التيمم  
فلا يلزمه وان لا يلزمه وهو ما اعتمدته الشئ في كتبه غير هذا  
ثم يشترط وجوب الازالة مع التعدى في المعصوم بشرط ان يكون  
متمتع عليه الصلاة فلا يجب قلعه في المجنون الا اذا افاق ووجب  
عليه الصلاة ولا في الحائض الا بعد الطهر وان لا يموت فيضام



الى الذي ذكره المصنف وهو عدم خوف محذور يتم فتكون ثلاثة **قوله** يشترط  
 لوجوبها مع عدم التعدي عند الشك في الايجاب بشرطان ان لا يخاف  
 من الازالة تاما وان لا يكسب بلح **قوله** او نحوه من كل طاهر قالع  
 غير محترم **قوله** في حق نفسه سيما في محترزه في قوله اما لو حمل سجدا  
**قوله** او حشفة اعتمد البرلسي وم ر العفو عما يجاوز الحشفة الى  
 الثوب الذي يلاقيها **قوله** بان حكم الحز هذا تفسير المذرا اما التي يتاقي  
 منها الفرج فانها طاهرة وان استحال ذلك ما كالعلاقة **قوله** وخبث  
 ولو معفو عنه ويعفى عما يتخلل خياطة الثوب من الصبيان وهو  
 بيض القمل وان فرضت حياته ثم موة **قوله** الشارع وكذلك ما واه  
 والمراد به محل المرور ولو غير شارع **قوله** من الثوب الخ خرج به المكان  
 فلا يعفى عنه فيه **قوله** ينسب صاحبه الحظاهرة مغايرته لما لم  
 يعسر تجنبه وليس كذلك بل هذا هو ظاهر ما لا يعفى عنه والذي  
 لم يصل لذلك معفو عنه وفي النهاية عن بحث الزركشي وغيره العفو  
 عن قليل منه تعلق بالحق وان مشى فيه بغير نعل وفي التحفة عن الشرح  
 الصغير لا يبعد ان يحد اللون في جميع اسفل الحق واطرافه قليلا  
 بخلاف مثله في الثوب والبدن ثم قال فما زاد على الحاجة هنا هو  
 الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة **قوله** فلا يعفى عنها  
 في التحفة وان عمد الطريق على الوجه خلاف الزركشي وفي النهاية  
 لم ر العفو عما ج وفي فتاوى الشريفة عما يعسر الاحتراز عنه لكثرة

عم

عم جميع الطريق ولم ينسب صاحبه الى سقطلة ولا الى كبة وقلة تحفظ  
 انتهى **قوله** وتيقن او ولو باخبار عدل رواية به **قوله** طاهر يندب غسل  
 ما قرب احتمال نجاسة وقوله من البدع المذمومة غسل الجدي بحول  
 على غير ذلك **قوله** مطلقا اعتمده في التحفة وغيره **قوله** ربحا او لو نكح  
**قوله** لم يعفى عنه في التحفة محله في الكثير والا فاه ما في المجموع عن الاحكام  
 في اختلاط دم الحيض بالريق في حديث عابشة مع انه مع ذلك يعفى عنه  
 لقلته كما ياتي **قوله** نعم يعفى هذا منقطع لعدم دخوله في الاجنبى اذ  
 هو عا لا يحتاج لما سته ومن المحتاج اليه ما يشرب وبصاق في ثوبه  
 وماء بلل راسه من غسل تبردا وتنظيف او حلقه وان اختلطا  
 بدم جرحه خلافا للشيخ الاسلام في هذه ومما يشبهه نحو آله فصار  
 من ريق او دهن وخرق وسائر ما يحتاج اليه في خارج بقوله اجنبى  
**قوله** ما ذكر ابي من القروح والتفاطات **قوله** عن قليل دم الاجنبى كلام  
 ائمتنا كالصريح في ان القليل هنا ما سبق في طين الشوارع وهو ما  
 لا ينسب صاحبه الى سقطلة او كبة او قلة تحفظ وان كان كثيرا كما  
 اوضحته فيها وما انفصل من بدنه ثم عاد اليه اجنبى وكذلك ما جاوز  
 محله من دم نصد او مجامه قال الشيخ عميرة في حواشي المنهاج الظاهر  
 ان المراد بمحله الموضع الذي اصابه وقت الخروج واستقر فيه كمنظيره  
 من البول والغائط فما لا يستنجاء بالخروج فلو سال وقت الخروج من  
 غير انفصال لم يضر ولو انفصل من موضع يغلبه ثياب ذوق الدماء فيحفل  
 بالثوب بطرف ثوبه ولو كان معه غيره

وليس منه فيما يظهر ماء الورود  
 على شيا به قليلا كما في قوله لا يضر  
 ما ذكره في حواشي المنهاج الظاهر  
 ان المراد بمحله الموضع الذي اصابه وقت الخروج واستقر فيه كمنظيره  
 من البول والغائط فما لا يستنجاء بالخروج فلو سال وقت الخروج من  
 غير انفصال لم يضر ولو انفصل من موضع يغلبه ثياب ذوق الدماء فيحفل  
 بالثوب بطرف ثوبه ولو كان معه غيره

على الجوارحه  
 عبارة شرعية  
 فان اختلط به  
 اي بالاجنبى  
 لم يعفى عن  
 شي منه انتهى  
 وزاد على هذه ما  
 لو حرك ثوبه  
 حتى ادماه  
 ليستمسك عليه  
 الروا في ثوبه  
 عليه فهو عنه  
 ايضا من الاجنبى  
 المانع من العفو  
 اه



العفو كنظيره من الماء المستعمل الخ ويظهر تقييد سبلانه بما اذا كان  
 الى موضع ينسب لموضع خروجه لا فم فلا استجاء قدر واذنك بالصفحة والخفة  
 فلا يمكن هنا الاطلاق ثم رأت في التحفة محله ما ينسب اليه عادة وهو واضح جدا  
 وجري في علمي ان المرح اذا تدفق وانفتح لا يعنى في محله الا عن القليل وقرئ المرح  
 والفصد والحجامة فراجها ونقل سم عن م رانه نعم وهو الذي يظهر حيث لم يكن  
 بفعله ونقل عنه ايضا انه وافق على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع  
 خروجه عفى عنه وقال ينبغي ان يكون المراد بانتقال الدم المعفو عنه انتقالا  
 يمنع العفو عن كثيره ان ينتقل عما ينتشر اليه عادة **قوله** بلا حاجة في الامداد لو  
 احتاج اليه كان لم يعتده عفى عنه وهو ظاهر على ان في اصل محله وقفة وقال  
 السيد عمر البصري في حواشي التحفة لو قيل بالعفو مطلقا لكان اوجه  
 وقال القليوبي في حواشي المحلى كفتله في ثوبه او بدنه لا تحذفون انتهى  
 وتبرئ منه فقال على ما يجد **قوله** من كل ميتة لادم لها سابل في  
 بدن او ثوب ولو بمكة زمن ابتلائهم بالذباب عقب الموسم **قوله** خطاب  
 الوضع هو وضع الشيء سببا او اضطرطا او مانعا للحكم الذي هو خطاب  
 التكليف وهو ما فيه حث او منع ويقابل خطاب الوضع قالوا والاول  
 لا يختلف في الصغير والكبير والجاهل وغيره فهو شامل لكل احد  
 بخلاف خطاب التكليف فانه يقتصر في النسخة للناس وغيره **قوله** يقتضي  
 الفساد انه لا نه في العبادات وهذا قول الخزالي والامام الرازي  
 واخرجا بالعبادات المعاملات ففسادها عندهما بفوات ركن  
 او شرط



او شرط عرف من خارج عن النهي لكن الراجح عند الاصوليين ان النهي  
 ان يرجع الى ذات الشيء كصلاة نفل مطلق في وقت مكروه وبيع شرط  
 فهو للفساد وكذا ان عاد النهي الى جزء الشيء كالنهي عن بيع الملاقيح  
 امر ما في البطون من الاجنة فان البيع معدوم والمبيع ركن من البيع  
 فانعدم جزء من البيع وكذا ان يرجع النهي الى لازم الشيء كالنهي  
 عن بيع درهم بدرهمين لا يستلزم على الزيادة اللازمة بالشرط  
 وان كان النهي الى خارج عن الشيء عنده اى غير لازم له كالوضوء بمغصوب  
 لا خلاف ماء الغبر فالتلف مال الغبر قد يحصل بغير الوضوء ومثل  
 ذلك الصلاة في المكان المكروه والمغصوب لا مكان جعل الحرام مثلا  
 مسجدا فيرفع النهي عن الصلاة فيه مع بقاء مجاله فقولهم هنا لانه  
 في العبادات جرى على ضعف عند الاصوليين بالنسبة لمعنى  
 في غير العبادات **قوله** ليس بجورة في التحفة والنهاية اجاعا **قوله** حرمة  
 نظرها الى الوجه والكفين من الحرمة الى النسبة لخواص الصلاة ما  
 عدى الوجه والكفين ولنظر الاجانب جميع بدنهما وفي الخلوة وعند نحو المحارم  
 ما بين السرة والركبة وبالنسبة الى نظر الكافرة اليها غير سيدتها ومحرمها  
 ما لا يبدو في الميمنة كما في التحفة واعتمد شيخ الاسلام وغيره انها مع ما كا  
 الاجنبى قال ومثلها فاسقة بسحا او غيره كزنا او قيادة فيحم التكليف  
 لها ويحرم ايضا على المعتمد على المرأة نظر شيء من بدن الاجنبى ولو  
 غير مشهوة وفي التحفة يجب على الرجل سد طاقة نشر المرأة على الرجال



ان لم تنته بنهيته وقد علم منها تعد النظر اليهم **قوله** من الزنا متعلق بكل  
 من العفيف والعفيفة **قوله** وغيره لا بد من العدالة فيهما ولا بد ان  
 يكون غير مشترك ومبعض ومكاتب **قوله** شئ من الشهوة ولو بالنظر  
 واسلامه في المسئلة وعدالة وهي عدل وفي التحفة كلما حرم نظره  
 او في متصلا حرم نظره منفصلا كقلامه يد او رجل وشعر امرأة  
 وعانة رجل فيجب موارثها كرم فصد مثلا ولا يحرم رؤية المائل  
 في نحو سرة حياء لم يخش فتنه ولا شهوة وعورة الرجل في الخلوة  
 التسوئتان فقط ويجوز كشفهما لادنى غرض كتبرد وخشية  
 غبار على ثوب تجمله وحيد كشف الحاجة لزمه الاقتصار على قدرها  
**قوله** المستور مفعول يشتمل وفاعله مستتر يعود الى الساتر **قوله**  
 كان <sup>كان</sup> او غير ساتر عطف على قوله ولو على الجهر **قوله** ضيق راسي اى بان  
 لم تكن رؤيتهم ولا روية غيره العورة منها ومواراة التراب  
 على عورتهم حتى ليسرهما في الحفرة الواسعة يقوم مقام ضيق الرأس  
**قوله** لا خيمة في التحفة مثلي قميص جعل جيبه باعلى راسه وزره  
 عليه ويحمل الفرق بانها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رايت  
 في كلام بعضهم ما يدل لهذا انتهى والاول هو الذي يظهر قال ستم  
 في حواشي المنهج الصورة انه وقف داخلها بحيث صارت محيطه  
 باعلى وجوانبه اما لو خرق راسها واخرج راسه منها وصارت  
 محيطه ببقية بدنه فهي اولى من الجيب والحفرة **قوله** وما يحكى  
 الى

الخ اى يصفه الناظر المعتدل بالبصر عادة من ورائها في مجلس الخطاب  
**قوله** او مهلهل قال سم ينبغي تعينه عند فقد غيره لانه يستتر بعض العورة  
**قوله** يدعى اى العجزة عنهما كما سبق **قوله** لم يلزمه ظاهره واهل لم يستتر  
 عليه الخروج الى الشط لكن المعتمد انه ان قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود  
 في بلا مشقة وجب او على الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود  
 ليا تى فيهما في بلا مشقة وجب وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء  
 صلى عاريا على الشط ولا اعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع  
 والسجود يخرج الى الشط **قوله** فاقدى وان كان خارج الصلاة **قوله** محرمه  
 اى غير ناقضة للوضوء كان متى ما بين السرة والركبة مع اتحاد الجنس  
 او المحرمية **قوله** من اسفل خارج الصلاة او داخلها وتضرر رؤيتها  
 من الكتم على المعتمد خلافا للايعاب وفتاوى م ر وتردد فيه في الامداد  
**قوله** بيده كذلك في شرح الارشاد له وفيها وفي التحفة بل عليه ان  
 كان في ساتر عورته خرق لم يجد ما يستتر به غير يده ونظره في الشوبري  
 وسم بما اجبت عنه في الاول واذا استتر بيده سقط عنه وضعا على  
 الارض في السجود بل لا يجوز ثقله القليل في عن البلقي والخطيب الزبائدي  
 وقال م ر بوجوب الوضع وفي التحفة يخير بينهما التعارض لواجبين  
 عليه **قوله** القبل والدبر المراد منها ما ينقض مسه وبقية العورة  
 سواء لكن تقديم ما قرب منها اولى لانه ان خشي **قوله** وجوب اى  
 في الصلاة وخارجها قال الحلبي وان لم يكفه وكان يكفي للدبر ولو

تاما لا بالاى يكون  
 يطيق طول  
 الانها من فيه  
 بلا مشقة



كان زائدا مشتبها بالاصل وقال الشوبري انه رأى في الاسنى فيما الواجب شوب  
 لا ولا الناس ما يصح في تقديم الدبر اى حيث كونه دون القبلة فليراجع  
**قوله** جيب اى طوق **قوله** او يشد بضم الال اتباعا لعينه وفخما للتحفة  
 قبل والكسر **قوله** وسط بفتح السين على الاصح لعدم صلاحية  
 بين فيه لعدم تعدده **قوله** اى احرامه مثله ما الواحرم بها عالمها فراغ  
 مدة خوفه على المعتمد **قوله** هذه القبلة فالجواب اى ارفع لجل الالة  
 على الجهة **قوله** جميع بدله المراد جميع عرض البدن فلو استقبل  
 طرفا فخرج شئ من العرض عن محاذاته لم يصح بخلاف استقبال  
 الركن لانه مستقبل لجميع العرض بجميع الجهتين ومن ثم لو كان  
 اماما امتنع التقدم **قوله** في كل منى **قوله** المعين المقصد اى  
 ان يقصد قدرا بعد مثله سفرا فالمراد بالمعيتين المعلوم من  
 حيث المسافة **قوله** وان كره اى كان سافرا وحده **قوله** ميلا ونحوه  
 اضطرب فيه كلام الشئ كما اوضحته في الاول **قوله** مطلقا اى سواء  
 كان السفر طويلا او قصيرا الى القبلة او غيرها **قوله** لجامها قال عبد  
 الرؤف في المختصر لا يباح للشئ وظاهرا شرطا كونه مميزا قال  
 ولا يكفى كونها مقطوعة في مثلها ولو لم يجرى لجام اول القطار شخص  
 وهو ظاهر لان الجهة قد تختلف كما هو مشاهد انتهى وهذا رضاء  
 الشئ في كتبه وكذلك روى غيرها الا التحفة فانه نبيه فيما  
 علمنا في هذه المسئلة نزاعا ومخالفة لا طلاقا انتهى  
 والامر

بلغ

شرح

ولا امر كما قال فقد اطلقوا ان السائرة لا تصح الفريضة عليها  
 وقد قدر وان سير الدابة منسوب اليه ونقل الشوبري عن  
 تقرير الزيادة وعن شرح الامام شاذان قضية ذلك بطلان  
 الصلاة بوثبة الدابة الفاحشة وبسيرها به ثلاث خطوات  
 متوالية فخره **قوله** زورق بفتح الزاء وسكون الواو وبعدها  
 راء مفتوحة ففان ويسمى بالسنبوق **قوله** ارجوحة بضم الهمزة  
 واسكانه الراء وضم الجيم وبالمهمله ويقال لها مرجوحة قال ابن  
 رسلاه في شرح سنن ابي داود وهى خشبة شبه السري توضع  
 بين حبلين يربطان في مكانين مرتفعين ويجلس غلامان عن  
 بعينها وشمالها ويحركان من فيهما من الصبيان او الجوارى للعب ولتروم  
 الصغير فتدفع وتأتى الى جانب احدها مرة فيدفعها ثم الى جانب  
 الاخر فيدفعها وتكون ايضا حبلا ليشترط فاه في موضع عال  
 ثم يركبها الانسان وتحرك وهو فيه يسمى بذلك لتحركه وذهابه  
 وهما من لعب صبيان العرب واقتصر في النهاية على هذا الثاني انتهى  
 ما اردت نقله من شرح سنن ابي داود ونقل ابن علان عن  
 المصباح هيئة ذكرتها في الاول غيرها تين **قوله** في سيرها يعنى  
 ان يكون بحيث يحتل امرها في السير اذا اشتغل عنها **قوله** كراك  
 الدابة في التحفة لا يلزمه الاستقبال الا في التحريم ان سهل ولا  
 اقام الاركان وان سهل <sup>اي ملاء السبيحة</sup> لا يقطع عن محله قال الزبائدي



ومثل الملاح مسير الدابة كما الحق به بعض المتأخرين وقال سم الحق بعضهم حامل  
بالملاح حامل السير **قول** واتمام الأركان أي وبعضها بأن سمي الاستقبال  
في الجميع دون اتمام شيء من الأركان أو سمي تمام الأركان وبعضها دون  
الاستقبال في جميع الصلاة بخلاف ما إذا سمي الاستقبال في الجميع مع تمام  
الأركان أو بعضها فإنه يلزمه الاستقبال في الجميع واتمام ما قدر عليه من  
الأركان وبحسب الشيخ عمارة أنه لو نوى ركعتين ثم بدله في أثناء الصلاة  
أن يزيد لم يجز للاستقبال عند زيادة الزيادة **قول** أن سمي أي بحيث  
لا تلحقه مشقة وإن قلت **قول** مطلقا إلا فيما قدمته آنفا **قول**  
جملة مقصده ولا يضر سلوك منعطفات الطريق وإن بقي المقصد  
خلف ظهره **قول** قبلته فلو نوى رجوعا أو مقصدا آخر وجب لا يخاف  
قولا ويبني **قول** لم يسمي الخ المراد من وجب عليه التوجه في التحريم  
فقط والافتقار سبق أن من أمكنه الاستقبال في الجميع دون اتمام  
شيء من الأركان لا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم **قول** أن طال  
أي في صورة غير العهد فقط وأما المكروه فنبطل صلواته وإن قصر بذررة  
الأكراه **قول** ويسجد اعتمدهم رواعته في التحفة خلافاً فهو عندها  
مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد لسموه **قول** ويؤمى الخ  
في التحفة عن بحث الأذرى أنه يؤمى في نحو ~~الحل~~ البلح والوحل  
واقرة غيره **قول** في الجلوس بين السجودتين لو كان عاجزا عن  
القيام وكان يجبو أو يزحف جازله فيه **قول** كعتبته لو استقبل  
خشبة

خشبة معترضة بين سارينين مثلاً صحت صلواته إن كانت  
صلاة جنازة بخلاف غيرها لعدم استقباله في نحو السجود لكن يصح  
تحريمه إلى وجود البطل **قول** مسمرة لو سمرها ليصل إلى ما ثم يأخذها  
كفى على المحقق **قول** أو مثبتة أي مبنية أو مدقوقة كوتوكا لو ترد  
**قول** صحت لزوال الشاخص في الصلاة اعتمداً لخطيب الاعتذار ونقله  
عن جواب الشيخ بالرملي واعتمدهم رعدمه قال سم وهذا الوجه **قول**  
لغير حاجة أو أحدثه غيره تعدياً وامكنه إذا لته **قول** يعني لم يأخذ  
أشارته إلى أنه ليس المراد هنا بالتقليد حقيقة بل الأخذ بقول الغير  
ولو عن علم ومحلله إذا لم يفده الخبر يقينا كخبر المحصوم أو عدد التواتر  
**قول** مشاهدتها مثله قرينة قطعية بأن رأى مخالفيه من جعل ظاهره  
له مثلاً يكون مستقبلًا أو آخره بذلك عدد التواتر **قول** إلى غيره ولو  
كان يخبر عن علم **قول** فإن عجزاً لا يمكن إلا بمشقة قال سم في حواشي  
المنهج لكثرة الصفوف والزحام قال القليوبي وأتحدثه بالجاسين  
أو بالسوارى **قول** ومثله أي خبر الثقة عن علم روية محراب الخ لكن  
هذا بالنسبة إلى الجهة لجواز الاجتزاء في المحراب المذكور بمئة أو مئة  
وحاصل ما قررته في الأول في المحارب ما إذا يكون النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى فيه أولاً وكل منيها على قسمين فالذي صلى فيه صلى الله عليه  
وسلم أما أن يكون بالتواتر كمصلاه بسجده صلى الله عليه وسلم فهذا الحكم  
حكم مشاهدة الكعبة في جميع ما مر أو بطريق الأحاد في موافقة رتبة الأخبار



عن علم على الرابع الثاني ان لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه فان كان في  
بلدة او قرية نشأ بها قرون من المسلمين وان خربت او كثر المارقون  
بحيث لا يقرون على الخطاء وبحيث الرمي اعتبار عدد التواتر ولم يطعن  
في ذلك احد من ارباب الخبرة فيه فهذا يجوز الاجتهاد فيه بمنة ويسر ولا  
حاجة تأنيها ان لا يكون المحراب كذلك فهو يجتهد فيه بمنة ويسر وجهة  
والمنة واليسر كما في العباب ما يعده اهل العرف استقبالا مع  
الميل قال القليوبي وبنت الابرة المعروف في مرتبة المحراب اى غير  
المطعون فيه قال فلا يجتهد مع شئ من ذلك لكن في نهاية م ما يفيد  
او يصرح انما في رتبة الاجتهاد ونقله عن افناء والده **قول** من المسلمين  
بحيث تقضى العادة ببعد خطائهم لفقة مستند **قول** او القطب هاهنا  
الذي ظهر الى ان صورة هذا ان يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى منه  
القطب دون المخبر بفتحها فيمنع ح عليه الاجتهاد في محل القطب  
كان ينظر الى الكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه والا فهو مشكل  
ثم رايت القليوبي قال وليس من الاخبار عن علم الاخبار ببرؤية القطب  
ونحوه خلافا لمن زعمه لانه من ادلة الاجتهاد ان شئ فان اجيب بما ذكرته  
هنا الامر وراجع الاول ههنا **قول** والمصلى الخ ولهذا المخبر بفتح الباء  
وكذلك حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف بان العمل بالاجتهاد  
لا يخبر عن علم وكذا ان عرفنا كل شئ بخلاف ما اذا كان القائل فقط يعرف  
دلالة على القبلة وفيه نظر لانه ان عرفه القائل كيفية الاستدلال كان مجتهدا **وان**

لم يعرف ذلك فهو مقلد محض فليست فيه اخبار عن علم نعم ان اجيب بما قدمته  
انفاخ ذلك ويكون الاخبار عن محل القطب فقط والمخير بفتح الباء يعلم  
دلالة فحينئذ لنفسه فتأمله ومن الاخبار عن علم اخبار صاحب المنزل  
عن القبلة فلا يجوز الاجتهاد مع الا ان علم ان استناد اخباره الى  
الاجتهاد والداخل الى المنزل عارفاً بالادلة **قوله** فقد قال القليوبي  
بان لم يوجد في محل يجب طلب الماء منه او نحوه مستقاة لا تحتل عادة  
قال الشوبري وهذا من القدماء لا يمنع من الاخبار او طلب اجتهاد  
كثيرة قال الخطاب هي ستة الأطوال والأعرض مع الدائرة  
الهندسية او غيرها من الاشكال الهندسية والقطب والكواكب  
والشمس والقمر والرياح وهي اضعفها كما ان اقواها الأطوال فالعرض  
في القطب انتهى وكان الكثرة في كلامهم جاءت من حيث كثرة الكواكب  
وتعدد الرياح **قوله** واضعفها الرياح اي لا خلافاً واصولها اربعة  
جمعها من قال شملت بشار والجنوب تيامنت **قوله** وصبت  
بشرق والربور لمغرب **قوله** وكل ريح انخرقت عن هذه الاصول  
فمخرج فيقال لها نكباء **قوله** القطب اشر الشمال للزومه مكانه الباء  
تقريباً وخرج به الجنوبي فهو غير مرفى في اكثر البلاد ينزوله ولا فاق  
وكاه مراد مع بقولهم اقواها بالنسبة للنجم او اضعفها الا ان  
والا فقد سبق عن الخطاب ان اقواها الأطوال والأعرض **قوله** الفها اي الغيرة  
وقال اهل الهيئة ليس تجا بل نقطة صغيرة ابروهة مقدرة في الزهر كالنقط

[illegible]



في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من ايمانهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان  
 والذين كفروا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من كفرهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من ايمانهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان

كذلك القطب بالنسبة الى دائرة  
 الفرقين هما نجمان كبيران على عين الخط وهو اسد  
 الواقع في جانب المغرب فانه عين بالنظر الى المتوجه الى القبلة **قوله** والجدي  
 بالتصغير النجم الكبير على سائر الخطوب بين الجدي والفرقدين ثلاثة  
 النجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدي بالقطب ايضا  
 لقربه منه وبالوتر وبفاسد الرمي **قوله** الاقاليم السبعة التي قسم  
 المهر في الدنيا اليها فاهل مصر واسيوط وقوة ورشيد ودمياط وطولان  
 ولا سكندرية وتونس ونحوهم يجعلون الجدي خلف الاذن اليسرى قليلا واهل  
 المدينة النبوية والقدس وعزة وبلبيك وطرسوس ونحوهم يجعلونه  
 ما يلا الى نحو الكنف واهل دمشق والشام وحماة وحمص وحلب ونحوهم  
 يجعلونه خلف الظهر واهل الجزيرة ومطيطية وارمنية والموصل ونحوهم  
 يجعلونه على فقا الظهر واهل بغداد والكوفة والفرج وخوارزم وطلوان  
 يجعلونه على الخد الايمن واهل البصرة واصبهان وفارس وكرمان يجعلونه  
 على الاذن اليميني واهل اليمن وعدن وصنعا وزبيد وحضرموت يجعلونه  
 بين العينين واهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى يجعلونه على  
 الكنف الايمن **قوله** ففي مصر هذا تقريبا والافرنج نواح تلك  
 الاقطار يختلف **قوله** اكثر الذين اى حال تدلى الفرقدين في جملة  
 المغرب وخبر بالكثرة ما قدمته انعامه **قوله** العارفون اى ليس  
 بين قرى متقاربة بحيث لا يخرج الوقت قبل المرو على واحدة منها

وبها

وبها محارب مستعدة **قوله** والا اى بان كثر في العارفون بان كانوا  
 ثلاثة فاكثرت بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت  
 ولا فرق بين السفر والحضر وتفرقهم بيني انما هي باعتبار  
 غلبة وجود العارفين او ما يقوم مقامه في الحضر دون السفر  
**قوله** ويحمله عليه يحمل الجزاء على من خطب بالتعلم عينا يحمل  
 قول المصنف فان عجز الخ والمحصل ان العالم بالادلة لا يجوز له التقليد  
 مطلقا وان تحير وغيره القادر على التعلم بفعله عدل رواية عارفا بالعادة  
 على التعلم ان كان فرض عين لا يجوز له التقليد الا ان ضاق الوقت  
 وتلزمه الاعادة وان كانا التعلم فرض كفاية تلذ وصلى ولا اعادة  
**قوله** وان تحير الخ اختلفوا في انه هل يجب الصبر الى ضيق الوقت او لا وقد  
 بينته فيهما **قوله** الا عمى اى عمى البصر والبصيرة **قوله** ولم يترج الخ  
 المعتمد التحير وان ترج احدهما نفع تقليد الاوثق والاعلم  
 اولى هذا اذا بين كل من المجتهدين ما ظهر له ولم يتعرض  
 لتخطئة الاخر والا فان كان بعد الصلاة لم يؤثروا ان كان في  
 انحراف ويحيى الخلاف في انه يمين او يسنان وان كان قبل الصلاة  
 فالمعتمد التحير وقد اوضحت هذا في الاول **قوله** ويقضى وجوبا  
 الخ هو في التحير ظاهرا وما في مسئلة الا عمى فليس كذلك فهو امان  
 تحريف النسخ او سبق القلم وفي التحفة لو تغير اجتهاده قبل الصلاة  
 اعتمد اوضح الدلائل عنده ويفرق بينه وبين ما مر في العلم

في قوله تعالى  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من ايمانهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان  
 والذين كفروا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من كفرهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهما  
 واولادهم  
 جميعا  
 لا يخرجون  
 من ايمانهم  
 الا ان ياتوا  
 بالبرهان



بان الظن المستند لفعل النفس اقوى من المستند للغير فان تساوى  
 تخير زاد البغوى ثم يعيد لتردده حالة الشروع **قوله** صلاة في المنهاج  
 لكل صلاة قال في التحفة اى فرض عينى فانظر كيف عكس الشئ في هذا  
 الكتاب وليته ترك المتن على اتمه فانه اوضح بما فسرته شموله  
 للنفل والجنابة وليس مرادا وانه لا حظا هنا للمعادة لكن في انه  
 لا بد فمما من نية الفرضية فالجفت بالفرض العينى وان لم تكن منه  
**قوله** يتقن اى ولو بمنته اوى سورة **قوله** لا فيما مضى اى لا يعمل بالاجتهاد  
 الثانى فيما مضى بالاجتهاد الاول **قوله** الاخير وقيل تجب اعادة غير  
 الاخير ووضحة واما الاخير فلا كلام في عدم اعادته **قوله** كلام الناس  
 خرج به كلام الله وما الحق به من ذكر او دعاء وخرج به الصوت الغفل  
 وهو ما لا يهمل كصوت الاخرى والبهيمة وفي نهاية الامر لو نفق  
 نهيق الحمار او صهيل الفرس او حاك شيئا من الحيوان او من  
 الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم او حرفا لم تبطل ولا بطلت  
 ومحل ما لم يقصد بفعله لعبا ولا بطلت مطلقا **قوله** فانتبه  
 اى ذاكرين له في القيام وقيل غير ذلك **قوله** حرفين ان تواليهما **قوله**  
 مفهم في حواشى المنهاج لسم لو قصد بالمفهم ما لا يفهم كان قصد بقوله  
**قوله** القاف من القلق ما لطلب الى انه لا يضرب وهو محتمل  
 وتردد سم في ذلك في شرح ابي شجاع وفي شرح القنبية للخطيب  
 ونحوه النهاية قال ق اوصاد فان قصد كلام الادميين  
 او اطلق

او اطلق بطلت او القرآن لم تبطل **قوله** بالنطق يستثنى من ذلك  
 اجابته صلى الله عليه وسلم بقولا او فعل في حياته وان كثر فلا بطلان وزاد  
 سم في حواشى المنهاج بعد موته لمن تيسر له وليس كذلك عيسى على المعتمد  
 وتحرم اجابته غيره في الفرض مطلقا وتندب في النفل ان شق على والديه  
 في عدمها فان تلقا بعد ما اذى ليس بالهين وجبت **قوله** لندرت  
 اى الاكره **قوله** والثلاث في الصوم من التحفة ضبطوا القليل بثلاث  
 كلمات او اربع وقال القليوبي خمس كلمات فاقل ثم قال والمعتمد عدم  
 البطلان بالستة ودونها والبطلان بما زاد على **قوله** في الصلاة لو  
 ظن بطلان صلاة بكلام ساهيا ثم سيرا عما دام تبطل **قوله** قريب عهد  
 في شرح الارشاد والعياب والنهاية وان كان بين المسلمين واقرب التحفة  
 ان المخالط لنا اذا قضت العادة بانه لا يخفى عليه ذلك لا يعذر **قوله** بعيدة  
 بحث في التحفة الضبط بما لا يجد مؤنة يجب بذلها في الحج ترصده اليه قال  
 ويحتمل ان ما هنا اضيق وعليه فلا يمنع الوجوب الا الا من الضرورى  
 لا غير فيلزم من شئ اطاقة وان بعد ولا يكونا بخودين مؤجلا عذرا له  
 ويكفى به قنه الذي لا يضطر اليه **قوله** ولم يبطل من المزيد وفاعله  
 يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلاة الخ مفعول يبطل او من  
 المجرى وعليه فقوله صلاة الخ فاعله ومراده بمن تكلم معاوية ابن  
 الحكم **قوله** بذلك اى بسببه صلى الله عليه وسلم وعدم ابطال صلاة  
 من تكلم جاهلا بشرطه **قوله** الباقي هو سبق اللسان والجهل بالناشئ

ثقله تاذى  
 ان كان الولد  
 مفردة او تاذيا  
 ان مشتاه



صاحبه بعيدا عن العلماء **قول** وكما لحاظ الخ <sup>ان كان ما أتى به مما يحمله</sup>  
 اكثر العوام عذربه مطلقا والا اشتراط كونه قريبا من يد بالاسلام او  
 ينشأ بعيدا عن العلماء **قول** وكون التخنخ اي وان كان مخالفا لنا  
 فكل ما عذرنا يحمله لحنائه على عالمهم لا يواخذون به **قول** بغلبة  
 قال القليوبي المراد من عدم قدرته على دفعه **قول** ولا يعذر هو المعتمد  
**قول** جاعة استدركوا الاول من الشيا بالرملي في شرح نظم الزيد  
 وشيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح القنينة والسنة في الامداد جعلهم التقييد  
 وغيره فقالوا والعبارة للخطيب بعد ما سبق لكن صوب الاسنوي زائد قوله  
 وغيره في التخنخ والسعال والعطاسي للغلبة ان لا تبطل وان اكررت <sup>بغير عذر</sup> وان كررت  
 اذ لا يمكن الاحتراز عن التثنية والكلام في غير الضحك كما يدل عليه  
 كلام الاعراب لشدة منافاة للصلاة ثم محل البطلان بكثرة نحو  
 السعال حيث لم يصرف ذلك في حقه مرضا من مناجية لم يخل زمن  
 من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل والاعذره ولا إعادة  
 عليه لو شفى **قول** في الكلام الكثير فيده به لان المدار في البطلان  
 عليه لا على نفس السعال وان كثر **قول** ويعذر فيه اي في الكلام الكثير  
 هو ظاهرا طلاق شرح البيهجة لم روضح المنيح او صريح وصرح  
 به القليوبي والشوئري ونقله عن النجاشية لكن في شرح الارشاد  
 للسنة والخطيب في شرح القنينة ونقله سم عن م ران محل  
 الحق في القليل عرفا واعتمده في التحفة بعد ان تردد فيه **قول**  
 في التخنخ

في التخنخ اي وحده في محل التردد على المعتمدين غيره لا يتوقف القراءة  
 عليه والحق في نظم الزيد به السعال واقراء الشيا بالرملي في شرح **قول**  
 من الواجبات الحق بها الشيا في كسبه والخطيب في شرح القنينة اذ كان  
 الاستقالات اذا تعذرت متابعتهم الاباء واقراء الشيا بالرملي  
 الاسنوي عليه في شرح نظم الزيد وجري م ر على عدم اعتقاد ذلك  
 فيما ذكره وافقه الشوئري والزيادي لكنه قال عقبه لو كان يصلي  
 جمعة وتوقف متابعتة على ما ذكره فعله ولا تبطل لان فيه  
 تصحيحا للصلاة ومثلها ما وجبت فيها الجاعة كالمعادة انما روي  
 هذا جري القليوبي **قول** او جهر الامام الخ في فتاوى م ر لا بد من التنية  
 في كل واحدة ونقل القليوبي عن الخطيب الاكتفاء بقصد ذلك في جميع  
 الصلاة عند اول تكبيرة وجري سم في شرح مختصر الشجاع ونحوه  
 في حواشي المنهاج له على صحة صلاة نحو المبلغ والقائم على الامام بقصد  
 التبليغ والفتح فقط الجهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام  
 وان لم يقرب عذره بالاسلام ولا ينشأ بعيدا عن العلماء **قول** القراءة  
 وحدها الخ في التحفة والنجاشية بجميع اللفظ وحله حيث كانا كقرينة  
 تصرفه والام بضر ولو في المحمل وان لم يقصد القراءة **قول** او انشاء هـ  
 هو المعتمد وفي المجمع ينبغي ان يفصل بين ان يكون انشأ في قرأة اليها  
 فلا تبطل او لا تبطل واعتمده الا ذرعي والسيد السهمودي وابو حنيفة  
 قال سم هو وجبه جوامع التامل الصادق بل لا يتجه غيره **قول** وما يصح  
 الا انما خفاء ذلك ولو شفى  
 انتهت بالحرف

ما عذرنا يحمله لحنائه على عالمهم لا يواخذون به  
 قال القليوبي المراد من عدم قدرته على دفعه  
 جاعة استدركوا الاول من الشيا بالرملي في شرح نظم الزيد  
 وشيخ الاسلام في الاسنى والخطيب في شرح القنينة والسنة في الامداد جعلهم التقييد  
 وغيره فقالوا والعبارة للخطيب بعد ما سبق لكن صوب الاسنوي زائد قوله  
 وغيره في التخنخ والسعال والعطاسي للغلبة ان لا تبطل وان اكررت بغير عذر وان كررت  
 اذ لا يمكن الاحتراز عن التثنية والكلام في غير الضحك كما يدل عليه  
 كلام الاعراب لشدة منافاة للصلاة ثم محل البطلان بكثرة نحو  
 السعال حيث لم يصرف ذلك في حقه مرضا من مناجية لم يخل زمن  
 من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل والاعذره ولا إعادة  
 عليه لو شفى في الكلام الكثير فيده به لان المدار في البطلان  
 عليه لا على نفس السعال وان كثر ويعذر فيه اي في الكلام الكثير  
 هو ظاهرا طلاق شرح البيهجة لم روضح المنيح او صريح وصرح  
 به القليوبي والشوئري ونقله عن النجاشية لكن في شرح الارشاد  
 للسنة والخطيب في شرح القنينة ونقله سم عن م ران محل  
 الحق في القليل عرفا واعتمده في التحفة بعد ان تردد فيه  
 في التخنخ



على انفسنا فامسك  
 له ملا الاقتصر به اذا  
 يدور فيها من القبح والاهل  
 فبقطرو من  
 المحرم الله اعف  
 جميع المسلمين  
 جميع من فيهم  
 (او من فيهم)

[illegible]

في البعثة الله يعلم على  
 كان قبل خروجه الظاهر  
 وبأنه كان خصوصية  
 صلى الله عليه وسلم أو  
 بان قوله ذلك كان غيبا  
 لا فظيا كما أشار اليه في  
 المجموع اه و احسن  
 يقال في الجواب عن  
 ذكره بناء على المعتمد  
 ان الكلام حر مرنين  
 حدها بالمدنية  
 طلقا واولاها  
 مكة الاحاطة و  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 ذلك كان كحاجة  
 ثم حرر الكلام طلقا  
 بعد ذلك في المدنية  
 فلما استكمل في ذلك  
 من اصله اه و ملحوظ  
 من سمع علي بن حجر

119

محمد رانجی



يقصد الدعاء وحده فيما اذا قال استعنا بالله او نستعين بالله  
**قول** في التحقيق ظاهره ان من قوله ولو قرأ امامه الخ في التحقيق  
وهو ظاهر التحفة والنهاية وغيرهما والذي رايت فيه ولو قرأ امامه اياك  
نعبد واياك نستعين فقال لها بطلت ان لم يقصد تلاوة او دعاء النبي  
وقد نقلنا كذلك في الامداد والمخطيب في شرح التنبيه والي شجاع وكأنه  
لما لم يكن بينهما فرق لوجود الصارف فيهما عن الفرائية وهو احتمال ارادة  
اجابة المأموم بذلك امامه نسب ما ذكر للتحقيق **قول** بالسكوت وان  
نام ممكنا **قول** ونومه اختلفوا فيما اذا طول به الركن القصير **قول**  
يخل الخ بحث في الاعاب كراهة تطويله بلا عذر لقلة الخلاف في  
الابطال به **قول** كتنبيه الخ اي على نحو سحر **قول** نحو اعني كفا فل  
والمراد انه ليس ان يكون ما ينبيه به الرجل هو التسبيح وما ينبيه  
به غير الرجل هو التصفيق فالسنة راجعة الى التنبيه به لا الى التصفيق  
به لا الى التنبيه نفسه اذ هو قد يكون مندوبا كما اذا هم امامه بترك  
سنة كالقنينة الاول ومباحا كاذنه لداخل وواجبا كاذنار مستوف  
على الهلاك ان تعين ذلك طريقا في انذاره وكفى والاوجب ما يحصل  
به الانذار من قول او فعل وان كثر وتبطل به الصلاة **قول** يحذور هلك  
او ما يبيح التيمم **قول** ببطن كف الخ اي بضرب بطن وهو لا ولي  
او ظهر اليمن على ظهر اليسار وهذا ان اولي من عكسها وهو ضرب  
بطن او ظهر اليسار على ظهر اليمن وبقي صورتان ظهر اليمن على  
بطن

بطن اليسار وعكس وهما مفضولان بالنسبة لتلك الاربع وضرب  
الكف على الكف مكروه وفي التحفة في تحريم ذلك خارج الصلاة وجهان  
ونقل القليوبي عن الشرح الكراهة ولو بقصد اللعب ومع بعد احدي  
اليدين عن الاخرى قال وقال شيخنا الرملة انه حرام بقصد اللعب  
وكذلك رايت في فتاويه وفي موضع آخر منها ان قصد التشبه بالنساء  
حرم والآكروه **قول** للنساء امر وان خلون عن الرجال الاجانب على المعتمد  
خلافا للشروع العباب والارشاد واقره سم في حواشي المنهاج من انها  
تسبح **قول** خلاف السنة خلافا لمن زعم حصولا صلى **قول** متواليمة  
معتمد السنة وسم في حواشي المنهاج واعتمد رانه ان كان خارجا لا  
يضرب وان كثر وتوالي ويرجع الى ان الرجل اذا صفق مثله في ذلك  
وقيد القليوبي عدم الضرر بتواليه بما اذا لم يكن فيه بعد احدي  
اليدين عن الاخرى وعودها اليها قال ويصح به التعليل بانه فعل  
خفيف الخ **قول** الاعلام اي ولو مع اللعب فالضار قصد اللعب  
وحده وان كان مرة واحدة وفي نهاية م رافعي الوالد ببطلان صلاة  
من اقام لشخصا صبعده الوسطى **قول** وان قل اي من حيث العدد  
بان كان مرة واحدة بدليل عطف الافعال الكثيرة عليه ويدل له قول  
شرح الارشاد مخشي وان لم يتعدد ويحتمل انه اراد فحشد من حيث  
قصد اللعب به كما صرح به في الامداد ويحتمل انه اراد اذا قصد ما  
يفحش به الشروع فيه تبطل وان كان ما فعله منه قليلا ويحتمل



منه في غير صلاة الخوف ونفل السفر وصياح نحو  
 حية عليه **قوله** ركعاً منه عند الشبهة ان يخفى الجالس الى ان تحاذي  
 جبهته ما امام ركعتيه ولو لم تحصل توركبه او افتراشته المندوب  
 واشترط ان يقصده زيادة الركوع واجري جماعة كلام الشبهة والقيام  
 من التشهد او جلسة الاستراحة فاذا انحنى له كراحم بطلت جلسته لكن  
 المعتمد خلافه كما اوضحته فيما كتبت على رسالة القصبيني في ذلك فان  
 القيام كذلك مستنون فكيف يكون مبطلا للصلاة **قوله** العنقلى او غير  
 تكبيرة الاحرام والسلام **قوله** او للتمابعة كان ركع او سجد قبل امامه  
 ثم عاد اليه معه فانه في العمد ليس له الرجوع معه ويتخير في السجود ولو رفع راسه  
 من السجدة الاولى قبل امامه ظاناً انه رفع واني بالثانية ظاناً ان الامام  
 فيما ثم بان الامام في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية  
 ويتابع الامام فان لم يعلم بذلك الاوامام قايم او جالس انى بركعة بعد  
 سلام الامام لان هنا مخشاً بتقدمه بركن وبعض آخر ولو سجد على خشية  
 او يده فانتقل عنه لغيره بعد رفع راسه مختاراً بطلت جلسته بخلافه  
 ما لو صاب جبهته نحو شوكه فرفع لكن يلزمه العود لوجود الصارف **قوله** او قبل السجود  
 او اقتدى بمن رفع من ركوعه فتلزمه متابعتة في الزايد **قوله** او قبل السجود  
 او جلس من سجدة التلاوة للاستراحة قبل قيامه او عقب سلام امامه في قبل رفعه  
 غير محل جلوسه **قوله** قبل نحو الركوع اى كان جلس بعد السجدة ثم قام للركوع وسواء  
 بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد  
 فنبطل به صلاة **قوله** بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد  
 فنبطل به صلاة **قوله** بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد

مطلقاً ومثل ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره  
 قبل تحاذي جبهته ورفع راسه عن مكان الوقوف قبل  
 سجود ركعتيه **قوله** ان كان سجد على شيء ثم رفع راسه  
 وسجد على الارض انتبه

ان قوله يعلم بذلك الاوامام  
 والامام قائم بان قام  
 في الصورة المذكورة  
 ظناً منه ان امامه قد  
 تم قبيح له الحال والقيام  
 بان علم ان الامام قام  
 بعد حصة من قيامه  
 ويقال بتطير لا يجزى  
 قوله او جالس

منه في غير صلاة الخوف ونفل السفر وصياح نحو  
 حية عليه **قوله** ركعاً منه عند الشبهة ان يخفى الجالس الى ان تحاذي  
 جبهته ما امام ركعتيه ولو لم تحصل توركبه او افتراشته المندوب  
 واشترط ان يقصده زيادة الركوع واجري جماعة كلام الشبهة والقيام  
 من التشهد او جلسة الاستراحة فاذا انحنى له كراحم بطلت جلسته لكن  
 المعتمد خلافه كما اوضحته فيما كتبت على رسالة القصبيني في ذلك فان  
 القيام كذلك مستنون فكيف يكون مبطلا للصلاة **قوله** العنقلى او غير  
 تكبيرة الاحرام والسلام **قوله** او للتمابعة كان ركع او سجد قبل امامه  
 ثم عاد اليه معه فانه في العمد ليس له الرجوع معه ويتخير في السجود ولو رفع راسه  
 من السجدة الاولى قبل امامه ظاناً انه رفع واني بالثانية ظاناً ان الامام  
 فيما ثم بان الامام في الاولى لم يحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية  
 ويتابع الامام فان لم يعلم بذلك الاوامام قايم او جالس انى بركعة بعد  
 سلام الامام لان هنا مخشاً بتقدمه بركن وبعض آخر ولو سجد على خشية  
 او يده فانتقل عنه لغيره بعد رفع راسه مختاراً بطلت جلسته بخلافه  
 ما لو صاب جبهته نحو شوكه فرفع لكن يلزمه العود لوجود الصارف **قوله** او قبل السجود  
 او اقتدى بمن رفع من ركوعه فتلزمه متابعتة في الزايد **قوله** او قبل السجود  
 او جلس من سجدة التلاوة للاستراحة قبل قيامه او عقب سلام امامه في قبل رفعه  
 غير محل جلوسه **قوله** قبل نحو الركوع اى كان جلس بعد السجدة ثم قام للركوع وسواء  
 بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد  
 فنبطل به صلاة **قوله** بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد  
 فنبطل به صلاة **قوله** بالابعد الى في صلاة العبد من التحفة العبد

مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يتفصل  
 رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة **قوله** ولو معاينته  
 الغنية له عند رفع اليدين للركوع او الركوع او الاعتدال ورايت في  
 فتاوى الشبهة ما نصه قد صرحوا بان تصفيق المرأة في الصلاة ورفع المصلي  
 للمازبين يديه لا يجوز ان يكون بثلاث مرات متواليات مع كونها  
 معذوبين فيؤخذ منه البطلان فيما اذا تحركت حركة واحدة في الصلاة  
 ثم عقبها بحركة اخرى مستوتة وهو ظاهر لان الثلاثة لا تغتفر في  
 الصلاة للثبوت ونحوه مع العذر فالولى في هذه الصورة الى اخرها  
 في فتاويه وفيه من الحجج ما لا يخفى لكن اغتفر الجالس الرملة المتوالي للتصفيق  
 والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى ان الحركة المطلوبة لا تعد في المبطول  
 ونقل عن ابي محمد ما يوافقه **قوله** الا فاحشة لا اذا ضابطها ان يخرج بها  
 عن الحد المجزى في القيام **قوله** بقصد اللعب قيد للتصفيق والخطوات  
 ما لم يلجئ الى البطلان بذلك ويعذر **قوله** المراد هنا وبعضها ما ليس  
 العدميين وهو المراد في صلاة المسافر وقيل لغتان فيها **قوله**  
 الى مساواتها كذلك بشرح الارشاد واليه يميل لا يعاب وما ل  
 في التحفة الى انما اخرى مطلقاً واعتمده الشهاب الرملة ولده و  
 الخطيب وغيرهم **قوله** ورجوعه الى على التوالى **قوله** لا يصبر معه بان  
 يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة ومثله من ابتلى بحركة  
 اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير **قوله** خلافاً لاولى هو مراد من

مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يتفصل  
 رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة **قوله** ولو معاينته  
 الغنية له عند رفع اليدين للركوع او الركوع او الاعتدال ورايت في  
 فتاوى الشبهة ما نصه قد صرحوا بان تصفيق المرأة في الصلاة ورفع المصلي  
 للمازبين يديه لا يجوز ان يكون بثلاث مرات متواليات مع كونها  
 معذوبين فيؤخذ منه البطلان فيما اذا تحركت حركة واحدة في الصلاة  
 ثم عقبها بحركة اخرى مستوتة وهو ظاهر لان الثلاثة لا تغتفر في  
 الصلاة للثبوت ونحوه مع العذر فالولى في هذه الصورة الى اخرها  
 في فتاويه وفيه من الحجج ما لا يخفى لكن اغتفر الجالس الرملة المتوالي للتصفيق  
 والرفع في صلاة العبد وهذا يقتضى ان الحركة المطلوبة لا تعد في المبطول  
 ونقل عن ابي محمد ما يوافقه **قوله** الا فاحشة لا اذا ضابطها ان يخرج بها  
 عن الحد المجزى في القيام **قوله** بقصد اللعب قيد للتصفيق والخطوات  
 ما لم يلجئ الى البطلان بذلك ويعذر **قوله** المراد هنا وبعضها ما ليس  
 العدميين وهو المراد في صلاة المسافر وقيل لغتان فيها **قوله**  
 الى مساواتها كذلك بشرح الارشاد واليه يميل لا يعاب وما ل  
 في التحفة الى انما اخرى مطلقاً واعتمده الشهاب الرملة ولده و  
 الخطيب وغيرهم **قوله** ورجوعه الى على التوالى **قوله** لا يصبر معه بان  
 يحصل له ما لا يطاق الصبر عليه عادة ومثله من ابتلى بحركة  
 اضطرابية ينشأ عنها عمل كثير **قوله** خلافاً لاولى هو مراد من



عبر بالكرامة كفتح وغيره وحله اذا كان لغير حاجة ومنها عند التسيجات في صلاة  
 التسبيح **قوله** وذلك كتحريك الاصابع بشرط ان لا تتحرك كفتح بالذهاب ولا باب  
 على المعتمد **قوله** واللسان ظاهره وان اخرجته الى خارج الغم وكثر وهو المعتمد  
 خلافا للايعاب وغيره ومثله الذكر **قوله** المفطر وان قل كان لكثرة بشئ  
 فوصل باطن **قوله** بوصول مفطر اي بان يكون عالما بالتحريم او مقصرا بتركه  
 متعمدا ويستثنى الاكراه على تناول المفطر فيبطل الصلاة لا الصوم **قوله**  
 ومضغ اي كبلع ذوب سكرة والمضغ وحده فعل تبطل بكثيره **قوله**  
 نحو الاكل والشرب اي المأكول والمشروب اي وصول احدهما الى الجوف  
 مجردا عن نحو المضغ وهو المراد بقوله فان اكل قليلا **قوله** الكثير سهرها  
 جعل يبطل الصوم بخلاف الصلاة ولذلك عطف على ترك المفطر  
**قوله** بان قارنه اي قارن الشك الركن **قوله** انا طال زمن الشك  
 اي عرفنا والحاصل انما تبطل باحد ثلاثة اشياء بمضى ركن مطلقا  
 او طول زمن وان لم يتم معه ركن او لم يعد ما قرء في زمن الشك  
 وان لم يبطل الزمن ولم يمض ركن **قوله** كقراءة الفاتحة يعني في ابطال  
 الصلاة وقوله انا قرء مني اي السورة والتشديد الاول وقوله قدرها  
 اي لغاتحه وكذا قوله او قدر بعضه وقوله وطال اي زمن الشك **قوله** قبل طول  
 الزمن الخ مثله الامداد وينبغي زيادة قيد ثالث وهو واعد ما قرءه  
 في حالة الشك كما علم مما تقدم **قوله** انما قطع الصلاة ولو في المستقبل  
**قوله** القهري الذي بطرق الفكر بلا اختيار في الايعاب بان وقع في فكره

انه لو تردد في الصلاة ما حكمه فلا مواخذة به قطعاً وبه يعلم الفرق بين  
 الوسوسة والشك في ايمان بعدم اليقين وحان يستمر اليقين لكن  
 تصور في نفسه تقدير التردد لو كان كيف يكون الامر في مومن المهاجس  
 الا في الخ **قوله** ان يشرح بخلاف نحو تعليق القطع فمنا في النية يؤثر حالاً  
 ومعنا في الصلاة انما يؤثر عند وجوده **قوله** وما بعده اي بعد القطع  
 وهو التردد فيه او في الاستمرار فيه **قوله** عدم تعليق الخ يصور بما اذا  
 نواه او تكلم به وهو جاهل معذور **قوله** ولو محال اي عادي الاعقليا  
 لان الاول قد ينفي في الجزم لا محال وقوعه بخلاف الثاني واعلم ان المحال  
 قسمان محال لذاته ولغيره فالمحال لذاته هو الممتنع عادة وعقلاً  
 كالجمع بين السواد والبياض والمحال لغيره قسمان ممتنع عادة  
 لا عقلاً كالشيء من الزمن والطيران من الانسان وهو المراد بقوله  
 ولو محالاً **فصل في مكرهات الصلاة** **قوله** اختلاس

اي اختطاف بسرعة وحله ان لم يفعله لعباً ولا بطلت صلته  
**قوله** الى السماء مثالها ما علا كسقف **قوله** وكف ثوبه اي رضعه وجهه  
 فيحفظ الشعر ويحترم على الثوب ويحترمه او ذبله او يغير  
 عذبة وفي النهاية تخصيص الشعر بالرجل اما المروة ففي الامر بتقصيها  
 الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للجمال وينبغي الحاق  
 الخنثى بها **قوله** ليجد معه اي غالباً ليدخل في ذلك صلاة الجنائز  
 ويكره كش الرأس والمنكب والاضطباع ولو من فوق قميص **قوله**

لان في صلاة النساء والرجال  
 والرجال لا يغطي حكم القاصه  
 ومنها ما لو كان معذور  
 يحلجه لغيره صلاة ولا  
 يستسرك الشوب الا في شجب  
 الشدة فذلك من احوال  
 ٢٠١ هـ م د علي فط



في الصلاة فليدعه  
ما استطاع فان  
احدكم اذا قال  
هاها ضحك  
الشيطن من  
ولا تختص  
بالصلاة بل  
خارجا كذلك  
ويكره النفخ  
فيها لانه عبث  
التي ومن  
المكروه في المنظر  
وتفريق الاصابع  
وتشبيكها

ولا فرق الخ كذلك التحفة والاياعاب قال في ريبه يعني الخ وفي حاشية الايضاح  
للسا لا ولي تقديم اليسرى وكذلك رسوا او وضع ظهرها مبطنا وقال  
القليوبى الا ولي بظهر اليسار **قوله** غبار جبينه اي لغير حاجة كمنعه  
كحال السجود **قوله** واحدة اي لغير حاجة مع رفع الاخرى عن الارض والا  
فلا كراهة **قوله** توقان الخ في فتاوى م ركلا حضروا وقت نفسه اليه بحيث  
يشغل قلبه يقدمه حيث اتسع الوقت كوطي زوجته عند حضورها

**قوله** عن يمينه يستثنى منه مسجده صلى الله عليه وسلم على المعتمد **قوله**  
خارج الصلاة اعتمد رحيث كان مستقبلا وعند الشك وان لم يكن  
مستقبلا **قوله** في المسجد محله ان بقى جرمه اما اذا استعمل في نحو  
مضضة واصاب المسجد فلا حرمه **قوله** يقطع الحرمه اي دوا من  
**قوله** وان يخفض الخ اي عن اكل الركوع وان لم يبالغ وان يرفعه عن  
الظهر **قوله** خلاف السنة هو بمعنى الذي قبله **قوله** ليست سنة اي  
في رباحة المالموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة فليس  
او من التشهد الاول فليس ان يدعو **قوله** والدعاء فيه اي في غير  
الصورة السابقة آنفا وفي فتاوى م رانه يكمل فيها اكل التشهد

**قوله** كل مكروه عبارة التحفة في الجماعة كل مندوب يتعلق  
بالموقف فانه تكره مخالفته وتفوت به فضيلة الجماعة انتهى  
السيوطي ولو فاتت فضيلة الجماعة لم يفت ثواب التضعيف  
الذي هو عود بركة الجماعة بعضهم على بعض **قوله** عن الصف اي  
الذي هو احد من الامم والجموع البصق على حجر المسجد اذا من  
عن شئ ما استقبحه اذا امرتكم بامر  
ملحقا

وعادة الجلبى على النكاح  
والاول ان تكون  
اليسار لقول فان الشيطان  
يدخل فلهي لوضع الاذن في  
فجها لدفع الاذى عنها  
كانه اعتر الشيطان فتم  
الاذن الجلبى لانه يحسب  
لاهل العورة العامة  
وعادة من دخل في طوافه  
اولى من اليمن لان الغرض  
حسب الشيطان بها التقدير  
انتهى

اي في مسجده صلى الله عليه وسلم  
عن يمينه ويكره  
يسار لان القبر  
الشريف يكون كذلك  
بل اذا قصد الاشارة  
بحرمه ونجس عليه  
الكفره مقابل  
المعتمد لا يستثنى  
مسجده صلى الله عليه وسلم  
قوله من يقول  
امثال الامم  
خير من الادب  
بل هنا ينبغي  
لا امره هو اول  
بالراعاة من الامر  
على هذا القول  
لان شدة فيه  
دون الامر كما ارشدك  
عن شئ ما استقبحه اذا امرتكم بامر  
ملحقا

وهو معتمد رونه يستثنى من  
ذلك القول فيم  
في الحسد لان امره اغلظ ويجوز  
يتعد به واضع على علمه وان اراد الصلاة  
يقوم بها معلوم كما اقتضاه الله  
جنته شئ منه لم من حيث البصاق في المسجد وان عزم عليها من  
لم يدخل في وقته اهمل من خفضه م ر ر ر

الذي من جنبه **قوله** والعلوي الذي يظن رحتا وان قل **قوله** اقتداء  
المفترض الخ ولا نفراد افضل منه **قوله** ويكره الجهر في الايعاب محله  
حيث لا عذر والا كاه كثر المغط عنه فاحتاج للجهر لياتي بالقراءة  
على وجهها فلا كراهة انتهى **قوله** الا يجمع الخ جمع في الايعاب ويمكن  
حمل كلام التحفة عليه **قوله** وضها في الايعاب الفتح اجود ومثله كل  
نجاسة مثبته **قوله** كرهت الصلاة فيه قضية هذا الظرف اذ لو لم يكن  
المصلي فيه لا يكره وان استقبله قال في الايعاب لكن ينبغي ان لا بد  
من نوع بعد عن بحيث لو نظر الى محل سجوده فقط لم يشغل بمرور  
الناس وكذا الوصل في نحو شباك او **قوله** دكان مطل عليه انتهى  
وهو ظاهر فيحمل ما في التحفة من ان استقباله كالوقوف به على  
ما اذا لم يبعد عن الطريق على الوجه الذي ذكره في الايعاب ونقل  
سم في حواشي المنهاج عن م رانه لو صلى حيث يقع المرور بين يديه  
فان كان بحيث يذهب الخشوع كره والا كان غرض عينه ولم يذهب  
خشوعه فلا **قوله** في الوادي الخ قبله هو وادي القرى شام المدينة  
النبوية وجزم بعضهم بان ذلك كان في مرجعه من خيبر قال القسطلاني  
ونوزع فيه **قوله** الخشية الضرر المعتمد عدم الكراهة فيما عدى  
الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم من بقية الاودية ويمكن  
حملة على ما اذا لم يخش ضررا فلا يخالف هنا **قوله** متعب اليهود  
وقيل بالعكس وكذلك البيعة وحمل الكراهة كما في الايعاب انا دخلها

قوله في حاشية الايضاح  
قوله عن الصف اي  
الذي هو احد من الامم والجموع البصق على حجر المسجد اذا من  
عن شئ ما استقبحه اذا امرتكم بامر  
ملحقا



قوله في قوله  
قوله في قوله

بأذنهم ولا حرمت صلاته فيها لأن لهم منعنا من دخولها هذا ان كانوا  
يقرون على والافلا **قوله** المعاصي او غضب كارض ثود ومحرر  
**قوله** ماوى الشياطين يؤخذ منه ان كل محل هو مأواه نكرة الصلاة  
فيه قيل وهو كل موضع غير ما هو كالمغارات والشعوب والارحمة  
الخواب وقال صاحب الوافي كل موضع يتشوشن الانسان فيه ويحصل له  
الوجع والخوف منه ماوى الشياطين **قوله** وبه يعلم الخ اذا لم نجاسة  
يجاذبها في مقابرهم وفي الخفة الكراهة فيما لو دفن ميت بمسجد  
واقر خلافه في الامداد **قوله** مقابر الانبياء وحرمة استقبالها  
انما هو لتبرك او نحوه لانه يورث للشرك والحق الخطيب وممر  
بهم الشهداء ومنعه في الايعاب والاولا وجه كيف وحياة الشهداء  
ثابتة بالقران **قوله** ومسلحه اى محل طرح الثياب **قوله** ولوجودها  
عنده وخالفه مرفق تبعا لافتاء والده **قوله** متراى من كونه مأوى  
الشياطين **قوله** غيرها فاذا شربت كلها واجتمعت فيه سيفت  
الى المرمى وجميع مباركها ليل او نهارا كالعطن لكنه اشد  
لان نفاذها فيه اكثر والكراهة في مواضع الابل باحد شرطين  
وجودها او نجاسة محلها وغيرها بشرط نجاسة محله او وجود  
النفار المشوش للخشوع بالفعل والبقركا الغنم على المعتمد  
**قوله** كخطوط وزعم عدم التأثير حماقة لانه صلى الله عليه وسلم  
تأثر به والكلام في البصير **قوله** يستقبله لانه يشغل القلب بالابا و  
متحدثين

قوله وان لم يكن الخ  
اى وان كان بدونه  
الشعرة

متحدثين لا الى ميت او نائم الا اذا كان كحليلته التي تحدثه نفسه بالتمتع  
بها **قوله** في ستره المصلى **قوله** لكل مصل مثله سجدة تلاوة  
او شكر **قوله** ومتاع نحو العصا والى منه **قوله** بين قدميه عند الشبه  
اعتبارها من العقب وعند مرمى راسه الا صابع وهذا ابتداء  
بالنسبة الى القام واما غيره فيما سياتى في فصل لا يتقدم على امامه  
**قوله** ثلاثة اذرع بذراع الادمى المعتدل وبه يعتبر ايضا ثلثا الذراع  
في الشاخص ثم اعتبار الارتفاع بخفض الشاخص واما اعتبار القرب  
بثلاثة اذرع فيشمل الخط والمصلى **قوله** مصل كسجادة بفتح السين **قوله**  
طولا اى الوجه القبلة وهو الاولى وتحصل السنة به عرضا من  
يمينه الى يساره او كالهلال **قوله** يسر التفريق ليكون كل صحن  
ستره للذير خلفه عند الشبه ونقل سم عن مرميوا فقه لكن  
الموجود في كنبه خلافه وفي الخفة لا يعتد بستره بمزوق **قوله**  
ينظر اليه او براحلة نفورا وبامراء قد يشتغل بها او برجل  
استقبله بوجهه والا فهو ستره **قوله** تلقاء وجهه لكن لا  
فضل ان يجعله عن يمينه او يساره بحيث يجاذى احد حاجبيه  
وفلا يعاب اليسار اولى ويكره ان يصمد اليها بان يجعلها بين  
عينيه ومع الكراهة هي ستره معتبرة ومحلى في غير جدار عرض  
يعسر فيه ذلك وغير نحو السجادة قال القليوبي لان الصلاة على  
لا اليها **قوله** ثم لا يضره اى في تشوشه خشوعه ولا فالمر ولا يضر



عندنا مطلقا **قول** التابع له المصنف اى في جعله نحو العصي ورتبة  
نحو الجدار وفي جعله الخط في رتبة المصلي والمعتد ان الخط موخر عن المصلي  
كتأخير العصي عن الجدار قال الفراء اول من سمع من العرب هذه  
عصاتي وانما هي عصاي وبعده لعل لها عذرو والصواب عذرا  
**قول** ثم المصلي الذي يظهر لانه لو امكن جمع المصلي ووضع كالمناج  
بان كان يحصل منه نتو بلثي ذراع فاكثر ان لا يعتد بفرضه لتأخير  
المصلي عن المناج والمناج شامل لذلك **قول** الى ما دونها لوراء مستترا  
بالادون وشك في قدرته على فوقه حرم المرور على المعتد **قول**  
مع القدرة عند الشك مع سهولته ولا يشترط تعذره وعند مر  
عسرا ما قبلها بمنزلة عجزه عنها **قول** دفع المار عند الشك المكلف  
غير جاهل عذرو وفي الاعاب ندب الدفع ولو لم يكن مكلفا لكن  
بلطف بحيث لا يؤذيه وقال م ر يدفع مطلقا صبيا او مجنونا  
او بهيمة لانه من دفع الصايل **قول** شيطان اى فعله فعل الشيطان  
او الحامل له على ذلك الشيطان او معه شيطان لان يحسن ان يمر بين  
يدى المصلي وحده فاذا امر انسان وافقه **قول** ولو لضرورة المعتد  
الجواز لها حيث لا طريق سواه ويحمل كلامه هنا وفي الامداد على  
ما لا يترجح مصلحته على مفسدة المرور **قول** من الاثم هذه  
اللفظة زادها الكشيبي في رواية البخاري وهي ثابتة  
في اليونانية من غير عذرو وفي فتح الباري ليست في شيء من الروايات  
غيره

غيره والحديث في الموطا وبقي السنن والمسائيد والمستخرجان  
قال ولم ارها في شيء من الروايات لكن في مصنف ابن ابي شيبة  
يعنى من الاثم فيحتمل ان تكون ذكرت في اصل البخاري حاشية  
فظني الكشيبي عن اصلا لانه لم يكن من اهل العلم ولا من الحفاظ  
بل كان راويه **قول** خريفا هو في رواية البزار وفي صحيح ابن  
حبان مائة عام **قول** فان قصر الخ لو تعذرت السنة حتى  
الخط لم يحز له الدفع على المعتد كما بينته في الاول **قول** قارعة  
الطريق اى اعلاها والشارع الطريق النافذ فهو اخص بالطريق  
**قول** لتقصيرهم الخ فان لم يقصروا بان حدثت من جرواحد  
ليصطف معه فلا تخطى لكن نقل سم في حواشي المنهاج عن م ر  
انهم كانوا متضامين بحيث لو تفسخوا انسرت الفرجة  
فهم مقصرون فلا يمنع المرور لتلك الفرجة **قول** جاز  
المرور اى فلا كراهة خلافا لم ر في شرح البهاجم لكنه خلاف  
الاولى **قول** مقلده بفتح اللام فيه وفي مقلده المار اى في حرم المرور  
وهو احد احتمالات في التحفة ثانيا العبرة بمذهب المار  
ثالثا بمذهبها قال وهو الذي يتجه وعليه فاذا لم توجد  
سترة معتبرة في مذهب المصلي لم يدفع المار وكذا لو  
استتر بمالم يعتقد المار الحرمة معها قال نعم ان ثبت  
ان مقلده ينهاه عن ادخاله النفس على صلاة مقلده

نقله لو كانوا







لكن بشرط ان يقصد به انه تسبيح الركوع مثلا واعتقد ر عدم السجود  
بغير نقل الركوع القول وعدمه بالبسملة او التشهد وفي فتح الجواد  
لا تشترط النية في نقل الركوع القول والسورة **قوله** تفريقهم في الخوف  
يعني فرقهم في صلاة ذات الرقاع اربع فرق وصلى بكل ركعة او فرقتين  
وصلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا فان الامام وغير الفرقة الاولى

يسجدون للسهو للنية بالانتظار في غير محله لان محل الانتظار  
هو التشهد او القيام في الثالثة في الخوف كما ان محله في الاخير التشهد  
الاخير والركوع الذي تدرك به الركعة وكذلك لو فعل ذلك في الاخير <sup>اي ههنا</sup>  
<sup>اي وهما غير الوارد فان الوارد الانتظار في قيام الثانية في غير</sup>

كما نقله الحلبي عن سم **قوله** وحده بان جلس له ونسلى التشهد **قوله**  
اي قيامه اي وصوله لم يجز في القيام بان لا يكون اقرب  
الى اقل الركوع من القيام والاعاد **قوله** في الصلاة او حرمة عوده  
وان بعد سلامه **قوله** ذكر اى فورا **قوله** بطلت صلاته اى وان  
جلس الامام للاستراحة خلافا للاسنى والمبطل عند السه  
ما بطل في الجلوس بين السجدين **قوله** ويجب عليه الخ محله  
ان تذكر قبل انصاف الامام والافلا عود ولا يحسب

ما قرأه قبل قيام امامه ومثله عند ر اذا تخلف الامام  
للقنوت وسجد المأموم سيرا او جليا واحتمد الس <sup>يعني التخلف للشيء الذي مثل ما اذا تخلف الامام المشرك الاراد</sup>  
في التحفة في مسئلة القنوت لزوم العود مطلقا وان فارق  
الامام فان لم يتذكر او يعلم المأموم الا بعد رفع رأس الامام من  
السجدة <sup>ما اذا تخلف الامام للقنوت</sup>

السجدة الاولى وافق الامام فيها هو فيه وانى بعد سلام الامام بركعة  
للتخلف المخالفة من القيام الى السجود اكثر منه من القيام الى الجلوس  
وكلامهم يؤيد الاول **قوله** قصدا صحيحا اى بانتقاله من واجب  
لواجب **قوله** فايما او وصوله لم يجز في القيام **قوله** عاد اليه  
في الاعياب عن الاذرع المنفرد وامام القليلين دون امام الجمع  
الكثير لئلا يحصل لهم اللبس لا سيما في المساجد العظام ويؤيده  
ما ياتي في سجود التلاوة انه حيث خشي التسوية على المأمومين  
لجهلهم او نحوه سن له تركه وقد يؤخذ من هذا تقييد نوب  
سجود السهول للامام بذلك الا ان يفرق بانه اكد من سجود  
التلاوة كما هو ظاهر فليفعل وان خشي منه تشويشا انتهى  
**قوله** بذلك اى بمجرد خروجه عن اسم العقود **قوله** ومنه اى  
الثاني من اسباب سجود السهو **قوله** جهته المعتمدة يعود  
مهما بقى من اعضاء السجود شيء لم يضعه **قوله** التردد فيه  
اى في زيادته **قوله** وهو مضعف للنية اى التردد فلا يكون حالته  
جازما بانه من الصلاة وضعف لا يخلل فيسجد لجبره **قوله** كثيرون ما لم  
يبلغوا عدد التواتر على انه لم يعمل ج بالخبر وانما حصل بما حصل  
عنده من اليقين وان كان سببه الخبر ومثله ذلك اذا صلى في  
جماعة بلغوا عدد التواتر فيكتفى بفعلهم على المعتمد خلافا  
للسحاب الرملي واذا لم يبلغوا عدد التواتر قال سم العبادى

والا بان  
بشرط ان يقصد به انه تسبيح الركوع مثلا واعتقد ر عدم السجود  
بغير نقل الركوع القول وعدمه بالبسملة او التشهد وفي فتح الجواد  
لا تشترط النية في نقل الركوع القول والسورة قوله تفريقهم في الخوف  
يعني فرقهم في صلاة ذات الرقاع اربع فرق وصلى بكل ركعة او فرقتين  
وصلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا فان الامام وغير الفرقة الاولى  
يسجدون للسهو للنية بالانتظار في غير محله لان محل الانتظار  
هو التشهد او القيام في الثالثة في الخوف كما ان محله في الاخير التشهد  
الاخير والركوع الذي تدرك به الركعة وكذلك لو فعل ذلك في الاخير  
كما نقله الحلبي عن سم قوله وحده بان جلس له ونسلى التشهد قوله  
اي قيامه اي وصوله لم يجز في القيام بان لا يكون اقرب  
الى اقل الركوع من القيام والاعاد قوله في الصلاة او حرمة عوده  
وان بعد سلامه قوله ذكر اى فورا قوله بطلت صلاته اى وان  
جلس الامام للاستراحة خلافا للاسنى والمبطل عند السه  
ما بطل في الجلوس بين السجدين قوله ويجب عليه الخ محله  
ان تذكر قبل انصاف الامام والافلا عود ولا يحسب  
ما قرأه قبل قيام امامه ومثله عند ر اذا تخلف الامام  
للقنوت وسجد المأموم سيرا او جليا واحتمد الس  
في التحفة في مسئلة القنوت لزوم العود مطلقا وان فارق  
الامام فان لم يتذكر او يعلم المأموم الا بعد رفع رأس الامام من  
السجدة

النية



صوابه  
المأموم  
نقله  
للقضا الذي وجد  
الاعادة

هذه القول مكتوبة  
على عبارة الشيخ  
دهاوان او هو  
ذلك فانه لا يظن  
الحسين فنام

افتتحه والدانه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد  
 وكذلك الايجاب **قوله** بطلت اي بهوى الامام للثانية عند التمسيد  
 وان تخلف بقصد عدم السجود بطلت بهوى الامام للسجدة الاولى  
**قوله** وغيره اي كالجمهر والسورة وسجود التلاوة وودعاء القنوت  
 والقراءة عن المسبوق والقيام عنه والتشهد الاول عن الذي ادركه  
 في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجمهرية على القديم فهذه عشرة  
 اشياء **قوله** مرفى قوله اذ لا قدوة في الحقيقة **قوله** تعدى الخلا اي كما  
 لو كان عليه نجاسة ظاهرة او اميا او قيس انه كان كافرا فبطل  
 صلاة المأموم بذلك بخلاف العكس الا اذا توقفت صحتها على الجماعة  
**قوله** سلم المسبوق اي ثم تذكر قبل طول الفصل والا استأنف وحله  
 ان اتى بعليكم او نوى الخروج معه من الصلاة او نوى ان بعض سلام  
 التحلل والا فلا يسجد **قوله** معه اي فانه لا يسجد عند الشبهة لوقوع  
 سهوه بالسلام في حال القدوة وخالفه فيه م **قوله** ولا يجوز اي  
 ما لم ينو الفارقة **قوله** من نية سجود السهو من غير تلفظ بها  
 والا بطلت صلاته وهذا في حق الامام والمنفرد دون المأموم  
 لان افعاله تنصرف لمحض المتابعة من غير نية منه **قوله** في اعتقاده  
 منه ان يقتدى الشافعي بالحنفي في الصبح فيسجد عند السهو لترك  
 امامه بعد سلام الامام وان قنيت المأموم بخلافه اذا اقتدى في الصبح بمن  
 يصلي سنة مثلا فلا يسجد المأموم وان لم يقنيت ثم المأموم اذا امكنه  
 السجود

على وجه  
ولا يجوز ادخاله  
يتمكن منه فان فعله  
لا يوجب المأموم ان  
الخلا وان كان على  
من يحمل لانه وضع  
وعدم مشروعية  
اي لانه لا يخلو  
صلاة الامام  
لا يمنع



في قوله استغفرني يا غفور وصلى الله على محمد النبي وعلى آله وصحبه  
 وسلم وان لم يفرغ منه الا بعد جلوس الامام بين السجدين كره له التخلو  
 للفتوت وان هو الامام للسجدة الثانية قبل هور الماموم للاولى  
 بطلت صلاته واعلم ان سجود الشافعي اذا صلى خلف الحنفي لا يختص  
 بصلاة الصبح بل يشمل الخس وان لم اقف على من نبذ عليه لان الحنفي  
 لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الا اول سجدة لو صلى فيه  
 لسجد للشيء وبتركه فيه يتوجه على الماموم سجود الشيء فتنبه  
**قوله** بلا احرام فان كبر للاهرام فتتاح بطلت صلاته ان علم وتحد  
**قوله** كزوح وقت الجمعة يلزمهم به انما اظهر الوجوزنا عوده  
 مع انما تمت في وقتها واذا عاد لم يصير عيدا الى الصلاة على المعتمد خلافا  
 لما نقله سم في حواشي المنهج عن م **قوله** بان وضع جبهته وكذا ان قوله  
**قوله** وبان انه الخ عطف تفسير لانه المراد لانه خرج غعاد **قوله** ان  
 علم الخ نظر فيه في التحفة بان المواقف لما مر في المزاينة ان شرع  
 وقد بقي من الوقت ما يسمى بالمحرم ذلك عليه ثم قال ولذلك ان  
 نقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد بيسمها يسع اقل  
 محرم من اركانها بالنسبة الى الم عند فعلها اما اذا قلنا بالنسبة  
 للمجد الوسط من فعل نفسه وهو ما جرت عليه في شرح العباب  
 فيتنصرونه بيسمها بالنسبة لا قل الممكن من فعله لا للمجد الوسط  
 فاذا

في قوله

فاذا شرع فيها ولم يبق بالنسبة للثاني ان تجده ما قالوه لحرمة مدها  
 ح الخ **فصل في سجود القلاوة قوله** سجدة الحاج نص  
 عليهما خلاف ابى حنيفة في الثانية وعلى الثلاثة الاخيرة خلاف  
 مالك فيها **قوله** والسامع اي غير قاصد السماع لجميع حروف اية  
 السجدة **قوله** يومدون وقيل يستكبرون وقيل في النمل يعلنون  
 وفي صاد ماب وفي فضلت يعبدون وفي الانساق  
 اخرها وقال الحلبي الاولى ان يسجد عند المحل الثاني ليخبره على  
 القولين لانه لا يطول الفصل بقراءة الآية الثانية ولا  
 يكرر السجود مراعاة للقول الثاني الخ وهذا لا يحتاج اليه  
 الا في ص ولا انساق اذا المعتمد فيما عداها انا اخراية  
 السجدة الثانية ورايت في فتاوى السيوطي اذا قرء في سورة  
 النمل الله لا اله الا هو رب العرش العظيم او في حم فات  
 استكبروا الى يسئامون سن له السجود ولا يحتاج لضم  
 ما قبله وهو قوله الا يسجدوا الى قوله وما يعلنونها وقوله  
 ومن اياته الليل الى قوله يعبدون **قوله** ان ربي الخراية وان  
 كان جنبا وجري م وغيره على الاطلاق وان لم يرح قال الا انها  
 مشروعة في الجاسة **قوله** او جنبا وان كان جنبا **قوله** في القيام  
 او بدله في غير صلاة الجنابة **قوله** المعلمه خرج الذي نطقه  
 خرق للعادة فيسجد لقراءته الا الجاد فلا سجود مطلقا **قوله**

بلغ



على المحدث  
القاري ومن سجد  
لذلك كلام  
الفرانسي  
مأخذا

[illegible]



والرفع منها ولا يسر رفع اليدين ولا جلوس الاستراحة بعدها وفي  
التحفة ولا تجب لها نية وفي النهاية تجب ويلزم المصلّي ان ينصب  
قائما ثم يركع ويسير ان يعز قبل ركوعه في قيامه شيئا من القران  
**فصل في سجود الشكر قوله** كحدوث معرفة خلاق الشكر  
المنهج وخروج بظاهرة مالا وقع له كحدوث درهم لفقره والندفاع  
مالا وقع لا ندفاعه عادة لو اصابه **قوله** او ولد ولو ميتا ان نفع  
فيه الروح لانه ينفع في الآخرة **قوله** جاءه او مال بشرط احدهما  
والآل لم يكن نعمة **قوله** غائب يحمل الفرج بقدره وبعد نعمة **قوله**  
على عدو اي بشرط الحل **قوله** عن ذكر اي عنه او عن نحو ولده  
او عن عامة المسلمين **قوله** كستر المساوي اعني عن اي من الناس  
حلبى ونظر في كلام شيخه في قوله لا يسجد له **قوله** وبما بعد  
هذه قوله من حيث لا يحتسب **قوله** في حصول الولد او وجود  
الوطئ في كثير مع عدم وجود الولد وايضا هو وان تسبب  
في اصل الولد لا تسبب له في خلقه وينفع الروح فيه وسلامته  
حيا الى الولادة **قوله** بالدواء وان تسبب في الدواء لا تسبب  
عادة الى فعله بخلاف من التجرفان حصول البرح ينسب الى  
فعله ولا يسجد له الا ان فرض انه ربح كثير لم يعتد مثله  
وكذا يقال فيمن زرع او غرس وفي نحو زيادة النيل ان  
وقف

١٢١  
وقف عن ابا ن زياد ثم زاد على خلاف العادة **قوله** وبالمهجوم  
اي خرج به والمراد بالجر صفة للمهجوم والحدوث مرفوع بالمراد  
وقوله استمدار فاعل خرج المقدر وقوله اندفاع بالجر معطوف على  
النعم او استمدار اندفاع النعم كما يدل عليه قول التحفة وخرج با  
لمهجوم فيهما استمدارهما انتهى **قوله** فاسق كذلك شيخ الاسلام  
وبقية كتب الشبهة التحفة فاقر في السجود لروية المستتر  
المصر ولوعلى صغيرة قال لان معصية الدين اشد انتهى  
فهو مخالف للاول الا ان يحمل على ما اذا غلبت معاصيه على طاعاته  
ويدل على الحمل المذكور الامداد وغيره واعتمد السجود لمركب  
الصغيرة مطلقا ونقله عن افتاء والده **قوله** شكرا على السلامة  
ظاهرا ان المبطل بالفسق لا يسجد وهو صريح التحفة وفي الامداد  
ان قصد زجره يسجد مطلقا او الشكر على السلامة مما ابتلي به لم يسجد  
ان كان مثله من كل وجه او فسق الراي اقيم انتهى واحال عليه  
في الفتح وجوب عليه من روي الا يعاب يسجد مطلقا وان كان <sup>سوق</sup>  
حالا منه قال ولا يحمل ان يضم للسجود عند حدوث او اندفاع  
ما امر الصدقة وصلاة ركعتين انتهى فالسنة المستلزمة ثلاثة  
اراء **قوله** ظاهرا يعني ان في بعض النسخ بدل قوله ولروية متظاهرا  
ويظهرها المتظاهرها نصه ولروية فاسق متظاهرها ظاهرا  
ووجه الاحسن ان قوله يسجد لروية فاسق متظاهرها







بدليل ذكر التحفة الزكاة قال في التحفة ويليه الصوم فالج الزكاة على  
ما جزم به بعضهم الخ وقيل غير ذلك والخلاف في الاكثر من واحد فامح  
الاقتصار على الاكثر من الاخر والا فصوم يوم افضل من ركعتين وقس  
على ذلك وفي الاعاب يتروى النظر في الافضل من الجهاد والاستغفار  
بالعلم الشرعي وقضية احاديث ان الثاني افضل نعم ان احتج في ناحية  
الى الجهاد اكثر كانه افضل **قول** بخلاف الاستسقاء فان ابا حنيفة ينكرها  
**قول** في وجوب القايل بـ ابو حنيفة **قول** سائر الروايات في انه نقل عن الحسن  
البصري وجوب ركعتي الصبح ونقل القول به عن بعض الحنفية ونقل  
عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي المغرب المتأخرتين  
وقال سعيد ابن جبير لو تركتني لما خشيت ان لا يغفر لي واختر  
ابو زرعة تبعنا لما لكى والحنابلة انهما افضل الروايات بعد  
ركعتي الفجر **قول** الاقتصار على الاكثر في نفسها خلاف الاولى  
والخلاف في صحة الاقتصار عليها خالف سنة صحيحة فلا يراعى  
**قول** الزيادة الخ لا يصح الكل في الوصل ولا الاحرام الاخير والفصل  
ان علم وتعد ولا انعقد نقلا مطلقا **قول** او غيره اي بان يوقفه  
غيره **قول** ويتاخر الخ ان كان يتفق بيقظته اخرا ليل اخره  
والا فلا **قول** من وجه اذ يجتمعان في صلاة بعد النوم بنية الوتر  
وينفرد الوتر بصلاة قبل النوم والتعبد بصلاة بعده من غير نية  
الوتر **قول** والفصل افضل وما نعه لا يراعى كما نفع الوصل لهما  
السنة

السنة الصحيحة بهما ولا يمكن وقوع وتر متفق على صحته ولو احرى بالوتر  
ولم يتعدوا اقتصر على ما شاء عند السطر ونزل الشهاب الرمي على ثلاث  
**قول** ان يقرأ الوا وتر بجس قمتلا المطففين والانشقاق في الاولى  
والبروج والطارق في الثانية وقد وضعت في الاول ويسن ان يقول  
بعد الوتر ثلاثا سبحان الملك القدوس رافعا صوته بالثلاثة اللهم  
ا في اعداء برضاك من سخطك وبمجانك من عقوبتك وبك منك  
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **قول** مثابرة امرؤا طبعته  
وليس الا ضطجاع على سنة الايمن بعدها فان لم يفعل فصل بينيها  
وبين الغرض بخو كلام **قول** وهي عشر الضمير يعود على المضاف اليه  
الذي هو الروايات الموصوفة بالمعكدة وان كان خلافا الغالب والاقال  
وهي ثمان الا ان يكون ضم اليها الجمعة وفيه ان كان ينبغي ان يعدها ح اثني  
عشر فخره **قول** ثم يتلوا الخ صريح في ان التراويح افضل من غير المؤكد  
من الروايات وهذا ضعيف والمعتمد عكس **قول** دوني اي التراويح وفيه  
ما سيما في كلامه ان صلى الله عليه وسلم صلاها في بيته باقي الشهر  
وهذه مواظبة الا ان يكون مراده ان لم يواطى عليها في المسجد او جماعة  
او في بعض السنين **قول** فيهما اي في سنة التراويح وصلاته اي السنة  
التي هي التراويح والصلاة التي هي التراويح **قول** اربع كذلك في شرط الارشاد  
والتحقيق بل الصواب انما صلاها باصحاب ليلتين او ثلاثا كما او ضمت  
في الاولى **قول** ورواية ثلاث وعشرين اي الواقعة في زمن عمر بن الخطاب

اي التراويح  
التي هي التراويح  
عليها اقتضى ذلك  
عليها في الفضل  
كروا شرفت  
شرف في شرفها  
واسم الامور  
على التراويح  
خلاف التراويح  
فان التراويح  
اقتضى تعدد  
تاريخ التبرع  
تستمر











مؤلفه و مؤلفه و مؤلفه

من مع آية بالبحر  
 عن الدنيا البقية  
 الى القدر من  
 انه لا يصح فعلها  
 فعل المغرب ولو  
 جمعها تأخير او قبل  
 ان تكون بعد فعل  
 العشاء اذا جمعا مع  
 المغرب فقد ياسب  
 ونقوت بخروج وقت  
 المغرب فنقض خبطة  
 اهل البيت عليه السلام



الاول وان قال في التحفة كل وقت قال وعلم من كونه مطلقا ان لا تقتضي لانه  
ليس له وقت محدد حتى يتصور خروجها عنه الخ لكن سياتي في كلامه في هذا  
الشرح ان من فائته صلاة اعتادها ندب قضاؤها وان لم تكن موقنة  
وان من افسد نفلا مطلقا ندب له قضاؤه وان لم يعتده فيشمل ذلك هذه  
اربع ركعات استحسن الغزالي في الاحياء انه اذا صلاها في النهار وصلها بتسليمه  
واحدة وان صلاها بالليل فصلها بالتسليمتين وفي التحفة اطلاق التحسين انتهى  
ولو قيل باطلاق الفصل لم يبعد **قوله** وسورة في الايعاب الاجب تارة من  
طهار الفصل والافضل اربع من المسجحات الحديد والحشر والصف

والجمعة والتغابن للمناسبة بينهن في الاسم وتارة من قصاره كالزلازل  
والحاديات والهاكم والاخلاص انتهى وفي ترغيب المنذر عن ابن المبارك  
يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله  
الا انت سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت

بالحق على ثلاثين تسبيحا في الركعة وفي السجود سبحان  
بالحق على ثلاثين تسبيحا في الركعة **قوله** بالله زاد في الاحياء العلى  
والاعتدال كان ابن المبارك يسبح قبل القراءة خمسة عشر مرة  
وبعد القراءة تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا

في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا

في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا

في رواية ابن المبارك لا يسبح في جلوس نشي مد ولا استراحة انتهى ويتخير  
في جلسة النشيد بين كون التسبيح قبله او بعده كمن في القيام على الاقرب  
في التحفة وفي الايعاب وفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وكون دعائه  
بعد النشيد وقبل السلام اللهم اني اسئلك ترفيق اهل الهدى واعمال اهل  
اليقين ومناجاة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل الحسنة وطلب  
اهل الرغبة وتعبد اهل الورع وعرفان اهل العلم حتى اخافك اللهم اني اسئلك  
مخافة تحجزني عن معاصيك حتى اعلم بطاعتك عملا استحق به رضاك و  
حتى اناصحك في التوبة خوفا منك وحتى اخلصك النجاة جلالك و  
حتى اؤكل عليك في الامور كلها حسن ظني بك سبحان خالق النور ثم يسلم  
ثم يدعو بحاجته وفي كل ما ذكر ورد سنة وبعض ذلك ضعيف يعمل به في

الفضائل الخ **قوله** عالج اسم موضع به رمل **قوله** الرغائب حتى يصوم اول  
خمس من رجب ثم يصلي فيها بين المغرب والعشاء اثني عشر ركعة يفصل بين  
كل ركعتين بالتسليم بقراءة الكتاب مرة والفرد ثلاث مرات  
والاخلاص ثلثي عشرة مرة فاذا فرغ من صلاة صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
سبعين مرة يقول اللهم صل على النبي امني وعلى اله ثم يسجد ويقول في  
سجوده سبعين مرة سبح قدوس رب الملائكة والروح ثم يرفع راسه  
ويقول سبعين مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم فانك انت العلى  
الا عظم ثم يسجد سجدة اخرى ويقول فيها مثل ما قال في الاولى ثم يسئل الله  
حاجته في سجوده فانها تقضى وصلاة نصف شعبان مائة ركعة

في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا

قوله الذي ينبغي في طهارة  
القلوب وروى عن  
الشيخ في كتابه  
الغريب في جامعته  
صلى بعد ركعتي  
ولم يتكلم بينهما  
بشي من امور الدنيا  
يقرا في الاولى  
الكتاب وعشرين  
اول البقرة وايتين  
من وسطها والحمد  
الله واحد الى عقول  
عشر مرة وفي الثانية  
نقطة الكتاب وآية  
الكري وايته بعد

في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا  
في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا في الركعة وفي السجود تسبيحا واحدا



قوله كل الليل قال ابن  
عبد الحق الحق الحق  
الكراهة بالقدر للضرر  
ولو بعض الليل ولا  
المجموع يقتضيه وذكر  
المحدثين في كراهية  
وقال ان لم يكن ذلك  
مستحبا لغيرها  
التي قد يحتاج اليها  
او في غير ذلك من  
منه بخلاف كراهة  
فلا ورقة فيه  
اولى اهـ وقد افاد  
الاحاديث ان عليه  
عليه وسلم لم يكن  
الدهور والاشهر بل كان ليحرق في اعطاه نفسه  
فيصوم ويفطر ويقوم وينام ويتكلم ما يجد وكان يصوم  
حتى لا يكاد يفطر ويفطر حتى لا يكاد يصوم كما رواه الامام احمد وغيره اهـ فتاوى  
ومن المنهني قال لعبد الله بن عمر انك تصوم النهار ويقوم الليل فقلت لمي  
قال فلا تفعل صم ط فطر وقم ونم فان لم تجد عليك حقا ولو وجدك  
عليك حقا ولو زورك عليك حقا اهـ رواه الشيخان اهـ

بن صلي عليه نقى فاشيها صلي عليه نقى وروى عن مجاهد بن عبد الله بن جابر عن ابن عباس رضي الله عنهما

مقدمه علی  
الخشوع فاذا اتع  
الخشوع والحکمت  
فی اولی کما انطق  
لتفرق علیه با  
الخلق من انما  
الخشوع لشدة  
الصلوة فی علی  
براءة من النار و

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of the items mentioned in the preceding text.

تلقوا في الايام  
اصحابها وحفظ  
فرض الكفاية  
بفعلهم فقط  
لان ظهور الشارح  
يسند على حاله  
انما عينه قاله  
في الحفظ

منه شرح فيها  
الجماعة في الجملة  
اي في بعض  
المسوقين  
مجالس مشروقة  
الجماعة بخلاف  
مخاروا ابنة

الحديث  
قوله اعلمه مر  
اي وافق بان الافراد  
في المسجد الحرام فضل  
من الجماعة في مسجد  
المدينة وان الافراد  
في مسجد المدينة فضل  
من الجماعة في الأقصى  
انتهى ولاحظ قوله  
صلى الله عليه وسلم صلاة

في مسجد في هذا الفصل في الصلاة في المساجد الحرام  
وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجد  
رواه احمد وابن ماجه والبيهقي وصح ابن خنسان  
وقال ابن عبد البر لا يطعن فيه والمراد بالمسجد الحرام  
المكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال  
القبلة وهو المعتقد اعم من التمايز في الاشكال

سینادہ

Handwritten text in Devanagari script, likely from a manuscript.

مجلسه فرادی و علم  
معتدله شارح انتقاد  
جماعه  
کتاب فضیله و  
توزیع منصفانه  
انجمن تصوف  
مورفا و حلی

[illegible][illegible]



هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت  
والوجه الثالث في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت

المبالغة ولكن يؤدى اليها مع ضيقها الى الاول كان مكرها **قوله**  
وقيل يكفر اي لا يصح حينئذ كالعابد لو دأبه لا لله تعالى **قوله**

اجادة الغرض باثني عشر شرطاً ان يكون مما تطلب في الجماعة ولو نفلاً  
وان تكون التي يريد اعادتها معادة وكذلك المعادة بان يدرك ركعة  
منها في الوقت الا العيد وان لا تكون صلاة خوف وان لا تكون وتر اي لا  
تفعله السوبرى عن م ركن صرح في التحفة بخلافه وعليه يسقط التحفة معارضة  
هذا من العبد وان تكون الجماعة الثانية غير الاولى لكن في اللسوق غير الاعادة  
خاصة وان لا تكون حنافة ومع ذلك تقع نفلاً وان تكون الاعادة حرة في حالها  
الصلاة الاستسقاء فتكرر الى ان يسفرهم الله وان يكون المعيد ممن صلى مع  
يجوز تنفله لا يخوفاً قد الطهورين وان يعتقد المعاد معه جواز  
الاعادة وان توقع المعادة جماعة وقد ينتفي شرطه كما اذا وقع  
في حصة الاولى خلاف وان تكون جماعة المعادة مما يدرك بها فضيلة  
الجماعة وهذا الشرط يستعمل على شروط كثيرة كما يعلم مما سيأتي

اولها اذ صحت الاولى ونية الغرضية بها لا عليه **قوله** ولو جمعة قوله نية الغرضية  
ان لا يكون الغرض من الصلاة التبرع به ولو لم يجز في غير جمعة  
ويتصور عند جواز تعددها ولو صلى معذور الظاهر ان ادرك  
الجمعة سبق الاعادة ايضا **قوله** على صورته قال الحلبي الظاهر في المفروضة او الصلاة  
ان لا يجب عليه ان يلاحظ ذلك في نية بل الشرط ان لا ينوي  
حقيقة الغرض والابطال ويجب في القيام ويجزى قطعها  
لكن يجوز جمعها مع الاصلية بنيتها واحد **قوله** غير مكرهة اما

هو المحدث عند النية  
المحتمل فيكون الاقصد  
منه وما يكره  
والوجه الثاني في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت  
والوجه الثالث في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت

هي كما اذا كانت في المسجد غير مطروقة له امام راتب بغير اذن وكذا عند  
الشه اذا صلى منفردا عن الصف او لم يساوه او بعد عن الذر امامه  
اكثر من ثلاثه اذ ربح او يسع الذر امامه واقفا وغيره ذلك من كل مطلب  
من حيث الجماعة فمن قارن شيئ من ذلك تحريمه بالمعادة لم  
تتعقد عند الشبه ولا يضطروها عنده في اثناء الصلاة وامام ر  
فالجماعة في المعادة عنده بمنزلة الطهارة فتبطل الصلاة بتأخير  
احرام ما موم عن احرام امام معيد وتأخير سلام معيد عن  
سلام امامه ولولتمام تشهد واجبا ولا رادة سجود السجود  
اولتدارك ركن فاته **قوله** لمن صلى جماعة هذا اخذوه من طلاق  
قوله صلى الله عليه وسلم اذا صليتما في رحاكما فانه يصدق بالانفراد  
والجماعة والمصلي شخصان فافراد الضامير مراعاة للفظ من **قوله**  
بعد صلاة العصر طبق الفقهاء عليه ومنهم شيخ الاسلام والشه  
وم ركن الذي رايته في تخرج احاديث الرافع الى فظ الراجح  
انني الظاهر وكذلك رايته في المنتقى لابن يمنية نفلاً عن رواية  
الامام احمد والرجل المجهول هو ابو بكر رضي الله عنه **قوله** وان نوى  
الخزيع لو نسي ان صلى الاولى فصلى مع جماعة ثم بان فساد الاولى اجزائه  
الثانية لجزئه بغيرها **قوله** لم يصح في الاعاب ما لم يكن جاهلاً فلينبه  
ان تقع له نفلاً مطلقاً **قوله** ولا الجنازة سبق انها اذا اعيدت تحت  
وقعت نفلاً **قوله** ما نسي في الجماعة سبق الكلام في الوتر

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت  
والوجه الثالث في بيان ما لا يكره في الصلاة  
من غير ما ذكرناه من وجوبها في كل وقت



**فصل في اعذار الجمعة والجماعة قوله** ان بل الخ ولو كان عنده  
 ما يمنع بلله كلبا قال فلا يعاب ويحمل خلافه **قوله** مع المطر اذني  
 مراتبها ان تشغله من اصل الخشوع لا كماله **قوله** عليه اى المطر  
 وتبريض هو ان يطهره ويسقيه ويتعاطى ما يحتاجه **قوله** او لا ستر  
 له اوله ستره لكن تعلق قلبه به تعلقا شديدا يمنع من الخشوع  
 وان لم يشرق على الموت **قوله** لهما اى الزوجة **قوله** يلزمه الدفع عنه كذلك  
 شرحا الارشاد وشرح الاسلام والخطيب اى بان كان ذا زوج او كان  
 بيده كود بعة عنده والا فلا يلزمه الدفع عنه لكن في التحفة والنهاية  
 وان لم يلزمه الذبح عنه خلافا لمن قيده به **قوله** في التنوير وان علم  
 حال وضعه انه لا ينضج الا بعد فوت الجمعة مالم يقصد به استقامتها  
 فلا تسقط وان لم يفي الجمعة وكذا كل عذر تعاطاه بقصد ذلك ومع  
 ذلك لو ضنى تلفه سقط عنه للنهي عن اضاءة المال ومثله خوفه  
 عدم انبات زرعه او ضعفه او اكل جراد له وتحصيل الماء عذرا ان  
 احتاج اليه حالا والا فلا **قوله** ببينة اذا كان لا يسمعها الا بعد  
 حبسه فهي كالعدم **قوله** او عين اى ان كان مما يقبل فيه اى كما  
 اذا الزمه الدين لا في معاملته كسواء او قرض والا فعليه البينة  
 ومحلله ان كان الحاكم يسمع ذلك والا فلا لعدم **قوله** اوله اى  
 لان حام العفوة عن التعزير اذا كان لله **قوله** وان كان كبيرة هذا  
 جواب للامام ابداه عن استشكل له وهذا ان موجبا القود  
 كبيرة

للا

كبيرة والتخفيف بينا فيه قال لا ذمي بعد ذكره جواب الامام ولا  
 شك لا قوى وكان وجهه انه كيف يترك الواجب الفدرى المحقق  
 لندوب متوجه **قوله** وثبت عنده في شرح الارشاد والنهاية  
 التفريح لعدم فائدة انتهى وفي الاستنى الى الامام ندبا بما يظهر  
 الخ وصرح الشيخان نقلا عن الامام ان القتل الموجب للقود يصح  
 التوبة منه قبل تسليم القاتل نفسه بالندم في حواله وكان  
 منه القصاص عن مستحقه معصية متجددة لا تقدر في التوبة  
 بل تقتضى توبة منى **قوله** من الجوف كدم الناصور وسلسل نحو الملامى  
 وغلبة قتي قال ابن عبد السلام ينبغي تأخير الصلاة لكل مشوش  
 يذخر به الحاكم الحكم **قوله** ضرا اى يبيع التيمم **قوله** وفقد لبس الخ  
 كذلك المكروب لمن لا يليق به المشى واورد في الايعاب احتماليين  
 فيما لو كان يحمل الجماعة من لا يليق به بما يسته او من ينادى بحضرة  
 ولم يرج منها شيئا والذين يظلمون الى ان لا يسب عذر **قوله** بالليل ان تاذى  
 بالسند بدة نهارا كذا ذى بالوحد كان عذرا **قوله** بحضرة ما كوال الخ  
 يحمل هذا على ما اذا كان لا يخل خشوعه الا بحضرة ذلك او قرب  
 حضوره اما اذا اختل اصل خشوعه من شدة الجوع عذر مطلقا  
**قوله** ولا يشبع حمل قول النور وبالحال حاجته على ما اذا لم يثق  
 من نفسه بعدم التطلع بعد اكل ما ذكره الصلاة مكره **قوله**  
 كل حالة تنافي خشوعه **قوله** بفتح الحاء ويجوز اسكانها وحي  
 قوله على ما اذا لم يثق من نفسه بعدم التطلع بعد اكل ما ذكره الصلاة مكره

قوله على ما اذا لم يثق من نفسه بعدم التطلع بعد اكل ما ذكره الصلاة مكره  
 اى على ما اذا كانت نفسه مطمئنة  
 بالثقة ولاكتفى بما توافقه من اللق هذا ونقله على طائفة من قول الله  
 واعلم القول بان يشبع

كيفية والتخفيف بينا فيه قال لا ذمي بعد ذكره جواب الامام ولا  
 شك لا قوى وكان وجهه انه كيف يترك الواجب الفدرى المحقق  
 لندوب متوجه **قوله** وثبت عنده في شرح الارشاد والنهاية  
 التفريح لعدم فائدة انتهى وفي الاستنى الى الامام ندبا بما يظهر  
 الخ وصرح الشيخان نقلا عن الامام ان القتل الموجب للقود يصح  
 التوبة منه قبل تسليم القاتل نفسه بالندم في حواله وكان  
 منه القصاص عن مستحقه معصية متجددة لا تقدر في التوبة  
 بل تقتضى توبة منى **قوله** من الجوف كدم الناصور وسلسل نحو الملامى  
 وغلبة قتي قال ابن عبد السلام ينبغي تأخير الصلاة لكل مشوش  
 يذخر به الحاكم الحكم **قوله** ضرا اى يبيع التيمم **قوله** وفقد لبس الخ  
 كذلك المكروب لمن لا يليق به المشى واورد في الايعاب احتماليين  
 فيما لو كان يحمل الجماعة من لا يليق به بما يسته او من ينادى بحضرة  
 ولم يرج منها شيئا والذين يظلمون الى ان لا يسب عذر **قوله** بالليل ان تاذى  
 بالسند بدة نهارا كذا ذى بالوحد كان عذرا **قوله** بحضرة ما كوال الخ  
 يحمل هذا على ما اذا كان لا يخل خشوعه الا بحضرة ذلك او قرب  
 حضوره اما اذا اختل اصل خشوعه من شدة الجوع عذر مطلقا  
**قوله** ولا يشبع حمل قول النور وبالحال حاجته على ما اذا لم يثق  
 من نفسه بعدم التطلع بعد اكل ما ذكره الصلاة مكره **قوله**  
 كل حالة تنافي خشوعه **قوله** بفتح الحاء ويجوز اسكانها وحي  
 قوله على ما اذا لم يثق من نفسه بعدم التطلع بعد اكل ما ذكره الصلاة مكره  
 اى على ما اذا كانت نفسه مطمئنة  
 بالثقة ولاكتفى بما توافقه من اللق هذا ونقله على طائفة من قول الله  
 واعلم القول بان يشبع



ردية وضابطا الشديدا لا يؤمن معه المثلوث او الزلق وان لم يكن  
 متفاحشا ولا يعاب قضية اطلاقهم انه عذر ولو بالنسبة لمن عنده  
 دابة يعتاد ركوبها فيه فاشغالها وهو متجه **قوله** ظهر اعذر الله  
 واعتمد رعدم التقيد في وعنده عذر مطلقا **قوله** نزهة كالرؤية  
 بلادا يعاب **قوله** يوزى وان قل واعتمد رتبعا لوالده ولا نوار كراهة  
 الكل ما ذكرنا مطلقا وفي التحفة في اطلاقه نظر ولو قيدت بما اذا  
 اذا الحله وفي عزمه الاجتماع بالناس او دخول المسجد لم يبعد **قوله**  
 خبيث كالتصايب ودم القصد **قوله** يمنعان اي يلزم الامام  
 او نائبه منعه من ذلك وينفق عليهم ما من بيت المال فيما سيرا  
**قوله** لا اعذر عندك واستوجه م رعدم الفرق بين العذور  
 وغيره لوجود التاذي **قوله** عند الناس ولو كان اكله لعذر  
 عندك فهذه تخالف التي قبلها عندك **قوله** في طريقة ولا طريق  
 له سواء ايعاب **قوله** من يوزيه ولو بخوشتم ما لم يكن دفعه  
 من غير مشقة **قوله** الليلية في المغرب والعشاء تحفه **قوله** له اي  
 بافا يخشى فستانا با مردجلا او يخشى فستانا غيره به لكونه كذلك وكونه لا يفي  
 لا يجد قابلا ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة وان احسن  
 المشي على العصى نحو النسيان والاكراه والاستغفار بالسابقة  
 او المناضلة ثم هذه الاعذار تمنع الاثم او الكراهة ولا تحصل فضيلة  
 الجماعة الا اذا قصدوها لولا العذر وكان يلزم فيحصل له

اجد

اجد محيا كذا لاجز الفاعل لها وبهذا يجمع بين الخلاف في ذلك ثم هي  
 انما تمنع ذلك فيمن لم تنذات له اقامة الجماعة في بيته ولا لم يسقط  
 الطلب عنه ككراهة الافراد وان حصل الشعار بغيره **قوله**  
**في شروط القدوة** **قوله** وان لا يعتقد المراد به ما يشمل الظن  
 بدليل ما مثل به لا ما اصطلح عليه الاصوليون وهو الجازم  
 المطابق بدليل **قوله** اخلفا اي ولو بالتيا من والتماسه وان  
 اتحدت الجهة **قوله** امير فلا يفرج خذوا من الفتنة فيقتدى  
 به الشافعي عند الشك ولا عادة عليه وفي ايعاب ما لم يخصه  
 وكترك البسملة في ذلك ترك الطمانينة في محلة عند ال  
 لا ان راه مسرفجه انتهى ومحل الاعتذار في غير الجمعة اما هي  
 اذا تقدمت باجمعة اخرى فلا تصح وان كان امام السلطان  
 فان اضطرر للصلاة معه نوا نافلة واعتمد رعدم اعتذار  
 ذلك مطلقا **قوله** اقتصد قنده م روعيه بما اذا نسيه الخفي  
 لجزمه بالنية ج بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب واعتمد في  
 التحفة وغيرها عدم التقيد اذ هو عندنا ليس بمتلاعب  
**قوله** كموثوم سبق في شروط الصلاة **قوله** باجني ادهنا  
 عنده واعتمد رصحة الاقضاء بالاجني ادهنا وخبر يقتدى  
 ما اذا انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبقا فافتدى  
 به اخر او مسبقون فافتدى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة

١٤٢

في شروط القدوة  
 وان لا يعتقد المراد به ما يشمل الظن  
 بدليل ما مثل به لا ما اصطلح عليه الاصوليون وهو الجازم  
 المطابق بدليل  
 اخلفا اي ولو بالتيا من والتماسه وان  
 اتحدت الجهة  
 امير فلا يفرج خذوا من الفتنة فيقتدى  
 به الشافعي عند الشك ولا عادة عليه وفي ايعاب ما لم يخصه  
 وكترك البسملة في ذلك ترك الطمانينة في محلة عند ال  
 لا ان راه مسرفجه انتهى ومحل الاعتذار في غير الجمعة اما هي  
 اذا تقدمت باجمعة اخرى فلا تصح وان كان امام السلطان  
 فان اضطرر للصلاة معه نوا نافلة واعتمد رعدم اعتذار  
 ذلك مطلقا  
 اقتصد قنده م روعيه بما اذا نسيه الخفي  
 لجزمه بالنية ج بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب واعتمد في  
 التحفة وغيرها عدم التقيد اذ هو عندنا ليس بمتلاعب  
 قوله كموثوم سبق في شروط الصلاة قوله باجني ادهنا  
 عنده واعتمد رصحة الاقضاء بالاجني ادهنا وخبر يقتدى  
 ما اذا انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبقا فافتدى  
 به اخر او مسبقون فافتدى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة

انما تمنع ذلك فيمن لم تنذات له اقامة الجماعة في بيته ولا لم يسقط  
 الطلب عنه ككراهة الافراد وان حصل الشعار بغيره  
 في شروط القدوة  
 وان لا يعتقد المراد به ما يشمل الظن  
 بدليل ما مثل به لا ما اصطلح عليه الاصوليون وهو الجازم  
 المطابق بدليل  
 اخلفا اي ولو بالتيا من والتماسه وان  
 اتحدت الجهة  
 امير فلا يفرج خذوا من الفتنة فيقتدى  
 به الشافعي عند الشك ولا عادة عليه وفي ايعاب ما لم يخصه  
 وكترك البسملة في ذلك ترك الطمانينة في محلة عند ال  
 لا ان راه مسرفجه انتهى ومحل الاعتذار في غير الجمعة اما هي  
 اذا تقدمت باجمعة اخرى فلا تصح وان كان امام السلطان  
 فان اضطرر للصلاة معه نوا نافلة واعتمد رعدم اعتذار  
 ذلك مطلقا  
 اقتصد قنده م روعيه بما اذا نسيه الخفي  
 لجزمه بالنية ج بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب واعتمد في  
 التحفة وغيرها عدم التقيد اذ هو عندنا ليس بمتلاعب  
 قوله كموثوم سبق في شروط الصلاة قوله باجني ادهنا  
 عنده واعتمد رصحة الاقضاء بالاجني ادهنا وخبر يقتدى  
 ما اذا انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبقا فافتدى  
 به اخر او مسبقون فافتدى بعضهم ببعض فتصح في غير الجمعة



الاول من صلاة الامام بعد سلامه اما من يسبوح آخر صبح في غير الجمعة  
اذ لا ما في غيرها بخلافها اذ لا تنافي بينه بعد اخرى وكانهم ارادوا  
بالاشاء ما يعين الحقيقة والحجازي اذ ليس فيها اذا كان الخليفة منهم  
بعضهم قال بالجواز في هذه الاوقات انتهى

مع الكراهة اما الجمعة فلا مطلقا عند روافي الثانية عند الشارح اما في الاول وهي  
اقتداء الاخر الذي ليس يسبوق بالسبوق فتصح في الجمعة عنه **قوله** يعجز بكبير الحرم  
افصح من فتح ما فيه بعكس ذلك **قوله** اقتدى به مثله فيصح وهو في الجمعة  
كان اتفاقا ربوعا اميا في الجوز عنه فتلزم في الجمعة **قوله** تكره القدوة لمن الخ  
هكذا في بعض النسخ باللام وكذلك الاحاد اذ يكره له ان يجعل نفسه قدوة  
لغيره بان يجعل نفسه اماما واما الاقتداء به في مذكور ففي قوله وبه ولو عبر  
بقوله تكره له الامامة كما عبر في التحفة كان اوضح وفي اكثر نسخ هذا  
الشرح وتكره القدوة عن بدل اللام مع ذكر وبه بعد ذلك في مكرر **قوله**  
من حرروا الفاتحة ليس بقيد فلو حذف كان اخيرا ولم واولى **قوله**

لا يغير الخ كفتح او كسرا نعيد وكسر نونها ويا لم بذلك ان تعده **قوله**  
قوله قراءة شاذة فيها زيادة في زيادة الخ تقدم في صفة الصلاة  
اي اعتبار في صفة الصلاة  
و يشترط في صفة القراءة  
عدم اللحن في غير المخرج  
بالمعنى كضم تاء انعمت  
او كسرها ممن يمكنه التعلم  
وقراءة شاذة وهي فان ضاق الوقت صلى لحرمة واعاد ولا ياتي بتلك الكلمة فان تعلم حرره  
ما وراء السبعة ان ذلك على لسانه فان تفضل للصواب ولو بعد السلام حيث لم يطل  
غيرت المعنى كقراءة  
انما يخشى الله من عباده  
العلماء برفع الاول الاقتداء به للعالم بحاله **قوله** فكما امر فلا يصح اقتداء الفارسي به ويصح  
ونصب الثاني او زاد اقتداء مثله به وتصح صلاة لنفسه ومثله ما اذا لم يحض زمن المكان  
ولو لم فاقوا نقصت فتى فعل شئنا من ذلك بطلت قراءة الا ان  
يقعده ويعلم تحريره فحرم صلاة ولو بالغ في الترتيل فجعل  
الكلمة كلمتين فاصدا اظهار الحروف كالوقفة اللطيفة بين  
السين والتاء من نستعين لم يجز اذا الواجب ان يخرج  
الحروف من مخارجهم ثم ينتقل الى ما بعده مستصلا به بلا وقفة

قوله في غير الجمعة  
قوله في غير الجمعة  
قوله في غير الجمعة

تعلمه من حين اسلامه فيمن طهر اسلامه ومن التمييز فغيره **قوله**  
او صلى الى غير ذلك **قوله** او نسي ان لم يحسن او في صلاة لان الكلام اليسير  
بى هذا القيد معتقد ويصح اقتداء من يحسن التكبير والنشيد والسلام  
بالعربية بمن لا يحسن بها اذ لا مدخل لتحول الامام فيها **قوله** وان لا يقتدى  
الرجل الخ حتى تسع صور خمسة منها صحيحة وهي رجل برجل خنثى  
برجل امرأة برجل امرأة خنثى امرأة بامرأة واربعة باطلة رجل بخنثى  
رجل بامرأة خنثى بامرأة خنثى بخنثى **قوله** الذي الذكر فيه على ان المراد بالرجل  
ما قابل المرأة فينضم اليها وبالمرة ما قابل الرجل فتشمل الصبية **قوله** لما صح  
صح الخ فانه ليس بنصافي شمول الامامة الصلاة وعلى التنزل ليس فيه انه  
شروط للصحة والثاني في سندره ضعيف ومن هدمتم بالوضع فلو  
اجتمع بالاجماع على منع اقتداء الرجل بالمرأة كما في التحفة كان اوضح **قوله**  
اهل اخرج ما اذا ظن به خلا فلا تصح وان تبين ان لا خلل كما سياتي في  
كلامه **قوله** بان كفره ولو بقوله لقبول اخباره عن فعل نفسه عالم نسيلا  
ثم يقتدى به ثم يقول بعد الفراغ لم اكن اسلمت حقيقة او ارتدت  
لكفره بذلك فلا يقبل خبره **قوله** بزندقه الزندق من بمعنى الكفر او  
من لا ينتحل ديننا فولا جمع بينيما بان المتدين بالدين هو توافق  
الظاهر والباطن على العقيدة والذين خالفوا ظاهره باطنه في ذلك  
غير متدين بدين فالخلق لفظي **قوله** او اميا امر او لم يكبر للاحرام وفي  
النهي لمر بان امامه قادر على القيام وخالفه في الامداد فاعتمد عدم

قوله في غير الجمعة  
قوله في غير الجمعة  
قوله في غير الجمعة

١٢٢



الاعادة **قول** خلا كان ظنه خشي فاقترى به وان بان انه رجل مجنون بالو  
 ظنه رجلا ثم بان خشي بعد الصلاة ثم اتبع بالذكرة فلا اعادة للبحرزم بالنية و  
 بقوله بعد الصلاة خرج ما اذا بان في اثنا عشر في النهاية الاقرب وجوب استئنافها  
 وناس سم على الخشني بالواقترى خشي بانني اعتقدتها رجلا ثم بان انوثته  
 الخشني قال فالمتجه عند الصحة وفي التحفة ترجيح عدم الصحة **قول** او بدنه  
 اى او ملاقيها **قول** بياطن الثوب الراجح ان الظاهرة هي التي لو تامل المأموم  
 راحا والخفية بخلافها ولم يراها المأموم لبعده واستغفار بالصلاة  
 او ظلمة او حائل بينه وبين الامام او كانت في نحو عمامة الامام ولم  
 يرها المأموم لصلاته جالس العجزه ولو قام لراها لزمته الاعادة  
 في سائر هذه الصور واختلف في الاعنى فعندم ران كان يفرض زوال  
 عماه لو تامل لراها لزمته الاعادة وعند الشارح لا مطلقا ومثله  
 فلا يعاب الظلمة الشديدة قال والتمحق في سائر العورة كالجنب  
 فيما ذكر من التفصيل وفي النهاية عن والده لو سجد الامام على كفة الذي  
 يتحرك بحركته لزم المأموم الاعادة ان كانت بحيث لو تامل امامه  
 ابصر ذلك والا فلا ورايت نقلا عن الشيخ عبد الرووف ظاهر كلامهم  
 ان المراد بالظاهر ما هو خارج الثوب لا ما هو من جهة القبلة انتهى  
 ونقل القليوبي عن شيخه الزبائدي والرملي ان الظاهرة هي العينية  
 والباطنة هي الحكيمة وقد اشبهت الكلام في الاول علما يتعلق بهذه  
 المسئلة **قول** نحو السبي وراي فلا يلحق المأموم سبي وامامه ولعله  
 اراد

اراد بنحو السبي وتعمد ترك البعض ولا يتحمل الامام السبي عن المأموم  
 اذا سهي بل يطلب من المأموم السجود لسبه ولا يدرك المأموم الركعة  
 بالركوع لعدم تحمل امامه الفاتحة عنه لكونه ليس في صلاة **قول** وقد ظنه  
 الخ في الاعاب لو علم انه زائدة لم يصح اقتدائه به كما لو علم حديثه **قول** جاهلا  
 زيادته يغني عنه قوله ظنه في ركعة اصلية **قول** لحسان الخايري ولو في  
 الجمعة فيضيق اليها اخرى لان الساهي في صلاة بخلاف ذي الحذر والجنب  
**قول** لم تحسب الركعة هذا بالنسبة لذي الحذر والجنب في تكرار  
 قوله انما وادراك الركعة بالركوع الا ان يقال في هذا زيادة انه  
 لا يدرك الركعة بادراك بعض الفاتحة والامر في مثله قريب **قول**  
 ولم يحتمل بان لم يفترقا وضمير عنه يعود الى الحذر والجنب وافترده  
 لان العطف باو **فصل فيما يعتبر بعد توفر الصفات السابقة**  
**قول** سواء الخ اى خلافا للقاضي في قوله ان جاء من خلعت صحت صلاته دون  
 مجيئه عن امامه **قول** بعقبه اى على عقب الامام **قول** او جنبه الخ  
 في التحفة جميعه وهو ما تحت عظم الكتف الى الخاصرة وحذفوا جميع  
 في الاسنى والمعنى والنهاية وشرح الارشاد وفي التحفة في الاستلقاء  
 بالعقب ان اعتمد عليه والا فاعتمادا عليه وفي المعنى والنهاية  
 العبرة فهم بالراس والمعتمد على خشتين تحت ابطنه بان لم  
 يبق لرجليه اعتماد على الارض ولم يمكنه غير ذلك اعتبار الخشتين  
 وان امكنه الاعتماد على قدميه لا تصح صلاته والمصلي بالكشف

١٢٥  
 هذا هو الوجه في الاستلقاء  
 اي ولا بد من ان خشتين تحت عظم الكتف الى الخاصرة وحذفوا جميع  
 اي فلا بد من ان خشتين تحت عظم الكتف الى الخاصرة وحذفوا جميع  
 اي من ظهره او من راسه  
 اي اذا كان المأموم اماما اذا كان  
 مصليا بين الامام فقط فلا يلحق الصلاة  
 الا اذا كان المأموم اماما اذا كان  
 مصليا بين الامام فقط فلا يلحق الصلاة



حيث كان رباطه من كنفه فيما يظهر ولا اعتبر ما ربط منه وفي الساجد  
اعتبارا صابغ قدميه ان اعتد عليه والا فخر ما اعتد عليه وقال القليل  
بالركبتين لمن اعتد عليهما **قوله** تقدم في الاعراب الجاهل المعذور بحمله  
يفتقر له التقدم قال وعليه فالناسي مثله واقرب السدري وغيره **قوله**  
على العقب والا اعتبر ما اعتد عليه فلو اعتد على احدى رجليه وقدم  
الاخرى على الامام لم يضروا ان اعتد عليهما في غير الشئ خلافا للمعنى  
والنهي انه وهو قياس ما اعتد به الشئ في التقدم ببعض العقب المعتمد  
على جميعه الا ان يفرق **قوله** من فضل الجماعة هذا عنده وهو ظاهر  
م قال السيد عمر البصري في حاشية التحفة ان اراد فوات فضيلة  
السبع والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي فوات فضيلته  
فواضح وان كان مطلقا فحل فامل في قال والحكم بان عدم الاتيان  
بفضيلة من اجل الاتيان ببقية الفضائل التي اتي بها محض تحاكم  
حالم يرد من نص الشارع في رايه سم في حاشية شرح المنهاج قال قوله  
وكره لما موم انفراد ومع انفراده وكرهته لا تفوت فضيلة الجماعة  
خلافا للصلي ووافقا للطبلاوي والبرلسي نعم فضيلته دون فضيلة  
من دخل الصف والرمل ووافق المحلى انتهى في **قوله** وفي فناء السيد عمر المذكور  
لعلم ما قاله الطبلاوي والبرلسي الا قرب ان شاء الله تعالى انتهى  
وهو الذي لا يتجدد غيره **قوله** مستور خرج العاري وسيا في كلامه  
وقومهم صفا واحدا حيث كانوا بصرا في وضوء وفي الاعراب من له  
ان يجاذبه

وقال من لا يراه في ان  
الناسي في الشئ  
لغفلة باحالة  
حتى نسي الحكم

اي مع حصول فضيلة  
بقية ما اتي به في  
ذلك الجزء الذي  
فيه من الفضائل  
اي قالوا من  
الامام ان  
الذي زاد  
الآن من الجماعة  
التي هي  
سواء في  
فقط وما  
علاه مما  
بما وفيه  
له السبع  
درجة لكنها  
متفاوتة و  
كذلك قال في  
كل مكره هنا  
امكن تعينه  
اهم

ان يجاذبه **قوله** قليلا في التحفة بان تتاخرا صابغ عن عقب امامه  
وفي الاعراب بان يخرج عن المجاذبة وهو لا يجازي الاول وهذا المعتمد  
خلافا لما في شرح لا رشاد ونحوها النهاية **قوله** عن نحو عينه في شرح  
النجاشي للقسطلاني قال احمد من وقف على يسار الامام بطلت صلاته  
الحز **قوله** يندوب للامام مثله الماموم في ذلك ويكون هذا من شئ من  
كرهه الفعل القليل **قوله** كثيرا تقدم ضابطه انما تقدم عن السيد  
عمر المراد من فوات فضيلة الجماعة **قوله** فمن يساره ويكره الوقوف  
خلفه الا ان لم ير من يساره ما يسعه فيسن ثم يتاخرا اليه الاول  
**قوله** لا غيره المعتمد الحاق الركوع بالقيام ولا يندوب للعاجزين  
عن القيام **قوله** او يقمن خلفه او ذكران وامرأة او خشي من خلفه  
وهي من الخشي خلفها او ذكر وانثى وخشي وقول الذكر عن عينه وخشي  
خلفها ولا ينش خلف الا في الخشي وخي يحصل لكل فضيلة الصف الاول  
لجنسه **قوله** ان يحل صفهم اما اذا لم يحل فيكمل بالصبيان ولو اجتمع  
الاحرار ولا مرقا ولم يسعهم صف قدم الاحرار قال في التحفة  
نعم لو كان الارقاء افضل بنحو علم او صلاح ففيه نظر ولو حضر وقبل  
قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار فيه نظر انتهى والذي يظهر في  
لان الصبيان المؤخرين عن الارقاء لا يؤخرون للاحرار فالارقاء  
المقدمون على الصبيان من باب اول **قوله** ليلسني بكسر اللام وهي  
لام الامر وفتح الياء بعدها وتشديد النون اما نون التوكيد النقلة  
من باب اول

عن العادة وهو اول  
درجات الخروج والموا  
الخروج عنها في حالة القيام  
فقط فلا يضر في حضور  
سنة التاخر المذكور  
المجاذبة في حالة الركوع او  
السيود ولا يشترط ذلك  
في حضور السنة كما صرح  
به في شرحه في قوله لا  
يؤخر عن حضور السنة  
في التاخر قليلا عن الامام  
على ياد القرب بحيث  
يخاف من بعضه ان الامام  
يقص من الامام في الركوع  
او السجود انتهى وظاهر  
التحفة انه اول من يسره  
في هذه الحالة في التاخر  
الامام ذكره بعد ارادته  
في الامام اما القاصي القليل  
الامام فيقدم ثلاثة اذ  
او نحو هذا فافهم في  
في حد التاخر المذكور  
في قوله لا ينش خلف الا في  
فيكون الذكر الامام في قوله  
على عين الامام اذا اراد  
على الخروج عن المجاذبة  
الامام وامر برفع يده  
في الامام في قوله ليلسني  
من كسر اللام في قوله  
فقط ولا يصح في قوله  
فلا تفوت فضيلة الجماعة  
فاذا زاد على ذلك  
السلامة كان مكرها  
مفوت الفضيلة الجماعة هذا  
ما يجمع به بين تحالف

من كلام القاصي وهو  
فما لم يفته في قوله لا  
قد اثار من قوله المذكورين  
التي بان في قوله لا  
التي في هذه المسئلة  
منه في مسئلة الاصف  
التي لم يفت في قوله لا  
تأخر عن الامام في قوله  
هذه فافهم



الصف

قوله ويحرم عنده واقرا الخطبة في المغنابن الرفعة على عدم  
جواز ذلك واحتمد رالكراهية ورايت في فتاويه كلام  
ابن حجر ضعيف قوله وان زاد رتبة على السنوى في تقييده  
بذلك قالوا التيسر عليهم مسألة التخطي في الجمعة بين القا  
مستلثنا التي هي شق الصفوف وهم قايون قوله مبلغ  
وان لم يكن مصليا عندا عمتنا قوله مسددة التسمير ان يضرب  
الامام وامكنه ان يصطف مع الامام من غير حق فعلم ولم يخترق ويكون المأموم  
بصف اول حقيقة وما عداه اول حكم واما لو امكنه الحق ليصطف مع الامام او كان مكان  
الصف الثاني وكان الصف الذي امامه ويرى الجرم منه اثنين فقط جاز له كل من الخوف للاصط  
الجرح للاثنيين مخا واخرج في الاولى افضل منه الجرح في الثانية ان سهل والاول  
في هذه المقام والله اعلم بالصواب

الطبيعي من انية  
وجدة بالآيات  
تتركب الحديث  
نفسه على  
لفظ ان قد في  
منه الباء واللام  
الامد  
صيغة الامة  
انباتة  
قد وجدة بالآيات  
وتكون في  
الآيات  
تتركب الحديث  
الغاية  
والله اعلم  
الذين  
عقود  
نفي عن  
نفي عن  
نفي عن  
نفي عن  
نفي عن



مسار على باب المقصورة ولا غلاق منع المرور بقفل أو نحوه كضبة  
قال القليوبي وإن لم يكن لها مفتاح ما لم تسمى **قوله** مما ذكرنا من الأ  
بنية النافذة ولا يعود على قوله أو مساجد تنافذت الخ لا في سبق  
في قوله وإن كانت مغلقة مستمرة فيلزم التكرار **قوله** من غير تسمية  
كالصريح في أن الأبنية المتنافذة في المسجد الواحد يضر فيها التسمية  
مطلقا إذ لا بد فيها من الاستطراد العادي وهو المعتمد خلافا  
لغناو شيخ الإسلام والحققة قال فيها أن فتح لكل من النصفين  
باب مستقل ولم يكن التوصل من أحدهما إلى الآخر فالوجه أن كلا  
ح مستقل عرفا ولا فلا وعليه يحمل كلام شيخ الإسلام أي في فتاويه  
الخ وقد أوضح ذلك فيما **قوله** داخلين فيه أي المسجد بلفظ الجمع  
أي الثلاثة ثم يحتمل أن يكون المراد بدخولها فيه شمول المسجدية  
لها ومحتمل أن يكون المراد بدخولها دخول منافذ البئر وغيره  
في المسجد **قوله** إمكان المرور أي العادي بلا نحو وثبة فاحشة  
بخلاف نحو المتسلق منه إليه **قوله** منه أي المسجد فان أزيل مرقى  
دكة المؤذنين في الأثناء ضرر **قوله** بأن سبقا كذلك التحفة  
وشرح الأرشاد وفي بعض نسخ هذا الشرح سبق بالافراد وهي  
أول لأن العطف بأو ثبة عليه في الأعيان وهو تفسير لقوله  
قديم والمراد أن يسبق النهر أو الطريق وجود المسجد أو المساجد  
لأن المسجدية ح لا تنعطف على ما فيبقيان على حالهما فيكون  
كل

أي في التسمية في مسجد سدت مقصورته وتبقى نصفين  
للمنفذ أحدهما  
إلى الآخر أنه يصح  
أقرب من أحدهما  
في الآخر لا يرد  
مسجد أو أحدهما  
السور يضره  
كلام فتاوى شيخ الإسلام  
وذلك أن يقول لا يضر  
أي ما هنا

كل من النهر والطريق فاصلا فلا يكون لذلك حكم المسجد الواحد أو  
المساجد المتنافذة بخلاف نحو الطريق الحادث فهو باق على سجودته  
فلا يكون فاصلا وفي شرح أبي شجاع لسم العبادي سبقا أو قارناه  
فيما يظهر فيكون كما لو كان أحدهما إلى المسجد والاخر في غيره **قوله**  
كما الوقوف الخ هو المعتمد وأفراد الكلام عليه السهمودي بالتأليف  
ومع ضعفه يجوز تقليده كما في فتاوى السيد عبد الصمد **قوله** في ذلك  
أي في التفصيل السابق **قوله** هنا أي في القدوة وخبر به ما ذكره  
في أحياء الموات من إطلاقه على الحرم كما بينته في الأول واختلف  
فيما بين ابن عبد السلام والصالح فقال الأول هي ما كان خارجة عن الحرم  
عليه لأجله وقال الثاني هي صحته وطال النزاع بينهما وصنف  
كل واحد منهما تصنيفا والمعتمد ما قاله الأول **قوله** طريق أي حادث  
على المعتمد لما مر أن القديم يفصل بين أجزاء المسجد الواحد خلافا  
لظاهر فتاوى م **قوله** لمصلحة كطرح القمامات ويلزم الواقع  
تميز الرحبة من الحرم بعلامة **قوله** كفضاء مثله البيت الواسع  
والسفيتان **قوله** ضعيفا أي يصير قول الجمع ونحوها وما قارب من المعنى له  
وراجع الأول **قوله** من العرفاء عروا الناس فأنهم بعد ونها في ذلك محتمل  
أي لعدم ورود ضابط في ذلك من الشارع وما لا ضابط له شرعا يرجع إلى القبح  
**قوله** واشترط القرب الخ هكذا رأيت فيما وقف عليه من نسخ هذا الشرح  
ولعله اشتراط القرب الخ فيكون مبتدأ وجملة نعم الخ خبر ثم رأيت في الأمداد  
عبر بالاشتراط وهو ظاهر ولعل ما هنا من تحريك النسخ **قوله** فليكن

قوله سهواي ضعيفا



بضم الفاء اى سفينتين **قوله** كصحن حد وسط الدار **قوله** لمنع اى الشباك والستر  
 المرحى كالباب المردود **قوله** او الروية هكذا فى النسخ التى عندى من هذا  
 الشرح باو ولعلمى من تحريف النسخ انى رايت فى بعض النسخ التعبير بالواو  
 وهى الصواب فلتصلح نسخ الكتاب كذلك **قوله** وازورار قال القليوبي  
 من عطف التفسير والمراد بالاختصاص **قوله** فى جملة الامام سياتى ضابطه  
 فى قول بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه الخ قال رسم فى حواشى التحفة  
 خرج به ما لو كان بحيث يبقى يمينه او يساره اليها ومثله غيره **قوله** فى مقابل  
 المنفذ فى الجلبى على المنهج لا بد ان يكون هذا الوقوف يصل الى الامام من  
 غير ازورار وانحطاط وفيه ايضا قول هذا منفذ اى فى المسجد ان كان  
 الامام بغير المسجد او فى خارج المسجد اذا كان الامام بالمسجد الخ وكلامهم  
 يشعر بما قاله الجلبى كما بينته فى الاول لكن فى فتاوى م ربما يفيد جواز  
 وقوف الرابطة فى المسجد وان كان الامام فيه ثم لا فرق على الراجح بين  
 ان يكون المنفذ امام الواقف او عن يمينه او عن يساره **قوله** تقدمهم  
 عليه الخ فى التحفة دون التقدم فى الافعال ويجوز ان يكونه امراة  
 وان كان من خلفه رجلا واعتمد رانه يضرب التقدم بالافعال وعدم  
 جواز كونه امراة لغير النساء وذكر رسم ان قياسا لاول جواز كونه اميا  
 او ممن يلزمه القضاء وقياسا لثانى خلافه ولو لم يسمع قنوت الامام  
 وسمع قنوت الرابطة لجهرة به على خلاف السنة فالظاهر <sup>عنه</sup> م رانه لا يؤمن  
 بل يقنن لنفسه قال ولو تعددت الرابطة وقصر الارتباط بالجميع  
 مالم ر

١٤٨ مالم رالى المنع ويظهر خلافه ويكفى انتفاء التقدم المذكور اتفاقا بال  
 النسبة لواحد من الواقفين ولو نوى قطع الارتباط بالرابطة مالم  
 م رالى انه يوشى ويظهر خلافه انتهى ولا يضرب زوال الرابطة فى انتفاء الصلاة  
 ان علموا بانتقالات الامام ولا رد الريح باب المنفذ فى اثناء الصلاة ولا  
 بناء حائل بين الامام والمأموم حيث لا تقصير والا كان رد الباب  
 او ازال الرابطة او امر ببناء الجدار **قوله** ضعيف المعتمد اشتراط  
 القرب فقط بان لا يزيد ما بين السافل وقدم العالي على ثلاث ذراع  
 ذراع تقريبا والكلام فى غير المسجد اما هو فيصح فيه مطلقا ووقع  
 فى التحفة ما يقتضى ان الفضاء كالمسجد وبينت فى الاول انه مؤول  
 او ضعيف وان تعبد بالزيادة اوضح واولى من التحفة **قوله** بشرط  
 بل الشرط عدم الحيلولة وان لا يكون بينهما اكثر من ثلاث ذراع  
 تقريبا **قوله** من آخر المسجد اى طرفه الذى يلي من هو خارج محله  
 اذا لم يخرج الصفوف عن المسجد والا فالاعتبار اخر صف خارج المسجد  
 ومنه رحبته كما تقدم **قوله** من صدر اى طرفه الذى يلي  
 الامام **قوله** لم يصح سيعلم مما سياتى فى كلامه ان المعتمد  
 الصحة بالشروط الآتية **قوله** الاول اى القابل بعدم الصحة  
 فى ما **قوله** بعدت المسافة اى اكثر من ثلاث ذراع تقريبا  
**قوله** ابغية اى تمنع المرور والروية كشباك او باب  
 مردود **قوله** عاويا تقدم ضابطه **قوله** اوسطه فى القليوبي



ونحوه الجليمان كانا على سطحين بينيها شاربح مثلاً فلا يصح إلا  
 إذا كان لكل مني ما يرج من المنخفض بحيث يمكن استطرقيه مني إلى  
 الآخر من غير استدبار القبلة ونقل في الأعياب عن التركشي وابن  
 العماد احتمالين في ذلك ثم قال كان مني ما لم يستحضر في ذلك نقلاً وقد  
 صرح بالثاني في الصحة في التتمه واعتمد ابن الرفعة ولا ينافيه  
 ما مر عن القول لأن السطح وصح المسجدة كبنائين  
 فاسترطامكان الاستطراد العادي بخلاف السطحين هنا  
 فان الواقفين عليهما كهما في الصبراء وبينهما فمرو وقد تقرر  
 انه لا يضرن في قول ارتفاع يظهر حساً وان قل حيناً يمكن  
 وقوفهما بمستوي في فناءهم راداً ضايق الحق الأول  
 الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أو الخالي من  
 الأول مع الارتفاع قول الجماعة يصح نيتي للإمام أيضاً قول  
 بالإمام الحاضر المعتمد لا كنفاء بنية الأيتام أو الاقتداء  
 أو الجماعة من غير إضافة إلى الإمام خلافاً للمعنى قول في فعل  
 كان أهوى للركوع تابعاً له وان لم يطأش قول أو سلام أي  
 بان وقف سلامة على سلام غيره من غير نية قدوة قول بطلت  
 اعتماد الشبه عذر جاهل لم يقصر والناسي بالمتابعة بلانية  
 واعتمد عدم عذره وقفاً سه ان الناسي كذلك وبه  
 صرح القليوبي قول ان طارقال القليوبي لو انتظر في كل  
 ركن

ركن يسيراً ولو جمع كان كثيراً لم يضرن عند شيخنا العبد المذنب  
 قول حين طار وان لم يتابع أو مضى معه ركن قول لأن نية الجماعة الخ  
 فضيلة العلة ان العادة كذلك وان لا تجب أي وافهم كلامه حين  
 اطلق النية عن التعيين انه لا يجب تعيينه باسمه كزيد أو وصفه  
 كالحاضر أو الإشارة اليه فالإمام بل الأول في عدم تعيينه بطلت  
 ايمان وقع ذلك في ثنائيه والام لا تتعقد وان لم يتابع قول يغير سواء  
 اعبر عن ذلك بمن في المحراب بزيد هذا والحاضر أو عكسه ام بهذا  
 الحاضر بهذا ام بالحاضر وهو بطلت أو يعتقده زيداً فبان عمداً فيصح  
 على المنقول تحفة قول في الجملة اشار بهذا إلى قاعدة ما يضرن الخلط فيه  
 وما لا يضرن واقساماً ثلاثة ما لا يجب التعرض له جملة ولا تفصيلاً كنية  
 فلا استباحة في التيمم لا يجب التعرض فيها للحدث جملة ولا تفصيلاً  
 بل يكفي استباحة الصلاة مثلاً ومنه إذا عيس الأهم من يصل خلطه  
 فهذا القسم لا يضرن الخلط فيه فلو قال استباحة الصلاة من حدث النوم  
 غلطاً عن البول لا يضرن الثاني ما يجب التعرض له جملة أي أصل نية وتفضلاً  
 أي التعيين فيه كالخطأ من الصوم إلى الصلاة فانه يجب عليه في الصوم نية  
 أصيلة وتعيينه كرمضان وكذلك الصلاة فالخلط في هذا مضر مبطل  
 الثالث ما يجب التعرض له جملة لا تفصيلاً كنية الاقتداء بزيد فبان عمداً  
 وهذا يضرن الخلط فيه كالذي قبله وذكر في الأول امثلة توضح هذه القاعدة  
 قول وان الإمام الخار حيث تعرض لنية القدوة ولم يتعرض لذكر نية

أي لا يحظر بقلبه تعليق القدوة بالتحض  
 أي بالخاص أي يحظر سائر الأشخاص  
 أي تشخص بخلط ما لا يلا  
 حظه الحاضر الذي ظهر به  
 مثلاً ولم يخطئ ببال الشخص  
 أي تشخصه بباله على مثلاً  
 فليس لأن الحاضر مضر بل  
 الذي ظهر واختلط به غيره  
 من الخطأ في الموضع والخطأ  
 في العنق بخلافه في ملازمة  
 الشخص لأن الشخص لا يقع  
 خطأ أصلاً فصحة تابعة  
 له اهـ



الإمامة **قوله** نية الإمامة أي حيث نوي الجمعة مطلقا أو غيرها وهو ممن تلزمه  
 الجمعة إذا لا تنقضي صلاته أما إذا نوي غير الجمعة وهو ممن لا تلزمه الجمعة  
 فلا تلزمه نية الإمامة ح ومثل الجمعة المعادة فتلزمه نية الإمامة  
 قال في النهاية ومثلها في ذلك المنذورة جماعة إذا صلى فيها إماما فهي كالجمعة  
 أيضا انتهى قال في الإيعاب وإنما يتجه أن قلنا لا يكفي للندرج حصول  
 صدور الجماعة ثم قال ولو حلف لا يؤم فأن من غير نية الإمامة لم يحل  
 على ما ذكره الفقهاء وفيه وقفة لأن مدار الإيمان على العرف غالباً وأهل  
 يحدونه مع عدم نية الإمامة إماماً انتهى **قوله** أخيراً غير المكتوبة كمنذورة  
 أو فرض كفاية كجنازة فلا يصح واحد من الثلاثة المذكورة في كلامه مع  
 كسوف ولا مع جنازة وحل عدم الصحة إذا لم يصل الكسوف على طهية  
 سنة الصبح والأصح الاقتداء مطلقاً **قوله** الثانية زاد في التحفة آخر تكبيرات  
 الجنازة ومثلها ما بعد السجود أي في سجود التلاوة والشكر وقال في النهاية  
 الوجه استمرار المنع في الجنازة وسجود التلاوة والشكر إلى تمام السلام  
 الخ **قوله** في القيام الثاني في النية التصريح بأدراك الركعة بالركوع الثاني  
 قال الزيات في حاشي المنبج وهو المعتمد وما رده في كلام الشافعي ويظهر  
 خلاف ما قاله م رواتبائه فخره **قوله** المغفلة لفضيلة الجماعة  
 كذلك النور الطنوقاني لكن المعتمد في التحفة أن الخلاف في الاقتداء  
 ضعيف جداً فلم يقتض تفويت فضيلة الجماعة وإن كان إلا أفراداً فضل  
 الخ وكذلك الشيء بالرمل وم وغيره والقياس لا يولد هذا لا نظراً  
 له

في سجود التلاوة  
 في سجود الشكر  
 في سجود التلاوة  
 في سجود الشكر

على  
 كما في النسخ

له في التحفة **قوله** مصلح النقل محله في غير المعادة **قوله** يسلم أي بنية المفارقة  
 ولا بطلت صلاته وهو فراق بعذر فلا تفوت به فضيلة الجماعة **قوله**  
 وحل الخ زاد في النهاية أن لم يحل خروج الوقت قبل تحلله وفي التحفة هو  
 ظاهره أن مخرج وقد بقي من الوقت ما لا يسمى بالأجاز وإن خرج الوقت  
 لأنه مد وهو جازي ويصح اقتداء من في التشهد الأخير بالقيام ولا يثاب عنه  
 بل ينظره إلى أن يسلم معه وله مفارقتة وهي بعذر **قوله** سجود السهو  
 الخ أي فليس للمأموم فعلها بعد سلام الإمام **قوله** في السجدة الأولى  
 سبق الكلام عليه **قوله** وفارق الخ أي حيث قلنا يبطل إن صلاة المأموم  
 بالتخلف له وإن أدرك الإمام في القيام **قوله** بأنه أي المأموم الخ لأن الإمام  
 كان واقفاً مع المأموم للاعتدال غايته أن المأموم طوله بالقنوت  
**قوله** ببعض التشهد الخ بخلاف جلوس الإمام للاستراحة فلا يبيح للمأموم  
 التشهد على المعتمد عنده ومشرط الشافعي كشيخ الإسلام في المتخلف أن ينام  
 التشهد أن لا يتخلف بركن من ركعتين متواليتين وجعله في النهاية كما  
 الموافق **قوله** بطلت أن تذكر قبل انتصاب الإمام والأقوال عود ولا  
 بطلان كما سبق في سجود السهو **قوله** ابتداء أي المأموم بكل من  
 الأقوال والأفعال **قوله** ومتقدم أي ابتداء المأموم فهو معطوف  
 على قوله متأخراً **قوله** عن فراغه أي الإمام من كل منه وأكمل منه  
 أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع حتى  
 يصل الإمام لحقيقة الانتقال إليه فلا يخرج المأموم عن الاعتدال

مع الإمامين  
 الإمام السجدة الأولى  
 ويكره ولا تبطل الصلاة  
 إن لم يذكر فيها وذكر  
 قبله هو نية السجدة الثانية  
 وتبطل الصلاة إن هو  
 إمام السجدة الثانية  
 قبل إتمامها





في لا يعاب ان يقصد والا فلا تمنع الفضيلة قال وهل الجاهل بكرهه  
 كمن لا يقصدها لعذره قيا س كلامهم في غير هذا المحل انه مثله انتهى  
 وتنفذ به يعني فيما قارن فيه منقطع **قوله** او تقدم عليه اي غير التحم والام  
 تبطل باليمين اخر الاول **قوله** راس حمار ذكرت في الاول وقوع ذلك  
 في الصلاة **قوله** اذ الم يتم الخ عند الشك والذي في المعنى والنسبة ان  
 السبق ببعض ركن كان ركع قبل امامه ولحقه الامام في الركوع  
 كالسبق بركن وجري عليه شيخ الاسلام **قوله** هو اي الامام اي  
 قبل ان يوجر منه اقل الركوع فيقرأ فاتحة ويكون تخلفه  
 لقرائتي تخلفا العذر ولو ركع قبل الامام لم يشك في ركوعه في  
 قراءة الفاتحة لزمه العود لقرائتي اما لو شك بعد ركوعه  
 وركوع امامه فلا يعود بل ياتي بعد سلام الامام بركعة كما  
 المسبوق فلو تذكر في قيام الثانية مثلاً انه قراها حسب  
 له تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفرداً او اماماً فشكل في ركوعه  
 في الفاتحة فحضى لم تذكر في قيام الثانية مثلاً انه كان قراها  
 في الاولى فصلاته تبطل اذ كان في الركوع الذي يشك فيه يترد  
 القيام فوراً فتبطل صلاته لعدم عوده الى القيام من الركوع  
 فوراً وقد اطلت في الاول في هذا فراجع **قوله** لمدوب محترز  
 قوله او لا قراءة واجبة وهذا علم من قوله سابقاً كان تخلف  
 لا كمال سنة **قوله** او لو سوسه في الصفه ينبغي في وسوسة

فقلت يا باكر ان في الحوق انادي  
 قبل ان اذلا اما انطق بالمع  
 معافا لانظطر لانه من المعافاة  
 وهي في السلام غير مخطئة  
 اذ  
 لعلنا بلعوا به  
 امامهم  
 قوله فقرا فاجتنبه في  
 ان على المعافاة وقيل  
 يركع مع امامه و  
 يتدارك بعد سلام  
 الامام ما فات ذكره  
 من المماح اذ وقال  
 سبحان وجهه رباني ذلك  
 في كل ركعة علم الامام  
 تركه او ترك فيه بعد  
 تكبيرة ركع بعد  
 يقينا فوافق امامه  
 وباني بدله  
 بعد سلام الامام  
 ذكره انه لو شك في  
 حلوسه للاستراحة  
 الا في نهوضه القيام  
 في انه يجد عادته  
 وان كان امامه قائما  
 انتهى



صار كالتحفة بحيث يقطع كل من رآه بان لا يمكن تركها ان ياتي  
فيه ما في بطي الحركة **قوله** ظاهرة قيده بها في النهاية وقال فلا مداد ونحوه  
التحفة لا يحتاج اليه لان تاخره بسببها الى تمام ركعتين يستلزم  
ظهورها **قوله** ذكرناها اي وغيرها مما هو في معناها من ذلك لو انما  
في تشييده الاول ممكن ان انتبه فوجد امامه ركعا ومن ذلك اذا سمع  
تكبير الرفع من السجدة الركعة الثانية فجلس للتشبه بظان ان الامام يشهد  
فاذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامه فوجد ركعا  
ومن ذلك لو نسي كونه معتديا وهو في سجدة مثلاً في ذكر قيامه  
الامام ركعا هذا عند رقي المسائل الثلاث واعتمد فيها في  
التحفة انه مسبوق فيركع مع الامام ويحذف عنه فاتحة **قوله**  
نفسه او رد في الاعراب احتمالي في انه هل يلزمه ان يقتصر  
على اقل واجبا لا كان او ياتي بالسنة مع الاقتصار قال والثاني  
اقرب **قوله** للتشبه اى ولو الاول **قوله** بان يترك الزاوية  
كقولهم وافق الامام انه يترك فاتحته ويستأنف اخرى  
وكلام التحفة في اشعارها بان سيصدق في قرأتهما وقال سمع  
في حاشية التحفة اذا قعد الامام **قوله** المأموم في القيام  
فبعد معه ثم قام للركعة الاخرى الوجه انه لا يجوز البناء  
على ما قرأه من الفاتحة لا نقطاع قرأته بفارقة ذلك  
القيام الى قيام اخر من ركعة اخرى قال واما مسئلة ما لو  
قام الامام

اي قام المأموم  
عند ما

قام الامام وهو في القيام فلا يبعدح بناؤه على قرأته الخ وكلام الحلبي  
يوافقه **قوله** عاذا الخ وان خالفه لا منه بوجوب المتابعة لغاياتي  
به على ترتيب نفسه فلا يعتد له بتلك الركعة **قوله** قد رالفاتحة بالنسبة  
الى القراءة المعتدلة لا لقراءة الامام ولا لقراءة نفسه فيمكن السبق  
في الركعات الاربعه وهذا هو المعتمد **قوله** بقدر حرره والخ اي في ظنه  
على المعتمد وفي الفتح يجب ان يعد او يحناط ولو شك احد مسبوق  
او موافق في التحفة لزمه الاحتياط فيتحلف لا تمام الفاتحة ولا يدرك  
الركعة واليه رجع شيخ الاسلام واعتمد الخطيب ومرو الشهابي والزملي  
انه كالموافق فيجوز على ترتيب نفسه ويدرك الركعة مالم يسبق باكثر  
من ثلاثة اركان طويلة **قوله** فركعتي اى ان ركع جاهلا او ناسيا لم  
تبطل صلاته لكن لا يعتد بركعته تلك فياتي بركعة بعد سلام الامام  
**قوله** في الاعتدال ليس يقيد بل اذا لم يطأس قبل ان يرفع الامام راسه  
عن اقل الركوع فانتته الركعة **قوله** على اضطراب الخ كلام التحفة بميل  
الى ما ذكره هنا وما الى اليه الخطيب ومرو وهو المعتمد وعن المعظم يركع  
وتسقط عنه بقية الفاتحة واعتمد شيخ الاسلام انه يتابعه في السجدة  
وما في شرح الارشاد الى انه يكون متخلفا بعد رقي في ترتيب نفسه  
مالم يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة وقد اشبهت الكلام على  
ذلك في الاول وبينت فيه سبب الاضطراب فيه بما نتعين مراجعته **قوله**  
الى ان شرع في التحفة عنه بركعتين بغير عذر **فصل في ادراك المسبوق الركعة**

اي للسجدة مطلقا اي  
سواء كان عليه من  
القراءة اتم لم يكملها



**قوله** محسوب بالسياسة محترزه في كلامه **قوله** او قريبا من ذلك اراد رك  
الامام المتظهر قريبا من الركوع المحسوب له بحيث لا يبلغ ما ادركه من قيام  
الامام قد رفاحة معتدلة وهذا ضابط المسبوق ومن ادرك قدرها هو  
الموافق **قوله** وهو محدث بخلاف ما اذا احدث الامام بعدما اطمش معه المأموم  
فيدرك الركعة ورجح في الایعاب الصحة فيما اذا اقتدى فلما قام الى الثانية  
فارقه فاقترى بركع فنسقط عنه الفاتحة **قوله** الا يبقين في حاشي الحلي  
للقليوبي ومثله ظن لا ترد معه في نحو بعيد او اعنى واعتمده شيخنا  
الرحماني انتهى ونظر العلامة الملا ابراهيم الكوراني والشيخنا الشيخ طاهر  
في الاول والثاني بالظن وكذلك نظير الزركشي ولا يسع الناس الا هذا  
والا لزم ان المقتدى بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مدركا للركعة  
مطلقا اذ البقين لا يحصل الا بالمشاهدة او اخبار معصوم او عدد  
تواتر **قوله** سمع الله امرى كالاقتداء ولو كان قيا ما لطلب في التكبير  
كبقيية القيامات **قوله** سجد للسمو اي لاحتمال زيادة الركعة بعد سلام  
الامام فلا يتحملها عنه الامام **فصل في صفات الائمة السنية**  
**قوله** الاعلى فالاعلى اشار به الى انه يراعى في الولاية اذا اجتمعوا تفاوت  
الدرجة فيقدم الامام الاعظم ثم يليه بتفاوت القرب اليه كوزيره  
فوالى اقليم فوالى بلد فوالى محلة منها **قوله** في سلطنة اي محلة ولا يتد  
والموضع الذي يختص به **قوله** ولاية ارامامة المسجد بل يقدم على من عدى  
الامام الاعظم من الولاية **قوله** الشرطة بضم الراء وتفتح اعوان اخفا

الامير

الامير **قوله** ولا حق لولى المجد رحله ان دخلوا بيته لا لمصلحته او  
كان زمن مصلحته دون زمن الحاجة والا قدم الولي واحدا منهم  
**قوله** لانه المالك للتساكن والمسكن حيث كان ملكه والا فالسيد  
هو المستجير **قوله** فانه احق ومن باب اولى لبعض فيما ملكه ببعضه  
الحق **قوله** يا ترى سائر الصفات الاقية والراتب من كان بشرط الواقع  
او ولاة الناظر ولاية صحيحة بان لم يكره الاقتداء به والام نصيح  
توليته **قوله** باحكام الصلاة اي وان لم يحفظ من القرآن غير الفاتحة  
**قوله** امره لا يحفظ كذلك في شرح الارشاد وفي التحفة والنية الاصح قراءة  
فان استويا في ذلك فلا كثر قراءة ومن ذلك التمييز بقراءة السبع  
او بعض ولا عبة بقراءة مشتملة على كى لا يغير المعنى لكرهه الاقتداء  
به **قوله** ومن لازمه فلا تخالف بين من فتره بالاول ومن فتره بالثاني  
قال القليوبي المراد بالعفة ترك ما فيه شبهة ومحسن السيرة  
الذكر بين الناس بالخير والصلاح **قوله** دار الاسلام في الجبل لا يقدم  
من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام  
على من نشأ بها **قوله** او احدا بانه يعنى بالنسبة لابائه الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام والهجرة  
اليه صلى الله عليه وسلم كما وقع الصحابة قد انقطعت والهجرة  
من دار الحرب الى دار الاسلام حكمها باق ويبقى ويقدم من هاجر  
بنفسه على من هاجر احدا بانه وان تاخرت هجرته ويقدم من



هاجر احدا صوله الى النبي صلى الله عليه وسلم على من هاجر احدا صوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها وفلا يعاب هل يدخل في الاصول هنا الا نرى ومن ادعى بها كاي الام قيا سر الكفاءة لا وقد يفرق بان المدار ثمة على شرف يظهر عادة التقاخر به وهنا على ادنى شرف وان لم يكن كذلك **قوله** هنا اي بين الاسن والا وري **قوله** بالقبعية وان تاخر اسلامه ومحمد ان كان اسلامه قبل بلوغ من اسلم تبعا اما بعده فيقدم التابع على المتقدم لانه اقدم اسلاما خلافا لشرحي الارشاد **قوله** بقية قرينش المنتسب للاقدم هجرة مقدم على المنتسب لقرينش **قوله** او افقه ظاهره انه لو كان البصري فقيها دون البايع لم يكن اولى من البصري لكن في الامداد خلافة **قوله** مثل البصري مثله فيما ذكر السميع مع الاصم والفعل مع الخصى والاصم ب مع ولده والقروى مع البلوى **فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة قوله** بحيث يدركها منه يعلم ان المتقدم بالحنفي يقدم قبل تمام الاقامة **قوله** كره مع فوات ثواب الجماعة بذلك عند الشئ **قوله** وراء الامام هذا اعتماد الشئ في النهاية الصفا لا اول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهذا قرب الى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف **قوله** على تناقض تقدم الراجح منه قبل الجماعة **قوله** بالجمعة تقدم ايضا قال السنوسي

السنوسي في شرح الكبرى لم يقل بالجمعة الا طائفتان من المبتدعة وهم الكرامية والحشوية وعينوا من الجهات جهة فوق الى اخر ما في الاصل **قوله** لمذموم في شرعا كوال ظالم وكن تغلب على امامته للصلاة ولا يستحقها او لا يحترز عن النجاسة واما لما هو ممنون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة وراى واما اذا كرهه كلهم فكراهته تحريم كما نقله في الروضة واصلى في الشهادات عن صاحب الحدة واما ان كرهه دون الاكثر فلا كراهة ولو الصالح او العلماء او الاكثر لا ينقص شرعي وامة مجتمعي بل شرعي خلافا لاولى وكذلك ولد الزنا والمهم في نسبه **قوله** قبله الخ متعلق بقوله تكره **قوله** خاف الفتنة في التحفة والنهاية محل ذلك حيث لا فتنة والا صلوا فرادى مطلقا **قوله** ان يجهر الامام اي بقصد الذكر ولومع الاعلام والا بطلت صلاته **قوله** فورا المخل بالضرورة عند الشئ ما يبطل في الجلوس بين السجدين وهذا الزيادة على الوارد فيه بقدر اقل الشئ وعندم الزايد على طائفة الصلاة فتمسك تسليم الامام زايده على ذلك بطلت صلاته **قوله** وجوبا فان لم ينتقل فورا بطلت صلاته ان علم وتعد والا فلا تبطل لكن يسجد للسجود **باب كيفية صلاة**

**المسافر قوله** فصل وجمعها اما من حيث الاركان والشروط قوله المسافر او البكر فصل صلاة السفر كالخضر فذلك **قوله** جائز ان يركع على ان ليس المراد بالسفر وهو قطع المسافة المعروفة وهو مستوي الطرفين بل المراد ما يشمل الواجب سمي بذلك لانه يسفر عن اخلاق الرجال اي يكشفها ويظهرها وشرح القصص في السنة

بلغ



كسفر النفسك والمخدوب كزادته صلى الله عليه وسلم والحكوه  
 كسفر الواحد والاثنين لمن لم يضطر اليه وكان مستانسا بالناس  
 والمباح **قوله** الظاهر وكذلك المعادة لا في السنه فخلا محضا **قوله** والمذكورة  
 ان كان نذر اربع ركعات **قوله** والناقلة اي كان نوى اربع ركعات

قوله قال سمعته عبارة سنة الظاهر القبلية **قوله** بان سافر في حال سعة هل صدره المسئلة  
 اذ شرع فيها واذا رك في الوقت ركعة حتى لو لم يسرع بل اخرجها  
 عن الوقت امتنع قصرها او مجرد بقا ركعة من الوقت بعد السفر  
 يجوز لقصرها وان اخرجها عن الوقت كلام الشافعي في شرح الارشاد  
 فيها الصغير كالصريح في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشهاب الرملي الاول  
 وفيه نظر ظاهر فليشأ من انتهى وكان في النهاية ما يوافق الاول  
 لكن خرج في الهامشي الا وجد خلافه وجري الخطيب في المغني  
 على الاول قال وان لم يذكر احد فيما علمت قال وقد عرضت ذلك  
 على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبري فقبله واستحسنه انتهى

قوله الحرام اي السفر الحرام **قوله** الحرام اي وان قصد معه طاعة والتصغير كالبالغ **قوله**  
 فلا ينطبق اي يتعلق **قوله** سائر رخص السفر وهو في الطويل قصير  
 القصص والجمع والفطر والمسح على الخلق ثلاثا وفي القصير ترك  
 الجمع والتنفل على الرحلة ومالو سافر المودع ولم يجد المالك  
 ولا وكيله ولا الحاكم الا ميسر فله اخذها معه ومالوا استحب  
 معه اخذ زوجه بقرعة فلا قضا عليه ومالو نوى الكافر  
 قاصدا الحج مثلا وعاص  
 بالسفر في السفر وهو  
 من انشاء طاعة ثم  
 قلبه معصية كان قصد  
 الحج ثم اعرض عنه ونوى  
 قطع الطريق والثاني

بالسفر في السفر وهو  
 من انشاء طاعة ثم  
 قلبه معصية كان قصد  
 الحج ثم اعرض عنه ونوى  
 قطع الطريق والثاني

المسافة ثم اسلم في اثنائها فانه يقصر في البقية وجوازنا خير  
 تعريف لقطعة وجدها في سفره الى مقصده وزيد اكل الميتة  
 واليتميم واستقاط الفرض به وليس الحرير لحكمة ولا تختص بالسفر  
 لكنهم عدوها من رخصة من جهة ان المسافر العاصي لا يباح  
 له فعلها الا ان تاب بخلاف العاصي باقائه والفرقان اكل الميتة  
 مثلا في السفر بسببه سفره بخلاف الاقامة قال في الايعاب  
 قضيته ان اكلها ان كان سببه الاقامة وهي معصية كاقامة  
 العبد المأمور بالسفر لا يجوز بخلافها اذا كان سببه عوار  
 الحلال انتهى وفيه ايضا قيد بعضهم جعل اكلها من رخص السفر  
 بما اذا كان الاضطرار في حق من كان بحيث لو اقام لم يضطر  
 انتهى اي فان كان لا عوار الحلال جاز له اكله وان لم يتبع  
 يصح تيمم العاصي بسفره في القدر الحسي بلا توبة وتلزمه  
 الاعادة **قوله** اكل الميتة فان لم يتب ومات كان عاصيا  
 بترك التوبة وبقتله النفس وتقدم التفصيل في ذلك  
 انفا **قوله** بالتوبة يستحبها ككل ما لا يشترط لترخصه  
 طول سفره بمحذ التوبة اما غيره فلا يستحب الا اذا  
 كان الباقي الى المقصد مسافة القصير **قوله** ومنه اي سفر  
 المعصية وفي الايعاب وكذا المسافر من المسالك  
 الا ان جاز وقصدا محلا بعينه بغيره وبينه مرحلتان

اي هذا ان انشاء السفر من المعصية والافله الترخيص من حين  
 التوبة وان بقي دون  
 مرحلتين نظر الاول  
 واجزه وهو الطاعة  
 كما تقدم اهـ

المسافة



**قوله** بالاعراض قيد لروية البلاد ولا تعاب نفسه ودابته **قوله** شرعى لم يذكره في شرح المنهج والتخفة والامداد والنهاية **قوله** او يوم وليلة اى وان لم يعتد لا حيث كان يوم الليلة **قوله** ودبيب الاقدام اى مشى على الهيئته **قوله** وبالايمال اى الهاشمية نسبة للعلما منهم قدروها في خلافهم ونقصوا من بنى امية التي كانت قبلهم فجعلوا كل خمسة اميال اموية ستة اميال فسافة القصر بالاموية اربعون ميلا **قوله** البرذون اى الفرس الذى ابواه عجيان **قوله** فى الاول هى فى المرحلتين فاكثر ما لم يبلغ ثلاث مراحل **قوله** والقصرار وجوبه فى الثانى ما اذا بلغ سفره ثلاث مراحل وبينت فيها ما فى هذا **قوله** مطلقا اى سواء كان سفره ثلاث مراحل او لا وعولنا خلقا واحدا مع ان ابا حنيفة يوجب القصر عليه لا اعتقاد قول احمد بالاصل الذى هو كمال تمام **قوله** لظن فاسد كالنظر لظاهر القرآن فى اشتراط الخوف وكذلك ان كانا ممن يقتدى به رفقة فتعاطى المرحله افضل وكذلك كل قصر اختلف فى جوازها فى ثمانية عشر ودايم الحدث ان كان له قصر خلا من وضوءه وصلااته عن الحدث لزومه وكذا لوضاء الوقت عن الاتمام او خاف به فوت عرفة او انفاذا سير ولو ضاق وقت الاولى عن الوضوء والقصر لزومه نية تاخيرها الى الثانية **فصل فيما يتحقق به السفر قوله** من السور فى العادة ان باب السور له كنفان خارجان عن محاذات عتبته قال سمع ما لم يرتوق جواز القصر على

قوله لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال  
قوله بلى لا يقال

كالمواقع ص  
القصر ص

اي في الشافى قوله  
تعالى واذا حضرتم  
مع الارض فليس  
عليكم جناح ان  
تقصروا من الصلاة  
ان جفتم ان  
يقتسم الذين راوا  
اه

على مجاوزة محاذاته الكنفين **قوله** وان تهرم اى ان بقيت شيبته سور ولا فلا تشتط بمجاوزة **قوله** او تعدد اى لا بد من مجاوزة جميع الاسوار عند التعدد **قوله** او كان ظهرا اى يجوز ان يخص اذا خرج من السور وان الصقظ يهرم فلا يجب انفصال عند **قوله** ومثله الخندق اى فيجوز تفصيل السور وان لم يكن فيه ماء ولا عبرة به مع وجود السرور ويلحق به نحو تحديد اهل القرى على باب التراب ونحوه والحوالا ذرعى قرية النيث بجانب جبل فليشتط فيهم سا فر في صوبه قطع ارتفاعه اذا اعتدل والا فمما نسب اليه منه عرفا **قوله** ان اختص اى كل من السور والخندق بما سا فر منه **قوله** لم تشتط بمجاوزة الى السور ولو مع الاتصال بل يكتفى بمجاوزة القريتين او البلدين فان كان بينهما انفصال وان قل اكنفى بمجاوزة بلدته او قريته **قوله** بل لكل حكمه اى حيث لم يتصلا ولا اشتراط بمجاوزتها كما سبق انفا وسياى في كلامه قريبا نفع السور المحيط بها لا تلزم بمجاوزته وان اتصل كما سبق **قوله** وان تخلفه خراب الخ فى الا يعاب كانه كان احدها فى وسط البلد فاصلا بين جانبيه فليشتط فيهما الشاء السفر من احدها مفارقة العمران من الجانب الاخر بلا خلاف **قوله** وافهم كلامه اى المصنف حيث قال الخرج من العمران فانه يصدق على الخرج



من العمدان مع عدم الخروج من الخراب الذي وراءه لكن المعتقد ان محله  
 انما اتخذوه مزارع او مهوره بالتحويل على العامر او تذهب اعمور اليه  
 ولا اشتراط مجاوزته وليس من العمدان المقابر المتصلة ومطرح الرماد  
 على المعتقد **قوله** المتصلتان في الايعاب ولو بعد ان كانتا منفصلتين  
**قوله** ولو يسيرا او ولو ذراعا **قوله** المتصل ساحله بالبلد في الايعاب  
 خرج بانصال الساحل بالبلد اي بمجرده ما لو كان بينهما فضاء فيترخص  
 بمجرده مفارقة العمدان **قوله** اسمها لا سور له فالساحل الذي له سور فالجيرة  
 فيه مجاوزة سورته والذين فيه عمدان من غير سور العبرة فيه بحجر السفينة  
 او الزورق وفي الاول كلام في ذلك فراجع منه **قوله** الخيام هي بيوت  
 من اربع اعماد مستقيمة تقصب وتسقف بشئ من نبات الارض واما  
 المتخذ من ثياب او شعر او صوف او وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد  
 يتجاوزون فيطلقونه على غيره **قوله** وان تفرقت المعتقدان الحلة بيوت  
 مجتمعة او متفرقة **قوله** ولا بد ايضا الخ قد يشمل اسم الحلة جميع ما ذكر  
 لانها وان اتسعت معدودة من مواضع اقامتهم **قوله** معاطن الابل  
 جمع معطن بكسر الطاء كجلس وهو المناء حول الماء **قوله** والنادى  
 مجلس يقوم نهالا او المجلس ما داموا مجتمعين فيه **قوله** لا يختصان كان  
 وجه التخصيص ان الغالب في هذين الاشتراك فاحتمل لتقييدهما  
 بما ذكر بخلاف غيرهما هذا اذا كانت الحلة بمستوفان كانت بواحد سافر  
 بعرضه والبيوت بجميع العرض او بربوة او بوهدة استلزم مجاوزة  
 العرض

العرض ومحل الهبوط والصعود اذا اعتدل الثلاثة فان افرطت  
 سعتيها او كانت البيوت ببعض العرض كتمت بمجاوزة الحلة وموافقتها  
 التي تنسب اليه عرفا ولو نزل بمحل من بادية وحده استلزم مجاوزة  
 ما ينسب اليه عرفا **قوله** وخرج به اي بوطنه غيره فيترخص ما لم ينزل اقامة  
**قوله** ضالا عن الطريق اي فانه يترخص ما لم يصل وطنه فيمتنع من ترخصه  
**قوله** لئلا يسمي لا يبعد انه لو نزل اقامة ما كثر وهو قادر على  
 الخ لفة **قوله** عليا اذرت وقد اوضحت فيهما عشر مسائل ينقطع  
 فيها السفر بما لم اتفق على من سبقني اليه فراجع مني ما ان اردت  
**قوله** كرمي الخ فان فارق مكانه ثم ردت الريح اليه استأنف المدة لان  
 هذه اقامة جديدة وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا  
 والا فوحده بخلاف ما اذا اراد انهم اذا لم يخرجوا رجع فلا قصر له **قوله**  
 معصية محول على بعض افراده وهو ما اذا اتعب نفسه ودابته بالركض  
 من غير غرض وفيه سم على ابي شيخ الخيام اذا قصد مرحلتين بدون  
 اتعاب نفسه او دابته بلا غرض له وقع فله القصر فيهما وما بعدها  
 خلافا لبعضهم **قوله** لا يفا زاد عند الشبه تبعا للشبه الاسلام والذين  
 اعتدله المخطيب ومرو قال افاده والده وقال سم هو الوجه ولعمري  
 الزيادة وغيره ان له القصر فيما زاد عليهما الى ان ينقطع سفره **قوله**  
 سفرهما اي لغرض صحيح حتى لا ينافي ما تقر فيه **قوله** لا يعرفان المقصد  
 رؤية قصر المتبوع العام بشروط القصر لمجرد مفارقتة لمحله كعلم مقصده

لا  
 صغيم



بجملها فاعداه عدة كثيرة لا تكون الا لسفر طويل عادة على المعتمد خلافا لاذرى  
**قوله** يقصر الخ فلهذا نرى مسافة القصر وجعلها حال المتبقي لم يقصر او منظرها  
اجير العين مع مستاجرهما والجندي فان كان متطوعا بالسفر مع امير الجيش  
فالعبارة بنيت له ولما المقت في الديوان او جميع الجيش فلا اثر لثمنهم **فصل**  
**في بقية شروط القصر وخو** ارى من الجمع ولم يدخل في قوله ونحوه  
الا العلم بجوارزه وبقية شروط الجمع ستاتي في فصله **قوله** ما مر هو كون  
السفر طويلا وغير سفر معصية وان يقصد مكانا معلوما والمذكور مني في هذا  
الفصل اربعة فتكون سبعة شروط وعدها الجبرور ثمانية فجعلوا التحرز  
عن منافي نية القصر في الدوام شرطا وجعل في التحفة وغيرها نية القصر  
عند الاحرام شرطا اخر غير مطلق القصر وجعلها شرطا واحدا فالخلاف لفظي  
**قوله** وان ظن الخ اما اذا ظنه مسافرا ولكنه شك هل نوى القصر او لا فافترق  
به ناويا القصر فبان انه قاصر فله القصر نعم ان قامت قرينة على عدم قصره ككونه  
حنفيا قبل ثلاث مراحل لزمه الا تمام وان بان انه قاصر لتقليده بحجة القصر  
ويلحق به ما اذا اخبره الامام قبل احرامه بان عزمه الا تمام **قوله** احذر الامام  
او طاموم او بان امامه محدثا ولو اكبر او ذا خبط خفي فله قصر التي يعيدها وكذا  
لو بان عدم انعقادها لغير الحدث والجنب الخفي **قوله** بمشكوك السفر وان بان  
امامه قاصر وهو قد نوى القصر ولو فقد الظن بوريين فشرح بنيت الا تمام فيم تأم قدر  
على الظن بارة في النهاية يقصر وفي المعنى لا واعقده في فتح الجواد وكذا من صلى بغير  
نية الا تمام مع لزوم الاعادة فيجوز فيه هذا الخلاف **قوله** نية القصر وما في معناه

كصلاة

كصلاة السفر والظن بثلاث ركعتين وان لم ينو ترخصا **قوله** او شك الخ  
او قام اليه لثلاثة فشك هل صومته او ساه اتم وان بان انه ساه الا اذا  
اوجب امامه القصر كحنفي بعد ثلاث مراحل فيتحيز بين ان يخرج نفسه من ثابته  
ويسجد للسهو ويسلم لتوجه السجود على ما بقيام الامام ساهيا وبين ان ينظر  
حتى يعود ويسجد ايضا **قوله** او سارت كسفينة به ارى بالمصلي مني اى من محل  
اقامته وصورة هذه ان ينزى القصر جاهلا بان من شرطه سير السفينة اذ  
لونهاء عالما كان متلعبا او ان يطلق في نية فلم ينو قصر ولا اتماما فيلزم  
الا تمام لعلتين فقد نية القصر عند الاحرام وتغليب المحض ايعاب **فصل**  
**في الجمع بالسفر والمطر قوله** غيره هو شيخ الاسلام في منيهم وقال  
في شرحه غلب في التسمية المغرب للنهي عن تسخينها عشاء مع انه في صفة الصلاة  
غلب العشاء على المغرب وجري على عدم الكراهة في الامداد قال القليوبي وهو  
المعتمد **قوله** وكل من الخ من عطف العام على الخاص وجري عليه في شرحي  
الارشاد والمنهيج واقره في الاسنى والخطيب وابن عثان لكن الراجح الصحة  
لتحقق صحة صلاتهم الاولى ولا يضر وجوب القضاء الا المتخيرة لعدم تحقق  
صحة صلاتها **قوله** لا رعاية الخ كذلك الايعاب وعلل بالعلتين في فتح الجواد  
واقصر في التحفة والنهاية على التعليل بالخروج من الخلاف واجاب في التحفة  
عما اورده هنا فراجعته مني ما ان كان سايرا في احد الوقتين نازلا في الاخر  
فالجمع في وقت النزول افضل وان كان سايرا فيهما او نازلا فيهما فالذي  
بحثه في التحفة وقال ان شيخه زكريا اشار اليه ونقل عن السباطي



ان جمع التقديم افضل والذبح جناه في المعنى والنهي ان جمع التأخير افضل ويجوز  
في الامداد التخيير والكلام حيث لم يفتقرنا اجمع حد الجوعين بحال خلا عنه  
الاخر والاخر عاتته **اولى** سائر الفضائل كتحلو عن جريان حدث سلس  
وعرف وكادراك عرفة واسير وقد يجنبه هذين **قول** مضى وقت الاختيار  
والاصلاهما تأخير قبل وصوله مزدلفة **قول** للاتباع فيها كذلك المعنى والنهي  
وفي ان الاتباع ثابت في غيرها ايضا فلعل التعليل بما في التحفة من الاجماع **اولى**  
والحق في الامداد بهما الحاج اذا نفر من متى فان السنة التأخير الى المحصب وفيه  
ان القائل بالمنع في غير عرفه ومزدلفة يمنع الجمع بالمحصب ولذلك لم يذكر هذا  
جمعا **قول** فسدت الثانية اى لم تقع له فرضا بل تقع له نقلا مطلقا  
**قول** ولومع السلام لكن السنة مع التحريم خروجها من الخلاف ولو احرم بها  
الصلاة في الحضرة حسرت سفينته في اثنتيها جازنية الجمع وان لم يكن السفر  
باختياره خلافا للشيخ الاسلام في اشتراطه اختيار السفر **قول** او بعد  
نية الترك لو نوى الترك بعد التحلل من الاولى ولو فاشاء الثانية **قول**  
الشع عدم الاجزاء وخالفاه في المعنى والنهي حيث لم يطل الفصل ولو ارتد بعد الاولى  
واسلم نزل رج في الاعياب ان له الجمع **قول** المعلاة فلا يفصل ولو برتبة **فصل**  
القبليية ثم الفرضين ثم بعدية الاولى ثم قبل الثانية ثم بعديتها ولو جمعها ثم علم  
بعد فراغها او فاشاء الثانية وقطع الفصل بين سلام الاولى والتذكر ترك  
ركن من الاولى بطلنا وله ان يعيدها اجمع او علم ترك الركن من الثانية فان لم  
يطل الفصل تذكره وصحتها وان طال الفصل بطلت ولا جمع فيه بعدهما في وقتها  
او جمل

او جمل هل الترك من الاولى والثانية فلا جمع تقديم بل يعيدها في وقتها **قول**  
من الاولى لنزله باعادتها ونجمل الترك من الثانية لمنعه من جمع التقديم  
بطول الفصل بها وبالاولى المعادة بعدها وله جمعها تأخيرا اذا ما منع منه  
بكل تقدير خلافا للسحاب البهراسي وطال فيه **قول** ركعتين باخف مجزى وهذا  
ضابط الطويل ومادونه قصير **قول** قبل الاحرام بها اى الثانية اما اذا قام  
في ثنائى او بعد فراغها فلا يثر في صحة جمعه وبقي من شروط الجمع العلم بجوازه  
كما ذكره في الفصل الذي قبل هذا والخامس عدم دخول وقت الثانية قبل فراغها  
جزم به القليوبي ولم يرتفع الشك ومن شروط جمع التقديم يتفق صحة الاولى ولذا ذكر  
منعت التحيرة **قول** لجواز التأخير فاذا افقد حرم التأخير وكان الاولى  
فضاء ولا بد من نية ايقاعها في وقت الثانية فلا يكفي التأخير من غير ملاحظة  
ما ذكر **قول** للماء الخ فاذا نوى تأخير الاولى وكان الباقي من وقتها  
يسع ركعة فاكروا لكن لا يسع جميعها تكون الاولى اداء لكنه شام  
بتأخير النية الى ان يبقى من الوقت زمن لا يسع جميعها ووافقم ر  
على تأنيده بذلك وخالف في كونها اداء فعنده يشترط كونها اداء ان  
يبقى من وقت الاولى ما يسع جميعها **قول** وعلى الاولى وهو بالنسبة  
للاداء والثاني بالنسبة لعدم الاثم والذي في الروضة واصح لا بد  
من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتداءت الاولى في وقت اداء  
انتهى والذي في المجموع عن اصحاب تشترط هذه النية في وقت الاولى  
بحيث يبقى من وقتها ما يسع او اكثر فان ضاف وقتها بحيث لا يسعها



عصر مضارث قضاء انتهى والشمس في كنفه جرى تبعاً للشيخ الإسلام على الأول  
وحمل الثاني على الأتم لا الأداء واعتقد الخطيب وم كلام المجمع وحمل تبعاً  
للجلال المحلى كلام الروضة على أن المراد بالأداء في الأداء الحقيقي بأنه يؤتي بجميع  
الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الأتيان بركعة متي في وقتها بعد فسميته  
اداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه ولو ترك نية التأخير لسيءوا وجهه كما كانت الأولى قضاء  
لا أتم فيه **قول** بعض شراح الحاوي والصغير وهو الطائوسي وقال يعاين أوجه  
من حيث المعنى الظاهر الذي قرره واعتداه الخطيب وم روتردا الشافعي في ذلك  
في شروحه على المنهاج والارشاد وقد أوضحته في الأول **قول** أرى بضم الهمة  
وفتحها أي اظن أو اعتقد **قول** جمع ابن عباس أي بين الصلاتين وقوله أي  
بالمطر **قول** نعم الخ نبت به على أن الشرط الرابع في جمع التقديم في السفر  
ليس نظير الجمع بالمطر لأن انقطاع السفر في أثناء الأول لا يمنع الجمع بخلاف  
انقطاع المطر في ذلك وما عداه فهو كمن هو قال العناني في حاشيته شرح  
التحريم سكتوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الأول إلى تمام الثانية  
فلو خرج الوقت في أثناء الثانية بطلت لأنه يترتب تحريمها قبل دخول وقتها  
**قول** فيما عدا ذلك ظاهره أن انقطاعه بعد سلام الأول وقبل الشروع  
في الثانية لا يضر وليس كذلك فلا بد من امتداده بينهما واختلف في أنه  
هل يشترط تيقنه لذلك وأنه يكفي الاستصحاب واستوجه الأول  
في النهاية وقال في التحفة القياس الثاني إلا أن يقال أنه رخصة فلا بد من  
تحقق سببها ويؤيده ما عرفنا لو شك في انتهاء سفره انتهى وقال اسم  
ما لم يخصه

ما لم يخصه ينبغي أن يقال فيه بالاكْتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم **قول**  
جماعة وإن كرهت القليوبي عن الزياي ولو في الركعة الأولى من الثانية  
واكتفى شيخنا الرملي بالجماعة حال الإحرام بالثانية وإن صلى الأولى  
منفرداً عندهما كبقية الثانية **قول** بعيد الخ افاد به أنه لا بد من  
أمرين البعد والتأذي وباجتماعهما تحصل مشقة شديدة **قول**  
أن ذابا أي وبلا الثوب نعم أن كان أحدهما قطعاً كإزاراً نجس منها جاز  
الجمع ومثله البرد **قول** لا شقاء والتأذي في غير الأخيرة أما هي فلعدم الجماعة  
لوجود التأذي فيها **قول** للإمام في النهاية الأوجه تقييده بما إذا كان  
أما ما رتبنا ويلزم من عدم إمامته تعطيل الجماعة وفي القليوبي على  
على المحلى إمام المسجد والمجاورة به الجمع تبعاً لغيره ولا يجوز الجمع بال  
العجل والمرض على المشهور في المذهب لكن اختار النووي من حيث  
الدليل جواز به بالمرض وهو مذهب الإمام أحمد قال الأذرع  
ورأيت في نهاية الاختصار من قول الشافعي للمزني وقال الأسنوي  
قد ظفرت بنقله عن الشافعي قال الزركشي فإن ثبت له نقص  
بالمع كان له في المسئلة فعلاً ولا فهذا مذهب قال القليوبي  
بعد نقله عن الأذرع أن المفتي به ما نصه وبم يعلم جواز عمل الشخص  
به لنفسه وعليه لا بد من وجود المرض حال الإحرام بهما وعند  
سلامه من الأولى وبينهما كما في المطر انتهى وهو وجه مما وقع  
للعناني من عدم جواز نقل يده وفي التحفة ضبط جمع متأخروا



المرض هنا بان يشق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة في المطر بحيث  
تبتل ثيابه وقال اخرون لا بد من مشقة ظاهرة في زيادة على ذلك  
بحيث يبيح الجلوس في الفرض وهو لا وجه له **قوله** انقار بان زاد في الثبات  
ولو ضبط بالمرض المبيح للغير لكان له وجه **قوله** رنثي وجري في شري  
الارشاد على الا وقال فلا مدار ولا يصح ضبطه بغيره وفي التحفة  
يراعى الا رفوف فان كان يزاد مرضه كان **قوله** محتم وقت ما  
قدمها بشرط جمل التقديم او وقت الا والى اخره **باب صلاة الجمعة** **قوله** بتثليث الجهر في المصباح  
افصح **قوله** مكلف الا السكران المتعدي فان المعتمد عدم تكليف  
ومع ذلك تلزمه تغطية عليه لكن لا يصح منه فيقضي وجوبا  
بعد زوال عذره **قوله** لا صبي لكن يجازى به السبع وضرب على  
تركها العشر **قوله** تقام فيه ولو اتسعت الخطة فرائس وان  
لم يسمع بعضهم النداء وان لم يستوطنه لكنه لا يحسب من الاله  
ربعي **قوله** بلا مرض ضابطه ان يلحقه بحضورها مشقة  
كمشقة المشي في المطر والوجل **قوله** اعذار الجماعة اي مما يمكن  
مجيئه هنا لا كالريح بالليل ومن العذر ما لو تعين الماء لظلم  
فحل النحر كان انتزاعا في ربح ولم يجز ما الا بحضرة من يجرم نظره  
لعولته ولا بغض بصره فيجوز كسطنها ويجوز ترك الجمعة  
فان خاف فوت وقت الظهور او غيرها وجب عليه الكسطن **عليه**  
الغض

الغض وذكرت فيها هنا جملة من اعذارها **قوله** عبد مملوك اطلت في الاول  
الكلام على اعرابه **قوله** كالعزور بالمطر للتمثيل والا فكل معذور بمخاض  
في ترك الجماعة مثل المظهر المرض والمطر وذلك **قوله** محل اقامتي قال سم  
ينبغي ان يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا تبقى معه مشقة كحضوره  
نفس الجامع حتى يمتنع الانصاف منه بشرطه **قوله** لا يجوز له الانصاف  
قال سم ان كان صلى الظهور قبل حضوره فالوجه جواز الانصاف وعلى  
الحركة لو انصرف لا يلزمه العود **قوله** زاد ضربه اي على مشقة المشي  
في الوصل زيادة لا تحتمل عادة له الانصاف وان احرم بها تحفة **قوله**  
لنحو رواية من انوثة وقوله مطلقا اي وان اقيمت الصلاة ما لم يتلبسوا  
بها والا حرم عليهم الانصاف منها والقرن ان احرم بها بغير اذن سيده  
وتضرر بغيبته ضرا لا يحتمل ان ترتب على عدم قطعه فوت نحو مال  
للسيد قطع او نحو انفسه **قوله** على هذا الخ اي حيث استجهر الشرط  
وقوله على غيرهم اي ممن لم يستجهرها فاذا لم يستجهرها ولم يسمع النداء  
المذكور فلا جمعة عليهم **قوله** نداء الجمعة اي مؤذنه مع اعتدال سمع  
من بلغه وان كان واحدا ويشترط في البلوغ الحرق بحيث يعلم ان ما  
سمعه نداء الجمعة وان لم تتبين كلمات الاذان **قوله** على الصوت اي  
معتدل في الحلق ولا يعاب لا كالجناس فقد جاء عنه ان صوته  
سمع من ثمانية اميال **قوله** على الارض اي محل مستو ولو تقديرا فلو علت  
قرية بقلة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا وانخفضت فلم







نظر بل لا يصح وفي الروض وشكوا في بقائه تعيين الاحرام بالظهور **قوله**  
 من كان عنده تبعا لظاهر الاسنى واعتمد المغنى والتميم انما  
 تنقلب عند خروج الوقت وعليه يجهد الخروج الوقت وعلى الاول  
 يسر من الان **قوله** خرج الوقت اي ظنا ولو باخبار عدل ولو سلم  
 الامام او بعض العدد المعتمد في الوقت والبقية خارجة بطلت  
 جمعة المسلمين في الوقت فيجب انما ظهر **قوله** في خطبة في اشارات  
 ابن الملقن بكسر الخاء محل لا بنية وما بيني **قوله** الا في بنية الحق  
 بها الاسراب جمع سرب بيت في الارض والخيول والكهوف  
 فيلزم اهلها الجمعة بشرطها وان خلت عن البناء **قوله** لعمري  
 ولا تنعقد الجمعة في غير بناء الا في هذه الصورة **قوله** اعلام  
 في المغنى لكن مراد المصنف بها الامكنة المحدودة من البلد  
**قوله** لا تقصر فيه فلا يصح خارج السور وان اتصلت به فان لم يكن  
 سور فالحران على ما سبق تفصيله في صلاة المسافر وفي التحفة بشرط  
 الصحة كون الاربعين في الخطة ولا يضر خروج من عداها عنى واخالفاه  
 في المغنى والتميم تبعا لما افتى به الشهاب الرملة من عدم صحة جمعة من  
 هو خارج عن الخطة الى حيث تقصر الصلاة وان زاد وعلى الاربعين  
**قوله** والقربة واي ولو من نحو سعة **قوله** فلا جمعة اي حيث لم يسمعوا  
 ندائهم من موضع اقامتها بشرطه **قوله** لعسر الاجتماع بان لم يكن في محل  
 الجمعة موضع يسعون بلا مسقة لا تحتمل عادة اما لكثرتهم او لقتال  
 بينهم

لعله  
الزيايدي

بينهم او لبعدها طرف البلد بان يكون من بطرفه لا يبلغهم الصوت بشرطه  
 ولو غير مسجد والمعتمد في التحفة والتميم قال كما افاده الوالد وكذلك المغنى  
 اعتبار من يغلب فعلهم لها عادة واعتمد السنباطي والميداني اعتبار  
 اهل البلد الشامل لمن تلزمه ومن لا قال الحلبي وهذا لا قرب عند  
 شيخنا الحلبي وثبته جماعة من اهل عصره واعتمد سيم في حاشيته  
 التحفة ما قاله في الايجاب انه القياس وهذا اعتبار الحاضرين بالفعل  
 في تلك الجمعة حتى لو كانوا ثمانين وسى لاجتماعهم ما عدا واحدا جاز  
 التعدد وهذا عندى وجه الاراء **قوله** بحسب الحاجة فان كان زائدا  
 عليها صححت السابقات الى ان تنقضي الحاجة ثم تبطل الزيادات ومن شك  
 انه من الاولين او الآخرين او في ان التعدد للحاجة او لا لزومه عادة  
 الجمعة **قوله** اذا سبق الخ احوال التي ذكرها غيره خمسة العلم  
 بالسبق والسابقة ان تقعا معا ان لا يعلم هل وقعنا معا  
 او موثقين ان يعلم ان احداها سبقت ولكن لم يتعين ان  
 يعلم عنيها ثم تنفى واحكامها تعلم من كلام الشهاب **قوله** احرام الامام  
 وان تاخر العدد الى بعد احرام امام الاخرى والمقتدين به **قوله**  
 واشكل الحال كان سمع معذور تكبيرتين متلاحقتين ومحل  
 المقدمة **قوله** اعيد الجمعة قال سيم فان آتيت من استئنا فيها  
 صلى الظهر واكتفى شيخنا الشهاب الرملة باليا سلى العادي  
 بان جرت العادة بعدم استئنا فيها وبشرط شيخنا عبيد الحميد

الافتنحة والمسبوق بالظلم والمهر  
 لعسر الاجتماع فيجب  
 على كل من هو في  
 الشريعة

عند الجميع



لعمري  
اما اذا لم يعلم  
ذلك

الياسر المحقق بان يضيق الوقت الخ واعتمد رالاول والشئ الثاني وانه لا يجوز  
استيناف الجمعة مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط فلا فائدة  
له من منع هو ظاهر النص وحق في التقى السبكي اربع مصنفات  
وقال هو الصحيح نزها ودليلا وهو قول اكثر العلماء **قوله** اربعون في التحفة  
وان كان بعضهم صلاحها في قرية اخرى على ما بحثه جمع وقياسه ان المرفق  
لو صلى الظهر ثم حضر حسب او من الجن كما قاله القولي ان علم بعد العلم  
بوجودهم وجود الشرط فيهم وقول الشافعي يعز رمدى ورويتهم محمول  
على مدعى في صورته الاصلية التي خلقوا عليها لا نزع مخالف للقران  
انتهى وكذلك المعنى والنهي في قوله والوقيد المير في حياة الحيوان  
بما اذا تصوروا بصورة بني ادم قال سم هو حري على الخالب لا بشرط  
بل حيث علم او ظن انهم جن ذكر كفى وان تصوروا بصورة غير بني ادم  
قالا ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رويتهم عملا باطلاق  
الكتاب لانه محمول على من ادعى رويتهم على ما خلقوا وكلامنا فيهم ادعى  
ذلك على صورة بني ادم ونظر فيه سم باننا لا نسلم او لا مخالفته للقران  
لان قوله انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم يخفى ان المراد من  
شأنهم ذلك وان الخالب ذلك انتهى واقول يردونها نقلا ما سبق  
عن النص من انه يعز **قوله** ذكر لو حمل العدد بخنثي وجبت الاعادة  
وان بان رجلا ولو احرم باربعين سمع خنثي فانفق واحد وبقي  
الخنثي لم يبطل **قوله** لا يظعن الخنثي يعتبر ما اقامته به اكثر فان استوت

لعمري  
او يكفر

بها

بها فافيه اهلها ومجاير ولده فان كانوا بكل اعتبار ما به احدها دائما واكثر  
او بواحد اهلها وبآخر مال اعتبارا فيه لا يهل فان استويا في كل ذلك انعقدت  
في كل مني **قوله** اضطراب طويل الراجح منه عدم اللزوم خلافا للايعاب  
وفتح الوهاب **قوله** عن الاربعين اى تسعة وثلاثين غير الامام الكامل  
فلو كان معه اربعون لم يضر نقص واحد منهم **قوله** وصارت ظهري في الظهر  
لوعاد النقصون لزوم الاحرام بالجمعة اذا كانا من اهل وجوب احكام  
افتي به الوالد الخ ورده في التحفة باطلا قى هم انهم يتنوبوا ظهر اقال  
ويلزم من صحة الظهري سقوط الجمعة **قوله** على الفور اى في كل من الصور  
الثلاث وخبر بما اذا اتوا بعد طول الفصل عرفا وهو ما يبطل المولات  
فجميع التقديم وهو مقدار ركعتين باقل مجزى فلا يفيدح **قوله** تمت  
سمع منه يعلم انه لو عاد الاولون قبل طول الفصل لا يحسب المفعول  
من اركان الخطبتين في غيبتهن اما اذا لم يسمعوا الخطبة فلا بد من  
استينافها وان قصدا الفصل والا فلا تصح الجمعة **قوله** فتح بيني الخنثي  
ثم ان لم يدركوا الفاتحة بتمامها والطمانينة في ركوعهم قبل قيام الامام  
عن اقل الركوع فلا جمعة والا ادركوها كما في مسئلة ثنا طليم  
الانية في كلامه قريبا **قوله** قبل الانقضاء الخ ثم ان احرموا بعد  
ادراك الاولين الفاتحة لا يشترط تمكنهم مني لانهم تابعون  
لمن ادركها وان لم يدركها الاولون قبل انقضاء ضمهم اشترط  
ادراك هؤلاء لها **قوله** لما مر اى من انهم لما لحقوا العدد



تاما صار حكمهم واحدا **وقال** قبل ركوعه في التحفة المراد ان  
 يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن اقل الركوع فلا عني لا يتكلم  
 ادراك جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع الذي اوجهته العبادة  
 انتهى وقد وقع في هذا الكتاب وكذلك الامداد في العبارة الموحدة  
 خلاف المراد فتنبه له **وقال** قصد في التعليم كذلك في شرح الارشاد  
 له والنهاية قال في التحفة فان لم يقصر والامام قارى صحت جمعهم  
 كما لو كانوا كلهم اميين في درجة وجوز في التحفة اخذ من التعليل  
 الذي ذكره هنا على انه لا فرق بين ان يقصر الاصح في التعليم وان لا  
 وان الفرق غير قوي وان لا يصح ارادة المقصر لانه ان امكنه التعليم  
 قبل خروج الوقت فصلاته باطلة ولا فالاعادة لازمة له ومن  
 لزمت له الاعادة لا يحسب من العدد انتهى ومن هنا يعلم انه لا بد  
 من اغناء صلاة الاربعة عن القضاء وهو كذلك قال سمع بقى  
 قسم اخر من الاميين تصح صلاته ولا اعادة وهو لا يمكنه  
 التعليم مطلقا انتهى وفي انعقاد جمعة اربعين اخر من وجوب ان  
 ومعلوم من اشتراط الخطبة بشرطها عدم صحة جمعهم  
 قال في النهاية فان وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم جمع  
 يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون قال سمع من  
 ظاهر على ما اعتمدته ثم رتبعا لشيخ الاسلام في مسئلة  
 الامي على من قصر في التعليم واما على ما اعتمدته الشئ في مسئلة  
 الاعادة فانها

من عمل كلام البغوي  
 فلا يصح الاقراء بها صلاة  
 ان يكون ممن يلزمه القضا  
 فيكون في التعليم  
 لا يكتفى به  
 فيكون في التعليم  
 لا يكتفى به

الامي فالقياس عدم انعقاد جمعهم الا ان جوزنا افتداء الاخرس بالآخرس  
 وخطب غيرهم ان لم تكن بخطبة احدث بالاشارة اليه **وقال** مما يفتقر الى  
 في قوله بانقضاء غيره فدخل في الخير نية المفارقة ثم قال او في الركعة  
 الاولى فان اردت نية المفارقة في الاولى ضارة ومفهومه انه في الثانية المتصور بها كالعبادة  
 لا يضر والامم يكن للتنفيذ بالاولى فائدة واما حكم الانقضاء فذكره  
 بقوله ولو تحرم وتسعة وثلاثون **وقال** وان لم يكن زائدا اغفر في حقه غيرهم وحيث تنقذ  
 فوات العدد هذا دون ما سبق في ثبين حدث الامام لانه متبرع مستقل احد من قلنا بانه  
**وقال** خطبتان الخطبة المشروعة عشر الجمعة والعيدان والكسوفات اقتداء بالامم اميين او في  
 والا سنسقا واربع في الحج يوم السابع من ذي الحجة بالمسجد الحرام حكمهم خلاف ما قاله  
 ويوم التاسع بجمعة ويوم النحر يعني ويوم النفر الاول يعني ايضا الشهاب الرمي واذا  
 وكلها بعد الصلاة الجمعة ويوم عرفة وكلما شرعت خطبتين قلنا بجمعة خطبة احدى  
 الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى **وقال** من حيث المجموع واما من ناطق بخطب يوم  
 حيث الجميع فثمانية كما سيعلم من كلامه **وقال** مفهومة بحد سمع عدم لهم فيه نظر ولعل  
 اجزاء الآية مع لحن غير المعنى ونتج عنه انه لو لم يحس شيئا الظاهر لا فليتأمل  
 من القرآن كان حكمه كالمصلي الذي لم يحس الفاتحة وهل يحرم ووجه مقابله  
 ذلك في بقية الركعات حتى اذا لم يحس الحمد اني بدله بذكر ودعاء المذكور في نظرنا  
 مثلاً ثم وقف بقدره ما لم ر الى عدم جريان ذلك في بقية الركعات اميين او في حق  
 بل يسقط الجوز عنه بلا بدل وفيه نظر على الجملة فيفرق بين بعض الاكتفاء مع وجود  
 الخطبة وكلها حتى لو لم يحس الخطبة سقطت كالجمعة والكلام الناطق كما لا يخفى

الخطبة  
 اي التسمية  
 على النطق اما اذا  
 انقضاء بالجمعة  
 المتصور بها كالعبادة  
 فلا حاجة للتنفيذ  
 بقوله وخطبت  
 غيرهم وحيث تنقذ  
 جمعهم وان الامم  
 مقتضى احد من قلنا بانه  
 اقتداء بالامم اميين او في  
 حكمهم خلاف ما قاله  
 الشهاب الرمي واذا  
 قلنا بجمعة خطبة احدى  
 ناطق بخطب يوم  
 لهم فيه نظر ولعل  
 الظاهر لا فليتأمل  
 مقابله  
 المذكور في نظرنا  
 اميين او في حق  
 فانما النظر لذكر بعض  
 مع وجود  
 كما لا يخفى



حيث لم يجد آخر محسن كماله **قوله** وغيرهما ارجحها او قصة وان تعلقت  
بحكم ينسوخ ولا تجزأ له وعظ او حمد مع القراءة بل عنه ان فصله  
وحده والا بان قصدوا القراءة او اطلوا فغنى فقط وفي النهاية لا تجزئ  
آيات تشمل على ذلك الحزب اركان الخطبتين ما عدى الصلاة عليه صلى الله  
وسلم اذ ليس صيغتها في القرآن **قوله** ولو طويلة عند الشبهة وفي الغنى والنية  
ينبغي الاكتفاء بشرط اية طويلة الخ **قوله** في احدها في الجواب تجزئ  
فبليها وبعدهما وبنيها **قوله** وقراءة قاي كالحالي ولا يشترط رضى الحزين  
كالم يشترطه في قراءة الجمعة وللنافقين في الصلاة ويكفي في اصل السنة  
قراءة بعضها فان تركها قراءا يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا  
سديدا الآية وروى ابن ماجة انه صلى الله عليه وسلم خطب ببراءة  
وبرخص في تبيين الآيات نحو الخطب **قوله** والمؤلفات المراد كما  
في الايعاب ان لا يقصد الخطيب اخرج من لا ان ياتي بلفظ يدل على  
**قوله** بالسامعين قال سمع لو خص بالوعاء اربعين من الحاضرين  
ينبغي الا جزاء فلو انصرفوا من غير صلاة وهذا كاربون سامعون  
ايضا ينبغي الصحة الخ **قوله** ويشترط هي تسعة شروط القيام  
لمن قدر عليه وكونها بالعربية وكونها بعد الزوال والجلوس بينهما  
بطاينة واسماع الذي تنفقد اركان الخطبتين والولاء وطهارة  
الحدثين والخبث وستر العورة وتقديمها على الصلاة وقد ذكرها  
مرتبة كذلك الاخير فقد علم مما تقدم في كلامه **قوله** فضبطها  
فان

ليعلم  
مستظهر

فان عجز فستلقيا **قوله** لم يوتر كما قام بان محدثا ويشترط ان يتم العدد بغيره  
ولو علم بعضهم قدرته صحت جمعة الباقي ان تم العدد **قوله** بالعربية اى  
الاركان دون ما عداها قال سمع يفيد ان كون ما عدا الاركان من توابعها  
بغير العربية لا يكونا مانعا من المولات **قوله** بلغته اى ما عدا الآية  
فيما في فيها ما قدمه ولا يترجم عنها **قوله** باركانها اى لا جميع الخطبة **قوله**  
بالفعل لا بالقوة عند الشبهة وجرى م رتبعا والولاء على الاكتفاء بالقوة  
بحيث يكون لواصفى لسمع وان استغل عنه بتحدث قال القليوبي ولا  
يضر النوم خلافا لمن جعله كالصحة انتهى ولو كانوا الحكم او بعضهم مما  
لم يفتح كبعدهم عنه ولا يكفي الا سرار كالاذان **قوله** والولاء الذي  
يخل به هنا مقدار ركعتين باقل مجزئ كما سبق **قوله** ولا نية الخطبة  
لكفى تسخر وجها من الخلاف ويشترط عدم الصارف **فصل في بعض**  
**سنن الخطبة وصلاة الجمعة قوله** فعل التحية اى ان قصد  
المخير حال دخوله والا صلى التحية وعلى هذا التفصيل يحمل  
الخلاف في المسئلة **قوله** للاتباع مجزا في التحفة والنية اية انه يندب  
السلام على كل صفا قبل عليه قالا ولعل اقتصارهم على الصف  
الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر كانهما اكد **قوله** اذا  
اقبل الخ اى بعد صعوده الدرجة التي تلي المستراح **قوله**  
بين يديه الاولى اتحاد المؤذن الا لعذر وبفراغ الاذان  
وما بعده من الذكر يشرع في الخطبة وهذا الاذان هو الذي كان

وعبارة  
تعد خلافا لمن جعله كالصحة  
والولاء الذي  
يخل به هنا  
مقدار ركعتين  
باقل مجزئ  
كما سبق  
قوله ولا نية  
الخطبة  
لكفى تسخر  
وجها من  
الخلاف  
ويشترط  
عدم الصارف  
فصل في بعض  
سنن الخطبة  
وصلاة الجمعة  
قوله فعل التحية  
اى ان قصد



في زمنه صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ولا اذان الذي قبل هذا على المنابر  
 ابتكره عثمان رضي الله عنه في خلافته لما كثر الناس واستقر الامر عليه  
 وقراءة المرقى بين يدي الخطيبين الله وملا نكتته الختم ثم ياتي بحديث  
 الصحيحين اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب  
 فقد لغوت بدعة حسنة بلدين في التحفة ما خلا من السنة لقراءة  
 الحديث المذكور **قوله** كره استئثيا في التحفة والنمائية المسجد الحرام لانهم  
 محتاجون لذلك غالبا على اذن من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم  
**قوله** زيادة على الواجب الواجب ان يسمع اربعين من اهل الجمعة والزيادة  
 بان يسمع كل من في المسجد ان امكن ولا فيقدر طاقته **قوله** بليغة اي  
 فصحة يؤخذ منه حسن تضيئها ايات واحاديث وغيرها مناسبة  
 للزم والحال لان من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال  
**قوله** الركبة كالمشتملة على الفاظ المألوفة في كلام العوام والخواص  
**قوله** متوسطة حسن ان ذلك يختلف باختلاف احوال الزمان وقد  
 يقتضي الحال الاطالة قال في النهاية هذا غير متناق لما مر ان الاطالة  
 عند دعاء الحاجة اليها لعارض لا يعكر على ما اصله ان يكون مقتضا  
 وفي الايعاب قبل هذا في خطبة الجمعة اما غيرها فيطول فيها ما شاء  
**قوله** بالا من الخ وهو طول صلاة الرجل وقصر خطبته فتيمة من  
 فقهه اربفنج الميم وكسر الهزة وحكى فتحها وتشديد النون  
 علامة عليه فاطيلوا الصلاة واقصر الخطبة **قوله** فعلم اي من قوله

بضم الصاد  
 شرح النجاشي  
 من الامور

من الامور النسبية الخ **قوله** يساره اي كعادة من يريد الجهاد **قوله**  
 كعاج هو عظم الفيل **قوله** بيده بحث في الايعاب استثناء الاستشارة  
 بالسبابة للحاجة كتنبيههم على وجوب الاستماع للاتباع رواه  
 مسلم وبيّن التيا من في المنبر الواسع وبيّن ختم الثانية **قوله** وبيّن التيا من  
 بقوله استغفروا الله لي ولكم **قوله** ودقه افتاء الغزالي بنديم  
 تنبئ بالناسي ضعيف **قوله** والدعاء اذا انتهى الى يكره ذلك **قوله**  
 والمجازفة اي مجاوزة الحديث كان صادقا والافحرم وصفه  
 بصفة كاذبة الا ضرورة ولا فقد يجب فان لم تكن مجازفة  
 فهي مباح الا ان كان مغلطا فمكروه وبيّن الدعاء لا عنة للمسلمين  
 وولاية امورهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام وفي التحفة  
 ذكر المناقب لا يقطع الولا مالم يعذب بضرها الخطبة ثم قال وفي  
 التوسط يشترط ان لا يطيله اطالة تقطع الموالاة كما يفعله  
 كثير من الخطباء الجاهل ويبحث بعضهم ان لا يشترط في خوف الفتنة  
 غلبة الظن الخ **قوله** بل قد يحرم الخ ظاهره ان الحرمة في بعض  
 الاحوال والذم في التحفة وغيرها عن جزم امتناع حرمة ذلك  
 نعم رايت في فتاوى النووي كراهة فراجع **قوله** بشير الخ ارجح  
 قدسها لانه يدل على الاهتمام بها **قوله** جمع بينيها وان ادنى التطويل  
 على الاولى وفي التحفة لو اقتدى في الثانية فسمع قراءة الامام  
 للمنافقين فيها فظاهرها يقرأ المنافقين في الثانية ايضا قال اسم

قوله وبيّن التيا من  
 اي الخطيب وهو  
 القريب من جهة  
 اليمين انتهى  
 على مرره



لو ادرك الامام في ركوع الاولى فالوجه انه يعز النافق من فقط في الثانية اذا  
لم يسمع قراءة الامام لان الامام تحمل عنه السورة كالغائبة من رانها  
وفي المغني والنهاية قراءة بعض من ذلك افضل من قراءة قدره من غيرهما الا  
اذا كان الغير مشغلا على ثناء كآية الكرسي **تمت** وردان من  
قر عقب سلامه من الجمعة قبل ان يثنى رجله الغائبة والا خلاص  
والمعوذتين سبعة سبعة اغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى  
من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني  
باسقاط الغائبة بعد من السوء الجمعة الاخرى وفي رواية  
زيادة قبل ان يتكلم حفظ له دينه ودينه واهله وولده قال  
الغزالي وقل بعد ذلك اللهم يا غني يا حميد يا مجدي يا معيد يا رحيم  
يا ودود اغثنى مجلالك عن حرامك وبفضلك عن سوالك **بطلان**  
عن معصيتك قال الغزالي في شرحه على بداية الهداية للغزالي  
ما نصه رايت عن العلامة ابن ابي الصنف في كتابه رغايب يوم الجمعة  
من قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم تمض عليه جعتان حتى  
يستغنى وذكر الغزالي قبل هذا انه جاء في حديث عند الترمذي  
حكم عليه بالحسن والخرابة وحديث عند الحاكم حكم عليه بالصحة  
من حديث علي رضي الله عنه وفي حديث عند احمد والترمذي ايضا  
اعلمك بكلمات لو كان عليك مثل جبل ثبير ديناً اذاه الله عنك  
اللهم اكفني مجلالك عن حرامك **فصل في سنن الجمعة قوله**

مخلان

بلغ

بجلافا العيد اي الغسل فيه لليوم فليس لمريد الصلاة وغيره **قوله** لما  
الحرف في بعض طرق الحديث عند ابي عوانة بسببه وهو كان التماس يحد  
في اعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة فشكوا ذلك  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحديث **قوله** في اي الرخصة  
وهي الاقتصار على الوضوء **قوله** بنية الغسل قال القليوبي قال  
شيخنا فيقول نويت التيمم عن الغسل لعدم ذكر السبب كسائر  
الاعمال ويكفي نويت التيمم لطهر الجمعة او للجمعة او للصلاة او  
عن غسل الجمعة وان لم يلاحظ البدلية **قوله** وان فات قصد النظافة  
يكبر ترك التيمم ولو فقد الماء بالحكمة من له ان يقتحم عن  
حدوثه ثم عن غسله فان اقتصر على تيمم بغيره كفى على المعتد  
**قوله** التكبيرة عند تعارضه مع الغسل يقدم الغسل على  
المعتد **قوله** يوم الجمعة في الصحيحين هنا زيادة غسل الجنابة  
او مثله وقيل حقيقة بان يجمع ليلة الجمعة او يومها بالتسكن  
نفسه **قوله** دجاجة بقتليث الدال والفتح افسح **قوله** وفي رواية  
الحاشا ربه الى استشكل في رواية الصحيحين السابقة بان  
الساكنات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في  
السابعة وعند النساء باسناد صحيح بعد الكلبى بطة  
**قوله** لغير الامام ولو خشي او عجزوا استحبنا حضورها  
ويلحق بالامام سلس البول **قوله** او ست الخيشاء على رواية



الصحيح من السابقة والست بناء على الروايتين **قوله**  
 طويل مذكور في الامداد والاياب والمعتقد منه ما ذكره هنا قال  
 القرني في الحيا والساعة الاولى الى طلوع الشمس والثانية الى  
 ارتفاعها والثالثة الى انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة  
 والخامسة بعد الضحى الاعلى الى الزوال وفضلها قليل ووقت  
 الزوال حتى الصلاة فلا فضل فيها **قوله** بل يكره كذلك في شري  
 البياض **قوله** الارشاد والمعتقد عدم الكراهة فان خشي ثلوث في ايام  
 المطر والوحل ولم يلبس حمله الى المسجد لم يلبس فيه  
 كان عذرا في عدم لبسه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك ولو كان  
 يوم جمعة يوم عيد قال سم قدر يرج مراعاة العيد مطلقا  
**قوله** يخلو العانة في حق الرجل واما المرأة فتختلف لغيره في النجاسة  
 فتكره له ازالة شئ من بدن في عشرة ذنحجة وخبرج بالعانة المبرك  
 فيس حلقه للرجل للنك وفي سابع ولادته وفي الكافر اذا  
 اسلم وفيما اذا اذير بقاء شعره او شق عليه تعمره وياب  
 في غير ذلك ويسى دفن ما ينزله من ظفر ودم وشعر **قوله** وقص  
 السارب حتى تبدو حرة الشفة وهو المراد بالاحفا المامور  
 واختار بعضهم حلقه لصحة ورويه قيل واليه ذهب لائنة  
 الثلاثة **قوله** تغليم الاظفار المعتقد في كفيته ان يبدو بحجة  
 عينه الى خنصرها في ابيها في الخنصر يساره الى ابيها على التوالي  
 وفي الرجلين

١٦٩  
 وفي الرجلين يبدو بخنصر اليمنى الى خنصر اليسرى على التوالي وينبغي البدار  
 بغسل محل القلم لان الحكة به قبله يخشى منه البرص والبرج عندهم عدم الغف  
 عما تحت الاظفار من الوسخ المانع لوصولها الى الطهر فاحتجوا به  
 يوم الخميس وبكرة الجمعة وكره الى الطهر رفق الا ان قال لا يقصه لحدوث فيه  
 قيل بل في حديث ان في بقاءه اما ناس من الجذام **قوله** التطيب المذكور في  
 الصائم **قوله** غسل روى بالتشديد والتخفيف وهو ارجح وسيأتي معناه  
 في كلامه **قوله** ابو داود ليس فيه كما ذكره في الاول ما يستدل به لغسل الثياب  
 وان اوهه كلام الشهور ايت مفاد حديث ابو داود في صحيح البخاري كما ذكره  
 فيه **قوله** ادرك الخ وهو نكيد **قوله** ولم يركب اي في جميع طريقه **قوله** بكل خطوة  
 من محل خروج الى مصلاه فلا ينقطع الثواب بوصوله قبل اليسرى في السنة  
 في خبر صحيح اكثر من هذا الثواب قال في التحفة في غير نحو الصلاة في مسجد  
 مكة لما ياتي في الاعتكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه الى ما يوفق  
 هذا بمراتب لا سيما ان انضم اليها تحجاجة وسواك وغيرها من  
 مكالاته انتهى وقد اجبت عن هذا في غير هذا المحل **قوله** والا وجب في الفح  
 وان لم يلق به وفي النهاية محتمل خلاف اخذ من ان فقد بعض الثياب باللاق  
 به عذر في ما قال في التحفة الا ان يغرق قال سم بثبوت لا يقيد  
 السعي شرعا بالنسبة لكل واحد كما في العود بين المسلمين في السعي وكما  
 في الرمل في الطواف وكما في الكرواقر في الجهاد **قوله** كسائر العبادات  
 الا العود في السعي بين المسلمين **قوله** في طريقه افضل الصلاة على النبي



صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا في ان لم يسمعها وانما ذكره القراءة في  
 الطريق اذا انتهى عن **قول** لم اى لغير السامع سئل لئلا يشترط على  
 غيره **قول** وافهم الخ اى عموم قوله للسامع وغيره **قول** لا يختص بالابن  
 لا ينافى هذا ما مر من الشارح من اشتراط السماع بالفعل لان حوز  
 السماع خاص بالاركان فلا يحرم الكلام في غيرها **قول** خبر مسلم كذلك  
 الاحداد والحديث في الصحيحين **قول** استقر فيه اى جلس **قول** الاحتيا  
 كذلك في شرح الارشاد والمغنى والنهاية وهو ان يجمع الرجل ظميره وقا  
 بثوب وبديده او بغيرهما وهذا اليد جلسه القرفصا على احد الاقوال  
 فيهما وفي فتاوى ابن زباد اذا كان يعلم من نفسه عادة ان الاحتياط  
 في نشاطه فلا يابس في انتهى وهو وجيه وقد اوضحته في الاول **قول**  
 تشييت بالمهمة والمجعة والرد عليه **قول** الحاضرين ولو في حال  
 الداء للسلطان **قول** واكثرها اقل اكثرها ثلاث **قول**  
 اضاء له في القليوبي اى غفر له كما في رواية او كثر له الثواب في يوم  
 القيمة الى اخر ما ذكرته فيهما **قول** بعد صلاة الصبح الا فضل اول  
 يومى وليلى او يقر يومى ايضا آل عمران وهو دوحم الدخان  
 ويحدث او يعط بعد عصرها واحاديث هذه السور مذكورة  
 في المغنى **قول** واكثر الصلاة اقل اكثرها ثلثمائة مرة **قول**  
 في يومى اى وليلى **قول** متعارضة ولذلك اختلفوا فيها  
 على خمسة واربعين **قول** لا ينهت عليها في الاول والاربع منها قولان  
 وهما

قوله اى جلس في الغزوة  
 على الجلال وان لم يجلس  
 ومن غير الجلو  
 جرى على الغالب

وهما ما ذكره المصنف وحازاه الشئ قال الحافظ بن حجر وما عداها اما  
 ضعيفا لا سنادا وموقوف استند قائله الى اجتهاد دون توقيف  
 واختلف في اربعها اربع وقد بينته فيهما **قول** جلوس الامام اى الاول والاخير  
 بعد صعوده المنبر وقبل شروع في الخطبة الاولى **قول** الطيفة في الصحيحين  
 اشار بيده يقللها صلى الله عليه وسلم يعنى انه وضع اغلته على بطن  
 الوسطى والخنصر **قول** وخبر التمسوها الخ معطوف على جملة انما فيها  
 بين جلوس الخ اى ارجاها ما تضمنه الخبر المذكور او انه مبتدأ خبره جملة  
 قال في المجموع الخ وفي الحديث النهاية كالا مدار وقد الخطبة يخلو  
 باختلاف اوقات البلدان بل في بلدة واحدة فالظاهران ساعة  
 الاجابة في حق كل اهل محل من جلوس خطيبه الى اخر الصلاة ويحمل  
 انما جئتم بعد الزوال فقد صار في اهل محل ولا يصار في اهل  
 محل اخر يتقدم او تاخر انتهى وذكرته هنا في الاول ما ينبغي  
 مراعاته **قول** وعليه كثيرون المعتمد انه مكروه كراهة تنزيه  
**قول** صفا او صفان المراد شخصان فقد يحصل تخطيها من صف  
 واحد لا زحام ولو تعارض تخطي واحد واثنين فالواحد لا  
 ان علم منيها من المسامحة ما لم يعلم منه **قول** ورجاء يتقدم  
 فان لم يرج ذلك او قاست الصلاة ولم يسدوها خرق وان كثرت  
 الصفوف **قول** كره هو المعتمد **قول** وفيه هو المعتمد ولا نظر فان  
 لم يكن معظما لم يخط وان كان لم محل مألوف وكذا لغير الامام

نظري



إذا اذنوا له في الحياة وإن كانوا جسيده أو أولاده أو كان إلى السر في الطريق  
أو ممن لا تنقذ به الجمعة والحج ممن تنقذ به تخطي ليسع بل يجب  
في الأخيرة حيث توقف سماع الأركان عليه **قوله** أن يقيم أحد الخ لا أن  
يجلس بطريق أو بمحل الإمام أو استقبال وجهه الناس والمكان ضيق  
بخلاف الواسع **قوله** بعد إلا أن اثر من هو احق بذلك المكان منه  
لكونه قاريا أو عالما يلي الإمام ليعلمه ويرد عليه إذا غلط وفي  
أحياء الموات من فتح الجوارح مخصصة السابقة إلى محل من المسجدين وغيره  
لصلوة أو استماع حديث أو وعظ احق به فيها وفيما بعدهما حتى يفارق  
وإن كان خلف الإمام وليس فيه اهلية للاستحلاف فإن فارقهم عذر بطلان  
حقه وإن نور العود أو عذر لا ليهود فذلك أو عذر بنية  
العود إليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء واجابة داع كان احق  
به وإن اتسع الوقت ولم يتحرك نحو زاره حتى يقضى صلاته أو يجلسه  
الذي يستمع فيه نعم إن اقيمت الصلاة واتصلت الصفوف بسد الصف  
مكانه ولا عبرة بغرض سجادة له قبل حضوره فغيره تخيلا بالمال  
يدخل في ضامة بالان لم تنفصل على بعض أعضائه ويتجه في فرش خلق  
المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة إذا الناس يهابون تخيلا  
وإن جازت وفي الجلوس خلق المقام لغير دعاء مطلوب وصلاة  
أكثر من سنة الطواف حرمتها أيضا إن كان وقت احتياج الناس  
للصلاة ثم انتهى **قوله** بالقرب جمع قريبة أما إذا انتقل إلى مكان  
كلاول

181  
كلاول وأقرب منه فلا كراهة **قوله** أخر الجمعة أي سورتها في قوله إذا  
نودي للصلاة الخ **قوله** كما طهره أو سترته أو ما يضطر إليه عند  
اضطراره ويبيع كفن ميت عند خوف تغيره بالناخير **قوله** في المسجد  
به كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويقبض له الحوق كما لو كان  
منزله بباب المسجد أو قريبا منه لا انتفاء النفوت على المعتمد وقال  
القليوبي عن شيخه لم يحرم ولو حال الركعة الأولى **قوله** إلى أن يسلم عند الشئ  
واعتمد الخطيب ومروسم وغيرهم أدراكها بعد السجدة الثانية **قوله**  
الحركة لو أراد أن يفتدي به في ثانيته ليدرك الجمعة في آخر  
في ثانية الثانية وهكذا جاز عند الشئ وأقره الزبيري في شرح الحرر  
وخالف مرفا في ثانيا بقلاب في ظاهره قال القليوبي إن كانوا جاهلين  
والألم ينقذ أحرامهم قال وأوجه منه عدم انتفاء أحرامهم مطلقا  
**قوله** أو بعد سلامه أي شك مدرك الركعة الثانية بعد سلام  
إمامه هل سجد مع الإمام انتهى ظني لأننا سجد بعد سلام الإمام  
فلم يدرك مع الإمام ركعة **قوله** فعلم أي من قولنا أنه لم يدرك مع الإمام  
أنه أي المسبوق لو أتى بركعته الثانية أي التي هي <sup>التي هي</sup> بعد سلام الإمام  
سجدها ثم نشد وإن كان قد نشد قبل لأن ما بعد الشروع الخ وسجد  
للسبوق لو وقع السبوق في حال انفراده بعد انقضاء القدوة فلا تحمله  
الإمام وهو مدرك للجمعة لتحقيق أدراك ركعة كاملة مع الإمام  
والسبوق ما وقع في ركعة التي انفرده **قوله** وإن علم أي السجدة



يعني تركها في تشهد من الركعة الاولى للمسبوق وهي ثالثة الامام او شك  
في اني من اولاه او من اخرته بالاسد وهو جعلها من الاولى فانه  
الجمعة لان لم يدرك مع الامام ركعة كاملة وحصلت له ركعة  
من الظهر ملققة من ركوع الركعة التي ادركها مع الامام وسجد  
الركعة الثانية التي تدركها بعد سلام الامام وتبين ان جلوسه  
للتسليم مصادف خلا فيجب عليه القيام فوراً عند تذكره او شكه  
اما لو ادرك الاولى مع الامام وتذكر في تشهد من مع الامام ترا سجدة  
من الاولى فانه ياتي بعد سلام الامام بركعة ويكون مدركا للجمعة  
لان ادرك ركعة كاملة مع الامام ملققة من ركوع الاولى وسجد  
الثانية اذا بعد المتروك لغوا الى ان ياتي بمثلها **قوله** الا بالسلام  
اذ قد يتذكر الامام ترك ركن فيتركه بالاثنيان بركعة فيدرك  
المسبوق الجمعة واستشكل بان الامام لو قام الى الخامسة لا يجوز للمسبوق  
متابعته جملا على انه تذكر ترك ركن واجب بان ما هنا محمول على اذا  
علم انه ترك ركنا كان اخبره معصوم **قوله** وجوب الخ لان الجماعة  
لشرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى فقط فيجوز ان تمام الركعة الثانية  
فرادى فلو قدم النسوة امرأة منى في ثانيتهما جاز **قوله**  
فيها اي الثانية وذلك لما علمته من ان الجماعة انما تشرط في الركعة  
الاولى **والحاصل** ان الاستخلاف في الجمعة اما ان يكون  
في اثناء الخطبة فيلزم شرط سماع الخليفة وهو مضمون اركانها  
او بعد

او بعد تمامها فيلزم شرط سماعه جميع اركان الخطبة او بعد الدخول في الصلاة  
فهر على ثلاثة اقسام ان يكون قبل اقتداء الخليفة بالامام فلا يصح مطلقا او  
يدرك الخليفة الامام في القيام الاول وفي ركوعه فتحصل الجمعة له وللقوم  
وان بطلت صلاة الامام قبل الركوع فيما اذا ادركه في القيام او قبل السجود فيما  
اذا ادركه في الركوع ويلزم الاستخلاف لتوقف صحة الجمعة على ان لا يدرك  
الامام قبل حدثه الا بعد الركوع الاول وهذا لا يجوز له الاستخلاف مطلقا عند  
الشروع ذلك لو تقدم صحت جمعة القوم دونه وعندم ولو ادرك الخليفة

مع الامام ركوع الثانية وسجدتها في استخلاف ادرك الجمعة والاستخلاف  
في غير الجمعة على قسمين ان لا يقتدى الخليفة بالامام قبل خروجه فيجوز ان  
لم يخالف الامام في ترتيب صلاته كالركعة الاولى مطلقا او ثالثة الرابعة  
دونه ثانيتهما او رابعتهما او ثالثة المغرب فلا يصح حيث لم يجز دونه  
الاقتداء به ثانيهما ان يقتدى به قبل خروجه فيجوز مطلقا ان كان  
عالمًا بنظم صلاة الامام ولا فيراقب القدم فان هذا بالقيام قام والا  
فقد وتسمى يدغم يقوم فاذا قام معه علم انها ثانيتهما والاعلم اني اخرتهم  
فانما يجوز الاستخلاف والتقدم قبل ان ينفردوا بركن ولو قوليا ولا اشنع  
في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نية اقتداء به ولو فعل الركن بعضهم  
ففي غيرها يحتاج من فعله لنية دون من لم يفعل في الجمعة ان كان غير  
الفاعلين اربعين بقيت ولا بطلت حيث كان الافراد في الاولى فان كان  
في الثانية بقيت الجمعة **قوله** ما موما امر مقتديا به قبل حدوثه ولا اشنع

اي وان لم يسمعه  
حيث منع ادراك  
الجمعة له الا بالاعتقاد  
الى السلام ومعلوم  
انه هنا لا يتأقلا  
الاستمرار لضرورة  
تصور الاستخلاف  
فهم تدعو الى عدم  
فقد لا لا يدركها عند  
بريبي على ما فعله  
وهذا مبني على ما هو  
به المحقق عند قول  
الوان يسمعون ان  
استراط الاستخلاف  
السلام شرط عند  
الشارح في ادراك  
المسبوق الركعة  
اذ الخليفة المذكور  
لا يخفى انه مسبوق  
وهو على ما في المتن  
في عبارة هذا في قول  
الوقت نعم لا بد من  
الجمعة في صلاة



مطلقا كما تقدم انفا **قوله** وانما ادركه اى ادرك الخليفة المعتز في الثانية  
 الامام والحال ان خليفة وقد سبقان الجمعة لا تدرك الا بادراك ركعة  
 كاملة خلف الامام وعند الشبهة لا بد من استمراره معه الى السلام **قوله** ان ادرك  
 المسبوق الخ اى بان اتى شخص واقترى بالخليفة المقدس بالامام الاول  
 في ثانيته **قوله** الثانية اى بالنسبة للخليفة بان اتم الركعة التي استخلف  
 فيها وقام لثانيته فاقتدى به اخر وادرك معه ثانيته **قوله** لا يلزمهم  
 الخ لكن يتدبر خروجهم من الخلاف والكلام حيث لم ينفردوا بركن والا  
 اتى فيه ما قدمته من التفصيل **باب كيفية صلاة**  
**الحقوق قوله** من حيث الخ يعنى ان الخوف ليس له صلاة تخصه غير  
 التي في الامن وانما صلواته من الحيفية التي ذكرها الشافعي **قوله** على ستة  
 عشر الخ وقال ابن العربي جاءت فيها روايات كثيرة اصحها ستة  
 عشر وقال العراقي سبعة عشر وقال ابن القيم هو لا وكلاما روا  
 اخلا والرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم وانما هو من اخلاف الرواة قال الحافظ ابن حجر ولا امر بحال  
 وقال ابن العربي صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم اربعاً وعشرين  
 مرة قال الحافظ ابن حجر ولم يقع في شيء من الاحاديث المروية في  
 صلاة الخوف تعرض لكيفية المغرب **قوله** اربعة ان يكون العدو  
 في جهة القبلة ولا حائل بيننا وبينه ويكون مجموعنا قدرهم  
 فيحرم بهم الامام فاذا سجد سجد معه صفا وفرقة سجدتين  
 هذه صلاة صلى الله عليه وسلم بعصفان هـ

بلغ

صلاة

وحرس لا خروجه فاذا قام سجد من حرس ولحقوا الامام ويسجد في الثانية  
 مع الامام من حرسا قلا وبحرس من سجد ويتشهد بالجميع ويسلم ثانيا ان  
 يكون العدو في غير جهة القبلة او فيها او ثمة سائر فتتفق فرقة في وجهه  
 العدو ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام لثانيته فارقت به بالنية وانتمت  
 وذهبت الى وجه العدو وجاء الحارسون فاقتدوا به وصلى بهم الثانية  
 فاذا جلس للتشهد قاموا من غير نية مفارقة واتحدوا ثانیتهم وتشهدوا فاذا  
 فرغوا سلم بهم وفي المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة وهو  
 اولى من عكسه ثالثها كالثانية ويصلي الامام بكل من مارة فتكون الثانية  
 للامام معادة والاولى صلواته صلى الله عليه وسلم بعصفان والثانية  
 بذات الرقاق والثالثة ببطن نخل ورابعها مذكور في كلام المصنف  
**قوله** الخ كناية عن شدة اختلاطهم **قوله** واشتد الخوف اى وان لم يلحق القتال  
**قوله** او ما لم اى او اختصاصه ومخرجه لم يمكنه المنع ولا التحص بشئ واعتمدوا في المعنى  
 والنهاية انه لو ضاقت الوقت وهو بارض مخصصة انه يحرم ما شيا وان لم يخطئ فعله فيها  
 وخاف ضياعه صلى صلاة شدة الخوف واعتمدوا في التحفة انه يلزمه التردد في الاولى  
 حتى يخرج منها وفي الثانية يقطعها ويتبعها ان شاء وفي النهاية لا يضر وطئه  
 النجاسة للحاجة ويلزمه اعادتها انتهى ومن اللقطة ان تبدل فعله بغيرها  
 فياخذها فلا يحل له ان يستعملها الا بعد تعريضها بشرطه او اعراض المالك عنها فان  
 ظن ان صاحبها يتخذها فعله بازاله يعمى ظفرا بشرطه **قوله** عند ضيق الوقت  
 اقتره في الاحداد وفي النهاية هو كذلك مادام يرجوا الامن والا فله فعلها الخ

هذه صلاة صلى الله عليه وسلم  
 بذات الرقاق هـ

اصفا  
 وحرس



وفي التحفة جواز فعلها اوال الوقت مطلقا **قوله** بسبب العدو فان كان الجاني الدابة  
بطلت ان طار الفضل **قوله** والتقدم عليه الامام ومثله اذا بعد واعنه اكثر  
من ثلثائة ذراع والجماعة افضل من انفرادهم حيث لم يكن الا انفرادهم **قوله**  
يحتاج اليها ولا بطلت **قوله** ولا عداهي لمركوبه **قوله** جميع ما ذكره من ترك  
القبلة وكثرة الافعال والركوب الخ **قوله** او هربه ان يمنع جميع ما ذكره على  
العاصم بنحو هربه وهذا النوع يصلح به النوافل ايضا لا الاستسقاء لان  
لا يفوت ولا القابضة بعد رالا اذا خيف فوفى بالموت بخلاف القابضة  
بغير عذر **قوله** فورت الوقوف في النهاية تبعا لافناء والده مثله العمرة  
اذا نذرهما في وقت معين وبفعل احدهما يفوت الاخر وخالف في التحفة لان  
العمرة لا تنفذ بفوات ذلك الوقت بخلاف الحج **فصل في لباس من قوله**  
والقر ما يقطع الدود ويخرج منه حيا والحرم لا يرسم ما حل  
عن الدود بعد موته داخله **قوله** البالغ اكل من الذكر والحنتي  
وافرائده لان العطف بالقول سمع هل يحرم الباسم الدواب  
كالجدار او يفرق بنفع الدواب ما لم يرا الى الفرق **قوله** يساير وجه  
الخ لا مشيه عليه وتردد المشو برى في التردد عليه هل  
يحرم كالجنب في المسجد وقال سمع لا يحرم ادخال يده تحت ثيابه  
واخراج كونه منها وادخاله فيها قال خلا لما اجاب به م ر على  
الغور **قوله** كالقستر والاستناد اليه وترسده **قوله** والتدثر  
والقدثر لا فرق بين ما قرب وما بعد حيث جلس تحته مسامتا  
لا

١٧٤  
له عند الشارح ونقل سمع عن م راذا لورفع جدا بحيث صار والعلو  
كالسقف لم يحرم الجلوس تحته كالا يحرم الجلوس تحت السقف المذهب  
وان حرم فعله مطلقا واستدامتة ان حصل منه شئ بالعرض على  
النار قال وجبت حرم الجلوس تحته حرم في ظله وان كان ما يلا عن  
محاذاته انتهى **قوله** وابداء زنى اي اظهره حيث كان كانه كالنفسير  
لما قبله **قوله** غيره اي الحرير اذ لا يحتمل عادة وان لم ينج التيمم  
وكذا ان كان يزيلها والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس والجرب **قوله**  
شديد من خشى منيها جميع قتمم والحق به جميع الالم الشديد **قوله**  
وقيل لا يحتمل اذاه عادة وان لم يكن حتى يصير كالداء المتوقف  
على الدواء على المعتمد **قوله** بل يجب لم يتعرض للجوب في التحفة  
ولا في النهاية الا ان يقال انه من قاعدة ما جاز بعد امتناعه  
وجبه وكذا ستر ما زاد على العورة عند الخروج للناس **قوله** تزيين  
الجدار ان يحل ستر الناموسية والبشخانة والمخارة للنساء  
خاصة **قوله** خنوفة في سمع على المنهج كان المراد به الميل الى  
طبع النساء **قوله** الديباج هو ثوب سداه ولحمته ابرسم  
ما خوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين والا وجه جواز  
ستر قبره صلى الله عليه وسلم بالحرير وكذا سائر الانبياء  
**قوله** تطريفي اي تسجيل في ظاهرها او باطنه قد راعى عادة  
الخالبة لامثاله **قوله** وفرجها مكفوفان اي جعل له كفة



بفتح الحاف اي سحافي وهو ما يكون به جوانبي وعطوف على ويكون ذلك في الذيل  
 وفي الفرجي وفي الكمين **قوله** اربع اصابع اي معتدلة عرضا وان زاد طولها  
 ولا في الامداد والنمائية احتمالا لجواز الزيادة على في الترفيع ان كان الحاجة  
 قالوا وان كان اطلاق الروضة يقتضي خلافه **قوله** مجموعها اعتمد في ثمرتي  
 الارشاد وفي التحفة على ثمانية اصابع وان زاد على طرازين وفي الايعاب  
 لا تجوز الزيادة على طرازين او رقتين وان تجاوز في كل ان يكون اربع اصابع  
 فهذه ثلاثة اراء للشئ في كتبه واعتمد بشيخ الاسلام والخطيب وم رانها اذا  
 تعددت محالها وكنت بحيث يزيل الحرير على غيره حرم والا فلا **قوله** جعل الطراز  
 الخ في الايعاب قال في الحاف في حكم طرفي الكمين حكم طرفي العمامة وفيه عن الجواهر  
 يجوز ان يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر اربع اصابع من حرير انتهى  
 والنظام جربانه في الخصاية المعروفة التي تتركب في طرفي العمامة من  
 الحرير فان كان عرض اربع اصابع فاقل حلت والا فلا **قوله** كالمنسوج  
 محرم في النواجي التي هو فيها من زي النساء **قوله** حلو الخ ومنه الذئثر  
 بغير ستر يثوب ان خيط عليه لا يستتار به بالثوب كانا فقد  
 غشي بغيره **قوله** وخيط سبعة والشرابة التي براسي والعقدة  
 الكبيرة التي فوق الشرابة ومثل الخيط الذي ينظم فيه اغطية  
 الكيزان من نحو العنبر والخيط الذي تعقد عليه المنطقة التي  
 يسمونها الحياصة وخيط السكين وخيط المفنح وخيط مصحف  
 وخيط ميزان وقنديل ونحو تلك لباس وورق الحرير في الكتانة وليقة  
 الدواية

١٢٥  
 الدواية قال القليوبي ونقل عن شيخنا الزياتي مندوب فراشر الزوجة  
 للرجل قال وفيه نظر انتهى وفيها من رافعي الوالد بحرمة استعمال الحرير  
 وان لم يكن منسوجا **قوله** على ما زعمه الا سنوي في الامداد في نظر رافعي  
 من راتباعه الحرمة فيها واستوجبه التحفة والايعاب الحل **قوله** على ما  
 نقل الخ وحله في التحفة على من يحشي الفتنة وفي الايعاب من حشي من  
 الملبس له الجلعة ضرر وان قل جاز له اللبس والا فلا **قوله** كتابه الصداق  
 المراد كتابه الرجل ذلك لرجل وامرأة لان الكتانة المذكورة استعمال  
 للحرير واستعماله حرام على الرجل **قوله** ولو للمراة مراده كتابه الرجل  
 ذلك لاجل المرأة كما اوضحته في الاول **قوله** ولا اتخاذه بلا لبس اطلق  
 الحرمة في فتح الجواد ويحتمل في الامداد وجرى عليها الخطيب واقرة في الاسني  
 واستوجبه في النهاية الحل قال ولو حمل هذا في التحريم على من اخذ له ليلبس  
 بخلاف ما اذا اخذه لغير القنية لم يبعد وفي التحفة محل حرمة اتخاذه الحرير  
 بلا استعمال ما اذا كان على صورة محرمة انتهى اي على الرجال والنساء كان  
 اتخذه على صورة لا تستعمل الا لستر الجدار بل هكذا ظهر لي وبه يدفع ما  
 لسم هنا **قوله** ولو خفيها اي بحيث قد لا يراه بعد عرفا مستعلا  
 له لم يزد قلته ويكره لبس اللؤلؤ للرجل ان لم يكن زينا مخصوصا بالنساء  
 والاحرم للتشبه به من **قوله** المذخرف حكمة حكم الحرير فلو صيغ له اكثر  
 الثوب حرم تحفة وفي الامداد الاقرب بتحريم ما زاد على الاربع اصابع  
 قال نعم ان صيغ السدي واللحة اتجه ان ياتي فيه تفصيل المراكب السابق



وفي النهاية الوجه المرجح في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعف عليه عرفا حرم  
والا فلا وفي فتح الجواد واصلة كالحري في جميع ما حرم المزعف بعد النسخ لا قبله انتهى  
وفي التحفة لا فرق **قوله** كما في الروضة بالنسبة الى المعصفر اما المزعف فلا كلام في  
تحريمه وما الى الله كشيخ الاسلام الى حرمة كالمزعف وجري الخطيب وم ر  
على حله وما الى التحفة بعد التردد في الحرمة الى كراهة الزعفران في البدن **قوله**  
والحق جمع المعتمد حله **قوله** والنمر وغيرهما ان كانا بشعر وان جعل على  
الارض وتحل فروة الفئلك وقاقم وحوصل وسمور ويحرم فرو الشفق <sup>اي من جلود السباع</sup>  
**قوله** العرف الخ اي عرف امثال اللباس وتردد في الامداد فيما اذا انتقل <sup>اي لا بد من شأن المتلبس به تحفة</sup>  
الى بلاد يخالو عرفه عرفا لا الى هلا العبرة بالاولى والثانية **قوله** وان  
حسنه الخ هو التحقيق وقد صرح بحسنه في التحفة بلا وفي هذا الكتاب  
حيث قال فيما سياتي ما الى اري عليك الخ انه حسنه بعضهم فانه مع هذا  
حديث واحد **قوله** يكره لبسه للرجل فيجل المرأة **قوله** باطن الكف  
حديثه اصح من جعله بظاهرة **قوله** فوق خاتمين فوق زائدة لتفريح  
الامداد والنيابة بكراهة لبس الخاتمين واعتمد في التحفة عدم جواز  
التعدد في اللبس مطلقا **قوله** ضعيف في شرح السمايل للشيخ ضعه  
بالنسبة للمحدثين الدالين على الاباحة قال والا فله شواهد ان  
لم ترقه الى درجة الصحة لم تدعه ينزل عن درجة الحسن وقال  
المناوي في شرح السمايل الانصاف ان خير النهي صالح لكراهة التثنية  
وما قبله ببيان الجواز ويندب في اللباس ان يكون من قطن وباليه الصوف **قوله**  
وفي

اي من جلود السباع  
اي لا بد من شأن المتلبس به تحفة  
وان دعي لانه  
غير مذكور

وفي العذبة اقل ما ورد في طولها اربع اصابع والكرا ما ورد ذراع وبينهما شبر  
ويحرم اخي شطولها للخيلاء والا كره ولو خشي من ارسالها نحو خيلاء لم يكره  
بتركها بل يفعلها ويجاهد نفسه في ازالة نحو الخيلاء فان عجز منع نفسه  
من الاسترسال فيها وشغل نفسه **قوله** بغيرها ولا يضرها ما طر عليه  
بعد ذلك من نحو رياء ويحرم على غير صالح التزك بزيت ان غرغره ولا  
يجوز قبول ما اعطى لصفة ظنك فيه وهو باطنا على خلاف ذلك **قوله** على الا  
قرب كذلك الامداد والنيابة ويكون من انصاف الساقين جزم في النفقات  
من التحفة واستوجبه في الايعار ونقله فيه عن شيخ الاسلام واعتمد  
في فتح الجواد انه من اول ما يمس لارض وقد تبين ان الله اعتمد كل واحد  
من الاقوال الثلاثة في بعض كتبه **قوله** اخذنا في المجموع اعتماده في الامداد  
والنيابة في المعنى لكراهة **باب صلاة الجديين قوله** ولم يتركها <sup>واعتمد</sup>  
ارعييد الفطر واما النحر فصح انه تركها يعني قال في التحفة وخبر فعله لها غريب  
ضعيف **قوله** وان لم تلزمه الجمعة لذي الجمعة أكد **قوله** بالطلوع اي افراد  
المصنف بقوله بعد طلوع الشمس اي بعد طلوع بعض قرصها ولا نظر  
لوقت الكراهة لانها صاحبة الوقت **قوله** ربح بضم الراء وهو سبعة  
اذ ربح في راي العين **قوله** من خلاف الخ وبذلك كره فعلها وكراهة  
لامر خارج فلا تنافي لانعدام **قوله** من الصلوات فيصلي الامام في المسجد  
ويستخلف من يصلي بالبقية في محلا آخر **قوله** مطلقا اي سواء ضاقا  
الناس او لا لسرفيها مع اتساعها واعتمد في المفتي والنيابة الخاق سجد المبرزة

بلغ



بها ولم يرضه في شره الارشاد وفي الاعاب لا فرق بين هذين المسجدين  
 وغيرها من بقية المساجد حتى لو فرض ضيقها على الناس في الخروج للصلاة  
 فاستثنوا عنها نظر الغالب المستمراني ما لا يضيغان باهلها **قوله** من نحو  
 صلاة ابي الرواتب فقط بالنسبة للحاج بل انكر ابن الصلاح اصل احياؤها  
 له وقال اليه السيد عمر البصري وابن الجال **قوله** تمدت القلوب بالكفر  
 او الفزع الاكبر يوم القيمة او بالشغف بحب الدنيا وبين في النهاية ما أخذ  
 هذه الاقوال من الكتاب والسنة كما ذكرته فيها وكتب القشاشي قدس  
 سره الذي يظهر ان اليوم مخصوص والقلوب فيه تموت ولكن لم ينقل بيان  
 انه اى يوم وكتب تلميذه الملا ابراهيم الكوراني لعلة يوم نفي الصور  
 فضعن من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله فيكون المحيى  
 شاء الله **قوله** معظم الليل اى اكثره ومحصل ايضا بصلوة في العشاء والصبح  
 في جماعة بل بصلوة الصبح في جماعة كما سبق في الجماعة عن الاعاب ويندب  
 الدعاء فيها كليلة الجمعة وليلة اول رجب وليلة نصف شعبان وفي  
 مداد يس احياؤها ولو بالصلاة وما مر من كراهة افرادها بقيام محله  
 اذا خشيها من حيث كونها ليلة الجمعة كما انه يكره صوم يومها الاسباب  
 كان وافق يوم عرفة او يوم عاشوراء **قوله** لاهل السواد اى القرى  
**قوله** في الجمعة الا ما استثنى ومنه ازالة شئ من اجزاء بدنه في لا صهي  
 لمريدها **قوله** الهيئات اى الجمال ومثلى من الخناثا **قوله** بان تعظم  
 ولا باس بمجاعتين لكن لا يخطبن فان وعظمتين واحدة فلا باس **قوله** البكور

ارمن الفجران خرجوا للصلاة والاسن المكت عقبة الفجر ومحلها ان لم يجز لزيادة  
 تزتين ونحوه والاذن والاذن والاذن والاذن والاذن والاذن والاذن والاذن  
 تفريقها اولى **قوله** ذهابا ان كان البلد ثغرا لا هلا الجهاد بقرب عدوهم  
 فركبهم لصلوة العيد ذهابا وايابا واظمى بالصلاح اولى **قوله** اما غيره  
 امر العاجز وضبط العجز بان تحصل له مشقة تذهب خشوعه **قوله** اقصر الخ  
 اى كان اجر الذهاب اعظم **قوله** او للتفاؤل والخ او لغير ذلك مما ذكره  
 وعلى كل يس ذلك وان لم توجد فيه هذه المعاني على ان نفي جميعها بعيد اذ  
 نحو سعادة الطريقين والتفاؤل بتخير الحال لا بد من وجوده **قوله**  
 لاخراج الفطرة اذا فضل اوقات اخراجها يوم العيد بعد صلاة الصبح وقبل  
 صلاة العيد واما وقت الاضحية فانما يدخل بعد طلوع الشمس ومضى  
 قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين فاذا عجل انسع الوقت عكس الاول  
 ففي لا صهي يخرج عقبه ارتفاع كرمج وفي الفطرية خد عن ذلك قليلا **قوله**  
 والشرب في نسيج هذا الشرح وكانها **قوله** بمعنى او ان لم يكن ذلك من تحريم  
 النسيج فليس احدها **قوله** وليتميز الخ اذا ما قبل يوم الفطر يحرم فيه  
 الاكل بخلاف ما قبل يوم النحر وبينت غير هذا من التحاليل في الاول **قوله**  
 تمر لوم يفعل ذلك قبل خروجه فعلمه في طريقه او المصلي ان امكنه **قوله**  
 في القاتحة ولو لبعض البسلة فان عاد لم تبطل **قوله** او سنا الخ سواء  
 اتى به قبل القراءة ام بعدها والمعتد انه يتابعه في النقص وان لم يعتد به  
 احدها وفي الزايد لا يتابعه الا ان اعتقه احدها **قوله** بين كل تكبيرتين



[illegible]

من الحرس فانه لا يترك  
بين يديه الاضواء والوك  
من الحرس فانه لا يترك



عبارة المناوي على  
 الزبد هنا ولا يجوز  
 اعادة تالوث وانما  
 ركوع ثالث وانما  
 الثاني ان نواها  
 بصفة الحال فان  
 اطلق ساع له ان  
 يصليها ركعتين  
 كسنة الصبح التي  
 الخمس لو عدا او امرأة او مسافرا **قوله** اقلها الخ في التحفة ان نواها كالعادة او  
 اطلق ومحل ما ياتي من الكيفية عنده اذا نواها بصفة الحال وكذلك قولهم لا يجوز  
 النقص والرجوع بها الى الصلاة المعتادة عند لا بخلافه وعند رتبة الوالد  
 بخير في الاطلاق بين ان يصليها كسنة الصبح او بالكيفية المعروفة  
 قال الحلبي هو واضح في غير المأموم اما هو اذا اطلق فيحمل على ما نواه  
 الامام فان ظاهرا لا يصح لعدم التمكن من المتابعة **قوله** قيامين  
 الخ اي من غير التطويل الا في بل يقتصر في كل قيام على الفاتحة او صبح  
 سورة قصيرة ويقتصر في الركوع والسجود على العادة **قوله** او قدرها  
 البقرة افضل لمن احسنها **قوله** آل عمران الخ هذا نصه في البوطي  
 وفي موضع اخر منه وفلام والمختصر وعليه الاكثرون يقرأ في الثاني  
 كما في آية من البقرة وفي الثالث كما في خمسين وفي الرابع كما في  
 والمراد الوسط من اياتها والامر في ذلك على التقريب فيخير بينيها  
 وبين الافتتاح في الاولى والتعوذ في كل قيام **قوله** الجهر الخ لو غربت  
 الشمس او طلعت وقد بقي ركعة من صلاة كسوف الشمس في الاول  
 او القدر الثاني قال سم فالوجه الجهر في الاول والاسرار في الثاني  
**قوله** يخطب اي من غير تكبير **قوله** دون الشوط لكن هنا  
 كالعيد **قوله** لا يفهم ذلك اذ قوله كفاه للجميع اي العيد والكسوف  
 والاستسقاء خطبة واحدة لم يرد به وحدتها الا من حيث عدم  
 تعددها بتعدد كل من الثلاثة لا مطلقا فراجع الاول في ذلك **قوله**  
 في بعض

عبارة المناوي على  
 الزبد هنا ولا يجوز  
 اعادة تالوث وانما  
 ركوع ثالث وانما  
 الثاني ان نواها  
 بصفة الحال فان  
 اطلق ساع له ان  
 يصليها ركعتين  
 كسنة الصبح التي

بعد  
 خسوف

في بعض ذلك اي في التحذير والامر به في الباقي في الصبحين او احدهما  
 الا التوبة فمخاها فيهما وفيها زيادة بينيها **قوله** يفينا لا نظري هذا  
 الباب لقول المنجيين مطلقا وان كثر **قوله** سلطانه هو الليل **قوله**  
 اجتمعا اي العيد والكسوف **قوله** بيني اي الجمعة فقط فان نواها بطلت  
 وكذلك الاطلاق او الكسوف وحده فيستأنف خطبة الجمعة **قوله** الزلازل  
 ومنه الحاجة الى طلوع الشمس **قوله** منفردين بلفظ الجمع وتكون  
 في بعته قيا ساع على النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة **باب**  
**صلاة الاستسقاء** قال السيوطي في الاشباه والنظائر ليس في باب  
 الاستسقاء مسألة فهي قولان غير مسألة واحدة وهي اذا  
 لم يسبقوا في المرة الاولى وارادوا الاستسقاء ثانيا في كل يخرجون  
 من الغدا ويتأهبون بصيام ثلاثة ايام فيه قولان للشافعي  
 قال في شرح المذهب ويضج اليه مسألة تكليسي الرداء فان  
 فيها ايضا قولين **قوله** عند حاجتهم اي للماء لفقده او ملوحته  
 او لقلته بحيث لا يكفى او لزيادة الله التي فيها نفع فان لم تكن الحاجة  
 داعية اليه لا تسن **قوله** لجذب يحيم مفتوحة فمهمة ساكنة  
 ضد الخصب بخاء معجمة مكسورة **قوله** الامام اي ندبا على المعتمد  
 خلافا لما في فتاوى من الوجوب **قوله** او نائبه منه القاضي  
 العام الولاية لا ينوي امور السباسبية من قبل الامام والبلاد  
 التي لا امام لها يقتبر دو السوكة المضاع في **قوله** المطيقين



من له فطر رمضان لم يرضه ولا يلزمه الصوم على المعتمد خلافا لما نقله  
القليوب عن م **قول** مع يوم الخروج فتكون أربعة وفيه سم على التحفة يتجه  
وجوب الصوم إذا امرهم بأكثر من أربعة م وكذلك إذا امرهم بكلام  
أو نائبه لنحو طاعون ظهر هناك وفي النهاية لا يجب على الإمام الصوم  
الخ **قول** امتثالا قال سم قضيت أنه لو امر من هو خارج عن ولايته  
لا يلزمه فلو شرع فيه من هو في ولايته ثم خرج مني لما بعد استمدار  
الرجوب **قول** التنبية في النهاية والتعيين ويصح صومه عن النذر  
والعطاء والكفارة وفي شرح البحجة له ونقل في التحفة بأنه بذلك  
إلا أن نوى الأمرين قال ووقع غيره معه لا يمنع وفي حواشي  
التحفة للسيد عمر البصري فيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى  
ما فيه ولا يجب قضاؤه على المعتمد خلافا لما وقع في فتاوى الشارح  
ومجتبى التحفة أن الولي لا يلزمه أمره بولي الصغير به وإن  
إطاقه ونقل سم عن م والنزوم حديث شمل أمر الإمام الصغير  
أيضا **قول** على الغادرين في التحفة العتق بخاطبهم المورسون  
بما يجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة  
وفي النهاية أخذ من الأمداد لزومه التصديق بأقل متحور من الغافل  
عن يوم وليلة إلا إذا عتق الإمام له قدرا فيلزم لكن إن  
فضل عن العمر الغالب ويحتمل أن يقال إن كان المعين يغارب  
الواجب في زكاة الفطر قدره في أو في أحد خصال الكفارة  
قدر

قد ربي وأما زاد على ذلك لم يجب **قول** كل ما يحد به هو المعتمد  
ومجتبى التحفة بعد أن أتى بالأول ما حاصله أن ما ليس فيه مصلحة عامة  
يجب امتثاله ظاهرا وما فيه ذلك يجب باطنا أيضا قال سم لا إذا  
كانت تحصل مع الامتنال ظاهرا فقط وظاهرا من المني كالمأمور  
فيجزي فيه جميع ما قاله الشرح في المأمور **قول** وإن كانوا الخ هو المعتمد  
خلافا للأيعاب وفي التحفة إلا أن قل المستسقون فالمسجد مطلقا  
لهم أفضل **قول** متخشعين أي متذللين خاضعين مستكينين إلى  
الله في كلامهم ومشيهم وجلوسهم مع حضور القلب **قول** والصبيان  
ولو غير مميزين والمجانين الذين امنك ضراوتهم والموتنة في حلمهم  
من ما لهم عند الأيعاب والأمداد والمغنى والنهاية وفي حال الولي  
عند التحفة ويندب أخراج الأرقاء بأذن ساداتهم والعيان والحق  
القبيل المنظر **قول** لأن دعائهم أي المشايخ لأنهم أرق قلوبا وأصعبا  
لا ذنب لهم **قول** ركع لكبر سنهم وكثرة عبادتهم **قول** أمر والحر  
يعني منع الكراهة في أخراجهم لو خرجوا بأنفسهم لا يمنعون حيث لم ير كلام  
منهم **قول** ولا ينفردوا بيوم كذلك التحفة وشرحا الأرشاد  
وشرح المحرر للزيادة وفي الأيعاب يحصر الإمام على أن يكون  
خروجهم في غير يوم خروج المسلمين وكذلك النهاية ولكن عقبه  
بقوله قال ابن الأثير في شبهة وفيه نظر وعبرم وفي شري  
البحجة والزبد بأنهم لا يمنعون منه لا في يومنا ولا غيره



**قوله** ركعتين في التحفة والنهاية جواز الزيادة على ركعتين في الاستسقاء  
بخلاف العيد واعترضه اللطفي والقلبي والعناني وغيرهم قال القليوبي  
ونقل ان شيخنا الراسي ضرب عليه بالقلم **قوله** دون الشروط  
فيه انه يفيد وكذلك التحفة وغيرها ان خطبة العيد بخلاف هذه  
وليس كذلك واحسن منه تعبير المغني والنهاية بقولها كالعيد  
في الاركان والشروط والسنة وغاية ما يمكن ان يجاب به ان  
يقال مراده ان خطبة الاستسقاء كخطبة العيد في اركان  
خطبة الجمعة وسننها كما في شروطها فليست في كمالها **قوله**  
على امر صيغة تيري وسبقان المعتمد خلافة **قوله** افضل  
مع جوارها قبل الصلاة **قوله** تسعا الاولى ان يقول استغفرا  
الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه لما ذكرته في الاول  
**قوله** من دعاء الكرب هو لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله  
الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب  
الارض **قوله** رب العرش الكريم وفي كتاب الترمذي عن ابي  
ابن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
كرب به امر قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث قال الحاكم  
اسناده صحيح وفي سنن ابي داود قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دعوات المكروب اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني  
الى نفسي طرفة عين واصلي لي شأني كله لا اله الا انت **قوله**  
وهي

181  
وهي مشهورة ذكرت جملة من فيها فراجعها **قوله** ويستقبل الخليل  
وينبغي ان يكون من دعائهم حينئذ كما في المحرر اللهم انت امرتنا  
بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاستجب لنا  
كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بخفزة ما قارفنا واجابتك في  
سقيانا وسعة في رزقنا **قوله** لم يستقبل له المعروف وكلامهم  
ان الاول في كون الاستقبال في الثانية لكن ان فعله في الاولى التيميم ثم بعده  
**قوله** بان يجعل الخ في الاعقاب عن الزركشي يمكن ان يجمع هذا وقلب  
النظام الى الباطن بان يأخذ باطن الطرف الاسفل الذي يلي شقه الايمن  
بيده اليسرى من خلف رقبته وباطن الطرف الذي يلي شقه الايسر  
اليمنى خلف رقبته ويجعل فتصل الثلاثة بتحويلة واحدة **قوله**  
ما كان على كل جانب هذا التحويل وقوله من الاعلى والاسفل تنكيس  
**قوله** اما المثلث هو ماله زوايا واحدة في مقابلة زوايا يمين  
والمدور ما ينحني او محيط مقورا كالسفرة **قوله** فليس فيهما  
الخ مثلها الطويل البالغ في الطول لان التنكيس وان امكن لكنه  
متعسرا وليس له ركن ليس يتناول اليد له حتى يجعل اعلاه  
اسفله وعكسه والعسر هو مراد من عبر بعدم تاتيه  
**قوله** ويجيرون الخ المعروف في كلامهم انهم يؤمنون عند  
جهره فيحمل ما هنا على الجهر بالتأمين او على حصول اصل  
السنة به ويختار ان يقرأ عقب دعائه قوله قد اجيبت



دعوتكم فاستقيموا وقولوا فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضرر وقولوا فاستجبنا  
 له ونجيناك من الغم وكذلك نجني المؤمنين وما استجبنا لها فافعلوا ولا يجعلون ظهور  
 اكفهم الى السماء **قوله** بما الصلوة بان يتذكر من عمله ما اخلصه الله تعالى  
 فيذكره في نفسه ويجعله شافعا **فصل في تواب ما مر قوله** لا واسطر  
 قديم لا نذكر ولا غيره كذلك وفي التحفة كان المراد باوله اول واقع  
 بعد طول العمى بعد مدته وقال السيد عمر البصري الاقرب ان المراد ما يتبادر  
 من صريح اللفظ من انه اول واقع في تلك السنة سواء كان مع بعد العهد  
 او لا وان المراد بالسنة الشرعية التي اولها محرم **قوله** ولا تشتط النية  
 هو المحقق والغسل في الايعاب ظاهرا كلام الاذرع وجوبها فيما الخواص  
 سم وفي التحفة لو قيل ينوي سنة الغسل في السيل لم يبعد واما الوضوء كالوضوء  
 المجرد والمسنون لنحو قراءة فلا بد فيه من نية معتبرة وتكفي سنة الوضوء  
 ووقع في نياتهم رخصنا خبط بنينه في الاول عالم اقن علي من سبقني اليه  
**قوله** بسمع الرعد وقيل بسم البرق قال في الاستي والناسب ان يقول عنده  
 سبحان الذي يريك البرق خوفا وطمعا **قوله** وهو اجنبه فيكون للسمع  
 صوت او صوت سوقه على اختلاف فيه والطلب الرعد عليه مجازا **قوله**  
 يسمع اي يعلم وان لم يسمع الا ولم ير الثاني **قوله** عوفي قال البراء بن عبيد  
 فقلناه فهو فنبينا **قوله** ولا يتبعه كان السلون يكرهون الاشارة  
 الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له سبحانه قدوس فنجنا لا اقتداء بهم **قوله** متفرقة ببيتها

فخرج

فيها

فيها **قوله** نزول المطر لان ح مستجاب كما في حديث البيهقي **قوله** بنوء  
 كذا بفتح النون وهذا اخره على عادة العرب في اضافة الا مطارا الى  
 الانواء لا يهاهم ان النوء مؤنث في لا يجاد وهو كسر ولا فكره ولا  
 يكره مطرا في نوء كذا **قوله** عند التضرع الخ اي في نحو خطبة الجمعة  
 والقنوت واعقاب الصلوات لان نازلة **قوله** حولنا بفتح اللام  
 قيل معني مفردة حوال وقيل مفرد **قوله** الاكام بالمد جمع اكم بفتح الهمزة  
 جمع الاكام ككتاب جمع اكم بفتح الهمزة وهي دون الجبل وفوق  
 الرابية والظراب بالمشالة جمع ظرب بفتح وكسر الجمل الصغير  
**قوله** سقيا بضم السين اي اسقنا سقيا رحمة والمحق بفتح الميم  
 واسكان المهملة هو الا تلاق وذهاب البركة والبلاء بفتح اللوطة  
 والمدح والاختيار والمراد هنا بالشر والهدم باسكان المهملة  
 اي ضار يهدم المساكن **فصل في تارك الصلاة قوله**  
 تجد اي وهو مكلف عالم او جاهل غير معذور بجحله ولا يقرب مسلم  
 على تركها عمدا مع القدرة الا ان اشتبهه صغير مسلم بصغير كافر  
 لم بلغا ولا قافة ولا تشاب ولا يزمر بتركها والصوم شرا  
 الا المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الضعيف ثم اقوى منه  
 وبعض الشريعت لم لها الدور وتبين انها غير محيزة فيكون حفيها  
 في الشهر الاول وكذا الثاني يوما وليلة والمعتادة يتصور تركها  
 خمسة واربعين يوما بان يكون عادتها خمسة عشر اول كل



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

شهر رمضان حجة ثم ينطبق السواد فتترك الأولى لعادتها ثم الثانية  
للثقة ثم الثالثة لأنه لما استقر السواد بان مردها العادة **قوله**  
المكتوبة أو وجوب ركن مجمع عليه مني أو فيه خلاف **قوله** كقراي وان  
صلى **قوله** معلوم من الدين أي يشترك في معرفته الحاضر والعام  
**قوله** بلفظ الماضي عطف على قوله مجد **قوله** كسلا أو نهاناس  
اعتقاد وجوبها وخرج ما لو تركها العذر ولو فاسدا ككل تارك  
لصلاة يلزمه قضاءها وكما لو قال صليت وإن ظن كذبه **قوله** أو ترك في وجوبها  
الجمعة الخ أي أن لزمته إجماعا وثمة قول قوي أنه لا يقتل بها أفني  
الغزالي وجزمه الحارثي الصغير وجرى عليه الرافعي وابن الرفعة  
وابن المقرئ في إرشاده وهو عندى قوى مدركا **قوله** بين العبد  
أمر المسلم وبين اتصافه بالكفر **قوله** على الإمام الخ القتل لجمع  
الأمورين الأمر ولا خراج مع التعميم **قوله** الضرورة ههنا  
الجمعة ضيق وقتي عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة **قوله**  
على ترك الشهادتين لعله بالنسبة لمن لا يقربا الجزية إما  
هو فيقر على ترك الثانية **قوله** الخمسة هي الزكاة والصوم والحج  
**قوله** مندوبة هو المعتمد واعتمد رسم الوجوب على الجميع لأنه من قبيل  
الأمر بالمعروف قال وينبغي حل الذنب على أنه من حيث جواز القتل  
بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينال وجوبها من حيث الأمر  
بالمعروف انتهى وهو كما تراه قوى جدا **قوله** حالا أي لأن الأمهال  
يؤدى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قيل

يؤدى إلى تقويته صلوات **باب الجنائز قوله** به أو بالفتح  
وبالكسر والمفرد وبالفتح لذلك وبالكسر للنعت وهو فيه وقيل  
قال في النهاية وعلى ما تقرروا قال أصلي على الجنائز بكسر الجيم  
صح أن لم يرد بها النعت **قوله** نصب بضم النون **قوله** سبع مرات  
للخير الصحيح من عاد مريض لم يحضر أجله فقال ذلك عنده سبع  
مرات عاقاه من ذلك المرض **قوله** فني فتاوى الشئ ترك زيارة  
المرضى يوم السبت بدعة قبيحة اخترعها بعض اليهود لما الرمة  
الملك بقطع سبته والانيان لمداواة فتلخص بقوله لا ينبغي أن يدخل  
على مريض يوم السبت فتركه إلى أن قال نعم هناك حقيقة ينبغي النقطن  
لها وهي أنه رسخ في أذهان العوام أن أياما مشومة على المريض  
إذا عيدين فينبغي لمن علم منه اعتقاد ذلك أن لا يعاد في تلك  
الأيام لأن ذلك يؤذى المريض ويزيد مرضه إلى آخر ما أطال  
به في فتاويه وذكر الشئ في كتابه الأفادة فيما جاء في المرض والعبادة  
لوقيل بكراهة الأعادة في تلك الأيام لم يبعد لما فيه من الإيذاء  
وظاهر أن العبرة في التاخير وعدمه بالمريض نفسه لا بأهله  
لأن السنة لا تترك لكراهة الخير لها انتهى ومنه نقلت **قوله**  
خلا فالأولى أن كان مع غلبته **قوله** ففاه عليه العمل اليوم **قوله**  
والله أكبر في أن المقصود أن يكون آخر كلامه الذي لم يزل إلى أن يقال  
يشكر المريض بذلك الذي لم يزل فيقول آخر **قوله** دخل الجنة لعله من

بلغ

فإنه  
فخلص



غير سابقة عذاب ويقدم التلقين على الاضطرار ان لم يكن فعلهما  
 معا **قوله** ثياب مود في النهاية طاهرا او نجسا مما يغسل فيه لا  
 وفي التحفة والمغني بقاء قيصه الذي يغسل فيه اذا كان طاهرا  
 لكن يشترط لقوه لئلا يتنجس والشهد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه  
 ان اريد دفنه فوراً والا نزعته ثم تعاد الدفن خشية التغير **قوله**  
 لا يرى اي بان لا ينكشف منه شيء **قوله** كسيف يوضع بطول الميت  
 واقله عشرة درهما **قوله** من غير فرش فيلصق جلده بالسرى **قوله**  
 بندوة الارض لو كانت صلبة لا ندوة عليها لم يكن وضعه عليها  
 خلافاً لاول **قوله** ارفع مثله احد الزوجين **قوله** التمدد على الخ  
 الا المحرم فيجوز مع الاختلاف وكذلك الاجانب مع الغرض وعدم  
 المساقرة في الامداد وشيخ الاسلام وفي المغني هو ظاهر وفي  
 النهاية هو بعيد **قوله** ويباد ربغ الدال **قوله** على خلافاً لقا  
 عدة اذ لا يوفى من وجود الدين في الطرفين وتساويهما ولا  
 بد من رضی المحيل والمختال **قوله** للصلاة ونحوها كالادعاء  
 الترحم ويكره ترثيته فان وجد معها الذوب حرمت فان  
 كانت بحق في نحو عالم وخلت عن ذلك فهي بالطاعات اشبه  
**فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به قوله** ودفنه اوما  
 الحقيم كالقائه في البحر وبناء دكة على وجه الارض بشرط **قوله**  
 وحمله لم يذكره المصنف لانه قد يحفر له عند محله ثم يحرقه لينزل

فيه

فيه اوانه لازم دفنه فالكفني به **قوله** فلا جماع تبع فيه والراجح لا اجماع لكن  
 الجمهور عليه **قوله** او قصر ان يكون بغيره وينسب في عدم البحث الى تقصير  
**قوله** او الجن عند الشرف وفي المغني والنهاية الا وجد الاكتفاء بتغسيل  
 الجن ومجث سم عدم الاكتفاء بصلاة الملائكة بخلاف دفنهم وتكفينهم و  
 حملهم **قوله** بلا اختيار ولا زيادة وزن بعد اعتبار مقدار ما يشربه المخلول  
 ويعطيه من العسل الطاهر **قوله** بفتح دخار يصح حيث لم يكن في الورثة  
 مجور عليه عليه والام لم يجر فتنة المنقص لقيمته وهي جمع دخريص بكسر الدال  
 وهو ما يوسع به **قوله** فان تعذر ولو مع فتح الدخار يصح لضعفه او لم ير غسله  
 فيه **قوله** ويغسل الخ ليس ان يغطي وجهه بحرقه قال القلوبي الذين حضروا  
 غسله صلى الله عليه وسلم عليه خمسة وكانت اعينهم معصوبة  
 فراجع **قوله** زوجها الخ هو المعتمد وما في النكاح من التحفة من منع  
 نظره الى ما بين سرتي او ركبتيها ضعيف او محمول على ما اذا كان هناك  
 شهوة **قوله** الحاجة فليس خلاف الا لولا ما معين الغاسل او غيره  
 فيكره نظره الا لضرورة **قوله** بقوة لا مع شدة وبكره المرة بعد المرة  
 بحرقه لئلا واجب لحرمة من شيء من عودته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد  
 الزوجين كما في التحفة ونظر فيه سم حيث كان بلا شهوة ونقل عن اطلاقهم  
 ما يؤيد النظر وعن كثر الشيخ الى الحسن وفي الغرر لشيخ الاسلام ما يصرح  
 بالجواز **قوله** ويلغى الخ هذه خرقه اخرى غير التي غسل بها سوء تيه  
**قوله** ثم اخذ الخ هذه خرقه ثالثة لطيفة تكون على سبابة اليسرى

اي ويؤخذ من ذلك  
 ان لا يغسل  
 اعيان من يحضر  
 غسل الميت



**قوله** بخوضها او يغسلها الخرق **قوله** بمشط بضم او كسر فكون وبقيتها  
ولكون واسع الاسنان لينقل الانتفا او يلعدم ويرد له بالمنتف  
منها او من غيرها اليه في كفته ليدفن معه وفي التحفة لا ينافيه قولهم  
ان في الشعر ونحوه يصلي عليه ويغسل ويستر ويدفن وجوبا  
في الحل حيث علم انفصاله من ميت ولم يعلم انه غسل قبل الصلاة على  
الجملة لان ما هنا من حيث كونه معه وذلك من حيث ذاته **قوله**  
او الخطي رايته عن الازرق قبيل باب البواسير انه شجرة القرين بلغة اليمن  
وهي تشبه الملوخيا **قوله** ثم ان تحصل حاصل ما ذكره **قوله**  
سن ثلاث غسلات وان حبس النقاء بمرة بالسدر حصلت الثلاث  
بمخمس غسلات الاولى بالسدر **قوله** الثانية مزيلة وهاتان غير  
محسوبيتين ثم ثلاث بالقراح وهن المحسوبيات وان لم يحصل النقاء  
بمرة من نحو السدر سن زيادة ثانية وثالثة وهكذا الى ان يحصل  
الانقاء ويزيله عقب كل مرة بغسله ثانية في ان اراد عقب كل غسل  
بماء قراح وان اراد اخر الماء القراح الثلاث الى عقب غسلات التفتيق  
وهذه اولها سيما في كلامه وجري في التحفة على ثلاث غسلات  
وفي كل منها ثلاث بسدر ثم يزيله ثم ماء قراح وهكذا ثانية وثالثة  
او ثلاث بالسدر وعقب كل واحدة منها مزيلة ويؤخر الثلاث  
بالقراح الى عقب الست فهي تسع غسلات على كل التقديرين  
ثم ان لم يحصل الانقاء بالتسع زاد فان حصل بشفع زاده  
ولحدة

الغسلات  
التي هي  
المزيلة  
للسدر  
والمزيلة  
للسدر

واحدة **قوله** بخوض السدر او الى المنقح عليه ولا نه اسن للبدن  
**قوله** الماء الخالص في التحفة هل السنة فيه ان يجلس ثم يصب عليه جديده  
او يفعل فيه ما هو في غسلة السدر من التيامن والتياسر والتخريف  
السابق لم ار في ذلك تصريحا ولو قيل ان غسل السنة بكل ولا خيرة  
اولى لا تجده وذكر في غسلة السدر لو غسل بشقه الايمن من مقدمه  
ثم من ظهره ثم الايسر من مقدمه ثم من ظهره حصل اصل السنة **قوله** ان  
يبعد الخ الا ولى ان يعد الماء في اناء كبير ويبدعه عن الرشا شربلا  
يقذر بها او يصير مستحلا ويبدعه انا ثين صغيرا ومتوسطا يغرف  
بالصغير من الكبير ويصب في المتوسط ثم يغسله من المتوسط **قوله**  
لما مر من ان الماء اذا تغير تغيرا ضاررا بما على البدن من المغيرات  
سلبه الطهورية **قوله** غير محرم اما هو فيحرم وضع الكافور  
في ماء غسله **قوله** صلبا اما الصلب الذي لا يتحمل في الماء عينا  
فانه مجاور ولا يضر التغير وان فحش **قوله** يتغير تغيرا فاحشا  
ينع اطلاق اسم الماء عليه **قوله** عن الواجب هو ما سبق في كلامه في  
اقلا الغسل وهو تعميم بدنه **قوله** قرنه بالقاف في اوله والنون  
في اخره وهو جانب الرأس وفي بعض النسخ فرقه بالقاف في اوله  
والقاف في اخره وسط الرأس **قوله** المزيلة له اي السدر ونحوه  
وفي بعض النسخ من المشرح بعد الغسله الاولى المزيلة بزيادة الاولى  
وحذفها احسن لان المزيلة ثانية لا ولى وان امكن التاويل باب



اوليتها نسبية **قوله** بعد تمام كل غسلة الخ اي بان يغسل ولا ينحو  
السرى ثم المزيلة له ثم بعد تمام ذلك الماء الخالص **قوله** لم يختن  
اي حرم ذلك وان عصي بتأخيرها او تعذر غسل ما تحت قلفته  
قال في التحفة وعليه يتيمم عما تحتها انتهى وقال القليوبي من  
بعد غسل بقية بدنه بلا صلاة خلافا لابن حجر **قوله** هنا اي باب  
غسل الميت وفي التحفة الفقيه ولو اجنبيا او لمي من غير فقيه ولو  
قريبا عكس الصلاة اي على الميت ثم قال والمأصل انه يقدم رجالا عصبه  
النسب فالاولا قالوا في فدوا الارحام ومن قدمهم على الواحد على ما اذا  
**لم** ينتظم بيت المال فالرجال الاجانب فالزوجة والنساء المحارم  
**قوله** وان نكحت غيره با وضعت الحمل بعد موت زوجها وتزوجت  
اخر قبل غسل زوجها الميت **قوله** نحو العمة لانها في محل العصبية  
بتقدير ذكورتها وتقدم خالة على بنت عم لانها محرم وان  
تساوت اثنتان منيها في المحرمية والعصبية قدم بما تقدم  
به في الصلاة على الميت في الاعاب ومنه يؤخذ ان الحرمة البعدي  
مقدمة على الرقبة القربي **قوله** ان يتيمم المسافر سبق عمي  
التحفة الحرمة في العورة فاما ان يحمل ما هنا على غير العورة  
او انه جرى هنا على خلاف ما قدمت عليه **قوله** بخرفة متعلق  
ببقي لا بالمس **قوله** المحارم خرج بهم نحو ابناو الخ فهم في  
الفصل كلا جانب **قوله** الحرمة اي الكاملة **قوله** المانع للارث

خير

خرج نحو المفتي به وراوى الخبر **قوله** والقباي وعدم الضبا وعدم  
النسق في التحفة قضية كلامي بل صريحة وجوب الترتيب المذكور  
لكي اطلاق جمع متأخرون في تدبيره وانه المذهب **قوله** والضعف الى قوة  
فما التحفة يغسل من فوق ثوبه ويحناط الغاسل ندبا في النظر  
والمس انتهى ومثل الخنثى من جملة حاله كان اكل ما به يتميز **قوله**  
الى تهريه اي لنحو حرق او لدخ او ضيق على الغاسل ولم يكن التحفظ  
او فقد الماء فان وجد الماء بعد تيممه وجب غسله واعادته الصلاة  
عليه **قوله** لحرمة النظر لو كان في ثياب سابعه بحضرة نهر مثلا ولكن  
غسله به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب ومثله صب  
ماء عليه يعمه وفي التحفة انه يتيمم وان كان على بدنه خبث وخاف  
في النهاية واستوجبه انه يزيل النجاسة ولو حضر الذكر المسلم كافر  
ومسلمة غسله لان له النظر اليه دونها وصلى عليه المسلمة  
**فصل في الكفن** **قوله** للمراة مع الكراهة ومثله المزعفر  
والمعصفر **قوله** للبالغ ومثله الخنثى **قوله** غير حريه عنده كشيخ  
الاسلام واعتمد في المفتي والنهاية وسم تقدم الحر المتنجس وهو  
اوجه واما يحنو العين فيقدم الحر الحر عليه حتى عند الشبهة  
**قوله** ونحوه ام المزعفر وكذلك المعصفر عند الشبهة خلافا لم ر  
**قوله** الحنثيش جلد فحشيش فطين ويقدم الحنا المعجون ونحوها  
على الطين **قوله** لحقا لله حاصل ما اعتمدته الشبهة ان الكفن على اربع



اقسام حق الله وهو ساتر العورة ولا يجوز اسقاطه مطلقا حق الميت  
وهو ساتر بقية **بقية** بدنه فلا اسقاطه دون غيره حق الغرماء وهو  
الثاني والثالث فللغرماء المنع منه عند الاستغراق دون غيرهم حق  
الورثة وهو الزايد على الثلث فلم ينفع المنع منه ووافقهم رعي هذه  
الاقسام الا الثاني فاعتمدان فيه حقين حق الله وحق الميت فليس  
لاحد عنده اسقاط شئ من سابع البديت **قول** انتفى ذلك ارباب  
لم يخلق شيئا او خلف ساتر العورة فقط فان المخرج لم يسقط عن الامة الا  
بثوب واحد ساتر لجميع البدن **قول** على الاقل هو هذا كما علم مما سبق ساتر  
جميع البدن ولو قال وارث اكفنه ما لي واخر من التركة اجيب الاخر اوارث  
من المسبلة واخر من مالي اجيب الاخر ولا يكفني فيما تبرع به اجنبي عليه الا  
اذا قبل جميع الورثة وليس لهم ابد الله ان كان يقصد تكفينه لصلاحة فيتعين  
صرفه اليه فان كفنه في غيره ردوه لما لكه وان لم يكن ممن يقصد تكفينه  
لصلاحة او علمه كان لهم اخذه وتكفينه في غيره **قول** ولو في المرأة  
هو المنقول وقضيته عدم جواز الزيادة على ثلاث في حقها حيث كانت  
في الورثة بحجور عليه او غائب ولم اقف على من نبه عليه لكنه ظاهر  
**قول** والمفسول الخ كذلك في شرح الارشاد والخطيب وم وغيرهم  
وفي التحفة اعترض بان المذهب نقلا ودليلا اولوية الجديد الخ **قول** بياضه  
اي وكونه من حل **قول** القطن ويعتبر في نوعه حال الميت فان كان مكثرا  
فمن جباذه او متوسطا فمن وسطه او مقلدا فمن حشده **قول** اغير المحرم

محرم

محرم بتخير كفن المحرم **قول** يصيب اي اللغايف وكان وجهه كونه يقي  
الا كفان انه يتشرب البلل فلا يدعه يتجاوزه الى غيره من الكفن **قول** شافذه  
هي العين والاذن والشم والبر والقبل والجراحات النافذة ومواضع السجود  
الجمية والاذن والركبتان وباطن الكفين والقدمين اكرامها **قول** حلق  
اي منزوع الحب **قول** عن ذلك اي عن النافذ **قول** والصغيرة اي التي لا  
تطبق الوطئ وهي معطوبة على الناشئة ومراده بيان من تلزم نفقتها  
من الزوجات ممن لا تلزم نفقتها **قول** كذا دمتها معطوف على قوله كزوجتي  
اي غير المملوكة له وغير المكثرة فليس لها الا الاجرة بخلاف من صحبها بنفقة  
فانه يجب مؤن تجهيزها عليه **قول** وان كانت موسرة في التحفة ان  
اعسر جهيزت من اصل تركتها لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم  
وقال بعضهم بل من نصيبه منها ان ورث لانه صار موسرا به والا في اصله  
تركته مقدما على الدين وهو متجه من حيث المعنى وجري على الثاني في النهاية  
وبحث في التحفة ضبط المعسر من ليس عنده فاضل عما يترك للمفلس ويحتل  
بمن لا تلزمه الا نفقة المعسرين واذا كفنت منها او من غيرها لم يبق دينها  
عليه للسقوط عنه باعساره ولو غاب او امتنع وهو موسر وكفنت من مالي  
باذن حاكم براه رجوع وان لم يكن حاكم اشئ من المجهيز من ماله ليرجع  
ولو اوصت بان تكفن من مالي وهو موسر كانت وصية لو ارث **قول** بثوب  
يعم قال سم ظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسرا لا يجب الثوب الثاني والثالث  
فتركه الزوجة **قول** نعم لو ايسر الزوج ببعض الثوب فقط كحل من تركته او بثبغ



وجيب الثاني والثالث لان الوجوب وهذه لافها في الجملة م ر قال ولو اوصت  
بالثوب الثاني والثالث فالقيا سر صحة الوصية واعتبارها من الثلث وليست  
وصية لو ائت لاحد وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من راس المال  
لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركة مع وجود الزوج الموصي **قوله** رانتهى  
بما وقع ان قيد الواقف بالواجب والا كحل تتبع او اطلق واقتضت العادة شيئا  
نزل عليه وينبغي ان لا يعد لنفسه كفنا الا ان سلم عن الشبهة او هي في اخف  
ولا يكره ان يعد لنفسه قبرا ولو سرق كفنه او بلى مع بقاء الميت فان لم تنضم التركة  
جدد وجوبا وكذا ان قسمت عند المتولي واعتمده في التحفة وقال الماوردي  
واعتمده في النهاية قال ومحلها اذا كان قد كفن او لا في الثلاثة التي هي حق  
له اما لو كفن بواحد فينبغي ان يلزمهم تكفينه من تركته بثمان وثلاث قال  
سم فلو كان قد كفن باثنين وجب له الثالث قال وينبغي على ما قاله الماوردي  
انه يجب تكفينه مما وقول لا كنان فمن بيت المال فمن اغنياء المسلمين لانه  
يسقط التكفين راسا وفي التحفة وظاهر ان الصورة هنا ان السارق  
اخذ الكفن ولم يطمع التراب او طمه فنبتش لغرض اخر فرؤى بلا كفن ولا حصل  
المقصود بستره بالتراب قال ولو اكل الميت سبع مثلا في الوارثة الا ان  
كان من اجنب لم ينويه رفيقهم لانه عارية لازمة **قوله** ان اريد الخسائي  
بحتره في كلامه **قوله** الاولي هي الجمل بين اليهوديين والثانية التبريع  
**قوله** تارة هذا هو المعتمد في شرح الاسنى عن المجمع صفة الجمع بينهما ان  
يحمل الخامسة قال فالأفضل حملها بخمسة دائما وكيفية الثانية بالنسبة  
الى الكل

الى كل من سمي بها فيحمل تارة كذا وتارة كذا فالحج كيفيتان بالنسبة الى  
الجنائز وبالنسبة الى كل احد انتهى ملخصا واذا اراد التبرع بالحل  
على هيئة التبريع بدأ بالمقدم الايسر بالنسبة للنفس وجعله على  
عائته الا من ثم ياخذ المؤخر الايسر ويجعله على عائته الا من ايضا  
ثم يتقدم على الميت ولا يجيب من ورائه لئلا يمسي خلق الجنائز فيبدأ  
بالمقدم الايمن على عائته الايسر ثم بالمقدم المؤخر الايمن على عائته  
الايسر وعلى هيئة الجمل بين اليهوديين بدأ بالمقدم على كتفيه ثم  
بالمؤخر الايسر المؤخر ثم يتقدم بين يديها فياخذ الايمن المؤخر او  
باليمنى اتيه بما اتى به في الاولى ويحمل المقدم على كتفيه مقدما  
او مؤخرا **قوله** لو التفت محله اذا لم يكن بعده لكثرة المشيعين  
وعدم رؤيته لم يمنعطف والا فهو مشيع عرفا **قوله** الاسراع  
ان لم يخشى منه تغير الميت والا تاني في المشي **قوله** كالخيمة مال في التحفة  
الى حرمة ستر الجنائز بحريز وكل ما المقصود منه الزينة ولو مارة  
كما يحرم ستر بيتي بحريز واعتمده في النهاية وسمي الحل وهو الذي يظفر  
للمرأة قيا ساعلى ما تقدم من نحو الزا موسية وقال اسم عن م ر  
يجوز تحليتها بنحو حل الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا  
كاملين ولا يقال انه تضبيع لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضبيع  
المال وان لافه لغرض جاز انتهى والوجه خلافه **قوله** في امور الدنيا  
وبالذكر والقراءة وقال ابن زباد في ثوابه قد عمت البلوى بما

مال لانه  
تضبيع







وظاهر ان الابدال في الاهد والزوجة ابدال الاوصاف لا الزوا  
وفي الاثنى بيدر الجعد بالامة ويؤث الضائر الا ضمير منزوله  
ويجوز تأنيث غيره من الضاير باعتبار اراة النسبة والذكر  
بارادة الميت والشخص وفي الحنفى والمجهرول بما يشمل الذكر والاثنى  
كمملوك ولذا الزنا يقول فيه ابن امك ولاولى تغليب الذكور  
عند اجتماعهم مع الاناث ويقول في الطفل مع اللهم اغفر لحينا  
الحم اللهم اجعله فرط الابويده اى سابقا مهينا مصالحهما  
في الآخرة وسلفا ونخرا بالمعجزة وعظمة واعتبار اى يعتبران  
بموته وسفيعا وثقل به موازينهما وافرخ الصبر على قلوبهما  
ولا تفتننهما بعده ولا تحرمهما اجره والمراد من العظمة  
ولا اعتبار وعائتيهما من الظفر بها المطلوب فيقال وان ماتا  
قبله وافرخ الصبر في التحفة لا ياتي الا في حتي وفي الرابعة اللهم  
لا تحرمنا اجره ولا تفتننا بعده واغفر لنا وله ولا يندب  
وبركاته في غير الجنائز وفيما تندب عند الشبه ولا تندب عند  
الخطيب وم **قوله** تطويل الخ حده ان يكون كما بين التكبير  
الاولى والآخرة نعم لو ضل تغير الميت لواتى بالسنة اقتصر على  
الاركان **قوله** من التكبيرات ويحيز الامام والمبلغ بالتكبير  
والسلام **قوله** بشرطه هو فقد الماء حسنا او شرعا وبشرط  
طهارة كفته الى فراخ الصلاة واختلفوا فيما يخرج منه من النجس  
بغلا الصلاة

بعد الصلاة والظاهر وجوب ازالته **قوله** عن عامة البلد الى الحد  
الغوث في النجس اما من بالبلد ففي التحفة لا يصلي عليه وام  
كبريت وعذر بنحو مرض او جلي وفي المغني والنهاية لا يبعد جواز  
ذلك ومجمله ايضا في الامداد قال المدار على صحة الحضور وعند حضور  
الغيب يقدّر عليه الحضور وليس او مرض كما في غيرهم وقال في معناه اذا قتل انسان او  
يشترط ان يحجر بها مكان ولا يتقدم عليه او على قبره ولا يزيد بها  
على ثلثة غائلة ذراع **قوله** على النجاسة حديثه والكتب الستة في النجاسة  
رغم رؤيته النجاسة ان كانت لان اجزاء الارض قد اخلت حتى صار  
الحبس بباب المدينة وجبان تراه الصلاة ولم ينقل وان كانت في  
الله خلق له ادراك فلا يتم على مذهب الحنفي لان البعد عن الميت  
عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وايضا وجب ان تبطل صلاة  
الصلاة وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط  
فرض الكفاية اما حكمي من ابن القطن **قوله** على القبر بسقوط الفرض  
ولا كراهية لكن في التحفة باثم **قوله** كل من علمه ولم يعلم **قوله** وانما يصلي  
الغيب وان لم يعلم ببقاء **قوله** لا يتقدم بها املا يجوز لا بد  
بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها فلا ابتداء  
بلا سبب والا فلا يمنع فعلها موة بعد اخرى وح قال التعليل به لا يناسب  
المعلل وهذا يمنع **قوله** الحافر هو المعتمد خلافا للامداد ولا يعاب **قوله**  
بلغ اوافق هذا ضعيف والمعقد انه يصلي **قوله** لا تخاذ قبورهم  
مساجد في التحفة اى يصلوا تم اليها كذا قاله وح في المطابقة

بلغ اوراق هذا ضعيف والمعتقد انه يصلى **قول** لا تخاذ قبورهم  
مساجد في الصفة اى يصلوا تمهم اليها كذا قاله وح في المطابقة

مساقة القصص  
القبيلة والمطابق

الحمد لله

۱۰۰

الحمد لله

علم مؤلفه

عن غير سلطان  
عن حسن

بها الحاضر و قال

الشيخ

تجويز على العايب  
حتى بعد اوفى

انہ قد غسل اوکیم

بشرطه نعم لو  
علاقة النعماء

طهره مابین نوی

الصلاة عليه  
١٦٦

فالأوجه الصالحة

ما هو احد  
احد الالوهي

۱۰۰



بين الدليل والمدعى نظر ظاهر الخ ووجهه ان الدليل في الصلاة اليه كما  
فسروا به الحديث والمدعى هو الصلاة عليه اي بان يصلي عليه صلاة الجنازة  
وفي قياس الصلاة عليه على الصلاة اليه نظر اذ في الصلاة اليه التعظيم  
الذي لا يوجد في الصلاة عليه بدليل انه يصلي على الفسقة وغيرهم  
من لا يلا حظ فيه التعظيم واما المنع من الصلاة اليه فيوخاص  
بالانبياء فيكون التعليل المطابق للمدعى انما لم تكن اهلا للمفروض  
وقت موته ومقتضى هذه العلة صحة الصلاة على قبر عيسى صلى الله  
عليه وسلم لمن هو من اهل فرض الصلاة عليه حين موته وعليه  
جوز في التحفة خلافا للنهي اية وظاهر المعنى **قوله** واولى الناس الخ  
تردد في التحفة في وجوب الترتيب وندبه ثم قال كلام الروضة ظاهر  
في الندب وظاهر النهي اية وجوبه ونقل سم عن م ر الندب **قوله**  
كلا ب او ثابته بخلاف المستويين لا بد في الابانة من رضى الآخر  
**قوله** وهكذا اي على ترتيب الارث في غير المسئلة الاتية في قوله  
ولو اجتمع الخ ثم عند فقد عصبات النسب عصبة العلاء يقدم المعتق  
ثم عصبة ثم معتق المعتق ثم عصبة وهكذا في السلطان او ثابته  
عند انتظام بيت المال ثم ذوق الارحام **قوله** على ما في الذخاير المعقد  
**قوله** مع ذكره لواجبها **قوله** بترتيب الذكر فتقدم الام وان علت  
ثم البنت وان سفلت ثم الاخت الشقيقة ثم للاب وهكذا او يقدم  
الخنثى عليها في المتيهن **قوله** لغا تندب اجازته تقديم الغرض  
الميت

الميت **قوله** او كما فراسي محكوم بكفره ولو غير مكلف بشرط كون قتاله  
مباحا **قوله** بسببه اي القتال **قوله** غير دم اى دم الشهادة اما  
هو فان كان بالفصل فهو حرام ولا فكهوه **قوله** وان حصل اى كبر  
خرج بسبب القتل والكلام في غير المعفوع عنه **قوله** ونحوها اي الم الحرب  
من كل ما لا يعتاد لبسه للميت غالبا كخ وفروة وجبة مخشوة  
ومحله حيث كان مملوكا له ورضى به الوارث المطلق التصرف  
والا وجب نزع **قوله** في ثيابه ويحوز في غيرها وان كان عليها  
اثر الشهادة ان اتفق عليه جميع الورثة والا فلا يجابا حال الورثة  
لذلك ان لا قت به وينزع حرير لبسه للقتال ومحيط بالبحر المحرم  
وينتحم عليها عنده كشيخ الاسلام ندبا ان سترت العورة وجوبا  
ان لم تسترها وعند م رسا بخ البدن وجوبا كما تقدم **قوله** بعد  
انفصاله قيد في الاختلاج فقط واما نحو الصياح فهو يفيد يقين  
الحياة وان كان قبل تمام الانفصال بالنسبة للصلاة عليه وكذا  
حز رقبتة فيقتل حازه وما عدا هذين له حكم المتصل  
وقد جرى الش تبعا لشيخ الاسلام على اعتبار وجود امانة  
الحياة بعد الانفصال فتحرم الصلاة عليه ان لم تظهر فيه امانة  
الحياة بعد انفصاله وان بلغ الكرملة الحمل وذهب الخطيب  
الى ان النازل بعد تمام سنتة اشهر ليس يسقط فيجب فيه ما يجب  
في الكبير سواء علمت حياته ام لا ونقله في النهاية عن افناء والده



**قوله** وضح لعله باعتبار تعدد طرقه والا في موضعين **قوله** حد نفي الروح  
 ان ظهر في خلقه الاوصى ولا من ستره بخبره ودفعه **فصل في الدفن**  
**قوله** تقديم الصلاة عليه اي الدفن فاما دفن قبلها ثم كل من علم ولم يعذر  
 وتسقط بالصلاة على القبر لانه لا ينبغي لها **قوله** وبسطة اي بان يقع  
 فيه ويبسط يده مرتفعة **قوله** اربعة اذرع وضح الراعي ان ذلك ثلثة  
 اذرع ونصف واشار بذكره للمجموع بينهما **قوله** قبل بلاء الميت اجمع اجزائه  
 الظاهرة عند اهل الخبرة بتلك الاوصى اما بعده فمحرمة عارته وتسوية  
 ترابه في مسيلة الا في مخصوصات ومسمى بالولاية فلا يجوز وانما المحق  
 ونحو الوصية من التحفة ونحو قبضة على قبر نحو عالم في غير مسيلة وتسوية  
 قبره ولو بالمسيلة لا بناؤه ولو غيرهما اي المسيلة للشيء عنه انتهى  
**قوله** لغير القبلة وان كان رجلاه اليها على المعتمد فينبش حتما ما لم  
 يتخير ويوجه للقبلة **قوله** متمول ولون التركة وان قل وتغير  
 الميت ولم يطلبه مالكه ما لم يسامح مالكه بخلاف ما ياتي في الايتلاف  
 فلا بد من طلبه لبشاعة شق الجعف **قوله** يتخير بنش او تقطع  
 وهو ممن يجب غسله فتميمه بشرطه بخلاف نحو الشيميد **قوله**  
 وان تغير وكذلك ما بعد الثالثة فلو غير بما يشمله كان اولى  
 نعم ان لم يكن ثم غير ذلك الثوب او الارض فلا بد من اخذ من مالكه  
 قهرا ودفعه في مسجد كرهوني بخصوب فخرج مطلقا وانما يجوز  
 النيش لاخراج الثوب ان ظن بقاءه متقوما ولا تعينت  
 القيمة

القيمة وليس للمالك المساحة ويكره طلب نيشه **قوله** ان طلب المال فان لم  
 يطلبه حرم النيش ما لم يكن بحجر اعليا ومن يخطا له **قوله** غيره خرج به  
 ماله فلا ينيش لا خراج الا بعد بلاءه **قوله** ان طلب المال وان  
 عزم الورثة مثله او قيمته من التركة او من ماله عند الشك في  
 الاسلام وخالفوا ذلك في المعنى والنهاية **قوله** رجيت حياته اي بقول  
 القابل لبلوغه ستة اشهر فاكثر فان لم ترج حياته اخر دفنها  
 حتى يموت وما قيل انه يوضع على بطيئ اشئ ليموت غلظ فاحش فيلج  
**قوله** كما في الحرم محله الجزية فراجع منها **قوله** لمشا هدته للتعلق  
 اي كان علو الطلاق او النذر والعنق بصفة فيه فينبش العلم وذكر  
 في الاول هنا كلاما طويلا في نحو هذا وصولا كثيرة من ذلك **باب**  
**الزكاة** **قوله** الظاهر كما في قوله قد افلح من زكاه اي طهرها من الاذناس  
 ومجتمعا من اصحابها **قوله** والنما كما يقال زكى الزرع اذا نضج **قوله** والمذبح  
 منه لا تزكوا انفسكم اي تدحرجوها وكل ذلك موجود في الزكاة فانها  
 تطهر المخرج عنه عن تدنسه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم وتقيده  
 وتصلحه وتقويه من الافات وتدحه **قوله** اركان الاسلام اي  
 الخمسة المذكورة في حديث بني الاسلام على خشي **قوله** على الاطلاق  
 بان انكر اصل الزكاة المجمع عليها لا المختلف فيها كوجوبها في مال الصبي  
 ومال التجارة **قوله** وانا ملكه سيده فيكون باقيا على ملك السيد  
 مثل زكاته **قوله** على كاتب اي في ماله فان زالت الكتابة انفق

بلغ



حوله من حين زوالها **قوله** ولا علم سيده اى فى الدين الذى على المكاتب سواء كان  
بسبب الكتابة ام بغيرها نعم لو حال المكاتب سيده بالانحرام على شخص صحيح  
ووجبت فيه الزكاة **قوله** لا اى حال المكاتب ليسى ملكا للسيد **قوله** على المسلمين  
هذا فى زكاة المال اما البدن فيجب على المكاتب فطرة من تجب عليه مؤنته من  
المسلمين كما سيصريح به فيما يلى **قوله** يعتقد الخ اى وان كان المولى عليه  
لا يعتقد وجوبها **قوله** كحنفى يجب على الحنفى العلى ان يؤخرها كما له  
فيجزيه بى ولا يخرجها فيغرمه الحاكم وينبغي للشافعى ان يستقيم الشافعى  
فى اخراجها حتى لا يرفع الحنفى فيغرمه والتحقق لو اخرها المعتقد للوجوب  
اثم ولزم المولى عليه ولو حنفيا فيما يظن اخراجها اذا حمل ومعلوم انه  
الآن لا حاكم في هذه البلدان شافعى فيظن ان الشافعى يرفع امره  
الى الحنفى ليحكم عليه بعدم الاخراج قال سم ومع وجوب امتثال ما ينبغي  
ان لا يسقط وجوب الزكاة راسا نعم ان تصور حكم بان ادعى الموقوف  
المختص وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يبعد سقوطه **قوله**  
ولا اى ان عاد الى الاسلام اخبره الواجب ويجزيه الاخراج في حالة  
الردة ويغفر عم النية **قوله** وقبل اى الواجبة عليه في الاسلام  
قبل الردة تؤخذ من ماله مطلقا **قوله** لا ثقة بوجوده ولذلك لو  
انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة على المعتد بملكهم خلافا لشي  
الارصاد **قوله** ربع الوقف خرج به عين الوقف فلا زكاة فيه مطلقا **قوله** الا  
نسبة كذلك الامداد والنمى ية وقال في التحفة غير محتاج اليه لان الظبا انما  
تسمى

التقليد ان السابق  
سلا اذ الزم حق  
كزكاة عند الشافعى  
دون ابي حنيفة فلهذا  
ابا حنيفة في تلك

حوله من حين زوالها **قوله** ولا علم سيده اى فى الدين الذى على المكاتب سواء كان  
بسبب الكتابة ام بغيرها نعم لو حال المكاتب سيده بالانحرام على شخص صحيح  
ووجبت فيه الزكاة **قوله** لا اى حال المكاتب ليسى ملكا للسيد **قوله** على المسلمين  
هذا فى زكاة المال اما البدن فيجب على المكاتب فطرة من تجب عليه مؤنته من  
المسلمين كما سيصريح به فيما يلى **قوله** يعتقد الخ اى وان كان المولى عليه  
لا يعتقد وجوبها **قوله** كحنفى يجب على الحنفى العلى ان يؤخرها كما له  
فيجزيه بى ولا يخرجها فيغرمه الحاكم وينبغي للشافعى ان يستقيم الشافعى  
فى اخراجها حتى لا يرفع الحنفى فيغرمه والتحقق لو اخرها المعتقد للوجوب  
اثم ولزم المولى عليه ولو حنفيا فيما يظن اخراجها اذا حمل ومعلوم انه  
الآن لا حاكم في هذه البلدان شافعى فيظن ان الشافعى يرفع امره  
الى الحنفى ليحكم عليه بعدم الاخراج قال سم ومع وجوب امتثال ما ينبغي  
ان لا يسقط وجوب الزكاة راسا نعم ان تصور حكم بان ادعى الموقوف  
المختص وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرطه لم يبعد سقوطه **قوله**  
ولا اى ان عاد الى الاسلام اخبره الواجب ويجزيه الاخراج في حالة  
الردة ويغفر عم النية **قوله** وقبل اى الواجبة عليه في الاسلام  
قبل الردة تؤخذ من ماله مطلقا **قوله** لا ثقة بوجوده ولذلك لو  
انفصل ميتا لم تجب على بقية الورثة على المعتد بملكهم خلافا لشي  
الارصاد **قوله** ربع الوقف خرج به عين الوقف فلا زكاة فيه مطلقا **قوله** الا  
نسبة كذلك الامداد والنمى ية وقال في التحفة غير محتاج اليه لان الظبا انما  
تسمى

قوله ولزم المولى ولو  
حنفيا فيما يظن فيه نظر  
بل يتجوز بعد كمال المولى  
ان المدار على اعتقاده  
في اخراج ما مضى قبل  
الكال فان كان حنفيا  
لم يلزمه اخراجها وان  
كان يعتقد المولى الوجوب  
او شافعي الزمة وان  
كان يعتقد المولى عدم  
الوجوب لانه بالكمال  
انقطع ارتباطه باعتقاد  
المولى ونظر لا اعتقاد  
نفسه ثم رسم وقد  
يقال قياس مواءم  
التقليد ان السابق  
سلا اذ الزم حق  
كزكاة عند الشافعى  
دون ابي حنيفة فلهذا  
ابا حنيفة في تلك

قوله



عن شيخه واقره **قوله** للمعطي اي ليس كون الجبران شائين او عشرين درهما  
**قوله** بيت المال اي يصرف الامام الجبران منه فان تعذر فمن مال المستحقين  
 كما في الروض والامداد وفي سبغ على ابي شجاع قضية نصر الامام ان يحله ما  
 يقبضه من الزكاة وجري عليه صاحب البحر وغيره انهم **قوله** واخذه  
 المراد يطالبه وان كان المالك لا تلتزمه الموافقة اذ الخيرة له **قوله**  
 في تلك الجهة اي التماخا للمالك العدول اليه فاذا كان واجبه بنت يكون  
 لم يجز له الصعود الى الجذعة الا ان فقد الحق وان وجد بنت فحاض  
 الجهة التي اختارها الصعود ولا اقرب عنده في جهة منى وبنت الحاض  
 وان كانت اقرب لكن جهة النزول ويقاس على ذلك جهة النزول **قوله**  
 من درجتين فلا يجوز الا ان فقد ما هو اقرب منى من الجهة التي اختار  
 العدول اليه ونهاية الصعود الثانية وهي بنت خمسين فياخذ  
 جبرانا اذا دفع بدل جذعة فقد عا ولا جبران مع اخذ ما فوقها  
 ونهاية النزول بنت الحاض **قوله** عيب ظاهره وان رآه الساعي  
 مصلحة وعليه جري في النهاية والقلوب لكن في الاسنى والمغنى  
 والتخفة والامداد وسبغ الاجزاء اما النزول مع دفع الجبران  
 فما يزوله العدول الى سبغ مع طلب الجبران **فصل في واجبات الفقر**  
**قوله** او ببيعة معطوف على قوله في المتن تبين **قوله** فسنه  
 يجزى عنى بتيهان بالاولى **قوله** لما في الخيرة ما بينته في الاول  
 ثلاث سنات او اربعة اتبعة يجزى فيه ما قدمته في ما تبي من  
 تعين

قوله ونهاية الصعود  
 الثانية اعلم ان كل من لزمه  
 سن ولم يكن عنده ولا ما  
 نزله الساع من ثلثة فله  
 الصعود الى اعلى منه ولو  
 غير سن زكاة واخذ  
 الجبران والنزول الى اسفل  
 منه ودفع الجبران بشرط  
 كون السن والنزول  
 اليه سن زكاة اهـ

فيما اذا كان  
 كان كانت كل  
 او فغير او عروبا  
 او جواميس مثلا  
 واضرم عنها من  
 غير ذلك النوع  
 اتحاد الجنس فانه  
 يكفيه ذلك حيث  
 راعى القيمة و  
 مراعاتها انما تكون  
 حيث تساوت  
 القيمة بين الافراد  
 من الانواع بان  
 مستوي القيمة  
 المعزاة ما ذكره

تعين الا غلط تارة وعدمه اخرى **فصل في زكاة الغنم** برعاية القيمة  
 بان تساوي قيمة المخزج الواجب من النفع الذي هو الاصل كان مستوي قيمة  
 ثنية المعز وجذعة الضان وتبيع العراب وتبيع الجواميس فان  
 اختلف نوع ما شئته اخرج ما شاء منها مقسطا عليها بالقيمة رعاية  
 للمجانيس فان وجد عنده ثلاثون عنزا وعشرين نعجات اخذ عنز او نعجة  
 بقيمة ثلاث ارباع عنز مجزية وربع نعجة مجزية وفي عكسه ثلاث ارباع  
 نعجة وربع عنز والخيرة للمالك فلو كانت قيمة عنز مجزية دينارا ونعجة مجزية  
 دينارين لزم في المثال الاول عنز او نعجة قيمته دينارا وربع وقس على ذلك  
 وخرج بما ذكره خلافا للصفة مع اتحاد النوع فانه حيث لا ينقص يجب ان يعطى بالا  
 مراعاة قيمة لا اتحاد النوع هنا فلو كان بعض نعجه سمينا وبعضها اسمن  
 اخذ الا غبطا الذي هو الاسمن اما اذا كان في بعض نقص فسياتي في كلامه  
 انه يؤخذ كما حل بالقسط فلا يؤخذ اغبطا بل يؤخذ سليم متوسط بين  
 المعيب والسليم باعتبار القيمة **فصل في بعض ما يتعلق بما مر قوله**  
 هرة هي الكبيرة التي سقطت اسنانها والعوراء مثلثة العيب **قوله**  
 عيب المبيع هو كل ما ينقص العين او القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح  
 اذا غلب في مجلس المبيع عدمه وعيب الاضحية ما يؤثر رداءة اللحم  
 او ينقصه فالقلبي عيب في حواشي الحلي علم مما ذكر ان عيوب الزكاة  
 خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداءة النوع **قوله**  
 الخ اي الى قوله الى عشرين وابس اللبون او الحق عند فقد بنت الحاض

لانه كان تسوي  
 تسوي لتساوي قيمة  
 تمثل لتساوي قيمة  
 نفقة العارفين  
 الحق في النوع  
 فيما اذا كان  
 كان كانت كل  
 او فغير او عروبا  
 او جواميس مثلا  
 واضرم عنها من  
 غير ذلك النوع  
 اتحاد الجنس فانه  
 يكفيه ذلك حيث  
 راعى القيمة و  
 مراعاتها انما تكون  
 حيث تساوت  
 القيمة بين الافراد  
 من الانواع بان  
 مستوي القيمة  
 المعزاة ما ذكره







اشتركا وعشرين مناصفة ولا حد لها فلا تون انفرادي فيلزمه اربعة اشياء ولا في  
 خشاة وقد لا تفيد شيئا كما في شاة ينفقها سواء **قوله** او غيرها كهيئة ووصية  
**قوله** من جنس واحد وان اختلف النوع فتثبت احكام الخلطة في الضان والعز  
 ويكمل احدها بالآخر في النصاب دون الا بال والبقر **قوله** على خلطة الجوار  
 الثابتة بالحديث الصحيح كما بينته في الاول **قوله** مالها الحر والخاص لا يلد  
 من احد شرطين اما ان يشتركا في نصاب او يكون لاحدهما ما يملك بالنصاب  
 فلو خلط اشاة بشاة وانفرد احدهما بتسعة وثلاثين زكيا لوجود ما يملك  
 به النصاب لاحدهما **قوله** اقل من حول فلو باع نصف الدرعين شيئا من  
 شيئا في اثناء الحول لزم البايع لتمام حوله نصف شاة لوجود الخلطة  
 في ملكه كل الحول ولا زكاة على المشتري اذ يحول البايع نقص النصاب لبقاء  
 حق المستحقين بالعين تعلق شريكه وان اخرج البايع زكاته من غير المشترك  
 لان ملكه لنصف الشاة عاذا بعدد والد **قوله** فيما بعد الحول الاول  
 واعتبار كل الحول يجري في خلطة الجوار ايضا فلو ملك كل منهما مرة المحرم  
 اربعي شاة وخلطها في صفر وجب في الحول الاول شاتان في المحرم وفي  
 الثاني وما بعده شاة فان ملك واحد في المحرم والاخر في صفر وخلط في  
 ربيع لزمهما في الحول الاول شاتان احدهما على الاول في المحرم والاخر  
 على الثاني في صفر ولو ملك واحد اربعين في المحرم ثم اخر عشرين  
 في صفر وخلطها في الحول على الاول شاة في المحرم وعلى الثاني  
 ثلث شاة في صفر وفي كل حول بعده عليهما شاة على العشرين  
 ثلثها

وفي ما بعده  
 شاة نصفها  
 على الاول في محرم  
 ونصفها على الآخر  
 في صفر

ثلثي الحوله وعلى الاخر ثلثي الحوله **قوله** ولم يتميز لغيره على ان  
 الاتحاد المذكور في كلامهم المراد منه عدم تميز احد المالكين بمواشيعة  
 فيجزيه وان تعدد نهم لا يميزهما في الفحل عند اختلاف النوع وبغير  
 الافتراق في واحد مما سمي في زمانا طويلا كثلاثة ايام مطلقا او سيرا  
 بتعد احدهما له او بتقديره للتفريق **قوله** في المشرب اي موضع شربه  
 ويعبر عنه بالمشرب وكذلك الدلو والانية التي تسقى فيها والموضع  
 الذي توقف فيه اذا اراد سقيها والموضع الذي تخبى اليه لغير غيرها  
**قوله** والمسرح هو الموضع الذي تجمع فيه لتساق للمعوى والمراد هنا ما يشتمل  
 المرعى وطريقه ويشترط ان لا يتميز بالراعي والمراعي وهو ما واهابلا  
 وموضع الحلب بفتح اللام يقال للبلن والمصدر وهو المراد هنا وحكى  
 اسكانها ويقال للحام الحلب بفتح الميم اما بكسرهما فمنه لاء الوتر  
 محلب فيه والفحل عند اتحاد النوع ولا يشترط اتحاد الحال والائاء الذي  
 محلب فيه والة الجز وموضع الانزاء والحارس والجاز ولا خلط اللبن  
 والصوف بل يحرم خلط اللبن للربان لان احدهما قد يكون اكثر ولا  
 تختص الشراكة بالمواشي بل تثبت خلطتا الا شراك والجوار في  
 غيدها وهو قمرها مجاورة في الزرع والثمار ان يكون لكل صف مخل  
 او زرع في حايط واحد ويشترط في خلطة الشيوخ فيما يوجد بها  
 عند الوجوب كالز هو فقط فان اقتصروا بعده لزمهم زكاة الخلطة  
 لا شراكمهم حالة الوجوب وفي خلطة الجوار وجودها من اول



قوله والجبرين الحب والنمر  
هو المعبد وقيل الجبرين  
موضع جفينة الزيب  
والبيدر موضع جفينة  
الحب والربد موضع  
جفينة النمر

بلغ

قوله المبادلة بالمال  
المهملة أي المقابلته و  
المعاوضة والمضاربة  
قالا قل وهي مكررة  
ان لم تكن حاجة وقفة  
القرار من الزكاة و

[illegible]

هـ لم يقصد الخ فان لم يقصد ذلك كان كالحاجة او لعمارة المزار فلا ريب ان



ونصق **قوله** فيه اي فيما له ونها في التحفة لو استأجر من يرعاها  
 باجرة فيصرف بين كثرة المؤنة وقلة ما قال بها تفي في حاشيتي فان  
 قوله بالنسبة الى كان العلق يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة وما يصرفه  
 ما يجب اخراجه للزكاة قد يفهم منه ان المراد على اجرة الراعي كان كان الواجب مشاة تساوي عشرين درهما واثم  
 من الثمار قول الشيخ راعيا على اجرة تكون الماشية باقية على ساقها وان كان  
 بالنسبة الى ما الماشية راعيا على اجرة تكون الماشية باقية على ساقها وان كان  
 هو ما يستفاد منها بالعكس يصير علوفة لكثرة المؤنة **قوله** قصد العلق باسكان  
 المستحقين للزكاة وهو ما يجب اخراجه للزكاة ولا مؤنة هنا **قوله**  
 منها فاما قوله فانه حر في اعلا ما ان له فتكون كالسائمة في كلاء مباح **قوله**  
 مخالف لما صرح به من كلام خير المبتدئين الذي هو قوله والمتولد وعليه جري في شرعي  
 هذا كمن جعله وحده تامة مقابلة للاصلح حيث اعتبر التامة  
 الارشاد وفي الاعاب فيه نظر وقياس ما مر في المتولد بين  
 زكوي وغيره انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا انتهى  
 والامر كما قال قال اسم في شرح ابي سنجار فلا ضرر سكوتهم عن  
 الشرب ان شراء الماء مثلا وسقيها اياه لا يقدح في وجوب  
 الزكاة ويوجه بان الغالب ان لا كلفة في الماء او ان كلفته بسيطة  
 بخلاف العلق انتهى ولو قيل بتفصيل العلق فيه لم يكن بعيدا **قوله**  
 ولو محرما كان تكون معدة لغارة او قطع طريق كما ذكره الماوردي  
**قوله** في مقابلة عملها عبر بنحوه في شرح الارشاد وكان وجه  
 الاثبات به دفع توهم وجوب زكاتها لانها مع عدم اخراجها  
 نصير كأنه ليست بعوامل لان ثمره عمل لم تعد على المالك وهي سائمة  
 هكذا

قوله بالنسبة الى كان العلق يسيرا بالنسبة الى ما يجب اخراجه للزكاة ما يجب اخراجه للزكاة قد يفهم منه ان المراد على اجرة الراعي كان كان الواجب مشاة تساوي عشرين درهما واثم من الثمار قول الشيخ راعيا على اجرة تكون الماشية باقية على ساقها وان كان بالنسبة الى ما الماشية راعيا على اجرة تكون الماشية باقية على ساقها وان كان هو ما يستفاد منها بالعكس يصير علوفة لكثرة المؤنة قوله قصد العلق باسكان المستحقين للزكاة وهو ما يجب اخراجه للزكاة ولا مؤنة هنا قوله منها فاما قوله فانه حر في اعلا ما ان له فتكون كالسائمة في كلاء مباح قوله مخالف لما صرح به من كلام خير المبتدئين الذي هو قوله والمتولد وعليه جري في شرعي هذا كمن جعله وحده تامة مقابلة للاصلح حيث اعتبر التامة الارشاد وفي الاعاب فيه نظر وقياس ما مر في المتولد بين زكوي وغيره انه لا يجب فيه شيء مطلقا وهو قوي جدا انتهى والامر كما قال قال اسم في شرح ابي سنجار فلا ضرر سكوتهم عن الشرب ان شراء الماء مثلا وسقيها اياه لا يقدح في وجوب الزكاة ويوجه بان الغالب ان لا كلفة في الماء او ان كلفته بسيطة بخلاف العلق انتهى ولو قيل بتفصيل العلق فيه لم يكن بعيدا قوله ولو محرما كان تكون معدة لغارة او قطع طريق كما ذكره الماوردي قوله في مقابلة عملها عبر بنحوه في شرح الارشاد وكان وجه الاثبات به دفع توهم وجوب زكاتها لانها مع عدم اخراجها نصير كأنه ليست بعوامل لان ثمره عمل لم تعد على المالك وهي سائمة هكذا

هكذا اظهره والا فقد يقال كان الاولي ان يفعل زكاة وان  
 اخذ اجرة عملها لان القايل بوجوب الزكاة في العوامل علمه بان  
 التسوم بلا عمل موجب للزكاة فوجه اولي لا نظام ربح العمل  
 الى رفع التسوم **قوله** بها اي البقر غيرها وفي رواية ليس على العوامل  
 شيء **قوله** لثلاثة ايام قياسا على علفها وهي سائمة **باب زكاة**  
**النبات** **قوله** اي الثابت يعني كما ان النبات يكون مصدرا يكون  
 بمعنى الثابت وهو المراد هنا وفي تلك التسمية للنووي استعمل النبات  
 في الثمار وغيرها الوصف الصحيح فيه ما بينت في الاول **قوله** والبسلا  
 الكبر من الدحرج **قوله** والباقي الا بالاشتداد مع القصر ويكتب  
 بالياء وبالتخفيف مع المد والقصر وهو القول **قوله** القوي بالمد  
 والقصر يسمى الدجر بكسر الدال المهملة والجيم والراء وفي القاموس  
 مثلث الدال وفي عرق عوام المدينة الدجر هو القول الهندى **قوله**  
 الماشى المعروف انه الكشرى **قوله** كالزعفران او جبي القدم  
 في ستة اشياء الزيتون وعسل النحل والورس والقرطم والرمس  
 وجب الفجل والجديد خلافة **قوله** والقرطم بكسر القاف والطاء  
 وضمها **قوله** حب العصفرة **قوله** والرمس بضم الراء وقد تفتح وبالجيم  
 معروف يدق بمصر وتغسل به الا يادى **قوله** وجب الفجل  
 بضم الفاء واسكان الجيم والبطيخ بفتح اوله وكسره وجب الفاسول  
 اي الاسثنان هو الفس بقاء فثلاثة وقيل غيره في الصحاح حب مخبز

**قوله**

قوله اي الثابت يعني كما ان النبات يكون مصدرا يكون بمعنى الثابت وهو المراد هنا وفي تلك التسمية للنووي استعمل النبات في الثمار وغيرها الوصف الصحيح فيه ما بينت في الاول قوله والبسلا الكبر من الدحرج قوله والباقي الا بالاشتداد مع القصر ويكتب بالياء وبالتخفيف مع المد والقصر وهو القول قوله القوي بالمد والقصر يسمى الدجر بكسر الدال المهملة والجيم والراء وفي القاموس مثلث الدال وفي عرق عوام المدينة الدجر هو القول الهندى قوله الماشى المعروف انه الكشرى قوله كالزعفران او جبي القدم في ستة اشياء الزيتون وعسل النحل والورس والقرطم والرمس وجب الفجل والجديد خلافة قوله والقرطم بكسر القاف والطاء وضمها قوله حب العصفرة قوله والرمس بضم الراء وقد تفتح وبالجيم معروف يدق بمصر وتغسل به الا يادى قوله وجب الفجل بضم الفاء واسكان الجيم والبطيخ بفتح اوله وكسره وجب الفاسول اي الاسثنان هو الفس بقاء فثلاثة وقيل غيره في الصحاح حب مخبز



ويؤكل في الجذب وخبره غليظ وضبط بما لا يستنبته الا دميون لان  
من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم باختياره ولا عكس الخلية  
تستنبت اختياره ولا تقتات كذلك **قوله** وجب الخنظل يغسل  
مرات الى ان تزول مرارته ثم يقتات به في حال الضرورة **قوله** خمسة  
اوسق تحديد اعلى المعتمد **قوله** الا في مسئلة الخلطة فان الحنظل في بلوغ  
مجموع المال خمسة اوسق وان لم يبلغها نصيب كل **قوله** وقوله بالجر  
عطوف على من قوله والاول في الصحيحين والثاني في مسلم **قوله** وثلاث  
يعني ستة اراد ب الاسوسا ردي واعتمده السارج والاسنى  
واعتمد الخطيب ومرو والوه انها ستة اراد ب وربع وبالاراد  
المدنى ستة اراد بها **قوله** للاستظهار ويعتبر بالحدس والمأشى  
فكلما وسع منها خمسة او طال وثلاث رطل فهو صاع **قوله** لا يؤكل  
يغفر القليل الذي لا يزيد في الكيل **قوله** ان حصلت الخ هذا هو المعتمد  
خلافا للايعاب وظاهر التحفة من اعتبار العشرة مطلقا والكلام في  
العشرة العليا للارز اما الجراف في الخفي والنهاية لانا نرى لها فيعتبر  
بلوغه مع خمسة اوسق وفي التحفة ضعفه في المجموع **قوله**  
قشرة الباقلا او السفلى فتصا به مع خمسة اوسق على المعتمد **قوله**  
كبرني وصحاني نوعان من انواع التمر وراجع الاول **قوله** جنسين  
اي واكثر **قوله** والسك معروف في المدينة بهذا الاسم وربما قالوا  
فيه شعير النبي صلى الله عليه وسلم ونسب الخطاب المالك في الربا من

شرح

شرح مختصر خليل القلوب للمغاربة **قوله** والاسنى لاي لكثرة الانواع  
وقلة الحاصل من كل نوع **قوله** جازيل هو الا فضل **قوله** قطع او يبلع  
وقت فمهايته وان لم يقطع **قوله** في احواله اي النصاب **قوله** في عام واحد  
صورته ان يكونا عنده شجر يثمر في وقت واحد او بعضه في الربيع واخر  
في الخريف واخر في الصيف فيضم بعضه الى بعض في احوال النصاب وان اختلف  
واجبه من عشر ونصفه او يكون له شجر يثمر مرتين في العام الواحد لكن  
اطلاع الثاني قبل وقت جداد الاول فان كان بين الاول والثاني اثني  
عشر شهرا فالثاني ثمر عام آخر وان طلع قبل جداد الاول وكذا اذا اثمر مرتين  
وكان اطلاع الثاني بعد جداد الاول او بلوغ وقته كما سبق في كلامه **قوله**  
اطلعت انواعه كذلك لا يعاب ولا مداد والاسنى والخطيب ومرو وغيرهم  
وجزم في المخرج بان العبرة بقطع الثمرين لا باطلاعهما وهو ظاهر التحفة وفي  
الجواد **قوله** بان اختلفت اوقات بذرها هذا تفسير للمفاضلة فاذا تواصل  
بذره عادة فهو زرع عام واحد وان تماهى شجر او شجرين وان لم يقع حصاه  
في عام واحد فيضم بعضه الى بعض واما ان تفاضل البذر فكذلك بشرط وقوع  
الحصادين في عام واحد اي اثني عشر شهرا عربية سواء وقع الزرعان في سنة  
واحدة ام لا **قوله** في عام واحد متعلق بقوله حصدت والمراد حصول الحصاد  
ولو بالقوة فيمكن زرعها مكانه وان لم يحصل بالفعل ويصدق المالك انه زرع عامين  
ويجوز ندب ان اتمهم **فصل في واجبه ما ذكره ما يتبعه** **قوله** وان احتاجت  
الى ان تكرر انهارها لان الكلفة في عمارة بحري الماء لا في مغالبة الماء



نصف الدال وقد تفتح آه تحفة

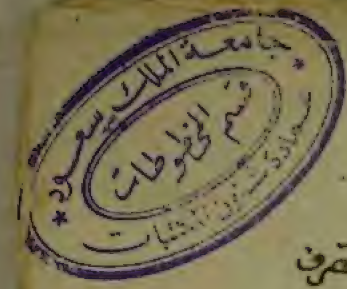
نفسه بخلاف المسقى بالناضح **قول** والدواليب جمع دولا ب معرب  
وهو ما يديره الحيوان والناعورة ما يديره الماء نفسه **قول** استراه  
ان كان مملوكا ولو شرا فاسترا او مخصوبا لا فضا من واما غير  
المملوك فواجبه العشر واما استراه لان ما بذله من الثمن  
يرجع به عليه هذا معتمد الشر وهو ظاهر **قول** او التحفة اي  
لعظم المنة **قول** بفتح المثناة وقيل باسكانها ويتشديد  
التحفة **قول** الجار من اريد ذلك السيل اليه اي الى ذلك المزرع  
في حفرة الصولة وتشبه تلك الحفرة ثورا لتعثر المارة فيها اذا  
لم يعلموا بها وقيل العثر الذي يشرب من نهر يجري الى جانبه  
**قول** سواء باعتبار عيش الزرع ونماؤه فلو كان من الزرع الى  
الادراك ثمانية اشهر واحتاج في اربعة منى الى السقيتين فسقى  
بالمطر وفي اربعة الاخرى الى سقية فسقى بالنضح في سوا فيجب  
ثلاثة ارباع العشر في **قول** باعتبار المدة لا باعتبار عدد  
السقيات فالسقية الاخيرة في المثال السابق نفعت نصف  
مدة الزرع وقامت مقام السقيتين الاولى **قول** بلجيها  
لان الاربعة الاولى نصف المدة ففيها نصف العشر لا تسقى  
بنحو المطر جميع المدة كان الواجب العشر ففي نصفها نصفه وفي  
الاربعة الثانية ربع العشر واذا ضم ربع العشر الى نصفه  
كان ثلاثة ارباعه **قول** خمسة اسداس العشر لان واجب  
ما سقى

ما سقى بالمطر ثلثا العشر لانه ثلثا المدة وثلثا العشر هو اربعة  
اسداسه وواجب الثلث الذي سقى بدولا به سدس العشر  
لان لو سقى به جميع المدة كان الواجب نصف العشر ففي ثلثها انصف  
ثلث العشر وهو سدس فيضم الى اربعة الاسداس اول الواجب  
خمس اسداس العشر كما قاله **قول** ثلثا العشر هو ما اذا كان ثلثاه  
ينضح وثلثه بمطر فالواجب في ثلثي النضح ثلثا نصف العشر وهما  
ثلث العشر والواجب في ثلث المطر ثلث العشر يكون المجموع ثلثا  
العشر كما قال **قول** في الثانية هي ما اذا اشكل مقدار ما سقى به  
منى **قول** المتيقن بان يجعل في الاكثر نصف العشر وفي الاقل العشر  
ويوقف الباقي الى البيان **قول** ثلاثة ارباع العشر لان نسبة السنة  
الى الثمانية ثلاثة ارباعها وفيها ثلاثة ارباع العشر ونسبة الشجرين  
الى الثمانية الربع وفيهما ربع نصف العشر وهو ثمن العشر ويحتج في تحفة  
انه لو حصل من زرع دون نصاب حله التصرف فيه وان ظن حصوله  
فما زرعه او سيزرعه ويتجد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب  
بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزمه الاخراج عنه ان تلقى وتقدر  
رده لا بد بان لزوم الزكاة فيه **قول** او بعضه ولو حبة واحدة **قول**  
في ملكه فلو اشترى او ورث تحفة مثمرة وبراء الصلاح عنه  
فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه وبدوا الصلاح في ماله الخيار  
من انقوبه فان كان لهما وقفت فمن ثبت ملكه لزمته وان ظهر



بالمبيع عيب بعد بدو الصلاح لم يرد به المشتري لشركة المستحقين كعيب  
 حدث عند المشتري ولو اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدر الصلاح  
 حرم القطع لشركة فان كره البايع ابقاءها فله الفسخ واذا فسخ  
 لم تسقط الزكاة عن المشتري فان اداها المشتري من الثمرة رجع البايع  
 عليه بقدرها وان رضى البايع بالابقاء لم يفسخ المشتري وللبايع كالمشتري  
 الرجوع عن الرضى ولو كان المشتري كافرا او مكاتباً فبدر الصلاح في ملكه  
 فلا زكاة عليه ولا على البايع وان ردت عليه بعيب او غيره **قوله**  
 فيه لم يرد في الثمر جعل الماء وردى بدو الصلاح ثمانية اقسام اللون  
 حمرة العناب الطمع كالماء الرمان الحلو وجوزفه الى ما مضى بعد زوال  
 الحرارة النضج كالتين والبطيخ بان تليس صلابته الاستعداد و  
 القوة كالقمح الطويل ولا متلاء كالعلف والبقول الكبير كالغناء  
 انشقاق الكمامه كالقطن والجوز انفتاحه كالورد انتهى وظاهر  
 انه انما ياتي في هذا الباب بعض هذه الاقسام والضابط بلوغه  
 صفة يطلب فيها غالبا **قوله** بدو الصلاح ولو حبة على المعتمد خلافا  
 لما في شرحي البهجة لشيخ الاسلام ومروى في الارشاد وحذف  
 المسئلة في بعض نسخ الايراد **قوله** لما صح في الاول هنا كلام **قوله**  
 بالمستحق والمالك هو ظاهر في المالك واما المستحق فكانه اوصاف  
 من بقائه في العين وربما قلنا المالك من يجز الكله منه من غير ايجاب  
 زكاة فيه وفي التحفة ان زادت المسئلة في التزام مذهب الشافعي هنا  
 فلا عيب

فلا عيب على المختص بتقليد مذهب اخر كذهب احمد فانه يجز التصرف  
 قبل الخبز والقضيه وان ياكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه  
 وكذا ما يهديه في اوانه انتهى والمعصم به في كتب الخنابلة ان شرطه  
 ان لا يجاوز الثلث او الربع وقول التحفة وكذا ما يهديه الذي  
 رايته في كتب الخنابلة انه لا يجوز ان يهدي شيئا منه فتنبه له  
**قوله** لا يستتاره اي فينعذر حرره بالتخمين قال سم في تعذره  
 في الشعر نظر انتهى لكن زاد في الاعاب بان لا يؤكل غالبا وطبا  
 بخلاف القمرا انتهى وهذه موجودة في الشعر **قوله** يخترصان اي  
 ويضئانه كما سياتي **قوله** واحداى حيث كان من طرف الحاكم ولا  
 فلا بد من خارجين كما علم من كلامه **قوله** الى البيان اي منىها او  
 من غيرها بان يخترصه ثالث ويؤخذ بقول من هو اقرب الى خوصه  
 منها **قوله** للمالك شئ وما صح من خلافه محمول على الظاهر على  
 انه يتلك له من الزكاة شئ ليفرقه بنفسه **قوله** ما ذونا  
 اي او محكما من المالك كما تقدم **قوله** في جميع الثمر محل جواز التضمين  
 اذا كان المالك موسرا ويكفي ايساره بالشجر **قوله** شايعا ونجيرا  
 المشتري ان جهل وان زكاة المالك من مال اخر بعد البيع الحكم  
 ببطلانه حال البيع ويصح فيما عداها في بيعته الا قدر الزكاة  
 ان عرفاه من عشرة ونصفه ولا يبطل في الجميع واذا صح انتفع  
 على المشتري التصرف في شئ منه كالمالك فبدر المشتري قدر









وما ذوات المغرب ضرب مئلاى اسماعيل ستمائة وخمسة ومائون موزولة  
والزليطة والقرش الرومى والدواوين انما يعرف بالوزن لكنهما مفسوشة  
فاعلم ذلك والنصاب بالدرهم العثمانية مائة وسبعة وتسعون درهما غير  
ثمن درهم **قول** زيد عليه اى الدرهم السنة القاريط المضمومة الى الدرهم  
هى ثلاثة اسباع درهم فصاعده حتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه  
لان مثقالا وهى ثلاثة اعشار المثقال اذ كل قيراطين عشر للعشرين  
قيراطا ففى نقص عن المثقال ثلاثة اعشاره كان درهما **قول** خسين حبة  
الحماى من الشعير المتقدم فى كلاه وذلك حاصل من ضرب ثمانية وخسين  
بضم الحاء واليم فى ستة **قول** ثلاثة اسباعه لان سبعة سبعة وخمسة  
فمجموع اسباعه الثلاثة احدى وعشرون حبة وثلاث اقسام حبة  
تزداد على الدرهم يكون اثنين وسبعين حبة **قول** ثلاثة اعشاره  
لان عشره سبعة وعشرا فمجموع اعشاره الثلاثة احدى وعشرون  
ولثلاثة اقسامى ونخلة تمارة اخرى مذكورة فى الاول **قول** اواق  
بالتنوين كجوار وبانبات التمنية مشددا ومخففا جمع اوقية بضم الهمزة  
وتشد يد التمنية وفى لغة بمزدفالا ففتح الواو وهى اربعون درهما  
**قول** جودة المراد بى نحو النعومة والصبر على الضرب ونحوهما والرداة  
ضدها وليس الخلوص والغش من نوع الجودة والرداة **قول** ولا يجزى  
ردى فيسخره المالك ان يبين عند الرفع انه عن ذلك المال والا فلا يسترد  
**قول** ومكسورا ان نقصت قيمة المكسور عن الصحيح ولا اجزاء **قول**

عکس

عكسه بل هو افضل فان لزمه نصف دينار وسلم دينارا نصفه عن  
الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة ثم يتفاضل هو وحم فيه بان يبيعوه  
لا جنبي ويتفاضل سموا ثمنه او يكثر وامنه نصفه ويكره له شراء نصفهم  
**قوله** المفسر شواي المخلوط بما هو ادون منه **قوله** احتيج بان لا يوجد خا  
من غير المفسر شواي **قوله** عن قيمة الفشر متعلق بنقصت **قوله** والا جازف  
التحفة ينبغي فيما اذا زادت مونة السبك على قيمة الفشر ولم يرض المستحقون  
بتحليلها ان لا يجرى اخراج المفسر شواي ضارهم بخلاف ما اذا لم يزد او رضوا له  
**قوله** وتصح المعاملة حيث لا ربا فلا يباح بعضا ببعض ولا بخالصا اذا لم يكن  
للفشر قيمة ولا اثر في الوزن ويجوز مطلق العقد على المفسر شواي ان غلب التعامل  
به في محل العقد ويكره للامام ضرب المفسر شواي وغيره ضربا الى الصلابة اذ نه  
والاعزوه للامام ويحرم ان كان غشه ازيد من غش الامام وما لا يروح الا  
بتلبس كما كثر افعال الكيما ولو اخلط انا من النقيس وحمل اكثرها  
زكي لا كثر ذهب او فضة او ميزه مني ما لنا راو بالماء **قوله** او بالقصد  
على قوله لعينه اى وخرج بالمباح ما حرم بالقصد **قوله** وعكسه اى قصد  
المرأة ان تلبس او تلبس امرأة حلى الرجل او تلبس رجلا على المرأة **قوله** او بغير  
ذلك اى وخرج بالمباح غير ما سبق مما حرم لعينه او بالقصد ما ذكره بقوله  
كثير وغيره ومنه تحلية المساجد والكعبة او قناديلها او عرجى في اخراج زكاة  
ما حلى به فوجد ارضا حرة في الاناء المحمل بها يمكن جريانه هنا **قوله** بالفتن  
بان صار ظاهرا فيه وهذا قيد لحرمة لبسه واما الزكاة فتجربا في سرف



والكلام في المواة ولما الرجل فيهم فيما ابيع له اذ في سرف ومثل في المنهاج للمبالغة  
 في السرف بخلي او وزنه ما تا دينار او مثقال ومثله الفضة قال في التحفة ولا  
 يكفي <sup>نقص</sup> نقص نحو المنقالين عن المائتين وذلك لا تنفاه الزينة عنه المجوزة  
 لمن التحمل بل ينفع الطبع منه كذا قاله وبه يعلم ضابط السرف انتهى قال  
 في النهاية منه يؤخذ اباحة ما تتخذ النساء في زينتهن من عصابات الذهب  
 والتركيب وان كثرت ذهبي النسي وحيد جمع بين خلاخا جازما لم يجمع  
 بين اسرافا عرقا بل ظاهر المجوز ان عد اسرافا فانه قال ووجه  
 الجواز الذي هو وجه ضيق فيما في سرف ظاهر انه من المباح فاشبهه  
 اتخاذ عدد من الخلاخل **قوله** في القياس في الاعراب على المجموع بالاجماع  
 وفي العباب لو طر على الحرم وقصد استعلاء ابطال حوله فاذا اعاد  
 قصد الحرم او المكروه اكثرت له حولا وكذا طر وقصد كونه **قوله**  
 كالدرهم المنقروية لوجعلني المرأة فلادة في النسي خرمي او حمل  
 الحمل على المعقوفة وفي التحفة الحمل والوجه انه لا زكاة في ما قاله  
 ان قيل بكونه نسي وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمه الخ ومما  
 يحمل لبسه للمرأة من النقود النعل والتاج وتحلية ما في قران  
 ولو للترك وغلافه وان انفصل عنه واللوح المعد لكتابة القرآن  
 ويحمل للرجل تحليته لا بالذهب الا كتابة الحروف ولا يحمل  
 تحلية غيره من الكتب مطلقا وفي التحفة حرمة التمويه  
 في غير كتابة الحروف مطلقا قال سم قول المتن شامل لما اذا  
 كانت

كانت التحلية بالتمويه ولما اذا كانت بالصاق ورق الذهب بدوقة  
 م ر قال ولو حلت مصفيا بالذهب ثم باعت له لرجل او آجرته او عا رته  
 اياه المبيع من نحو قرأته فيه قريب م وهو واضح ان كان يحصل  
 منه شيء بالعرض على النار ولا فلا يمكن غير الحول **قوله** قصد هيا  
 الاستعمال المباح والا صلاح وحاصل ما ذكره في الانكسار انه  
 على الثلاثة اقسام ما لا يحتاج الى اصلاح فلا يؤثر مطلقا ما يحتاج  
 لصوغ جديد فيؤثر مطلقا ما يحتاج لنحو الحمام لا صوغ جديد  
 فان لم ينو اصلاحه اثر والا فلا **قوله** عند علمه اي ولو بعد احوال  
**قوله** ولم يقصد اي بعد علمه بانكساره والا فلا زكاة مطلقا  
**قوله** في الثانية هي **قوله** ما اذا علم كسوه ولم يقصد اصلاحه  
 الا بعد مضى حول ولو كان وزن الحلي ما تيسر وقيمه ثلاثمائة  
 فان كان محرما فلا اثر للزيادة فيخرج خمسة دراهم وان كان حياجا  
 لمكسور لم ينو اصلاحه فالعبرة بقيمته فيخرج خمسة دراهم تساوي  
 لجودة سبكرها او لثمنها سبعة دراهم ونصف ولا يخرج سبعة دراهم  
 ونصف لانه ربا الا للضرورة كان كان نقد البلد دراهم قال في الايواف  
 كما نقول في من اتلف حليا ذهبيا ونقد البلد ذهبيا يجوز اخذ  
 قيمته ذهبا وان زادت على وزنه فيلا يصح ولو اخرج من  
 الذهب ما قيمته سبعة دراهم ونصف لم يجز على الاصح **قوله**  
 بخلاف المعدن اي فللمونة وجب فيه ربع العشر **قوله** ولو بضمه الخ







والأفلا يحل من الثمر والجبلان الذي زكاة عينه **قوله** والرقيق تلزمه فطرته  
 وزكاة تجارته لأنه لا زكاة في عينه **قوله** بأول عقده بحث في التحفة أنه  
 يعتبر في الافتراض هنا باللفظ والفعل المملوك ما في كناية الطلاق ونقل  
 اليها تنفي عن الشيخ غيره اعتبارها بالعقد وفي الامداد لا يبعد أنه تأثير في كناية  
 الأقرب وأجاب عما في التحفة بما بينه في الأول **قوله** إلى تجديد هاهنا في الجملي هل يعتبر فيه  
 بعد شرائه بجميع راس المال فلا بد من نيتها إلى أن يفرغ راس مال التجارة  
**قوله** كالبيع أي فإنه إذا فسدت ففسد البيع وما ذكره من مجاز في الصداق الرابع أم لا  
 وعوض الخلع فعند فسادها يرجع إلى المثل ولا يفسد العقد **قوله** يكتفي بغير  
 بشاب أي عوضا ذلي لحكم البيع في سائر الأحكام **قوله** والأجرة لنفسه بأوله فقط  
 فإذا أجر نفسه بقصد التجارة صارت الأجرة مال تجارة **قوله** أو ما  
 استأجره فإذا استأجر دارا ليؤجرها بأكثر مما استأجرها به صارت  
 منفعة الدار عرض تجارة قال في التحفة فيقوم ما بأجرة المثل حولا  
 ويخرج زكاة تلك الأجرة وإن لم يؤجرها ولم تحصل له لأنه حال  
 الحول على مال التجارة عنده الخ أي وهي المنفعة وفيه المنفعة  
 قد تلفت بمضي الزمان من غير مقابل فما الذي يركبه وقد جزم به  
 كما ترى في التحفة فإن كان منقولا ولا فلا يظهر وجهه ولينسبه  
 لذلك من يستأجر الدور بمكة ليؤجرها في أيام الموسم بأكثر  
 مما استأجرها به **قوله** كالصداق وعوض الخلع فإذا خالع زوجته  
 وقصد بعوض الخلع التجارة أو زوج أمه أو الحرة نفسها مع قصد  
 ذلك

ذلك بالصداق صار مال تجارة وكذا إن صالح بالمال عن قود بقصد **قوله** وما اقتض  
 أو ورد مثله ليس بابا للمعاوضة بل يشبه ضمان ألا تلاف **قوله** أو رد بعيب  
 فإذا اشترى بعرض فنية عرضا ولو للتجارة أو بعرض تجارة عرضا لفنية ثم  
 رد عليه بعيب أو قاله لم يصير مال تجارة وإن نواها به فلا يعود ما كان للتجارة  
 مال تجارة بخلاف ما إذا اشترى بعرض التجارة عرضا للتجارة فإنه لا تنقطع بالرد  
**قوله** لا تنفاه المعاوضة لأن ما ذكر من الأقاله والرد بالعيب فسخ للمعاوضة  
 لأنه هي **قوله** بنفذه الخ متعلق بقوله ينقض وسيأتي ما يقدم به في كلامه **قوله**  
 انقطع الخ فإذا اشترى بعرض آخر بنية التجارة لأن الأول الحول وحل لا ينقطع  
 إذا لم يكن بملكه نقد من جنسه يحكمه نصابا وإذا اشترى مال التجارة بعين  
 عشرين مثقالا أو بعين عشرة وبملكه عشرة أخرى بني حوال التجارة على حول  
 ملك النقد بخلاف ما إذا اشتراه بنقد في الزمة ثم نقدهما عنده فير فانه  
 يستأجر حوال التجارة من وقت الشراء إذا نقده في مجلس العقد فانه كمال  
 اشتراه بعين النقد ولو اشترى بفضة وذمته ثم عيى ذهبها في **قوله** بخلاف الأولى  
 المجلس لم يكن الحكم كذلك ولو اشترى بمائة عرض تجارة أو مال المحرم ثم  
 استغاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا كذلك في ربيع فإذا تم حوال  
 الأولى بقيمة عرضها نصاب زكاتها ولا فلا فإذا تم حوال الثانية بلغت  
 مع الأولى نصابا زكاتها ولا فلا فإذا تم حوال الثالثة والجميع نصاب  
 زكاه ولا فلا **قوله** لا استوائها أي العرض والنقد الذي لا يقوم **قوله**  
 معين أن لم يعينه لم يؤثر عنده كشيخ الإسلام وخالفه م روالده

أي وينقطع حوال النقد من وقت الشراء إذا نقده في مجلس العقد فانه كمال  
 أي لا يملك المشتري بغيره للعقد الواقع به كالواقع في العقد  
 أي لأن الذهب ليس من جنس الفضة المعقودة بها فلا يقوم حوال  
 أي لا يملك المشتري بغيره للعقد الواقع به كالواقع في العقد  
 أي لأن الذهب ليس من جنس الفضة المعقودة بها فلا يقوم حوال



عينة المال

فيها ما فيه ولو اشتري عرضا للتمارة بعضها بذهب وبعضها  
بفضة وجرل قدر كل منهما فتم يقولون قال شيخنا بخمسة ان يقول نصفه  
بذهب ونصفه بفضة والا قرب الشيخ والمحقق فيوقف  
المسكوك واما ان يتخرج بالفراخ زكاة كل منهما انتهى شوبري

تقابل به انه يقوم بالانفع  
منه اللغز اه

فليس من غير هذا  
التقيد بل قد لا  
الصور ليكون  
ما بعد هذه الصورة  
صورة مستقلة  
وان لم يخلو  
فان اكلها  
ذكر من الاصل  
حول الايقيد  
فانهم وضعوا  
معها كل  
وسر في انما  
بان

[illegible]



فيها اي فعدم وجوبها وقد اوضحته في الاول **قوله** عند غروب الخ اي بالنسبة  
 للمخرج والمخرج منه فلو ادى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج او باع  
 العبد قبله وجب الاخراج على الوارث او المشتري وان استغرق الدين التركة  
 ولو مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدمة على الدين والوارث  
 والوصايا **قوله** بلانية اي معتبرة اذ شرط الاسلام والاقتلزمة للنية  
 ويكتفي بها منه **قوله** ايضا اي كونه **قوله** والا اي ان لم يعد الى الاسلام  
 فلا تلزمه فطرته ولا فطرة مومنه اذ ملكه موقوف وممونه مرتدا يثبت  
 زوال ملكه عما يملكه من الردة **قوله** او ببعضه ان كان مهاداة ففطرته  
 على ذي النوبة عند غروب شمس ليلة العيد والاقسطت عليه ومالك  
 بعضه بالنسبة وكذا شريكه في حق ولذان في ابترها يافيه واما مملوك  
 المبعوض وقريبه فيلزمه جميع فطرته **قوله** الصحيحة اما الفاسدة  
 فعلى سيده **قوله** وعنه اي من دست الثوب ودراعة يلبسها فوق القديص  
 وتكة ومتدبل وقلنسوة تحت العمامة وطيلسان وخف وكلما اعتاده  
 وازرى به فقهه **قوله** للبرد الخ في الايعاب يترك له ذلك وان كان  
 ز من صيف لا يحتاج اليها فيه لانه يصدر الاحتياج اليها اشتافا فالمراد  
 بقولهم في الشتاء اي لاجل الشتاء **قوله** والتجمل لا يلقبه وممونه  
 منصبا ومروءة وقدرا ونوعا زمانا ومكانا وكلامهم يفيد انه لا بد  
 ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة امثاله من التجمل يوم العيد  
**قوله** قياسا على الكفارة ويشترط زيادته على العمد الغالب كهي ولا بد

المخرج في وجوب  
 الفطرة  
 كما في القدر  
 وخادم العمد الغالب

كما اوضحته فيها ان يكون المسكن ملكه او موقفا عليه كما يفهم كلام  
 التحفة وغيرها ويعكر عليه ما في الايعاب من انه لو كان معه محتاج لصرفه  
 الى الخادم او المسكن فكل لعدم نعم ان امكنه الا استغناء عن المسكن لا اعتياده  
 السكنى بالاجرة او ليس بمسكن مباح بنحو مدرسة فلا يبعد ان ياتى هنا نظير  
 ما سبق في الحج انتهى والذي في الميزان فيه ويمكن ان يقال الاول فيمن  
 له مسكن فانح لم يعتد السكنى بالاجرة والثاني بخلافه وفي التحفة وا  
 النهاية بعد قول المخرج ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه قالا ولئن ما ذكر  
 ما دام معه يمنع اعطائه بالفقر حتى يصرفه فيه انتهى ويمكن ان يقال  
 بنظره هنا فيكون فيه تايد لما في الايعاب فخره **قوله** كل منيها اي  
 من نفسه وممونه **قوله** ما لوفين بخلاف الكفارة وفي الايعاب  
 القياس انه يترك له هنا كتب الفقيه قال وهو غير بعيد **قوله**  
 فيها اي في ما شئته وارضه **قوله** اذا وجد اي الوجوب بان غربت  
 الشمس اخر رمضان وهو واجد لما يخرج به بشرطه وتكن من الاخراج  
 فلم يخرجها حتى تلق ذلك الذي وجب اخرجده فلا ترفع الحاجة الى المسكن  
 والخادم الوجوب فيجب بيعها فيها **قوله** والمعتمد منه عنده كشيخ الاسلام  
 وجبر الخطيب وم ر على انه لا يمنع وجوبها **قوله** عنه اي الدين **قوله** اخذ  
 زوجته اي التي تخدم عادة اما غيرها فان اخذها ملكه اخرجده عنه  
 بجهة الملك او ملكيها لم تلزمه فطرته كنفقته **قوله** وفي حناها اي  
 الاجنبية كما في المجموع واعتمده المغني والقياس وجوب فطرته لانها



فعلی

فعلى السيد **قوله** والولد الغني لو قدر على نفقة يوم العيد وليلته فقط - ولو بالاكسب لا تجب فطرته على أصله وكوصغيره ولا على الولد لا عساره **قوله** والقادر على الكسب قيد في الولد إذا كان يكلن والده الكسب وإن قدر عليه لأن إن اكتسب سقطت عن الولد **قوله** فاسدة هذا مع قوله لا تجب نفقتهم بفيدان الكاتب كتابة فاسدة تلزم فطرته ونفقتة وليس كذلك وإنما تلزمه فطرته فقط وخرج بها الصحيحة فلا فطرة عليه ولا على سيده وكذلك زوجة الكاتب وعبدته تلزمه مؤنتها دون فطرتها **قوله** والمرحون على سيده فطرته كنفقته من مالها لا من مالها بخلاف المال المرصود فإن زكاة عينية تخرج منه وفيما يجب بقاس بالمرصود نحو المورث **قوله** والموصى بمنفعته فطرته على مالك رقبته ومن مات بعد وجوب فطرة عبده الموصى به لغيره الفطرة في تركته أو قبل الوجوب وقبل الموصى به ولو بعد وجوبه ففري عليه والأفعال الوارث ولو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه مثله في القبول والرد وبقبوله يملكه المورث ففطرته في تركته أي ومن جملتها الفري فبيع بعضه حيث لا تركه سواه وإن مات قبل الوجوب أو نعه لزمت ورثته إن قبلوا **قوله** خبره أي ولم يبلغ ما يحكم فيه بموته والأفلا تلزم وفطرته في زمن الخيار لمن انفرد به فان كان لهما فعلى من يؤل له ملكه **قوله** فيمن انقطع الخ يدفع البر للفاضي ليخرجه في أي محال ولايته شاء فانا تحقق خروجه عن محل ولايته فالأمام فان تحقق خروجه عن ولايته يخرجها آخر بلعهد وصوله إليها **قوله**







**قوله** اخذها بعد الاولى فان اخذها <sup>في اسم هذا ما نصبه لكن لو جعل الثاني في</sup> معاخذة فرفع ايها <sup>اي الشارح فيها واخذ كلهما مرتين</sup> المستند لكن المحقق اذا انعقد <sup>اي فيها اذا اخذها مرتين</sup> المحققان ان الثانية هي التي تسترد ولا فالمحزنة تاسبق تمام حولى

افلا بمنزلة  
اقول ان اغت  
تجارة كل ودعا  
معا فيني استر  
احد او ريتا  
فالتالية

به عليه قبله <sup>ص</sup> فلا يرجع ويرجع المالك على القايض بالاجرة <sup>أي يبتز من ماله</sup> وانقايضه <sup>أي بعد عليه بعد</sup> والواجب <sup>وملكه اليه</sup> والواجب <sup>ص</sup> ولو بان القايض يوم القايض غير مستحق كغني وعبد وكافر

أي بعد القبض انه يوم القبض كما عرفت مستحق (٥١)

[illegible]



استرد ما دفعه اليه بزوائد المتصلة والمنفصلة ويقدم ارس النقص  
وان كان في اخر الحول بصفة الاستحقاق **قوله** والاى ان كان الواجب  
من غير الجنس كشاة في خمس **قوله** الا في قدر الزكاة اى شياعا  
كما تقدم مفصلا قبيل زكاة النقد وفيه ما يفسى **قوله** والمقصود  
مثله ما وقع في بحر وما دفعه في محل ثم نسي مكانه والمجود **قوله**  
والمرهون لو رهن الزكوى فم حوله وله مال آخر اخذت زكاة  
المرهون من الآخر والا فمن المرهون ولا يلزم الراهن بدله اذا  
ايسر ليكون رهنا ولا خيار للمرتهن **قوله** والغايب يجب لاخراج عنه  
في بلد المال فان كان سايرا لم يجب لاخراج عنه حتى يصل لما لكه او  
وكيله فان كان مالكة او وكيله فمسا فرامعه صرف الى فقراء اقر  
البلاد اليه **قوله** قبل القبض يلزمه الاخراج عنه حال حيث لا مانع  
من القبض وفي النهاية وقت دخوله في ملكه من انقضاء الخيار  
لا من الشراء وقال سم من وقت العقد فيما اذا كان الخيار له  
معه اولها ثم البيع وكلام الامام سنى يؤيده **قوله** مع الوصول  
اى بان سهل **قوله** الماضية لو كان ما شبة اشترط ان يكون  
سائمة عند المالك لا الغاصب ويشترط ان لا ينقص النصاب  
بما يجبر اخراجه فان ملك نصابا فقط لم تجب زكاة ما زاد على  
الحول الاول **فصل في قسمة الزكاة على مستحقين** ذكره هنا  
كالروضة والعياب انشأ من ذكره قبيل التكلم وان كان لا اكثر  
عليه

اي لمناسبة جميعه مع قسم النبي  
والقيمة لا شتر كم مع ما في  
كون الثلاثة يجمعها الامام  
ثم يفرقها

اي لنقله بها

عليه **قوله** صرف الزكاة الزولو كانت زكاة فطر في النخبة لكن اخبار  
جمع جواز دفعها للثلاثة فقراء او مساكين مثلا واخرون حوا  
لواحد واطال بعضهم فلا انتصار له بل نقل الرواية عن الامام  
الثلاثة واخرين انه يجوز دفع زكاة المال الى ثلاثة من اهل  
الشيء ما قال وهو لا اختيار لتعد العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي  
خيالا افتنا به انتهى وفي فتاوى السيوطى الفقهية يجوز للشافعي  
ان يقلد بعض المذاهب في هذه المسئلة سواء عمل فيها تقدم بمذهبه  
ام لا وسواء دعت اليه ضرورة ام لا خصوصا ان صرف زكاة الفطر  
لا قل من ثلاثة راي في المذهب فليس لاخذه خروجا عن المذهب بالكلية بل اخذ  
باحد القولين او الوجهين فيه وتقليد من رآه من اصحاب **قوله** وفي العياب  
فان عسرت قسمتها اى زكاة الفطر قلنا بجمع فطرة جماعات وفرفت  
قال فلا يعاب وبهذا رد اصحابنا اختيار الاولين ما مدعهم لعسر  
على اصناف الثمانية واعلم ان الذي يوجد اليوم في هذه البلدان اربعة  
اصناف لا غير القسمة على اثني عشر شخصا **قوله** على بقية ذلك الصنف  
كان وجد اثنان من المساكين دفع اليهما جميع حصص المساكين **قوله**  
باقرب بلد فان استوى بلدان في القرب تخير المالك في صرفها اليهما  
شاء **قوله** للمالك خرج به الامام والساعى والقاضى الذي لم يوليها الامام  
غيره فلهم النقل ولهم الاذن للمالك فيه لكن لا ينقل الا في عمله وللمالك  
اذا كان له بكل عشرون شاة اخراج شاة باحدهما مع الكراهة وله اذا

اي لمناسبة جميعه مع قسم النبي  
والقيمة لا شتر كم مع ما في  
كون الثلاثة يجمعها الامام  
ثم يفرقها

من المذاهب العشرة ولو  
بشأن الرخص ما لم  
تتبعها على ما لم  
على ذلك فلو قلنا  
المطهرين بل وان  
ذلك على ما قلنا  
الاصناف التي ان  
واحدة في حق  
واحدة في حق  
ذلك في حق  
لا يخرج قال  
اصحابنا ان  
لهما مع  
البقاء عليه  
في ما قلنا  
قوله لا بد  
غير ما هو  
عليه  
وما قلنا  
لنفسه  
بالجواز  
مقتضاها

من المذاهب العشرة ولو  
بشأن الرخص ما لم  
تتبعها على ما لم  
على ذلك فلو قلنا  
المطهرين بل وان  
ذلك على ما قلنا  
الاصناف التي ان  
واحدة في حق  
واحدة في حق  
ذلك في حق  
لا يخرج قال  
اصحابنا ان  
لهما مع  
البقاء عليه  
في ما قلنا  
قوله لا بد  
غير ما هو  
عليه  
وما قلنا  
لنفسه  
بالجواز  
مقتضاها

من المذاهب العشرة ولو  
بشأن الرخص ما لم  
تتبعها على ما لم  
على ذلك فلو قلنا  
المطهرين بل وان  
ذلك على ما قلنا  
الاصناف التي ان  
واحدة في حق  
واحدة في حق  
ذلك في حق  
لا يخرج قال  
اصحابنا ان  
لهما مع  
البقاء عليه  
في ما قلنا  
قوله لا بد  
غير ما هو  
عليه  
وما قلنا  
لنفسه  
بالجواز  
مقتضاها



حال الحول والمال بما لا يستحق به نقله لا قرب محل به مستحق فان تعذر الوصول  
اليه فان امكن عن قرب النظر والنقل لا قرب الى ذلك الا قرب والحلل المتمايزة بخلاف  
ومرعى كل حلة منى كبلد فيمنع النقل وغير المتمايزة له النقل الى المني بدون مسافة  
القصر **قول** مع وجود الخزانة فان استعرا من اخذها قوتلوا **قول** وان قربت المسافة  
اقر في الخوفة وصلاة السافر وكذلك النياية والمعنى وغيرهم ابا حامد على انه لا يجوز  
لمن في البلدان يدفع زكاته لمن هو خارج السور وفي فتاوى الشوكاني وكذا فتاوى  
م ر يمنع نقلها الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز ويجوز في الخوفة هنا  
جواز النقل الى ما يقرب من بلد المال بان ينسب اليه عرفا بحيث يعود معه بلدا واحدا  
وان خرج عن سور وعمرانه **قول** تكفيه الى ليله واحد من الثلاثة يكفيه  
وان كان موجودين **قول** ومبلسا ولو للتحليل في بعض ايام السنة ان لا يفت  
به وان تعددت وحل المرة المحتاجة للترتيب به عادة لا يمنع فقرها **قوله**  
الا ثلاثة ان عدم اكثر العشرة كان فقيرا او اقلها كان مسكينا ويظهر انه  
ان نصفها كان مسكينا **قول** يسأل لا يمنع ذلك فقره اذا السوال يشترط  
**قول** مسافة القصر او دونها وقد حيل بينه وبينه ولا فالحاضر **قول** او باجل  
متعلق بقايم كبر لو كانت غيبة ماله بسبب اجل **قول** الى حضوره متعلق  
ببعض ولا فرق بين ان يحل قبل مضي زمن مسافة القصر ولا **قوله**  
يا في السهام اي غير الفقر والمسكنة فلو كان على الزوج دين جاز ولو زوجها  
اعطاها من سهم الغارمين بشرطه لكن لا يعطى المنفق قربة من  
سهم المولفة ما يغنيه عند لا نه بذلك يسقط النفقة عن نفسه ولا  
يعطى

يعطى من السبيل الا ما زاد بسبب السفر **قول** لم تكف الى ان يبلد كان  
معسرا او لا يكفها ما وجب له عليه اما لو سقطت نفقتها النشوزها فانها  
لا تعطى الا ان سافرت بلا اذن ولم تقدر على العود حالا وكذا من سهم ابن  
السبيل حيث عزمته على الرجوع لا نيتها العصية **قول** زوجه ولو بالفقر  
وان انفقرت عليها **قول** الابنية بحاله وحال ممرنه من غير تقدير ولا اسرار  
**قول** بالهرم الغالب في النياية ستون عاما وبعدها ستة سنة وكلام  
الخوفه يميل بعد التردد الى السبعين وبينت فيهما وليس المراد اعطاء  
نقد يكفيه تلك المرة بل ثمن ما يكفيه دخله فيشترى له عقارا ونحو  
ما شية ان كان من اهله يستغله هذا ان كان لا يحسن ما يليق  
به من حرف او تجارة والا اعطى من الحرف او لاسر مال يكفيه رجه  
غالبيا باعتبار عادة بلده **قول** يتاقي منه بان يرجي نفعه له او لغيره  
وان لم يتجر فيه **قول** ولا يمنحها الفقير والمسكنة وقوله بما ذكر  
ار بالحلم الشرعي والا ليه بل يكون فقيرا ومسكينا مع وجودها **قول**  
للمسكسب اي فيما اذا كان باجرة فتكون كالة المخرف وما يحصل به  
الكتب ان صرفه فيها لا يمنع فقره كهي **قول** او للقيام بفرض اي  
امكان تاديبه وتدريس له لا باجرة ولكن للقيام بالفرض فحكمه  
حكمه اذا كان باجرة ويكفي الاحتياج الى الكتب نادرا كمرة في سنة  
او سنتين ولو تكررت عنده كتب من فن واحد بقية حكمه المذكور  
والمبسوط لغيره الا ان يكون في الموجز ما ليس في المبسوط او نسخ من



كتاب بقي له الاصح فان كانا احدي النسختين كبيرة الحجم بقيتا المدرس  
واصحها الخيره **قول** نفسه محله اذا كان الطبيب الموثوق به لا كافر  
وما سبق العارف بالطب لا المتساهل المتبرج لا من يطلب اجرة معدوما  
من البلد وغير الطبيب لا يبقى له كتبه لانه لا يجوز الا عتقاد على ما  
فيها **قول** للطبيب تراجم الرجال اذ بها يعرف احوال المحدثين  
من توثيق وتخريج **قول** متنازعين يصح بصيغة الجمع او المثنى **قول**  
ما استدان فلو اعطى من ماله واستدان ووفى من عنده لم يعط  
**قول** عمارة مسجد انشاء او ترميم فان استدان لها اعطى ولا يجوز  
الدفع منها لبناء مسجد ابتداء **قول** بغير نقداى بل بنحو عقار كخافي  
الروض وفي التحفة ونحوها النهاية لورج انه لا اثر لعتاقه بالنقد  
ايضا حلا على هذه المكرمة العام نفعي لم يبعد **قول** لا تصدق فلا بد  
من البينة وليها اعطاء القرابين المفيدة له كالا عسار **قول** صدقه  
بان تدل عليه قرابين احواله وان قصرت المدة ومن المعصية اسرافه  
في النفقة بان زاد على الضرورة الا اذا ربح وفائه حالا من جهة ظاهره  
او علم الراين حاله **قول** ما يكفيه اي كفاية العمد الغالب ثم ان فضل  
معه شئ صرف في دينه وتم له باقيه والا قضى عنه الكل **قول**  
وحل اهل الدين المضمون فان كانا معسرين اعطى الضامن وصرفه  
الاصيل اولو او موسرين فلا اول اصيل موسرا اعطى الضامن  
ان ضمن بلا اذن او عكسه اعطى الاصيل واذا وفى من سهم الغارم  
لم يرجع

لم يرجع على الاصيل وان ضمن باذنه **قول** استحق اى ما يقضى به قرضه  
**قول** من مات اى لا يعطى غارم مات ولا وفاء معه لانه ان عصم فواجب  
والا فلا يطالب به في الدنيا ولا يحبس بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه  
قال في التحفة ويتعين حمله على غير المستدين لنفع عام كبقية اقسام  
الغارم حلا على هذه المكرمة **قول** لم يضر لكن يكره **قول** المباح المراد ما يشمل  
المكروه **قول** معصية اى لا فيه منه سفره بلا مال مع ان له مالا ببلده  
**قول** كالهائم ومثله المسافر للدروزة اى السؤال وفي الايجاب المسافر  
بهذا القصد لا مقصود لهم معلوم فهم كالهائم **قول** العاملون اى  
نصبه الامام لياخذ العمالة من الصدقات فلو استاجر من بيت المال  
او جعل له جعل لم ياخذ من الزكاة **قول** واجب اى على الامام **قول** بما  
فوض اليه من امر الزكاة فيعرف ما تجب فيه وقدر النصب والواجب  
والاستحقاق **قول** مسلما يغني عنه عدلا بل يغني عنها اهل الشهاداة  
ولا تشترط هذه الشروط في اعوان الساعى الا اثبت **قول** والكاتب  
معتوف على الساعى اى ما وصل من ذوى الاحوال وما عليهم **قول** ارباب  
الاموال اى السيمان **قول** التعريف هو كالنقيب للقبيلة **قول** والحافظ  
اى قبل ان يقبض الامام من الساعى ما بعده فهم من راس مال الزكاة  
وكذا اجرة الراعى والمخزن بفتح الزاى والناقلا بعد القبض **قول**  
والجندى اى المشدان احيى اليه **قول** في خمس الخمس المرصد للمصالح لان  
عملهم عام ومحله ان لم يتبرعوا بذلك ولا فلا شئ **قول** سهم اى العامل



**قوله** ضعفاء البينة اي اذا اسلموا ولم تقو نيتهم **قوله** شريك الخ يعني ان نيته  
في الاسلام قوية لكن له شريك يتوقع الخ **قوله** شر البغاة هذا انما يعطى كالذي  
قبله ان كان اعطاهما اسهل من بعض جبنى وحذفهما المصنف لان الاول  
في معنى العامل والثاني في معنى الغارز **قوله** لا لتالف اي لان الله اعز الاسلام  
واخفى عن الثالث **قوله** في الغنى اي لا سيم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون  
بالغزو وقوله في سبيل الله وضع الطريق الموصلة اليه تعالى ثم وضع على  
هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابل فلانوا افضل من غيرهم **قوله** عجز كالح فان كان  
السفر طويلا فلا بد من تهيئة ما يحمله مطلقا وان كان قصيرا فان كان  
عاجزا عن المشي فكذلك ولا فلا يحتاج اليه ويصير الفرس والسلاح ملكا  
له اذا اعطاهم له الامام او الثمن فاستثنى لنفسه بخلاف ما اذا اشتراها  
له او اعاده لكونها موقوفين عنده اذ له شراؤها من هذا السهم وبهاؤها  
ووقفها وتسمية ذلك عارية **قوله** لا من الزكاة فانما امتنعوا ولم يجد  
غيرهم الامام حل لا هؤلاء الذين لم تحصل لهم كفايتهم لا اخذ منهم تحفة **قوله**  
كثابة خرج من علف عتقه باعطاء مال فان عتق بما اقترضه واداه فهو  
غارم **قوله** او اعتقه هذا ان كان المدفوع اليه باقيا بيده ولا لم يفتنه  
واذا اشترى به عروضا استردت لانها بدله ولو اوصى بكتابة عبد  
فججز عنه الثلث لا يعطى **قوله** بلا يمين يمين للامام او المال لا انذار  
المعطى بانه لا حظ فيها لغنى ولقوى مكتسب **قوله** وولد اي لا يصدق  
مدعيه الا بما ذكره والمراد من تلزمه مؤنثه وولد او غيره **قوله** او عدل

لا يشترط

لا يشترط فيه الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولو  
حصل الرتوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه جاز اعتنا به **قوله**  
ومدعى ضعف معطوف على مدعى فقرا يصدق بلا يمين مدعى ضعف بينة  
لانه لا يعرف الا منه **قوله** الا بذلك اي بالبينة وما الحق بها مما سبق  
انفا لسيولتها **قوله** مدعى ارادة غزواي يصدق بلا يمين وكذلك ابن  
السبيل اما لو ادعى انفس الغزو والسفر فانيها لا يصدق ان لسيولة  
اقامة البينة فان لم يخرجها بعد ثلاثة ايام تقر بها من الاعطاء ولم  
يتصد الخروج ولا انتظر رفقة ولا اهبة استرد منها ما اخذها فان  
خرجنا رجعا استرد قاضل ابن السبيل مطلقا وقاضل الغارز بعد  
غزوه ان كان له وقع عرفا ولم يفتقر على نفسه ويقبل قوله في قدر  
الصرف فان ادعى انه لم يعلم قدره لم يسترد منه شيء ولو رجع ولم  
يغز استرد ما اخذه الا اذا وصل بلادهم ولم يقاتل بعد العدو  
لم يسترد منه ولو مات في اثناء الطريق او في المقصد استرد منه  
ما بقي واسترد من مكاتب وغارم استغنيا عن الماخوذ بنحو ابراء او اداء  
من الغير **قوله** وداين غارم فان اقر لغايب لا بد من البينة لسيولتها **قوله**  
او الاخبار والسابق ولو من عدل او فاسق ظن صدقه ولا يشترط  
لفظ الشهادة ولا دعوى ولا حضرة قاض على العقد **قوله** الاسلام يجوز  
استيفجار كافر وعبد كمال او عامل او حافظ او نحوهم من سيم العامل  
لانه اجرة بخلاف نحو سابع ويجوز استيفجار ذوى القربى والمترزقة



من سبهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله بلا اجارة وبما يخص عموم قوله ولا يكون  
ها شيئا **قوله** وان انقطع فليس هو مذهب الشافعي وكذلك كل واحد  
كالنذر والكفارة ودماء النفس والاضحية الواجبة والجزء الواجب من الضحية  
التطوع والبالغ التارك للصلاة لا يقبض الا وليه له كسبي ومجنون بخلاف  
من طره تبيذيره ولم يحجر عليه ويجوز دفعها الفاسق الا ان ظن انه يستعين  
بها على معصية فيحرم وان اجزا ولا على اخذها ودفعها والاولى تركها  
**قوله** ولا يعطى احد الخ اي من زكاة واحدة باعتبار ما وجبت فيه لا من  
وجبت عليه فلو كان على واحد زكوات اجناس كانت متعددة ولو اشترك  
جماعة في جنس واحد كانت متحدة **قوله** بالفقر فالممتنع الا اخذ بها دفعة  
واحدة او مرتبة قبل التصرف في المأخوذ **قوله** بنفسه اما اذا فرقه بالامام  
او عامله الذي فوض اليه الصرف استوجب وجوباً من الزكوات الحاصلة  
عنده ان سددت اذ في مسدد لو وزعت على الكل احاد كل صنق وان لم  
ينحصر واو كة زكاة واحد لواحد **قوله** في غير الاخيرين هما قوله في سبيل  
الله وابن السبيل نعم يجوز اتحاد العامل **قوله** الثمن حيث وجدت  
الا صنف الثمانية نعم العامل لا يزداد على اجرة مثله فان زاد الثمن  
عليها ردد الزايد للباقي من الا صنف او نقص تم من الزكاة او من بيت  
المال **قوله** الا اقل متمول كذا في النسخة التي عندي والصواب اقل  
بالثنية **قوله** ولم يزد واعلى ثلاثة وح يجب استيعابهم كما ايضا كان  
ان وفك الزكاة بما جتهم الناجزة فان لم ينحصر واجاز لا تقتصر من كل  
وان لم تق **قوله** بما جتهم فان زاد واعلى الثلاثة وانحصر واوجب

اعطاه

استيعابهم

صنف على ثلاثة **قوله** في الاولى هي ما اذا انحصر كل صنق ويملكون ما يكتفون  
على قدر حاجتهم وما قالوه من الا كنفاء باقل متمول محله حيث زاد واعلى  
ثلاثة **قوله** في الثانية هي ما اذا انحصر بعض الا صنف فما ينحصر المحصرين  
يستحقونه وما ينحصر غيرهم لا يملكونه الا بالقسمة **قوله** الا بالقسمة في الجواهر  
للقولي فلو مات واحد او فاب او ايسر بعد الوجوب وقبل القسمة فلا شيء له  
وان قدم غريب او فقير من كان غنيا اجاز الصرف اليه **قوله** **قوله** **قوله**  
**التطوع** **قوله** كان يعلم او يظن **قوله** كان وجد مضطر الخ فيه انه لا يجب  
البذل الا بتمذه ولو لم يلمذ لم لا شيء معه في التحفة نعم من لا ينال حل  
للا التزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينزل الرجوع وسياق في السير انه  
يلزم المياسرة على الكفاية نحو اطعام المحتاجين انتهى **قوله** السبعة  
هي امام عدل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل فلبه معلق بالمسجد  
ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل دفعته امرأة  
ذات منصب وجمال فقال اني اخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه  
والسابع الذي ذكره الله وقد اوصلهم القسط لاني في شرح البخاري الى السبعة  
وسبعين ثم زاد على ذلك واقرهم السخاوي فوجز فيلغوا الثمن وتسعين  
بتقديم الفوقية واقرهم السيوطي بتاليق **قوله** بالحرص لما كان الظل  
من خواص الاجرام والباري منزله عنده فيسرى بظل العرش بل ورد ذلك في حديث  
حسن واضافه الى الله في رواية البخاري وغيره للتشريف كناية الله **قوله**  
لا تعلم بالفتح نحو سرحت حتى تغيب الشمس وبالرفع نحو مرض حتى لا يرجو نكته



وشمال مرفوع على الغاية لقوله لا تعلم اي لوفرض ان الشمال رجل متيقظ لما  
 علم صدقة اليمن للمبالغة في الاخفاء فهو من مجاز التشبيه وفي شرح النجاشي  
 للقسطاني صور بعضهم اخفاءها بان يتصدق على الضعيف في صورة المشرك  
 منه فيدفع له ورثتها فيما يساوي نصفه ربح فالصورة مباينة والحقيقة  
 صدقة قول الله الباطنة هي النقد والعروض وزكاة الفطر والظاهره الماشا  
 والزروع والثمار في التحفة ان خسر محذورا والا فهو ضعيف واعتمد في الاعاب  
 ندب الاظهار مطلقا ونقله عن المجموع عن اتفاق اصحاب **قول** الا قرب  
 ثم الزوج او الزوجة **قول** الا بعد ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب والام  
 سواء **قول** الرضا الا قرب فالقرب منهم **قول** من الجانبين فاذا زوج  
 عتيقه من معتوقه فولد وارثا لمعتقها من الجانبين وهذا هو الحق  
 هو من جانب واحد المولى من اعلى ثم اسفل واهل الحاجة اولى من اهل  
 الخير ثم هم **قول** عشرة الحجج بحث في التحفة انها تلي رمضان **قول**  
 والمدينة اي لم المدينة ويلينها بيت المقدس **قول** يردى اي يحرق فليس  
 منه الفلوس والشرب الخلق **قول** وجد غيره والا فلا كراهة **قول** غيره  
 ويقدر الحادثة التي كسبها ما اثار به سواء في واجه به في حياته **قول**  
 وبشر بالسر طلاقة الوجه اعني ضحكك واشراقه **قول** وباليسلة لان  
 المتصدق امر ذو بال فيقرنه بها **قول** من يده الا ان ظن تاذر لا اخذ  
 باطلاعه على حاله واخذه منه **قول** لا يشترط محله ان لم يتفر المموت  
 بذلك البتة وكان الضيق محتاجا والا قدم المموت وعليه يحمل ما في شرح  
 مسلم

مسلم **قول** ان لم يغلب حاله في الحال وعند الحول في الموجب **قول** او غيرها  
 اي كعصيانه بسببه مع عدم علم رضا صاحبه بالتاخير **قول** في نفسه  
 او السابق في قول المصنف ولا يحمل التصرف بما يحتاجه لنفقته فانه يفيد  
 التصرف بذلك **قول** ومن ثم هذا جمع منه بين كلامهم الظاهر والشافعي  
**قول** وليلته وكسوة فصلهم ووفاء دينه **قول** ابي بكر او محمد في كل **قول**  
 مطلقا المقار بملك كل كالحق **قول** لم يملكه الاخذ رجع عنه في التحفة والفق  
 فيه قرعة العين ببيان ان التبرع لا يبطله الدين اي وان حرم والز ابن زياد  
 في الرد عليه اربع مؤلفات **قول** من زكاة ظاهره ان الصدقة لا تشمل الزكاة  
 والكفارة وفي الاعاب خلافة **قول** الاخذ مصدر وقوله من المتصدق عليه اسم  
 مفعول متعلق بالاخذ ويكره الاخذ من نتاجه بخلاف غلة ارضه وفي الاعاب  
 احتمالا بان له لو اشتراه بازيد من قيمته انتفت الكراهة قال وعليه يكون خلاف  
 الاولى **قول** لفقير او غني **قول** لم يزل ملكه حتى يقبض المبيعون اليه **قول** او كسب  
 ارحلال لا يقبضه بكفيله وهو نه يوما وليلة ووجد ستره وانية حتى جرد  
 اليها الا ان كان مستغرق الوقت في طلب العلم فيجوز السؤال وابعاد اليوم والليلة  
 ان تيسر السؤال فيه فلا يجوز سؤاله فيها والا جازا الى التيسر ذلك ولا حرمه في سوال  
 ما احتج به من الاصدقاء مما لا شك في رضا باذله وان علم غنى اخذه كقلم  
 ومسواك ومن اذل نفسه او الخ في السؤال واذا في السؤال حرم وان كان  
 محتاجا **قول** الصفة هي ظلة كانت في اخر المسجد تاوي اليها المساكين واهلها  
 هم اخوان الاسلام كما في الصحيح **قول** في لاف السنة محله ان لم يحصل بالرد مفسدة



كذا وقطبة فان كان في شبهة رده ندبا وانا حصل ما ذكر اعاب **قوله**  
 الم في قول ان يظهرها ان يذكرها ويحدث ان يستخدمه بالعطاء ان  
 يتكبر عليه لاجله واختار في الاحياء ان يرى نفسه محسنا اليه ومنعها  
 عليه وغرته الخوف بما اعطى واظهره وطلب المكافاة منه بالشكروا  
 الدعاء والخدمة والتعظيم والتقديم في المجلس المتابعة في الامور **كتاب**  
**الصيام** **قوله** عدل بعد غروب الشمس من غير واسطة فمراة **قوله** عند  
 القاضى شرط للموتة بعد ما والا في كلامه الا في انه يلزم الصوم من  
 اعتقد صدق الفاسق المخبر برويته ولا بد من قول القاضى ثبت عندى  
 او حكمت بشئ دته **قوله** غدا من رمضان كذلك شرحا الارشاد وفي  
 النهاية عدم القبول مع وجود ريبه كاحتمال كونه قد يعتد دخوله  
 بسبب لا يوافق عليه المشهود عنده الخ وفي التحفة بعد ذكره ما فيه  
 لكن اطلق غير واحد قبوله قال وعلى الاول لا يقبل وان لم تكن ريبه  
**قوله** تقدم دعوى اى لانها شهادة حسبة **قوله** مستورا هو من  
 ظاهر العدالة ولم يعدل **قوله** دون غيره في الامداد والنهاية  
 الشرع المعين اذا نذر صومه ثبت بالنسبة للصوم بواحد وفي  
 النهاية اخبار العدل الموجب للاعتقاد الى زعم بدخول شوال بوجوب  
 الفطراى وقولهم لا يثبت الا بعدلين بالنسبة للصوم ونقل اسم  
 عن م راحة بالنسبة للوقوف ونحوه وفي الشهادات لا يقبل  
 لذلك قال اسم فانظر مع ما روى عن م روى قال القليوبي في حواشى  
 المحلى

بلغ

المحلى وكل عبادة وتجهيز ميتة كافر شيئا باسلامه عدل قبل موته  
 يصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين  
 ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى وفي الاعاب يقبل الواحد في الف  
 والغروب الخ لكن في الشهادات من التحفة ما يفيد عدم الثبوت  
 بالعدل في غير رمضان **قوله** فلا يحل الخ اى ان تقدم التعليق  
 على ثبوت رمضان اما اذا قال بعد ثبوته بواحد ان كان ثبت رمضان  
 او ان كانت هذه الليلة من رمضان فانك طالع فانه يقع **قوله**  
 من اخبره قال سمع محمدا ان الكافر كذلك م لم يواظم بره الهلال  
 بعد الثلاثين في التحفة لا يفطر وقيد في فتح الجواد بالصحو وفي  
 النهاية يفطر في وجه احتمالين **قوله** المنجم موم يرى ان اول  
 الشهر طلوع النجم القلاني والحاسب من يعتد منازل القمر وتقدير الاجزاء  
 السير **قوله** لا يجزئها عند الشبه الا في الاعاب فرج في الاجزاء والمعتد  
 واعتمده الخطيب وتردد في الامداد والاسنى والغور في ذلك تقليد  
 وجري الشهاب الرملى وولده والطبلاوى الكبير على وجوب عملها بخلاف  
 بذلك مع الاجزاء وكذلك من اخبره وغلب على ظنه صدقها ووجه الرملى وولده  
 الثلاثة او سطرها **قوله** وبجاء الاذرعى الخ معتد ومثل ذلك العلامات  
 المعتادة لدخول شوال من ضرب الطبول ونحوها اذا حصل له الاعتقاد  
 الجازم ومحمد ما افق به شيخ الاسلام من خلافه على ما لم يحصل له به  
 الاعتقاد الجازم **قوله** بجته معتد **قوله** مطلعها معناه خلاف

عباره في وقت  
 الاجزاء عند جواز  
 تقليد هذا  
 خلافا للشهاب  
 فعد ولده  
 الرملى والطبلاوى  
 والخطيبين  
 الكليتين  
 الصق  
 وقيد  
 من صدقهما  
 اسم القليوبي  
 اذا لم يبين صدقهما  
 ولا كذبهما وهما  
 واذا ثبت انه



المطالع ان يكون طلوع البحر او الشمس او الكواكب او غروبها في محل متقدما  
على مثله في محل اخر او متاخرا عنه وذلك مسبب عن اختلاف عروض  
البلاد اي بعدها عن خط الاستواء وطولها اي بعدها عن ساحل  
البحر المحيط الغربي فكل تساوي طول بلدين لزم من رويته في  
احدهما رويته في الاخر وان اختلف عرضها او كان بينهما مسافة  
شبه رومي اختلف طولها امتنع تساويهما في الروية ولزم من  
رويته في الشرق رويته في البلاد الغربي دون العكس فيلزم من  
رويته في مكة رويته في مصر ولا عكس ولو مات متوارثا احدثا  
بالمشرق والاخر بالمغرب ووقت الزوال مثلا ورث الغربي الشرقي  
لتاخر زوال بلده وفي التحفة قضية انه ان روي في شرق لزم كل  
غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الروية وان اختلفت للمطالع

قوله ويوجه كلامهم في وفيه منافاة لظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بان اللازم انما هو  
وجوده على اطلاق الاصطلاح وجود الصوم على  
الوجود لا الروية اذ قد يمنع منها مانع والمدار على الاعلى الوجود  
انتهى **قوله** لو شك المزمع فلا يجب ومحل ان لم يتبين اخرا  
اتفاقها ولا وجب القضاء **قوله** في دون المزمع نقلوه عن التاج التبريزي  
واقروه وقال القليوبي انه باطل وكذا قول شيخنا ايم رويته في  
انها تحديد انتهى ويمكن ان يجاب بان ما دون الثلاث المراحل  
يكون التفاوت فيه دون درجة وكان الفقهاء لم يلاحظوه  
لقلته **قوله** تخالفه فان كانت توافقه لزم اهل المنقل اليه النهي

اخرا

قوله ويوجه كلامهم في وفيه منافاة لظاهر كلامهم ويوجه كلامهم بان اللازم انما هو  
وجوده على اطلاق الاصطلاح وجود الصوم على  
الوجود لا الروية اذ قد يمنع منها مانع والمدار على الاعلى الوجود  
انتهى **قوله** لو شك المزمع فلا يجب ومحل ان لم يتبين اخرا  
اتفاقها ولا وجب القضاء **قوله** في دون المزمع نقلوه عن التاج التبريزي  
واقروه وقال القليوبي انه باطل وكذا قول شيخنا ايم رويته في  
انها تحديد انتهى ويمكن ان يجاب بان ما دون الثلاث المراحل  
يكون التفاوت فيه دون درجة وكان الفقهاء لم يلاحظوه  
لقلته **قوله** تخالفه فان كانت توافقه لزم اهل المنقل اليه النهي

اخرا ويقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم والا لزمه الغفل كما لو راي  
هلال شوال وحده **قوله** لم يراعه الى بلال اي هلال رمضان في اوله  
وافقه في الصوم اخر الشئ عندهم وان كان يوم عيده اما لو وصل  
تلك البلدة التي لم يراعه الى الهلال في يوم سفره من البلدة التي راي  
اهلها الهلال فالذي في التحفة انه لا يفتل المزمع وقال سم الوجه وجوب  
الفطر كما في الاخر ونقله عن م وقال بل يجب انه لا يجب قضاء يوم  
فطره اذا صام مع المنقل تسعة وعشرين **قوله** ثمانية وعشرين  
قال سم فلو فرض رجوعه من بلد الروية في يوم عيدهم قبل تناوله  
مفطر الى البلاد الاول يتجه بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم  
لانه بغروب شمس في الاول لزمه حكمهم وتبين بقاء صومه **قوله**  
عند القائل المزمع هو الامام مالك ولا بد من تقليده في ذلك وليس  
لن نسي النية ليلا ان ينويه اول النية لانه يجزيه عند ابن حنيفة  
لكن لا بد من تقليده في ذلك **قوله** كأكمل وكل مفطر كجنون او تناس  
الا الردة ولو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها **قوله**  
مقارنتي يجوز اتصال اخر النية باول الفجر ويجب اساك جزء بعد  
الغروب لتحقق اساك جميع النهار وجزء قبل الفجر لا **قوله**  
ولم يتذكر كذلك الاسنى والمعتمد انه متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم  
لم يجب قضاؤه خلافا لما في بعض نسخ التحفة **قوله** قبل الزوال الشافعي  
قوله جديدها انها تصح قبل الغروب فينبغي تقليده لينا الثواب **قوله**



نصفهم شرط صحة الصوم من حيث الفعل الامساك عن

بيح التيمم جازا حرجا ووجبا لقضا وورد في الاحاديث وجوب

نصها ثم شرط صحة الصوم من حيث الفعل ألا يسار عن جماعة أجماعاً يستلزم



ونظر فيه سم بانه عين **قوله** كما طين اذن لا بد من الوصول الى الجوف دون اول والمنطلق ويقاس بذلك باطن الذكر وما يظهر من فرج المرأة عند الجلوس على القدمين **قوله** والاحليل الذي يظهر من اوله عند تحريكه لا يغطى الثمن **قوله** الدماغ هو المخ وخربطته الجلدة الرقيقة التي يكون الدماغ في داخلها **قوله** كالليس **قوله** باذنه بخلاف ما اذا لم ياذن وان تمكن من دفعه **قوله** ليس بجوف وان لم يعدوه جوف **قوله** جافية هي الجرح الذي ينفذ الى الجوف كالبطن والصدر والبقرة ونحوها **قوله** حقنة بالضم كل دواء يدخل في القبل او الدبر والاولى حلها هنا على الدبر لسبق الذكر في كلامه وراجع الاول **قوله** سعو ط بفتح اوله فيه ما يصب في الانف من الدواء **قوله** باطن الاسماء راجع الى الجافية والحقنة جمع معا كرضي وهي المصارين **قوله** والدماغ راجع الى السعوط **قوله** الخيشوم علم فجميعه من الظاهر وفي حراشي الحلى للقلوبى ولم يصل الى الدماغ لم يضرب بان لم يجاوز الخيشوم انتهى ونحوه تعبير الراجعي قال في الخادم وهو يوجع انه اذا وصل الى قبة الانف وانقل بالعين مثلا ولم يصل بعد الى الدماغ لا يحكم بقطره والقياس القطر كالحلق وكما الرقطة في احليله ولم يصل الى المشانة الخ وفي العباب القصة من الخيشوم كان هو الذي افطر وان كان من الداء لم يفطر هذا هو

فلا يفطر به  
ان تعمد فسخ  
الاجله وهو  
معمروب افق  
البرماوي  
ليس عنينا  
دارهنا عليه  
كان ملحقا  
بين في باب  
حرام الانترى  
ظهور الوجع  
ظلم ملحق  
وهنا ملحق  
اسم وسرع  
الاجلى وقد  
من ذلك  
سأله انه لم  
يفصل عن هنا  
واسطة  
سكان انتهى  
ساعة الجمل  
المنع ومن  
بين الدخان  
فصل فان  
يترتب  
وادة العروق  
عزله كدخان

والفتح افتح ثقب البدن من حال الشعور وهو لطيفة جدا لا يدرك  
بغير عند الشئ النجس بغير مطلقا والطاهر ان تعد بان فتح فاه عن قلبه  
ولا عني عنه وان كثروا ما تم وفا طلق في النهاية وغيرها العفوان كالموت  
ولم يقيد به بالطاهر لكن نقل الشعور عن سم عن م والنفس انما يعنى عن قليله  
الحاصل بغير اختياره قال وجزم الخطب بوجوب غسله فيه نظر ما لم يكن منقولا  
وقال القليوبي لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا وامكنه الاحتراز عند نحو اطباق  
فه مثلا **قوله** بدخول ذبابة سبق الفطر باخراجها **قوله** لعدم قصد ظاهره  
لو قصد ضرر عليه العباب وفي الاعاب يتعين حمل على ما لو كثر **قوله** وان  
ابيض ريقه في الحنفية يظهر العفد عن ابنتي بدم لثته بحيث لا يمكنه الا  
عنه قياسا على ما في مقعدة البسور فتمت ابتلاعه مع عليه به وليس له عنه  
بدفصومه صحيح **قوله** تغيير ريقه امر لونه واما الريح والطعم فقد سبقا  
**قوله** يحز انما راوان امكنه ليلا وخرج مجري ابتلاعه قصدا فانه مغفر  
وتياكته نذر التحليل بعد اكل ليلا خروجا من الخلاف **قوله** ماء المفضضة سبقه  
الى جوفه ثلاثة اقسام يفتقر مطلقا اذا سبقه في غير مطلوب كالرابعة  
وكانغاسه والماء ولو جنبابة حيث تمكن من الفصل لا على تلك الحالة فان  
اعناد سبقه انم وافطر قطعا وكفصل تبرد او تنظف يفتقران بالغ وذلك  
في المطلوبة في نحو الوضوء لا يفتقر مطلقا عند تنجس الغم لوجوب المبالغة للفصل  
كل ما في الظاهر **قوله** ان بالغ مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته

فالمحقق منفذ مفتوح اي  
عرفا او فتحايد رك  
اه سم

فهو مثلاً **قوله** بدخول دابة سبق الفطر باخراجها **قوله** لعدم قصد هاهنا  
لوقصد ضرر عليه العباب وفي لا يعاب يتعين حمله على ما لو كثر **قوله** وان  
ابيض ريقه في الحفة يظهر العفد عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الا  
عنه قياسا على ما مر في مقعدة البسور فتى ابتلاعه مع علمه به وليس له عنه  
بدفصومه صحيح **قوله** تغيره ريقه اى لونه واما الريح والطبع فقد سبقا  
**قوله** عجزا عنهما راوانا امكده ليللا وخبر عجزى ابتلاعه قصد افانه مقطر  
وتناكده نذر التحليل بعد لا كل ليلا خروجا من الخلاق **قوله** ماء المفضة سبقه  
الى جوفه ثلاثة اقسام يفتقر مطلقا اذا سبقه في غير مطلوب كالرابعة  
وكانغاسه في الماء ولولجنا به حيث تمكن من الغسل لا على تلك الحالة فان  
اعتاد سبقه اثم وافطر قطعيا وكغسل تبردا وتنظيف يفتقران بالغ وذلك  
في المطلوبة في نحو الوضوء لا يفتقر مطلقا عند تنجس الفم لوجوب البالغة لغسل  
كل ما في الظاهر **قوله** ان بالغ مع تذكره للصوم وعلمه بعدم مشروعيته  
فيكون



وضبطت الباقية بان يجعل بقاءه او انقضاءه بحيث يسبق غالباً للجوف **قوله** بغير  
ببالغة ان وضع شيئاً بغيره عداً ثم ابتلعه ناسياً لا يفطر به قال سم قياسه  
لو وضع ما المضمضة الرابعة بغيره ثم ابتلعه ناسياً لا يفطر فيه فبين  
السبق فيهما والابتلاع ناسياً وهو الظاهر وان توقف فيهم **قوله** من ماور  
به لو غسل اذنيه في الجنابة فسبغ الماء لا يفطر وان لم يمل راسه **قوله**  
بعد اليقين بان يرى الشمس غربت فان حال بينه وبينها حائل فبطل  
الليل من المشرق **قوله** بقوله وان كان فاسقاً ظن صدق **قوله** مكرها ولو  
على الجماع بشرط ان لا يتناول له الشهوة نفسه بل ادعية الاكراه وليس منه  
اذا افاضه قطاع الطريق فابتلع الذهب خر فاعليه فالراجح فطره به **قوله**  
او ولدت لم ينقد ما يدلى عليها حتى تكون محترزة والفطر بها بناء على  
الراجح انما تجب الفصل ويحرم على الحائض والغفساء الامساك بنيتها  
ولا يجب عليها تعاطي مفطر وكذلك نحو العيد خلافاً لما اوجب فيه **قوله**  
لم يتعد به والا ثم وبطل صومه ولزمه القضاء وان كان لحظة من النهار  
وكنّا ان شرب مزيلة للعقل ليلاً تعدياً فان كان الحاجة فهو كالاغناء  
انا استغفر الله بطل صومه ولزمه القضاء ولا ثم وان لم يستغفر  
صح صومه واما الجنون من غير تسبب فيمن طرأ في لحظة من النهار بطل صومه ولا  
قضاء ولا ثم هذا ملخص ما اعتمدته او لا في التحفة ملخصاً له من الايجاب ثم  
اضطرب اضطراباً عجيباً وقد كتبت في ذلك في الاول نحو خسر ورق واوضحته  
بما لم اقل على من سبقني اليه **قوله** ان افاق يعني خلا عنه كان طلع الفجر ولا  
اغناء

اغناء ثم طرأ واستمر الى الغروب في ذلك لم يفقر منه ولكن خلا عنه وظاهر كلام المنق  
انه ان تعدي بهما لا تكفي افاقة لحظة وقد بينت في الاول ما في ذلك من الا  
ضطراب وكلام شرعي لا رشاد له كالصريح فانه يكفي بل مفهومهما ان غير  
التعدي لا يبطل صومه وان اشتغروا في النهار في التحفة في الرد على القفال  
ما يؤمن اليه **قوله** ولو عن واجب المعرف في تعدياً متناحياً الى السارح ولو  
للمتنع بالنسبة لعادم الهدى إشارة الى الخلاف في صحة صومه له **قوله** بات  
اعتاد الخ ثقت العادة مرة على المعتد كالوصام الاثنين قبل نصف شعبان  
مرة قال الشافعي في فتاويه ان لم يتخلل فطر ثلث ذلك اليوم الذي اعتاده فاذا  
اعتاد صوم يوم الاثنين في اكثر اسابيعه جاز له صومه بعد النصف ويوم  
الثلاث وان افطر قبل ذلك بعد النصف واما اذا اعتاده مرة قبل النصف **قوله** لظاهر  
ثم افطر من الاسابيع الذي بعده ثم دخل المنق فالظاهر انه لا يجوز له صومه  
بجلاء ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل المنق من غير تخلل يوم اثنين  
اخر بينهما فانه يجوز صوم الاثنين الواقع بعد النصف فاذا صامه ثم افطر من اسبوع  
ثان ثم صادف الاثنين الثالث يوم الشك فالظاهر انه يجوز له صومه هذا  
ما ظهر الا ان ولعلنا نزداد فيه علماً او نشهد نقلاً انهم من فتاوى الشافعي  
**قوله** مستقر كان نذر صوم كذا فوافق يوم الشك اما اذا نذر صوم يوم  
الشك فانه لا ينعقد نذره **قوله** لنقل كان شرع في نقل ثم افسده فانه  
يسن قضاءه واذا صامه قضاء لم يحسب ذلك ورده **قوله** ما بعد النصف  
ما لم يتجره والا فلا يصح **قوله** لا تقدموا بغيره اوله وثانيه وثالثه المستردى



لا يتقدموا حذف احدهما الثاني كقوله تلهي تصدى **قوله** ويفطر يوم الخ  
الموجود في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث والفقه الا رجل كان يصوم  
صوما فليصمه فما ادرى هل ما في هذا الكتاب من تحريم النساء او تخفيف  
من النسب لما دخل في عموم الحديث او انه رواية **قوله** بالوارد هو حاجة  
المعناد الباقي مما سبق وهو النفق والقضاء والكفارة وما ياتي  
وهو وصل صوم ما بعد النصف ما قبله **قوله** يوم النصف فاذا امام  
الحامس عشر من شعبان جاز له صوم النصف الثاني منه ولو افطر بعد  
صومه المتصل بالنصف ولو يوما امتنع عليه الصوم بعده بلا سبب  
**قوله** السابق هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا انتصفت شعبان فلا  
تصوموا **قوله** حفظا مفعول لاجله فهو مختص به **فصل في**  
**وجوب عليه الصوم** **قوله** في الدنيا اما وجوب عقاب على تركه في  
الآخرة فيلزمه وترد في التحفة في حرمة اطعام المسكين في شهر  
رمضان لا امانة على معصية وفيه انه انما يتجه لو كان صائما  
قبل الاطعام الا ان يقال ان اكله مزيل للاسك الوجبة عليه  
وانما يتجه ان كان المساك يحا عليه لان الكافر انما يكلف بالجمع  
عليه فراجعه وبحث في الايعاب ان المهم اذا اعتقد الكفر عند النية  
في الصوم او الوضوء لا ينعقد بخلافه انما فيها فلا يضر وان الصلاة  
تبطل بذلك مطلقا **فصل فيما يبيح الفطر** **قوله** او الذي يبيح التيمم هو  
المعتمد وكانه اريد بالجمع بين التيمم بين الموجودين

في كلامهم

بلغ

في كلامهم **قوله** زيادة مرضه وان تعاطى ليلا ما يمرضه نهارا قصد ان  
ان وجد المرض قبل الفجر لم يلزمه النية ولا لزمته ثم ان عاد افطر ويحب على  
المصادر من وغيرهم من سائر الحرف المشقة نبهت النية في رمضان ثم  
من لحقه منهم مشقة مشربية افطر وفي الايعاب يتجه تقييد ذلك  
بما خيف من تركه ما له وقع عرفا وفي التحفة لو توقن كسبه لنقص قوته  
المضطر اليه صوما وموته على فطره فله الفطر بقدر الضرورة **قوله**  
مبيح التيمم هو المعتمد عند النسب واعتمد شيخ الاسلام والخطيب  
ومر ان ذلك مبيح للفطر وان خوف الطلاق هو الموجب له واذا  
صام من لزمه الفطر صح على الرابع **قوله** بحيث ضل الخ وان كان  
صحيحا مقيما **قوله** والمسافر الخ لو نذر صوم شهر معين كرجح جاز  
له فطره للسفر واقر في النهاية تقييده بمن يرجو امانه يقضي في كل  
مدى السفر ابدأ ومثله لو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه  
انه لا يعسر الا ان يقضيه كمرض مخوف ونظر في التحفة في الاول وفي  
الايعاب ولا مداد فيهما ولم يرتضها وفي التحفة لا يباح الفطر بالسفر  
حيث لم ينش مبيح يتم لمن قصد بسفره محض الترخص لمن يسلك  
الطريق الا بعد للنقص **قوله** محمول الخ او على ما اذا خشي منه مبيح  
تيمم وفي الاحاديث ما يورد كلاهما كالحالين كما بينته في الاول **قوله**  
نوا الى ولم يتناولوا فطر **قوله** بحال اليوم اي كونه من رمضان  
ودفعه ان يرد وجوب المساك في يوم الشك اذا ثبت في اناء

اي فلا يضر وهو مسلم بالنسبة للوضوء  
اما الصوم  
فيصير فطره  
مطلقا لانه



قوله في ان الساعات في العزير لا يرد ما في النسخة

التي اركون من رمضان لان لم يعلم بحال اليوم قبل ثبوت كونه من رمضان انه منه  
وارادوا بالتعجيل الاول دفع ما يجب عليه الامساك من ترك النية ولو سوا  
والتعدي بفطره **قوله** من الخلاف في خلاف موجب لقضاء **قوله** لعذر محله ان  
بقي الى رمضان الثاني ما يميزه على ما عليه من الصوم والاصار فور يا فان لم  
يصم لزمت القدية والقضاء **قوله** والمجنون لو ارتد ثم جن لزمت قضاء ايام  
الجنون بخلاف ما اذا اسكر ثم جن فانه يقضى ايام السكر فقط **قوله** في بعض  
ذلك بينته فيهما **قوله** مع عدم العذر هو في الساهي بكونه يشعر  
بعدم الاهتمام بامر العباد في موطن تقصير **قوله** في الرواية فرق في  
الايجاب بينه وبين ناسي النية حيث كافي قضاؤه على التراخي بان التقصير  
هنا اظهر لان له حيلة في ادراك الهلاك البادوا وحيلة له في دفع النسيان **قوله**  
وطرد الباب اي فيما اذا ابدى حيله في الرواية ثم مراده يوم الشك  
هنا غيره في قولهم يحرم صوم يوم الشك لان المراد به هناك اذا تحدد برؤية  
الهلال وهما ما هو اعلم من ذلك **فصل في سنن الصوم** **قوله** ان رأى او قصده **قوله**  
مع عدم يتقن الغروب او وان ظنه ووقع في النهاية اذا تحقق الغروب او ظنه  
بامارة **قوله** وان كان بمكة او فلا يقدم زمزم على غيره خلافا للمحب  
الطبري **قوله** الرطب يلحقه البسر لادى تم صلاحه **قوله** لم يجد لو عارض  
التجمل على الماء والتاخير على التمر قدم الاول **قوله** حصوات يسر ثلثينها  
وهي الشرب شيئا بعد شئ **قوله** فان عجز الخ الترتيب لجمال السنة فيحصل  
اصلي باى واحد وجد من الثلاثة **قوله** بعد الفطر يحصل السنة قبله فعنى  
(اصل) افطرت

افطرت اى اردت الا فطار وكلما ذهب الظما وابشلت العروق **قوله** وعلى  
رؤفك افطرت ذكرت غير هذا فيهما ما ورد في الايجاب قال سليم ونصر  
المقدس من ان ينوي الصوم وتوقف فيه لا ذرعى ثم قال وكان وجهه ضحية  
الغفلة **قوله** مثل اجره لو عاظم ما ابطل ثوابه في الايجاب الا بقسعة  
الفضل الحصول لفطره مثل اجره لو سلم صومه وليس للفطر عند الغير  
ان يقول ما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو اكل طعاما لم لا يبرار  
وصلت عليكم الملائكة وافطر عندكم الصائمون **قوله** في السحور ينظم السنين  
الاكل في السحر وبغضها اسم للمأكول ح والا وهو المراد هنا قال في الايجاب  
وان قيل اكثر الرواة بالغ في فقد قبل الصواب الضم اذا اجر والبركة في الفعل  
حقيقة والمأكول مجازا **قوله** بركة لان فيه اجرا عظيما باقامة السنة وتقوية البدن  
وتنظيف على الصوم وتهوينه ونحوه لاهل الكتاب **قوله** عجلوا الفطر ما  
يفعله المؤذنون من التمسك بعد الغروب ومن ايقاع الاذان الثاني قبل الفجر  
خلاف السنة قال القسطلاني في شرح البخاري فلذا قل الخير زاد في فتح الباري  
وكثر فهم الشر **قوله** وفيه ضبط الخ اي فالأفضل ان يفعلها اذا بقي بينه  
وبين الفجر خسونا آية **قوله** يربيك يفتح الرء على الافصح من راب وبضم  
من ارب اي اترك ما تشك فيه من الشبهات الى ما لا تشك فيه من الحلال  
**قوله** باطن اذنه يحمل على مبالغة منهى عنها قال ابن اليتيم في حواشي الخفة  
الاولى في التعليل ان يقال لاجل ان يؤدي العباد على الطهارة **قوله**  
من قول الجهريرة هو في الصحيحين لكن في صحيح مسلم من ثلاثة اوجه

في الفطر ما في نسخة



انه رجع عن ذلك كما بينته فيهما **قوله** مؤول فشرح مسلم من ثلاثة  
 اوجه ارشاد الى الافضل وهو ان يغتسل قبل الفجر الثاني محمول على من ادرك  
 الفجر بما عا فاستدام بعد طلوعه عالما فانه يفطر والثالث منسوخ  
 وانه كان في اول الامر حين كان الجماع محرما في الليل بعد النوم ثم قال قال  
 ابن المنذر وهذا احسن ما سمعت فيه انتهى واشتبهت الكلام على ذلك في الاول وهو ما اشار  
**قوله** وثنا كراي من حيث الصوم وان اثم به من جملة اخرى فيحصل له بها الاثم وان كان في  
 الشريد واجبات ثواب الصوم زيادة على ذلك وعبروا بالندب للتلاش ثم  
 منه عدم صحة الصوم كالاستقاء **قوله** وان ابي الكذب لحاجة نحو  
 اصلاح والغيبة لنحو تعظيم **قوله** يحبط اي المحرم من الغيبة والغيبة بخلاف  
 الواجبين كالكذب لا نقاذ مظلوم وذكر عيب نحو خاطب والجايز من  
 وسبقا انفا **قوله** الصحيحة بينت بعضها في ما وفي الاعاب لو اغتاب  
 وتاب لم تؤثر التوبة في النقض الحاصل بل في رفع الاثم فقط **قوله** حكمة  
 الصوم هي كون النفس عن شهواتها لتتكسر عن الهوى وتقوى على التقوى  
 يكون سائر جوارحها عن تعاطي شهواتها **قوله** وان الفه من غيره  
 قاذبه على المحمدا لا ترفه لا يليق بمجال الصائم **قوله** شاته اي  
 شتمه متعرضا لمشاغته **قوله** جنة بضم الجيم وتشديد النون المفتوحة  
 اي ستر وما من من الرفق ومن النار لان امساك عن الشهوات  
 والنار مخوفة بها ومعنى الجحيم اي الترس والحق لا يستنارهم **قوله**  
 يرفق بضم الفاء وكسرهما مضارع رفق بفتحها وبفتحها مضارع  
 رفق

اي نسخ اصل الذي كان مبني عليه وهو ما اشار اليه بقوله في الاول امره وتسمية هذا الوجه من التاويلات نسخا لغيره في نسخ النسخ وهو غير النسخ الواقع في عبارة الشرح في النسخ والتمثيل في النسخ

رفق بكسرهما ويقال رفق ببيع هذا السخب وفاضل الكلام  
 والجهل قريب من الرفق وهو خلاف الحكمة وخلاف الصواب **قوله**  
 قاتله اي نازعه ودفعه **قوله** تكراره مرتين او ثلاثا ولو كان  
 صومه نفلا حيث لم يقبل رياء **قوله** وعكسه اي الجملة من غيره  
 له **قوله** من فطر بذلك اي بالجملة واما الفصد فلا خلاف في عدم الفطر  
 به والراجح انه خلاف الاولي **قوله** عن انس اي في قوله ثم رخص صلى الله  
 عليه وسلم في الجملة للصائم **قوله** في وجهه اي في المذهب ضعيف  
 ومحل في الكثير وعند القصد والا فلا يفطر قطعا **قوله** توهمه  
 اي من انه خلاف الاولي **قوله** وافطر اي ان وصل جوفه شئ من  
 عينه يقينا والا فلا فطر **قوله** ذوق هو مكروه الا ان احتاج  
 لمضغ التمر لتخفيفك جي او لطعامه ويكره شئ ما يصل رجليه  
 لدماغه **قوله** القبلة بالضم **قوله** قد يظنها تعليل كقولها خلاف كقول  
 ولم تكره لضعف ادائها الى الانزال **قوله** وتحرم الخ ظاهر ان محله  
 في الغرض **قوله** وان نام الخ عند الشبه واعتقد الخطيب وم روي انه عدما  
**قوله** غالبه او اصل كره قبل الزوال قال الزيادي فتزول بالغروب  
 وتعود بالفجر **قوله** وتزول الخ تردد في التحفة في كراهة انزاله  
 بعد الزوال بغير السواك كما صعبه الحنفية المتصلة ثم قال لا قرب  
 للمدرك الكراهة والكلامهم عدسها **قوله** اجود روي بضم الراء ويجوز  
 نصها وكان محمد ابن ابي الفضل المرسي يقول لا يجوز النصب لان ما



مصدرية مضافة وتقدير الكلام وكان جوده الكثير في رمضان **قول** ان يقرأ  
 الخ في المداينة في الايعاب يقرأ عليه غيره ما قرأه او غيره كما اقتضاه اطلاق  
**قول** لا سيما كلمة تقديران ما بعدها والى بالحكم مما قبلها لا اداة استثناء  
 وتشديد وتخفيف والسبب المثل وما اما موصولة او زائدة ويجوز رفع ما  
 بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف تقول جاني القوم لا سيما اخوك اي الذي  
 هو اخوك ونصبه محذوف وجره بالاضافة وهو لا ربح **قول** للاتباع  
 اي في كونه اكد من سايره لا حاديه صحيحة تخصه واما في جميع رمضان  
 السابق في كلامه فرواه الشيخان **قول** اتفاقا اي اتفاقا لاكثرين ولا فقد  
 اختلف فيها في المذهب وخارجه على اربعين قولا او ردها الى فظا البرجر  
 ففتح الباري **قول** اختاره النور اذ لا تجتمع الاحاديث الصحيحة  
 المتعارضة الا به وكلام الشافعي في الجمع بين الاحاديث يقتضيه وعليه  
 قال الغزالي وغيره انها تعلم فيه باليوم الاول من الشهر وذكر قاعدة ثم قال  
 قال الشيخ ابو الحسن ومنذ بلغت مبلغ الرجال ما فاتني ليلة القدر بهذه  
 القاعدة قال القليوبي في حواشي المحلى وقد نظمتها بقول  
 يا سائل عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الاخير حلتني  
 فانها في مفردات العشر تعرف من يوم ابتداء الشهر  
 فبالاخذ ولا اربع الناسعة ووجهة مع الثلاث السابعة  
 وان بد الخبيسي في النامسة وان بدا بالسبت فالثالثة  
 وان بدا الاثنين في الحادي هذا عن الصوفية الزهادي  
 وقد وقعت

وقد وقعت على قاعدة فذلك مخالف هذه وقد نظمت ايضا ولا حاجة الى  
 الاطالة **قول** هذه الامة عليه الجهل وبيت في الاول ما بين يده ووجهه  
 وما يعكر عليه وما يجاب به فراجع **قول** يفرق بين اي توهم الملائكة بان  
 تكتب في جميع ما يقع في تلك السنة وبان يفعل ما هم من وظيفتهم مما  
 سبق عليه تعالى به وتقديره له وقيل التي يفرق فيها ليلة النصف من شعبان  
 وخطاؤه في الجمع **قول** ويكتبها لان رؤيتها اكرامة وهي ينبغي كتمها لما في  
 الاظفار من الخطر كظن علو منزلته عند الله او رفعته على اقرانه مع احتمال  
 الاستدراج **قول** ويجيبها من صلى المغرب والعشاء جماعة حتى ينقضي شهر  
 رمضان فقد اخذ من ليلة القدر بحظ وافر رواه البيهقي **قول** ما تقدم ورواه  
 وما تاخر ونصب ايمانا واحسابا على المفعول له والتميز او الحال بتاويل المصدر بكم  
 الفاعل **قول** وقسرها الى التي بينت فيها ان يومها منصوص عليه في الحديث لا مقبوس  
**قول** عدم التجاوزات به الاحاديث كما بينته في الاول وفي رواية كان فيها قمراسا طعنا  
 ساكنة صاحبة ولا يحل للركب ان يرمى بها حتى يصبح واما ان الشمس  
 صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان  
 ان يخرج معها يومئذ وروي الطبراني ولا سحاب فيها ولا مطر ولا ريح الحديث  
 لكنه مخالف الحديث الصحيحين وغيرهما وروي الطبراني في ليلة ريح ورعد ومطر  
**قول** بذلك الذي فيه انها تطلع يومئذ لا شعاع لها لا غير وعدم الحر والبرد  
 في حديث غير مسلم واما قوله ايضا فلم اقف فيه على حديث وفي حديث ابن خزيمة حرا ضعيفة  
 فخره **قول** وحكمة الخ هو احد حكيتين نقلهما النور عن عمار بن الخطاب ان ذلك علامة جعلها



الله لها وفايرة معرفتها بعد فواتها الا حتى اذ في يومها ويستدل بها بالنسبة  
 للقباب بناء على انها تلزم ليلة بعينها ومن علاماتها ان المياه المالحية تغرب  
 ليلتها وراى بعض السلف الملائكة طايغيس فوق رؤسنا سائلين وروى  
 النخلى واضعا سعة في الارض **قوله** كمال فضلي اما اصله فيقال كل من شدا  
 الحيز فيها وان لم يرها **قوله** الموصل عدا مع العلم بالنهي بلا عذر **قوله** مفضل الي  
 منه الجماع على المعتمد **فصل في الجماع في رمضان وما يجب فيه قوله**  
 التعذر هو مستثنى من قوله يعزرف كل معصية لاحد في اولا كفارة ومجمل  
 في غير من جاؤا ثانيا مستغنيا ما اذا يلزمه اما هو فلا يعزرف **قوله** مخدوم  
 اى من نسيان او اكراه اما اذا لم يكن ذلك فانه تقطع برأى الذكر قبل تمام  
 الحشفة فما يوجد موجب لكفارة الا وهي مفطرة ومجبة في التحفة وجوب الكفارة  
 على الموطوء في الدبر نائما استدام بعد افاقته لكن المعروف في كلام  
 ائمتنا خلافة بل هو صريح هذا الكتاب نعم ينبغي نبيه خروج من  
 الخلاف **قوله** ناسيا اى للصوم او للنية ليلا **قوله** كان افسد الخ مثله  
 اذا افطر بعد ما غاب جامع فلا كفارة **قوله** بعده ومثله اذا افاقا رجا الجماع  
 ابتلاء المعطر **قوله** ومن مثله بضم الميم والثاء اى ومن امثلة عدم  
 وجوب الكفارة على غير لا غم من ظن الخ اذ يجوز له ح الجماع والذي يرخو  
 المسافر والمريض اذا جامعاً بنية الترخص **قوله** بذلك اى بالشك في  
 دخول الليل واما الشك في بقائه او في دخوله بامارة فانه يجوز  
 الا فطار ومن سقطت الكفارة بالشبهة تعلم انه ينبغي زيادة قيد  
 في الحد

فالحده هو ولا شبهة كما زاده في غير هذا الكتاب **قوله** كماله الرق وان كان مدبرا  
 او معلقا عنقه بصفة اذا انجزه عن الكفارة او علقه بصفة تسبق الاولى لا  
 المسترودة ومنها المكاتب كتابه صحيحة والمبعض تفصيل بينه فيها **قوله**  
 في غرة الجنين الذي يمنع الاجزاء فيها هو الذي يقبث الرذ في المبيع **قوله**  
 وغيرها اى من المعاملات **قوله** وذلك اى تكميل حاله ليتفرغ انما يحصل  
 الخ اذ غير القادر على ذلك يكون كلاً على الناس **قوله** العليا اى انا مل  
 اصابع اليد العليا غيلا بها **قوله** يتابع المشى اى بغير مشقة لا تحمل  
 عادة **قوله** الاسنان اى ولو جميعها وكذا ضعيف بطش وقاسق  
 واجمق وابق ومغصوب وغايب علمت حياتهم او بانث وان حملت  
 حالة العتق **قوله** ومجنون اى في اكثر اوقاته فان استويا اجزاء  
 ان كانت الا فاقة في النهار او تيسر له الكسب ليلا ومن يبصر وقتا  
 دون وقت كالمجنون في تفصيله وبقاء خيل بعد الا فاقة يمنع  
 العمل في حكم الجنون **قوله** بروه اى عند العتق فان برؤ بعد اعاقته  
 اجزا خطأ والذي يرجع برؤه مجزى وانا اتصل به الموت بخلاف  
 مالوا بصلا اعمى بعد اعاقته لان عوده نعمة جديدة **قوله** من الا بهام  
 مثله لو فقد انملة من غير الا بهام فبضر قطع انملة منها **قوله** من  
 الوسطى اى من احدهما بخلاف انملتين من الخنصر او البنصر فان نقصتا  
 منها ضرر **قوله** كماله قدرته على بعضه كالعدم وكذلك بعض الصوم  
 لا بعض الطعام اذا لا بدل له فيخرج غم الباقي اذا اليسر **قوله** يعسر



لا حاجة لخدمته لمنصب يابى خدمته بنفسه او خذامة بحيث يحصل له  
 مشقة يعتقد لا تحمل عادة ولا اثر لغوات رفاهية او طرية او مهنون  
**قوله** ومسكننا لا يجب بيعه كالعبد حيث القها وان كانا نفسيين <sup>عطف على المنصب</sup> بحيث  
 يجديهما المسكن مسكنا يكفيه وقتا يعتقد نعم ان اتسع الما الوفي حيث  
 يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقية لزمه واحتياجه الامه للوطى كى هو  
 للخدمة **قوله** وغيرها اى كانية وفرش من تلزمه مؤنته وعى دين  
 ولو موجدلاو كتب الفقير وحيد الجندى والدة المحترق وثياب التجل كما سبق  
 ٣٣ على المنقول المقتضى في قسم الصدقات والمراد كفاية العمر الغالب ولا تباع ارض لا تفضل علما  
 وما وقع في الروضة  
 هنا من اعتبار سنة ولا واس مال لا يفضل رجة عند ولا يحس شراء الرقية بزيادة على  
 مبنى على الضعيف <sup>اي المهر الغالب اي عن كفايتها</sup> ثمن مثلي لكن يمنع الصوم فيبصر الى وجودها بثن مثلي او كذا غيبة  
 في قسم الصدقات فقد ماله ولو فوق مسافة القص **قوله** شئ من فان تكلف العتق جزءا  
 صرح فيها بان من يحل <sup>اي يقضي الصوم الى وصوله ايضا ولا انظر الى بضررها بغوات التمتع</sup>  
 لم اخذ الزكاة والكفارة ولو بانا بعد صوم بان له مالا لم يعتد به **قوله** متابعين لوابد لها <sup>اي يقضي الصوم الى وصوله ايضا ولا انظر الى بضررها بغوات التمتع</sup>  
 فقير يكفر بالصوم وبان عالم اطرو ما يقطعها او جاهلا لم يعتد بما اتى به لكن يقع له نفلا  
 من لم راس مال لبيع <sup>اي يقضي الصوم الى وصوله ايضا ولا انظر الى بضررها بغوات التمتع</sup>  
 صار مسكنا كقر بالصوم <sup>اي يقضي الصوم الى وصوله ايضا ولا انظر الى بضررها بغوات التمتع</sup>  
 كما قال ولا يجب بيع ضيعة <sup>اي يقضي الصوم الى وصوله ايضا ولا انظر الى بضررها بغوات التمتع</sup>  
 الا ان يصور بما اذا مات قريبها المظاهرة وصامت عنه او باذن قريبه  
 او وصيته لم يابم لكن سياتى ان لا يلزم من التتابع فيه فراجع **قوله**  
 محيض من لم يعتد انقطاعه شهرين والا لزمها الصوم في وقت **قوله**  
 وجنون ان انقطع جاء فيه تفصيل الحيض **قوله** مستغرق فيوم لما  
 اي تقطعه

سبق

سبق ان اذا افان فيم لحظة من التي اصرح صومه **قوله** عسرا بان تلحقه بذلك  
 مشقة شديدة وان لم يتج النجم ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء دون  
 الصيف لاله العدول الى الا طعام لجزه الا عن الصوم **قوله** اى ملأ  
 اذا لا يجزى حقيقة اطعامهم **قوله** اهل الزكاة فلا يجزى الوفق لبنى هاشم  
 والمطلب ومولا هم وان كانا فقرا **قوله** مشاعا فلرجع الستين ووضع  
 الطعام بين ايديهم وقال ملكتم هذا كفى ولهم القسمة بالتقارر خلاف  
 ما لو قال خذوه ونزى الكفارة فانه انما يجزى اذا اخذوه بالسوية او من  
 اخذ مالا دونه **قوله** كفارتين اما من واحدة فلا يجزى **قوله** وله  
 اى اخير المكفر المتطوع وقد علم مما تقوران على المفسر خمسة اشياء  
 واحدة عند الله ان لم يتجاوز عنه واربعة في الدنيا العشاء لليوم الذي  
 افسده والكفارة العظمى والتعزير ولا مساك لليوم الذي افسده  
**فصل في الفدية الواجبة بدلا عن الصوم وفيمن تجب عليه قوله**  
 بفلان طرق فيه نظر بالنسبة الى الطريق الاول منها اذا الواجب فيه  
 اما القضاء او الفدية لا الجمع بينهما المستفاد من قوله تجب مع القضاء  
 الفدية والموجود في كلام غيره في ايراد الطريق المذكورة انما هو ذكر الفدية  
 فقط لا المعية اللهم الا ان يقال قد يتصور في الطريق الاول اجتماعهما  
 فيما اذا اخر قريبا الميت القوارك عنه حتى جاء رمضان اخر فانه ان اراد  
 الفدية عنه لزمه لكل يوم مدان وان اراد الصوم عنه لزمه معه  
 لكل يوم مدان للتاخير واذا كان في المسئلة تفصيل لا اعتراض في الاطلاق

بلغ



في الصوم  
 في النكاح  
 في الطهارة  
 في الزكاة  
 في الحج  
 في البيعة  
 في الميثاق  
 في العتق  
 في النكاح  
 في الطهارة  
 في الزكاة  
 في الحج  
 في البيعة  
 في الميثاق  
 في العتق

قوله جنس الفطرة جنس هذا التعبير خلاف المهور في كلامنا  
 او ضخته في الاول **قوله** او كفارة قال القليوبي في حواشي المحلى عن اليهين او  
 تمنع او قتل او ظلم على المعتد فيجب منها ما تمكن منه فله مات بعد لزوم  
 كفارة الظلم بعشرة ايام مثلا لزم تدارك العشرة دون ما زاد ويلزم  
 الوكيل في الصدم انما كل يوم شرع فيه لا غير ولا يجب عليه التتابع في كفارة  
 الظلم ولا في تدارك الميثاق تتابعه لا تقطاعه بالموت **قوله** غالب الخ  
 او المحل الذي هو فيه عند اول نكاح طهارة بالقضاء **قوله** من مات فلا يجوز  
 لاجنبى لا طعام عنه لانه بدل عن بدني بخلاف الخ وكذا ايضا في الاطعام  
 في انواع الانية وفي النهاية اذا لم يخلق تركة فلا يلزم الوارث اطعام  
 ولا صوم بل ليس ذلك له وينبغي تدبيره على عدا الوارث من بقية الاقارب  
 اذا لم يخلق تركة او خلفها وتعدى الوارث بترك ذلك **قوله** من اذن الخ بشرط  
 فكذا في الماذون البلوغ لا الحرية **قوله** او من اذن له الميثاق يستثنى ما ذن  
 الميثاق والقريب **قوله** والا اطعام او لى لو قال بعضهم نطعم وبعضهم نضوم  
 اجيب الاولون وقد يتعين الاطعام كالحومات مرتدا **قوله** لم ياذن  
 اعتمد الشبه كالاسنى انه لو قام بالقرب ما يمنع الاذن واستنع منه  
 او لم يكن له قريب لا ياذن الحاكم بل ان كان تركة تعين الاطعام ولا  
 فلا يجب شئ واعتمد في النهاية ان الحاكم ياذن **قوله** وفارق الخ فان  
 للاجنبى ايا يحججه الاسلام عن الميثاق وان لم يستطع ولا اذن الميثاق  
 ولا قريبه واما المعضوب فلا بد من اذنه **قوله** فلا قضاء الخ في القصة  
 القول

القول يجوز الصلاة عنه اعتمده جمع من محقق المتأخرين وفعله  
 السبكي عن بعضا قارب به الخ وعن اليريطي ان الشافعي قال في الاعتكاف  
 يعتكف عنه وليه وفي رواية يطعم عنه وليه قال صاحب التهذيب  
 ولا يبعد تحريم هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مدا وقال القليوبي  
 قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده لانه  
 من مقابل الاصح انتهى **قوله** عقب موجب المراد منه ان لا يوراء زمنا  
 يصح صومه عن القضاء فمن مات يوم العيد لا يترك صومه وكذا  
 ثانياه قبل الغروب او بعده وليس مانع من مرض او سفر فهو متمكن  
 من يوم واحد وهكذا الكلام في المحذور واما المتعدى بفطره فيسبق  
 في كلامه انه يجب تدارك صومه مطلقا **قوله** الى موته اي وان استمر  
 سنين **قوله** وقبل التمكن الخ التمكن منه يحصل بمحض المال  
 والمستحقين **قوله** لا يقدر اى في زمن من الا زمان اما من يقدر  
 على الصوم في زمن فهو كمخرجوا البرء فيلزمه ايقاعه فيه **قوله** لهم  
 هو الضعف من كبر السن والمواد بالزمانه هذا الضعف الحاصل من  
 المرض بعد زواله المانع من الصوم **قوله** شديدة اى تبين القيمة قوله  
 اى يكلفه في الفجارى اى ابن عباس وعائشة كانا يقران وعلى  
 الذين يطبقونه والعقاة الشاذة يثبت بها الحكم عندنا **قوله**  
 من عدم النسخ بيان لخلاف ما عليه الاكثرون من النسخ والتا  
 في شئ منكم الشئ فليصمه وقد اوضحت النسخ في رفع الحجاب



عن المنسوخ من أي الكتاب **قوله** ابتداء ومع ذلك لو تكلف وصام  
سقطت عنه الفدية على المعتقد **قوله** للتأخير بشي بخلاف غير الهرم  
من الحامل والمرضع والميت **قوله** على ما يجتهد طيعة تبرى وكذلك الخاف  
اهل الاسلام للشه واعتمده في التحفة ولا يعاب وفيه الجواد واعتمد  
خلافه شيخ الاسلام والخطيب ومرو هو ظاهر الامداد **قوله**  
مستأجرة سيما قد يفيد ان الخلاف في وجوب الفدية وليس كذلك بل هو في  
جواز الافطار **قوله** من غير المرضع يعني عنه وان كانت مستأجرة او  
منقطوعة واتى بان الغائية في الاول اشارة الى خلاف القول وخلافه  
انما هو في ولد الغير فيتعين ان يكون الاول والثاني فيه **قوله** للشك  
اي في كون فطرهما في الحيض وفي الطهر خوفا على الولد والشك الاول في الفدية  
فيه **قوله** تضرر الولد اي عيى القيمة على المعتقد **قوله** او صاعدة لا يضرها  
الارضاع وان تبرعت كل منى ما به عليه وعليه جواز في شرح الارشاد ولا سنى  
واقره الخطيب وغيره وقال ام رافه محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على  
ظنهما احتياجا الى الافطار قبل الاجارة والا فالاجارة للارضاع لا تكون  
الاجارة عين ولا يجوز استبدال المستوفى منه فيها انتهى واعتمد في التحفة  
ولا يعاب جواز الفطر لمن تبرعت او استوجرت للارضاع وان لم تتعين  
بان تعددت المراضع وهذا هو منقول المذهب كما اوضحته في الاول  
**قوله** بنية الترخص اي كاجل المرض او السفر ما اذا ترخص للرضع او  
الحمل فتلزمهما الفدية واطلق في لاسنى وجوب الفدية على المسافرين  
والمرضى

قوله قوله تضرر الولد  
اي وحده ان يجهض  
او ينقل اللبن بسبب  
ذلك فتضرر الحامل  
الارضاع بجميع نعيم  
فيتعثر بسبب النعيم  
فيها لاي اية الولد  
خلافه لما يوهى ظاهر  
كلامه من انه في الولد  
هذا ما استفادته  
انها كلام التحفة  
اه

والمرضى وما لا يعاب الى اطلاق عدم لزوم الفدية عليهما **قوله**  
ولم تكن اي المتقدمة وقوله بتفصيله هذا اذا افطرت ستة عشر يوما فان  
زادت عليها لزمها الفدية في الزايد وان لا يكون افطارا ونحو المسافر لا  
نقاذ وحده والا لزمته الفدية على الخلاف السابق انفا **قوله** شحضان  
الغريق والمفطر **قوله** وان وجب اي الفطر لا نقاذ وشاربه الى الفرق  
بين هذا وما اذ لا يلغ في المضضة لنجاسة الغم وسبقه الماء حيث  
لم يوطر به وذلك لان الافطار في مسئلة الانقاذ وسبيله الى الانقاذ  
ومسئلة نجاسة الغم بطريق الدافع كان اقوى **قوله** من كلام القول  
الذي اعتمده الشئ في كنيته ان الحيوان المحترم ادعيا او غيره تجب الفدية  
لانقاذه مطلقا وغيره من سائر الاموال ان كان لغيره فالفدية وان كانا  
له فلا فدية واعتمد رفي الحيوان الفدية كالشئ واطلق عدمها في غيره  
من الاموال **قوله** سنة من الصحابة هم ابن عباس وابو هريرة وابن  
عمر وعلي وجابر والحسين بن علي رضي الله عنهم **قوله** اذا اخبره الخ  
ما لا في الامداد والنهاية الى انه لا فرق بين المتعدي به وغيره ولم يصح  
في التحفة ولا يعاب بترجيح **قوله** جملة اي مجرمة التأخير وان كان  
في الطما للعلماء لحق ذلك لا بالفدية فلا يعذر بالجمل بها  
وفي النهاية موته اثناء يوم يمنع تمكنه فيه **فصل في صوم التطوع**  
**قوله** في سبيل الله العرف الاكثر ان الجهاد وفي شرح مسلم هو محمول  
على من لا يتضرر ولا يعذر به حقا ولا يخل به قتاله ولا غيره

اي في انقضاء الفدية عن اخرا القضا بعد ذلك  
بما في الفتاوى بسبب تقدمه بالفطره



من مآثر غزوه والمواد الباعدة عن النار والمعاذ منها والحرق انتهى  
ويحتمل ان المراد بطلب الطاعة وعبر بذلك عن صحة القصد والنية **قوله**  
المناكده فسرهم بل ان كلام المصنف يوجب حصول السنن فيما ذكره وليس كذلك  
اذ من عدم يوم لا يجزئ بيته ما ياكله لحديث عائشة **قوله**  
احتسب بلفظ الضارع وضربه عابدا النبي صلى الله عليه وسلم قال القلمون  
وقال بعضهم بلفظ الماضي وضربه عابدا الى الصوم وفيه بعد **قوله** التي قبله  
اخرها سلم الحجة واول الثانية او المحرم فالسنة الاولى لم يتم بل بعضها  
مستقبل كالسنة التي بعده **قوله** الصغار بمعهد الشئ وما في النهاية  
الى شموله الكبار والذى تجده ان ما صرح لاحاديث فيه بان شرط التكفير  
اجتناب الكبار لا شبهة في عدم تكفيرها وما صرح فيه بان يكفر الكبار  
لا ينبغي التوقف فيه ويبقى الكلام فيما اطلقت فيما لا حاديت التكفير وملك  
فلاول الى شموله الكبار بالفضل واسع فلا ينبغي التقييد مع الاطلاق  
وذكرت في الاول في هذا نحو ثلاث ورق واوضح اختلاف العلماء فيه  
**قوله** والمسافر اي طويلا او قصيرا **قوله** الا ليلا اي ولم يكن مسافرا **قوله**  
مطلقا كذلك لا سني ولا امداد والنهاية والخطيب وغيرهم وقيدوه في التحفة  
والا يعاب بما اذا اتعب الصوم وما لا امداد والنهاية الى عدم زوال  
كونه خلافا لاول او مكروها بصوم ما قبله **قوله** من جهتين كون من عشر  
ذو الحجة وكون يوم عرفة والراجح ان عشر رمضان الاخير افضل من عشر  
ذو الحجة الا يوم عرفة **قوله** عاشورا بالمد وكذا ناسوءا والمحدثان  
فيها

ولا امرضا  
مطلقا عند  
غيره من  
المذكورين  
وبقيدان  
يجوز اي  
يقصد الصوم  
عند اه

فيها رواها سلم ويوم عرفة وحديث فلفس سنتين ويوم عاشورا وسوى فلفس  
سنة وليس التسعة على العيال في يوم عاشورا ليس التسعة كلها  
كما في الحديث الحسن وذكر غير واحد من رواة انه جرم فوجده كذلك **قوله** كقيام الدهر  
اي فرضا والا لم يكن لخصية سنة سنن المعنى قال في التحفة بلامضاعفة نظيره  
ما قالوه فخير قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن انتهى وقد بينت ما فيه في بعض الفتاوى  
وفي شعب الايمان الفارسية للسيد نور الدين محمد لا يجوز تسمية الثامن  
من شوال عيدا ولا اعتقاده عيدا ولا اظها رشي من اشعار العيد فيه وفي فتاوى  
السنة ان اعتقاده عيد وضوء الشارع كما وضع عيد الفطر ولا يفي فغير اعتقاده  
ذلك ظاهرا جليلا وما يجوز تسميته عيدا واطها رشي من اشعار العيد فيه فليس يحرم  
ينبغي ان خلافا لاولي الخ **قوله** وان سن لم صومها اي في المعذور اما غيره فيهم  
عليه صومها قبل قضاء رمضان لانه فوري واذا تركها في شوال سن قضاءها  
بعده وفي النهاية لو صام في شوال قضاء او نذرا او غيرها او في تحريم عاشورا  
حصل له ثواب تطوعها كما افنى به الولد لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على  
المطلوب وما افنى به الولد ان يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا ان يصوم  
عنه ستا من ذي القعدة بخلافه من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صامها  
عن حصوله عن السنة انتهى لمخصا وعند الشئ ان نذر الفرض ونحو عرفة حصلت  
واحد سقيا طلب الاخر ولا يحصل ثواب وفي الاستسقاء من التحفة لوزي  
نحو قضاء فيما يارب الامام اغ اوله من لا ام **قوله** الايام البيض على حذف

**قوله** فلا تلحس مضاف الى ايام ليا الى البيض فلا تلحس وبين وجه التسمية في الاول **قوله**  
اي لا تخطئة في كلام الماتن **قوله** فلا تلحس اي لا تخطئة في كلام الماتن بعد  
بعد جملة على ما ذكر من تقدير  
المضاف اذ بدونه يحصل في  
كلامه خطا بوصف الايام بالبيض الذي هو حاصل لها على الدوام  
مع ان المعنى هنا على التخصيص لا على التعميم والبيان لكون مرادة تسمية ايام  
الاكثر من عن الايام التي ليست كذلك بدليل تعيينها بما ذكره من الثالث عشر وتاليا

فيها رواها سلم ويوم عرفة وحديث فلفس سنتين ويوم عاشورا وسوى فلفس  
سنة وليس التسعة على العيال في يوم عاشورا ليس التسعة كلها  
كما في الحديث الحسن وذكر غير واحد من رواة انه جرم فوجده كذلك **قوله** كقيام الدهر  
اي فرضا والا لم يكن لخصية سنة سنن المعنى قال في التحفة بلامضاعفة نظيره  
ما قالوه فخير قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن انتهى وقد بينت ما فيه في بعض الفتاوى  
وفي شعب الايمان الفارسية للسيد نور الدين محمد لا يجوز تسمية الثامن  
من شوال عيدا ولا اعتقاده عيدا ولا اظها رشي من اشعار العيد فيه وفي فتاوى  
السنة ان اعتقاده عيد وضوء الشارع كما وضع عيد الفطر ولا يفي فغير اعتقاده  
ذلك ظاهرا جليلا وما يجوز تسميته عيدا واطها رشي من اشعار العيد فيه فليس يحرم  
ينبغي ان خلافا لاولي الخ **قوله** وان سن لم صومها اي في المعذور اما غيره فيهم  
عليه صومها قبل قضاء رمضان لانه فوري واذا تركها في شوال سن قضاءها  
بعده وفي النهاية لو صام في شوال قضاء او نذرا او غيرها او في تحريم عاشورا  
حصل له ثواب تطوعها كما افنى به الولد لكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على  
المطلوب وما افنى به الولد ان يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا ان يصوم  
عنه ستا من ذي القعدة بخلافه من قصد فعلها بعد صوم شوال فيكون صامها  
عن حصوله عن السنة انتهى لمخصا وعند الشئ ان نذر الفرض ونحو عرفة حصلت  
واحد سقيا طلب الاخر ولا يحصل ثواب وفي الاستسقاء من التحفة لوزي  
نحو قضاء فيما يارب الامام اغ اوله من لا ام **قوله** الايام البيض على حذف



كصوم الشهر روي البيهقي عن عبد الله بن شقيق قال ثبت المديونة فاذا رجل  
طويل اسود فقلت من هذا قال ابو رافع قلت لا نظرون علي رجال طوي اليوم قلت  
صائم انت قال نعم وهم ينتظرون الاذن علي فدخلوا فاني ابعثهم فاكل فحركته  
اذكره بيدي فقال اني لم اسرها قلت لك اني اخبرتك اني صائم اني اصوم من كل  
شهر ثلاثة ايام فانا ابدأ صيام وفي سنن البيهقي عن ابي هريرة قريبا من قصة  
ابي ذر وان قال لهم انا مفطر في تخفيف الله صيام في تضعيف الله **قوله**  
بالسنة بضم السين وفتح النون المشددة وهي سنة صوم الثلاث  
وسنة صوم ايام البيض **قوله** للحل والحر كذا لا سني ولا مداد والنهاية  
ونظري في الايجاب لمخالفة الاحاديث الصحيحة وعلا في الغرر والتخفة بالاك  
حياط اي لا يهتم بالنقص في الشهر **قوله** مما مر في البيض من تقدير المضاف **قوله**  
السابع والعشرين في التخفة من قال ان السابيع ينبغي ان يقول اذا تم الشهر  
يس صوم الاخر خروج من خلاف الثاني ومن قال القاسم يس له صوم السابيع  
احتياطاً فيتحقق من صوم الاربعة الاخرية اذا تم الشهر عليهما **قوله** ثم رجب  
ما لا يوجب الايجاب الي تقديم ذي الحجة عليه **قوله** او موضوعة هو الاكثر واشدد  
الضعف ومن الضعيف ان في الحجة شهر يقال له رجب ما واه ابيض من اللبن والحي  
من العسل من صام يوماً من رجب سقاه الله من ذلك الذي قال في فقه ابن جرير  
في اسناده من ينظر في حاله سوى منصور الاسدي وقد روي عنه جماعة لكن لم ار  
فيه تعديلاً وضعفه الذهبي لهذا الحديث ومن ذلك من صام ثلاثة ايام من غير حرام  
الخنيس والجمعة والسبت كتب عبادة سدين سنة قال الشافعي ومثله طرق واسناده مثل من

الضعيف

الضعيف  
قريب من الحسن وغير ذلك مما ذكره فيها **قوله** بتفضيل ذي الحجة الخ سبق  
عن الايجاب الميل لا فضيلة الحجة حتى على رجب **قوله** بعض الغنا زعموا لا  
نقل بعض ما فيها **قوله** لم يكره المعتمد خلافه **قوله** تعظم الاول الخ فيكون فيه  
تشبه باليهود من حيث مطلق التعظيم ولا فتعظيمهم غير هذا التعظيم  
وايضاً هم يسكنون فيمن السفل والصوم امساك ومن قوله وقيل في الثاني  
يعلم انه لم يرد فيه شيء عن الشارع **قوله** عادة له كان اعتاد صوم يوم وفطر  
يوم فوافق صومه يومه فلا كراهة على المعتمد **قوله** بنذر ينقصد نذرهما  
لان كراهة صومها عارضية من جهة ان من شأن الصوم الضعيف عن  
القيام بوظايف الجمعة وقيل في السبب والاخذ **قوله** قبله العزم على  
وصله بما بعده يدفع الكراهة وان طرأ له عدم صوم ما بعده ولو لم يغير  
ولا نظير لهذا في انه اذا ضم مكره لمكره زالت الكراهة ولا فرق في كراهة  
الافراد بين من يريد اعتكافه وغيره على المعتمد ولا يكره تخصيصه بالاك  
اعتكاف على المعتمد ولا يكره افراد عيد من اعياد اهل الملل بالصوم كالنية  
ون لا تنها لم تشتمد فلا يتوقع تشبه **قوله** فوت حق ولو مندوباً راجحاً  
على الصوم او متعلقاً بحق الغير كالزوجة **قوله** على المرأة ومع الحرمة ينقصد  
ولزوجها وطهرها ولا تم **قوله** كمن لا تحمل اي يحرم صومه بغير اذن  
سيده انا حصل له ضرر به ينقص خدمته **كتاب الاعتكاف**  
**قوله** البيت ولو على شتر كيعكفون على صام لهم **قوله** فخصص بان  
يكونا زابداً على الظمان سنة بنية الاعتكاف والشخص المخصوص ان يكون

عليها



مسلماً من طاهر عن حدث كبير المكان المخصوص ان بكراً سجد او كذا الطواف  
وقية المسجد لا رابع لها **قوله** لذوات الهيئته يس للعجوز في ثياب بذلتها  
ويكره لهما ان كانت متجولة وللشابة مطلقاً ويحرم عند ظن فتنه ومع الكراهة  
والحرمة يصح لهما الخابج **قوله** او متددا في حاشية فتح الجواد للشرع ما لم يخصص  
صل التردد اسم للذهاب مع العود ولا بتداء العود المسبوق بالذهاب ويترتب  
على ذلك ان قولهم لا اعتكاف يحصل بالتردد مراد بهم اذا دخل قاصدا العود  
نور من ح على الاول ومن حين الاخذ في العود على الثاني فان دخل لا بنية  
عود بل طرأ له العود عند وصوله لبابيه الثاني مثلاً فهل يسمى اخذه الا  
في العود تردداً فتكفي النية ح او لا يتصور هنا تردد كل محتمل والذم  
يتجه ان يقال فضية قول ابن العاد لو دخل المسجد بقصد ان اذا وصل الى  
الباب الاخر رجع قبل ان يجاوزه لم يجز لا يشبه التردد انه لو رجع له  
الرجوع لا يسمى تردداً وح يقاس ما هنا على هاتين الماهيتين ففيها  
اذا قصد العود او لا تكفيه نية الاعتكاف وفي الثانية لا تكفيه عند اخذه  
في العود لا انه لا يشبه التردد **قوله** على نفسه اي ينذر **قوله** لحظة  
اي زايده على اقل الطمانينة في الصلاة كما سبق **قوله** كلما دخل المسجد محله  
اذا لم يكن عند خروجه عازماً على العود والا كفاه عن اعادة النية اذا عاد  
**قوله** المهدودة خرج الذي يتيقن حدوثها بعد المسجد وانما غير مسجد  
ورجبت ما جرى عليه لاجل المسجد **قوله** بيت المرأة هو المعتزل  
المعيا للصلاة فيها في القديم يصح ونقل ايضا عن الجديد **قوله** شايعاً  
وان جمل

وان جمل قدر حصته وان قلت ولا يسرى للباقي وتجب قسمته لتعنيها طريقاً  
فهو مستثنى من قولهم لا تنح قسمه الوقوف للضرورة **قوله** وان حرم تطلب الخبة  
لداخله ولا يصح الاقتداء فيه مع التباعد **قوله** مسطبة اي دكة او بلطمة او  
سمير في دكة من خلب ونقل ابن القيم في حواشي التحفة او فرش نحو سجادة م  
ابن قاسم ان يثنى وفي الوقوف من النهاية جعل المنقول مسجداً كغيره وثواب  
موضع توقف ثم قال ولما فهم من اطلاقهم الجواز فالأحوط المنع الخ وفي فتاوى  
الشيخ نقل عن شيخنا شيخ الاسلام انه وفق سجادة مسجد فكان ينوي  
الاعتكاف عليها في سفره للتحقيق الوجه ضيق يرى صحة وقف المنقول مسجداً  
وقد تتبعناه عنه فلم نره صح عنه اصلاً فلا يجوز لأحد العمل الخ وفي حواشي  
شرح التحرير للعزاني اذا سمر حصيراً او فورة في ارض او مسطبة ووقفها  
مسجداً صح ذلك وجري عليها احكام المساجد ويصح الاعتكاف فيها ويحرم على  
الجنب المكث فيها وغير ذلك الخ واذا ازيلت الركعة الموقوفة مسجداً او نحو البلاط  
او الخشبة المنبئية زال حكم الوقوف نقله سم في الوقوف من حواشي التحفة  
عن فتاوى السيوطي ثم قال سم وينظر لو اعيد بناء تلك الدكة في ذلك  
المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون  
تجديد وفتية في نظر الشيخ **قوله** ولكنة جماعة اي غالباً **قوله**  
وللاستغناء الخ وان كانت مدته فيها جمعة وصحت انتفت العلما  
الاخيران بقيت الاولى فيطلب الجامع لها وحدها على المعتقد **قوله**  
يقطع التتابع لتقصيره بعدم اعتكافه في الجامع ولذلك لو كانت



الجمعة نقام في غير مسجد لم يبطل ثوابه بالخروج لها ويستثنى من اولوية  
 الجامع ما لو عين غيره فالمعين او الى ان لم يجز لمزوجه للجمعة **قوله** مقارنته  
 اللبس فلا يعاب فلا يصح ان ترد دخوله المسجد بقصد البت قبل وجوده  
 لان شرط النية ان تقترن باول العبادات واول الاعتكاف للبت او نحو  
 التردد لا ما قبلها او قولها يؤخذ مما سبق في كلامه ندب النية  
 اثر الدخول مع تقليد القائل به ثم يعيدها مقارنته لمكته وان لم اقف  
 على من نية عليه **قوله** الفرضية اي والنذر **قوله** بخلاف الصوم الخ  
 اي فيجب فيها التعيين لان وجوبها يكون بالا صالة والنذر وتسن  
 هنا الاضافة الى الله وفلا يعاب الاداء وان لم يكن عليه قضاء او قضاء  
 ان كان عليه فياسا على الصلاة **قوله** اليه اي المسجد قال القليوبي سواء  
 المسجد الاول وغيره وان لم يخطر بباله اعتكاف **قوله** تجديد النية وان  
 طال زمن خروجه وصدر منه ما ينافي الاعتكاف كالجماع لا ما ينافي النية  
 وطرفه من الخروج غير معتكف لا حقيقة ولا حكما **قوله** مطلقة اي  
 عن التعيين او معينة ولم يشترط ثوابها **قوله** فيجدها اي النية  
 هذا هو المعروف في كلام ائمتنا كما اوضحته في الاول ووقع في التحفة  
 ما يدعي بطلان ما اعتكفه قبل خروجه وليس مرادا كما اوضحته في الاول  
 فتعبر غير الحقة احسن واوضح من تعبيرها **قوله** غير عازم الخ هذا  
 لم يذكره هنا وانما ذكره في القسم الاول وذكره القليوبي قال (كالتي قبلها)  
 بل اولي اذهنا قول بعدم الاحتياج مطلقا ويشتمل ما يوافق في هذه  
 على ذلك

لم يجب تجديد النية

اي في حاشيته  
 على الخطيب

على ذلك وفي كلام ابن عبد الحق ما يوافقنا اذا عاد الى مسجد غير الاول وهو  
 اكثر مسافة منه الخ وقال الشوبري نقل ان شيخنا الرملة افتى به وفي بعض  
 الحواشي لابن عبد الحق انه يكفي العزم هنا بالا وفي فليحمر النسي وفي حواشي  
 الحلبي قوله جدد النية اي عند دخوله وان كان عزم عند خروجه على العود  
 للاعتكاف كما هو المفهوم من صحيحه وفي كلام بعضهم انه يكفي فيها بذلك  
 بالا وفي **قوله** اخراج ربح المعتمد خلافه كما اوضحته فيما نفع اعتقاره  
 في عدم قطع التسابع في القسم الثالث ظاهرا ثم رايته في حاشيته وشرحه  
 الارشاد فيه **قوله** غير عازم على العود هذا لم يحضر في الوقوف على ما  
 ذكره في هذا المحل غير الشرح في هذا الكتاب خاصة فخره **قوله** باق اي في  
 الفصل الذي بعده هذا وهذا القسم يغتفر فيه ما لا يغتفر في الذي قبله  
**قوله** وبالاول اي المسجد الحرام يعني انه المعتمد قال الزركشي في احكام المساجد  
 يحصل في المراد بالمسجد الحرام سبعة اقوال انه المكان الذي يحرم على الجنب  
 الاقامة فيه انه مكة انه الحرم كله انه الكعبة انه الكعبة وما في الحرم من البيت  
 انه الكعبة والمسجد حولها اجمع الحرم وعرفة انتهى وكان الفرق بين  
 الاول والسادس انه لو وقف في الحرم مسجد غير المسجد الحرام يدخل على الاول  
 دون السادس **قوله** وبالقافي اي مسجد المدينة وهذا اعتمده متأخروا  
 ائمتنا تبعوا للنسبي وقيل نعم ما زيد فيه ونقل عن الجوهري وقيل نعم ما يرد  
 المدينة قال في الاحياء وصرح به بعض المالكية **قوله** في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم وهذا مائة ذراع طولا ومثليها عرضا وحده شرقا جرة صلى الله عليه وسلم



ومن المغرب الأسطوانة الخامسة من المنبر ومن جهة الشام قريب من الأجرار  
التي عند ميزان الشمس وأول من زاد فيه عمود من الخطار وزيادة في القبلة الرواق  
المتوسط بين الروضة ورواق المحراب العثماني ومن المغرب أسطوانتان شم  
عثمان بن عفان وزيادة في القبلة من زيادة عمود الجدار للمسجد ومن جهة  
المغرب قدرا أسطوانة في الوليد وزيادة في المغرب أسطوانتان إلى جدار المسجد  
ومن المشرق سائر ما هو موجود اليوم وكذلك الشام الأمانة ذراع زادها  
المهدي العباسي **قوله** ويحرم ومع الحرم يصح وكذلك من اعتكف فيها وقف  
على غيره **فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التتابع قوله**  
من الواضح خرج في المشكل فلا يضر وطئه وامناؤه بأحد فرجه **قوله** إن أنزل ولا  
فلا يبطل ولا يبطل بالنسبة لما مضى إلا أن كان متتابعاً فيبطل بالنسبة لغيره  
أعادتها الغياب ويبطل ثوابه بغيبه أو شتم أو كل حرام **قوله** إن طرأ  
الجنون والاعفاء فيبطل في حالها مع ما مضى إن كان متتابعاً وظاهر  
إطلاقه البطلان وإن لم يخرج من المسجد وهو التحقيق كما بينته في  
الأول وإن وقع في التحفة التقييد بأخراجه **قوله** على ما انتضاه الخ  
تبرأ منه وظاهر شروح الأرشاد والعباب عدم ارتضائه واستدراكه  
في الاستنى وارتضى ما في الروضة الجمال الرولى وجمع في التحفة بأن محل ما في  
المجمع حيث جازت إقامته بالمسجد قال ولا كان أخراجه لا جلد ذلك  
كأخراج المكروه بحق وعلى هذا محل مقتضى كلام الروضة وأصلها أنه يضر  
أخراجه إذا شق حفظه في المسجد أي بان حرم إبقاؤه فيه **قوله** أو باطل

معدور

معدور ويجهله **قوله** فذكر في الأعيان أن أمكنه الخروج له فإن تغذر عليه  
تيسر ولا يبطل اعتكافه **قوله** إن لم يكتف كان كان في غير موضع وهو ما شق  
والأوجب الخروج وكذا لو كان مستحجراً لحرمة إزالة النجاسة في المسجد وإن لم  
يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسالة ضرر المسجد أو للمصلين  
**قوله** الحرم أمر المتعدي به أما غيره فحالمعنى عليه فلا يبطل الاعتكاف  
به ويحسب زمنه من الاعتكاف **قوله** معينة كشم رجب وغيرها  
كشم ولو التزم التفريق أجزاء المتتابع وقد يجب التفريق تبعاً كان  
تذرع صوم أيام متفرقة وتذرع مع ذلك اعتكافاً فيلزم منه التفريق  
تبعاً للصوم ولو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته بل يلزمه أن يفار  
لبنه أو الفجر ويخرج منه عقب الغروب فلو دخل الظهيرة ومكث إلى الظهيرة  
ولم يخرج ليلاً في التحفة لم يحجزه واعتمد الخطيب وم والأجزاء ولو نذر  
اعتكاف يوم أوله من الزوال امتنع الخروج ليلاً أو نذر يوماً فاعتكف  
ليلة أو عكسه فإن عيّن زماناً وفاته كفى إن كان ما أتى به قدره أو زيد  
والأفلا وإن عيّن مدة كهذا الأسبوع وتعرض للتتابع في الغطاء وفاته  
لزمه التتابع في القضاء ولا فلا ولو نذر شيئاً دخل الليل إلى مع الأيام  
أو ثلاثين يوماً مثلاً لم تدخل الليل إلى **قوله** مما مره الجماعة عند العلم  
ولا اختيار والمباشرة بشيعة إن أنزل ولا استثناء والجنون والاعفاء  
إن تعدى بيها ونحو الجنابة التي لا يبطل الصوم إن لم يبادر بالفعل  
مع تمكنه منه **قوله** بالخروج ولو بما اعتمد عليه فقط فلو أخرجه أحد



رجليه واعتقد عليهما مال الشربع الشيخ الاسلام الى انقطاع الاعتكاف به  
 وبجدة الخطيب وم ر عدم الضرر **قوله** ان لم تلق به فهو لا يستحي من السقاية  
 يكلفها قوله للاستنجاء ولا يجوز الخروج له قصد الا ان تعذر في المسجد  
 فقيده في الاعاب الوضوء بكونه واجبا وفي النهاية او مندوبا **قوله** يستحي منه  
 اخذ منه ان المسجد الذي يند رطافه ياكل فيه **قوله** بخلاف الشرب  
 اوان وجد الماء فيه كما سياتي في كلامه **قوله** تغاضى ضابطه ان يذهب  
 اكثر الوقت المنذور في التردد **قوله** في صورتين هما ما اذا وجد اقرب من  
 داره لا يقابه عند تغاضى بعد داره وما اذا كان له داران احدها  
 اقرب من الاخرى وان لم يتغاضى بعد هاتين لم يجز غيرها او وجد  
 غيرا يقبم لم يضرب في البعد **قوله** المعتدلة كذلك الامداد وفي التحفة  
 ان له تكريرها وقال القليوبي الذي مال اليه شيخنا انه يعتبر مجموع الصلوة  
 على الجنائز او العبادات **قوله** ما لم يعدل اي بان كان المريض والقادم في  
 طريقه **قوله** في مشيه فان تاتي تانيا كثيرا بحيث يخرج به عن عادته بكل  
 وجه بطلا اعتكافه والاكره **قوله** في صورتين السابقتين قبل الثلاثة  
 الاخيرة **قوله** ان شق لبنة خوف حريق وسارف فان زال خوف عاد  
 لمكانه وبني عليه وفي النهاية لعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك  
 انتهى وهو ظاهر في غير المسجدين الذين يتعبد بالتعبد اما هي فلا يكفي  
 اعتكافه في غير ما يقدم مقامه من افضل منه **قوله** ان دام اي  
 لا يضرب في قطع التتابع به ولا يحسب زمن الجنون بخلاف الاعا  
 فان

وم ر صلاة الجنائز وبجدة في التحفة  
 ما قل يجوز واطلق كل من كان لا يملك الاسلام ولا يحفظ

ان تعذر الماء في المسجد  
 اي هو لعله  
 الخ ومثله  
 في حقه  
 بيان  
 المساجد

فان اخرج لعدم امكن حفظه فيه فلا يحسب زمن الجنون ولا الاعا  
 ولكن لا ينقطع التتابع بهما **قوله** بغير امره اي ولم يمكنه التخلص  
**قوله** وله بيعة اي يقبلها الحاكم قبل حبسه ولا فهو **قوله** وعذر **قوله**  
 وفي نظر ردده في شرح الارشاد وجه النظر ان الثلاثة والعشرين  
 تخلو عنه غالبا اذ هي غالب الطهار وبيعت الرد فيها بما يسطر عبارة  
 ولكن في الرد نظر ظاهر ولذلك اقر النظر في التحفة والاعاب اذ الرد  
 لا يناسب تعبيرهم بقولهم بحيث لا ينفك عن الحيض غالبا ويمكن  
 حمل كلام المجمع على من عادتها اكثر الحيض وكلام الاخرين  
 على من كان حيضها الغالب لكني لم اقف على من حام حوله **قوله**  
 راتب بان رتب له قبل الاعتكاف ولو بعد النذر وقد  
 بنيت لذلك المسجد **قوله** قريبة اعرفا ضبطه بعضهم بان  
 لا يخرج عن جواره اربعون دارا من كل جانب ونقل  
 في الاعاب عن الزركشي ان جواره ما يسمع فيه النداء كما ورد  
 في الحديث وبعضهم بما جاو زحمة المسجد وكلام الزركشي  
 اوجه **قوله** منارة المسجد اي المختصة به وان لم تبني له  
 كان خرب مسجد وبعيت منارته فجدد مسجد قريب منها  
 واعتيد الا اذ ان عليا له **قوله** المنفصلة عنه خرج بذلك  
 المتصلة به بان كان بابها فيه او في رحبته فلا يضرب صعوها ولو  
 اغير الاذان وان خرجت عن سمت بناء المسجد وكان المعتكف في هواء الشارع



**قوله** بغير اقراره اي بالبينه او القضا بعلم القاضي اما ان ثبت باقراره  
فينقطع به التتابع لا اختياره الخروج **قوله** ليست اي العدة بسببها  
اي المعتكفة والا كان طلقت نفسها بتفويضه اليها او علق الطلاق  
بمشتيتها فشا نته فانه ينقطع وان اذن لها فاعتكاف مدة متناهية  
بعده لم تطلقها او مات قبل انقضائها لا يجب عليها الخروج فيمنع قطع  
التتابع بخروجها فيها **قوله** تحملها وادائها ولم يمكنه ادائها  
في المسجد ويلزم رعاية اقرب الطرق الى محل الاداء الا لغرض  
كسيرة **قوله** اذا شرط نازلا اعتكاف متتابع بالخروج منه  
لعارض مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف صح في ان عين شيئا اسم  
يتجاوز به والاجاز له الخروج لكل غرض ولو دنيويا مباحا كلقاء  
امير لا نحو نزهة ولو نذر نحو صلاة او صوم او حج وشرط  
الخروج لعارض فكما تقرر ثم الزم المصروف لذلك العارض  
لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشرع وان لم يعينها  
كشهر مطلق وجب تداركه لتنظيم المدة **كتاب الحج قوله**  
القصد قاله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد الى من يعظم  
وزاد القليوبي ثانيا وهو الزيارة **قوله** لا فعال الاثمة  
مخرج للعمرة فالأفعال الاثمة في غيرها في العمرة وقال ابن  
الرفعة انه نفس الأفعال واستدل به بمحدث الحج عرفه ويؤيده  
قولهم اركان الحج ستة **قوله** الاسلام فقط وزيد الوقت

ط  
تتمه

ليخرج

ليخرج احرام العاكف بمعنى للزمى فانه غير منعقد ويحتاج الى عده  
عكفه في سائر الاقسام والعلم بالكيفية ورد واجيب بما اوضحته  
فيها واجبت فيهما عن اقتضارهم في الصحة المطلقة على الاسلام  
والخلو عن الاغناء وفي المحرم من التحفة انه قد يولي عليه اذا ايسر  
افاقته وعليه فيزاد هذا الشرط فيقال الخلو عن اغناء غير ميسر  
من زواله **قوله** احرام الولي اي المالك وان لم يكن الصبي حاضرا  
عند الاحرام عنه ويجب احضاره في غيره من المواقف الواجبة  
ويندب في المنسوبة ويفعل عنه ما لا يقدر على فعله كالرمي بعد  
رميه عن نفسه وان قدر عليه وضع الولي الحصى في يده ولا يضعها  
الا بعد رميه عن نفسه ويشرط في الطواف طهرها وسترها فيؤى ضيق  
الولي وينبغي <sup>تتمه</sup> ويجعل يساره للمعكبة ويكون الطواف به بعد طواف  
الولي او ما دونه عن نفسه ويعتد عن محظورات الاحرام  
فان فعل شيئا مني فان كان غير مميز فلا شيء او مميز الزمت  
الفدية حيث لزم البالغ واذا لزمته فمالي في مال الولي كسائر  
ما زاد في نفقته بسبب السفر فان جاوز به الولي الميقات مرورا  
للمنك له ثم احرم عنه وجهه ان بلا ترجيح في وجوب الفدية على  
الولي ورجح الشئ وم وجوبها وبيئت في الاول ما يؤيد عدم  
الوجوب وان مذاهب غير الشافعية ويميز تقليده **قوله** لا يميز  
فايدته حصول الثواب له ولوليده ولا تكفى على الصبي معصية



**قوله** واذن العلى ويجوز ان يحرم عنه كالا **قوله** والتكليف فيصح  
نذره من الرقيق ويقع حجه عن نذره **قوله** والحرية لم يذكر هنا الاسلام  
للعلم به مما سبق **قوله** على كافر ولا يصح ان منه بل لو ارتد في نسكه  
بطل ولم يرض فيه وبهذا فارق فاسده باطله **قوله** لتعذر الخ او لكونه  
عبادة بدنية بخلاف الزكاة اللازمة عليه فتقضيها له **قوله** كافية  
فيها حاصل ما ذكرته فلا ولا ان استطاعة العدة وحدها لا تكفى  
للحج بخلاف عكسه لتكفنه من القرآن **قوله** السفرة هي الجلود التي  
يحمل فيها زاد المسافرين معاليق تنضم وتنفرج فاذا انفرجت اسفرت  
عما فيها فلذلك سميت سفرة **قوله** وان لم يكن له الخ لما في الغربة من  
الوحشة اما من لا وطن وله بالحي زما يغنيه لا تعتبر في حقه مؤنة  
الايا **قوله** اهلهم من تلزمه مؤنتهم والعشيرة ساير الاقارب  
**قوله** اعتيد ركوبها اي لا مثاله فتليق به وهذا هو المعتمد خلافا  
للتحفة **قوله** وبوجدانها اي المواد بوجدان الراحلة في قول المصنف وجود  
راحلة **قوله** الى ذلك اي له او الى الحمل الى مكة على المعتمد خلافا الى  
الايضاح **قوله** من بيت المال كما ماله **قوله** مفضاى من غير شق حمل  
او كنيسة او محفة **قوله** شق بفتح الشين والحمل بفتح الميم الاولى  
وكسر الثانية وقيل عكسه **قوله** مبيع تبسم او لا يطاق الصبر عليه  
عادة وان لم يبع القيمة **قوله** في جانب البعير اي بلا شئ يستر الركاب  
ولا في كنيسة والمحفة بالكسر التحقروا **قوله** فسرير يحمله رجال  
وعليه

وعليه فالمعصوب نادر **قوله** والمرأة معطوف على من لا يقدر ولا إطلاق  
هو المعتمد خلافا لمختار الايضاح في تقييده بمن لا يليق بها الركوب  
بدونه او يشق عليها **قوله** عدل لا فاسقا ولا مشهورا بمخوفاً  
ولا شديد العداوة له ولا به مخوفاً من ويوافقه على الركوب بين  
المحامين اذا انزل القضاء الحاجة ويغلب على ظنه وقاؤه بذلك وفي  
الايعاب عدلا ذا حمة تليق به بما يسته اذا كان الاخر كذلك  
انتهى ولم ار اذا كان الاخر كذلك في غيره **قوله** لم يشترط وجود الشريك  
اي بشرط ان يليق به ذلك وكذلك من يليق به الركوب بنحو هورج  
كمقعد مربع يوضع بين الجوالق **قوله** اقل من مرحلتين فان اطاق  
المشي لزمه ولو امرأة **قوله** على المشي ولا يعتبر الزحف والحبو وان  
قدر عليه **قوله** مبيع يتمم اي او ضرر لا يحتمل عادة **قوله** من  
الحمل مراده به هذا الراحلة ونحوها ولو عبر بها كان اوضح **قوله**  
مطلقا قارب من مكة ام بعد عنها **قوله** فالركوب افضل اي حيث  
وجد المركب والآسن المشي للمقادير عليه وان بعد عن مكة خرجا  
من خلاف من اوجبه **قوله** على القتب بفتح المشاهدة الفوقية  
اخره موحدة هو خشب الرجل وسراء المركب افضل من استيجاره  
الا عذر **قوله** على التراضي الحكم كذلك وان تضيق عليه الحج **قوله**  
وقريبه اي اصوله وفروعه على التفصيل المذكور في النفقات **قوله**  
المحتاج اي كل من المملوك والقريب اي الى اجرة الطبيب وشن الادوية



وخرجت الزوجة فلا يلزم ان لها **قوله** غيرها اي ممن لا تلزمه مؤنته  
 ولو اجانب او ذميين اذ ذلك من فروض الكفاية على كل من زيادة  
 على كفاية سنته له ولمؤنه اذ لم تكفه الزكاة او بيت المال كما  
 صرحوا به في السير **قوله** واياها اي واقامة معتادة بمكة او غيرها **قوله**  
 ولنزع النفوس اي انجذابها وميلها **قوله** بين طلاقها الخ هذا عند  
 الشك وعند رعليه ذلك فيما بينه وبين الله ديانة لا حكما  
 فلا يجبره عليه الحاكم **قوله** لزمه ابد اليمين اي وان الغيها **قوله**  
 بعض الداراي الزايد على حاجة **قوله** فيما ذكر فيجب ابد اليمين بل لا يق  
 به حيث كان الزايد يعني بالنسك الذي عليه وفي التي للمتزوج اضطرار  
 المذكور في الاول **قوله** بيع كتبه اي التي لغير التفريح **قوله** نسخات  
 سبق في قسم الصدقات تفصيل مجزى نظيره هنا **قوله** وحاجته تدفع  
 اي اذا لم يخرج الى تصحيح كل من الاخرى **قوله** سلاحه اي وخيله  
 سواء كان متطورا ام مرتزقا ويجب بيع ضيعته التي يستغلها  
 وصرف مال تجارته في الحج وان لم يكن له كسب قال سيم وقياس ما في  
 به شيخنا الشهاب الرملة انه يجب على المدين النزول عن وظائفه  
 اذا امكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من بيده وظائف  
 امكنه النزول عنها بما يكفيه ليحج وان لم يكن له الا هي انتهى وفي حاشية  
 الحلبي على المنهج ما يوافق وفي فتاوى السيوطي لا يلزمه النزول عن  
 الوظائف للحج ومن لا جبر له على ترك الجماع ان لم يحصل له بترك ضرر  
 ببيع

بيح التيمم او مشقة لا تخفى عادة بالتجربة او باخبار عدلي رواية  
 عارفين بالطب لا يشترط قدرته على حليمة يستعصيها فيستفرج  
 في ذمته وعليه يحمل ما في التحفة ولا اشترط للوجوب قدرته على  
 ذلك كما في غير التحفة **قوله** والمال فلا يشترط الا من على الاختصاص  
**قوله** والبضع اي الفرج **قوله** وان قل هو المعتمد خلافا للشافعي المنع  
 ولا يعاب من ان القليل الذي لا يزيد على قدر الخفارة لا اثر له **قوله**  
 على المعتمد اي في الخاص خلافا للشيخ الاسلام والخطيب من انه لا يمنع الوجوب  
 فيبقى من تركته واما العام فلا كلام فيه **قوله** خطير اكره ولا على مال  
 غيره الا اذا لزمه حفظه والسفر به كوديرة **قوله** او نائية وكذا  
 الاجنبى على المعتمد حيث لم يدفع عن واحد بخصوصه وعليه ينزل ما في  
 المسئلة من الخلاف **قوله** بثن مثله لا يابيد وان قلت كما في التحفة  
 ونقل في المغنى والنهاية اعتقار الزيادة اليسيرة لان الحج لا بد له  
 بخلاف ما، الطهارة **قوله** اللاتي ب وانا قلت الاسعار نعم لا تعتبر  
 حالة الاضطرار **قوله** بحيث في المجموع هو المعتمد **قوله** ولا يجزى هو  
 المعتمد ومقابلته انه شرط للاستقرار وقائدة الخلاف نظير فيما اذا  
 ماتت فانه على الاول لا يلزمه فضاؤه من تركتها بخلافه على الثاني **قوله**  
 ما روي منه الحمل في حقها مطلقا **قوله** هو يد اربع فراسخ **قوله** الوازع  
 بالزاي المعجمة اي الكافي الطبيعي والمعنى ان الزوج والمحمد مع فسقهما  
 لهما غيرة على المرأة من مواضع الريبة ولو علم منيها انها لا غيرة



٧ علم كل واحد منكم وصا الكفى. يا نسين غير هذا الزاد وبع

لها لا يكفى بهما **قوله** ثقة المراد بها العدالة **قوله** له وجاهة هو المعتمد خلافا  
لشيخ الاسلام والخطيب وم رضى شرح الدجعية **قوله** ونحوه أى كسيد  
والخنى كالمرأة **قوله** بلغنى يكفى بالمراعات اذا حصل معنى الامن  
**قوله** وانهم كلامه أى المصنف حيث قال نسوة اذهوا سم جمع لا امرأة من خير  
لفظها واقله ثلاث واضطرب فى ذلك كلام النسوة فى كعبه لكن شيخ الاسلام  
والخطيب وم رضى الاكتفاء بالتنتين معنى والذى يظهر ان التنى لا تنفرد  
من الثلاث فى الطريق كان تكون متبوعة يلزمها الحج ومن لا تكون كذلك  
لا يلزمها فى اشتراط ثلاثا غيرها اراد الوجوب عليها وحدها مع قطع النظر  
عن اللتين معنى وبينت فى الاول ما اخذى لهذا وعليه ينزل الاختلاف فيه  
فحده **قوله** وان كن محارم اضطرب كلام المتأخرين فى ذلك كما بينته  
فيهما والمعتقد انه لا غلب على معنى على ما طعن عليه اوفسقى بنحو قيادة  
اعتبرت العدالة والا فلا كالذكر **قوله** لغرض الحج مثله كل سفر واجب  
**قوله** مطلقا فى الخفة يحرم على الملكية التطوع بالعمرة من التمتع مع  
النساء نعم لومات نحو المحرم وهى فى تطوع لى اتمامه **قوله** على الرحلة المراد  
منها ما يشمل غيرها حتى السرير الذى يحمله رجال **قوله** الا تية أى فى المعصية  
اذ هو عينه **قوله** انتهى به أى طلب الهبة ومثلها العارية ولوس ولدا والدا  
**قوله** بيتة ولو شاهد او عينا او يعلمه القاضى **قوله** شروط الظفر  
هى ان لا ياخذ غير جنس حقه ان وجده ويملكه والذى من غيره يبيعه ثم  
يشتري جنس حقه ان كان الفمن من غيره ولا ياخذ فوق حقه ان امكن ويقصر  
فيها

حفظہ

فما يتجزى على بيع قدر حقه ويكون ما يأخذه ملك المدين فلو  
انكر كونه لم يجز اخذه **قوله** نحو الزوج اى من المحرم والنسوة فليس لها  
اجبار المحرم الا ان كان قننا ولا الزوج الا ان افسد نسكها **قوله**  
لزمانة سبق معناها في الزكاة وكذلك الهرم **قوله** معضوبا بالعين الجملة  
والضاد المجردة من العصب وهو الضعف او القطع لا نقطاع حركته وميجوز  
اهمال الصاد لانه قطع عصبه **قوله** باجرة الثقلان رضى بدونها لزمه  
ولا نظر للمنة **قوله** موثوقه بان يكون عدلا ولا لم تصح انا بقده ولو مع  
مشاهدته لان نيت لا يطاع عليها وهذا شرط في كل ما يحج عن غيره  
باجارة او جالة نعم ان كان المستاجر عن نفسه معضوبا فاستأجر فاسقا  
صح الاجارة وقيل قوله حجج وقد اشبع الكلام على هذا في كتابي فتح القناع  
بالخير على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير **قوله** ممن تصح منه وهو المسلم  
المكلف الحر وهو في حجة الاسلام اما المتطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صبيا  
مميزا او قننا وفي شرح الايضاح لابن علان تجزى انا بة الرقيق في حج نذر  
**قوله** ولم يكن معضوبا ليس هذا شرط لصحة الاذن اذ لو تكلف المعضوب  
وجع عنده صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له **قوله** فللزمنه اى قول الثلثة  
يرجع **قوله** اجنبية في الايجاب يشترط اليها ان يكون محرم او زوج  
اذ النسوة لا تكفى لان بذل الطاعة لا يوجب على المطيع لجواز  
رجوعه قبل الاحرام **قوله** وهو ما مشروطا هو لزوم الاذن للاجنبية  
الماشبة وللولى منع المرأة من المشى فيما لا يلزمها وكذا للوالد منع ولده

[illegible]



وانه قريب المسافة ومن قال بعدم المنع يحمل على ما اذا اكله اجيرا واضطرب كلام  
 المتأخرين فيما اذا كان الاصل او الفرع الماشي اجيرا للمعصوب هل يلزمه الاذن  
 له فيه ولا وقد اوضحته فيما **قوله** وان كان ركبا الا ان كان قريبا من  
 مكة وكان يكسب في يوم كفاية ايام الحج فيلزمه الاذن **قوله** كالبعض  
 اي فلا يلزمه الاذن الا بقية المار هذا عند الشك وجزم ر على  
 اختصاص ذلك بالبعض واضطرب شيخ الاسلام في كتبه فان كان المطيع  
 مقرا بنفسه بان يركب مفازة لا كسب فيها ولا سوال لم يلزمه القبول  
 وان كان المطيع اجنبيا **قوله** توسم اي ظن بقراين احواله سواء  
 القريب والاجنبى وخرج الشك في طاعته فلا يلزمه الا **قوله**  
 او لو خرج الاجنبى فلا يلزمه القبول العظم المنه **قوله** لزمه القبول  
 مثله كلف التحفة وغيره الوقال له الاصل او الفرع استاجر وانا دفع  
 عنك واعترض الثانية سم واجرياه السيد عمر وابن الجالى فى الاولى  
 كما اوضحته فيها ولو كان البازل الامام من بيت المال وله فيه حق  
 وجير عليه القبول **قوله** يجوز للمعصوب اي فيما اذا وجد اجيرا  
 بالكسب اجرة المثل او مطيعا معصوبا او معولا على الكسب والسوال  
 او اصلا او فرعيا ماشيا او امرأة ماشية او لم يجد ما يكفيه ايام الحج  
 بذل له ما لا يستاجر به او استاجر عنه المطيع الاجنبى او قال له  
 ايندالى فى الاستيجار ويجب فيما عدا ذلك **قوله** اذا كان الخراى فلا  
 يجوز له الاستيجار بل لا بد ان يحج عن نفسه **قوله** ولا نظر للشقة

مقرا بدل

وان كانت

وان كانت تبين التيمم على اضطراب بين المتأخرين قريب التكافى  
 بقيته فيها **تمت** لو استنع المعصوب من الاذن لم ياذن الحاكم فيه  
 ولا يجبره عليه الا من قبل الامر بالمعروف ولو شفى المعصوب  
 بان فساد الاجارة ووقوع الحج للنائب ولا اجرة فتسترد منه  
 ويلزم المعصوب الحج بنفسه ولو اقامت المعصوب المشقة مع  
 عضبه وحضر مع اجيره بعرفته وقع الحج للاجير لكنه يستحق الاجرة  
 ومن مات بعد وجوب الشك عليه ولم يحج حتى مات وجب على الوصي  
 فالوارث الكامل فالحاكم الاجاج ولا اعتبار عند من تركه فورا  
 مقدما على سائر ديون الادمين فان لم تكن تركه فلا يلزم  
 لكن ليس للوارث والاجنبى الحج عنه وان لم ياذن الوارث ولكل  
 الحج والاجاج عن من لم يستطع في حياته على المعتمد ولا يجوز التمثل  
 عنه الا انا او صير **فصل في المواقيت** جمع ميقات اصله ميقات  
 من الوقت قلبت الواو ياء السكونى التكررة وهو لغة المد وشرا  
 هنا من العبادة ومكانها وبدء بالزمانى لتوقف صحة انعقاده  
 على عليه **قوله** على الحاج اي وعلى المعتمد **قوله** لم يتصور  
 اذا لا يتعقد احرام يحج ولا عمرة الا بعد نفيه من منى ثم  
 ويخرج وقت الوقوف قبل ذلك بايام **قوله** لمن زعم تصويره  
 هو الزكش بما اذا شرط التمثل بالمرض وفرغ من الاركان  
 قبل الغرثم مرض فانه يسقط رمى ايام منى وميقاتها فاذا

(عنه)

بلغ



احرم بحجة اخرى زادك عرفه **قوله** وما اذا احصر فمخلل ثم زال الحصر والوقت باق  
 انتهى كلام الزركشي واقره سم في شرح ابي شجاع واقر الجلي مسئلة الاحتار  
 لكن المعتمد عدم الصحة مطلقا ونقل عليه الاجماع **قوله** ولو في اليوم الواحد  
 المعروف في تعبيرهم ولو في العام الواحد للاشارة الى خلاف ما لا لكنه  
 يعلم من التعبير باليوم من باب اول **قوله** ما لا يجوز ان يخرج من الحرم  
 وعنه المقبرة المتصلة بها ولا سور لها اليوم **قوله** خارجها وان  
 كان من محاذاتها عنده وكذلك عند الرؤف وجبوا شيخ الاسلام والخطيب  
 وم وعلي الاكتفاء بها كسائر المواقيت **قوله** انا عاذا اليها اي مكة  
 قبله اي قبل الوقوف بعرفة والحال انه قد وصل في خروجه الى مسالة  
 القصر ولم يصل الى ميقات جهة خروجه فانه يلزمه الدم والام والالا  
 فلا وكذا ان لم يكن في جهة خروجه ميقات **قوله** المجزوع عنه اولى  
 مثل مسافته هذا هو المعتمد عندهم واعتمد في مواضع من المنع ولا  
 يعاب الاكتفاء بميقات يمر عليه الاجير وان كان اقرب من ميقات  
 المجزوع عنه واعتمده سم في شرح ابي شجاع وهو عند اقرب الى  
 المنعول كما اوضحته في كتابي فتح الفتاح بالخير على من يريد معرفة  
 شروط الحج عن الغير **قوله** سنة الاحرام ليس ان يغتسل بداره  
 للاحرام ثم يصلي سنة الاحرام تحت الميزاب ثم يحرم من باب داره  
 فان كان في رباط في باب خلوته فان لم يكن له دار في المسجد  
**قوله** الجعرانة بالتحقيق والتشديد موضع بين الطبايق  
 ومكة

ومكة اليها اقرب بينهما وبين مكة اثني عشر ميلا وبينها وبين الحرم ثلاثة  
 اميال ولا يعرف حدها من جهتها **قوله** التنعيم امام اد في الحقل ليل  
 وبين باب المسجد الحرام باب العمرة الى اعلام حد الحرم من هذه الجهة اثني  
 عشر الف ذراع واربعائة ذراع وعشرون ذراعا بذراع اليد **قوله**  
 الحديبية مخففة وقيل مشددة اسم لبشرين جده والمدينة  
 في منعطزين جبلين يقال انها المعروفة ببشر شمسي وفيها  
 مسجده صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه تحت الشجرة قال  
 الاسدي على احد عشر ميلا من مكة وقال النوسي على عشرة  
 اميال وليس كده في هذه الجهة اليوم علامة **قوله** القاصد  
 للشرك وصف لكل من الافاق والمكي قيده به لانا غير القاصد  
 لا يلزمه الاحرام من هذه المواقيت فان قصده في اثنا الطريق  
 كان هناك ميقاته لكن فيه ان ليس الاحرام لغير القاصد من  
 هذه المواقيت ويكره تركه خروجا من خلاف موجب فلو جازف  
 القاصد للشرك لشمل ذلك **قوله** يلزم بتحتية مفتوحة ويقال  
 الملم ويرمى جبل من جبال ثمامة يعرف بالسعدية بينه وبين  
 مكة مرحلتان **قوله** بسكون الراء رذوا قول الصحاح بفتحها  
 وهو جبل امسى كانه بيضة في تدويره مطلق على معرفة **قوله**  
 عرق بكسر العين وسكون الراء المهملتين قرية خربة في أرضها  
 سبخة تنبت الطرفا وعرق هو الجبل الصغير المشرف على العقيق



واديد فقاوؤه في مجوري تهامة ابعده من ذات عرق والوادي لا يعرف  
 الا ان فينبغي تحري آثار القرى القديمة لما قيل ان القرية حذ لها طلحة  
 بن عبد الرحمن ابن ابي بكر في عهد هشام بن عبد الملك **قوله** لا يجوز  
 الخراي بان ذهبوا على طريق تبوك واما اليوم فيقاتهم ذو الحليفة  
 الا ان ذهبوا على الطريق الشرقية فيقاتهم ذات عرق **قوله**  
 بعيد تصغير بعد فالاحرام من رابع احرام قبل الميقات بقرب  
 من نصف مرحلة في التحفة ليس الاحرام منها مفضلاً لانه لضرورة  
 ابراهام الحجفة على اكثر الحاج ولعدم ما فيها انتهى قال الشيخ ابو  
 الحسن البكري فلو عرف واحد عنهما يقينا كان توجهه الى الاحرام  
 منها افضل انتهى وفي زماننا بنى بمجاذاتها من الطريق علما ان عن  
 عيسى الطريق وعن يسارها وحفر عندها بئر لكن لم يظهر  
 فيها ماء **قوله** ست مراحل اضطرب في ذلك اضطراب عجيب  
 من ثلاث مراحل الى سبعة بينته في الاول والآخر يظهر انهما على  
 نحو اربع مراحل **قوله** ذو الحليفة تصغير الحلفة بفتحين  
 نبات ينبت في الماء **قوله** بابيار على ولا اصل تكون على  
 قاتل الجن بها **قوله** نحو ثلاثة اميال اضطرب فيها ايضا لكن  
 اعتبرها السيد السهمودي من عتبة باب المسجد النبوي  
 باب السلام الى عتبة مسجد الشجرة بذو الحليفة فبلغت  
 تسعة عشر ذراعاً بتقدم التاء وسبعائة بتقدم السين  
 واثنين

واثنين وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع بذراع اليد انتهى فهي ثلاثة  
 اميال لكن بعد الغاء الكسر **قوله** ابعده للمواقف بينت حكته في الاول  
 بالما اقن على من سبقني اليه **قوله** تحري اذ المجد من تحريم علم  
 والا لزمه اتباعه وحيث قدر على التحري لا يجوز له التقليل ولا  
 لزمه وحيث اختلف عليه اثنان ياتي ما مر في القبلة **قوله** ان يحاط  
 حتى يتيقن انه قد حاذى الميقات او قبله فان تحريم وجب الا  
 حياط اذا مضى عليه الحج او خاف فوته ولو تضيق وكان  
 الاستظهار يؤدري التوفيقه كان ذلك عذرا في عدم وجوب  
 الاستظهار وفي حاشية الايضاح للشمس وشرحه لابن علافة  
 هذا هو السبب في اطلاقهم استحباب الاستظهار وحيث قلنا  
 بوجوبه فحمله اذ لم يخش فوت رفقة وامر على محترم ووجد  
 عارفا بقلده **قوله** اقرب اليه العبرة او لا بالقرب اليه  
 ثم بالبعد من مكة ثم بالمحاذاة او لا فان انتفى جميع ذلك  
 فمن محاذاة **قوله** مسكنه فلو جاوزته الى جهة مكة  
 مريداً للنسك الى موضع تقصر فيه الصلاة اساء و لزمه  
 دم على التفصيل في مجاوزة الميقات ومن مسكنه بين  
 ميقاتين كاهل الحنين والصفراء و رابع ومستورة ففهم  
 اضطراب طويل مذكور في الاول وحاصل ما ظهر ان ميقاتهم  
 الثاني بلا تفصيل **قوله** ولا حاذى ميقاتا كالاتي في البحر



من غربي جده كما ذكره من سواكن اليها من غير ان يتخلف على محاذاة  
واين ولا يلزم لا محاذي قبل دخول جبهه شيئا من المواقيت لان رابعا  
ويعلم يكونان اماه وجده على مرحلتين من مكة فتكونا هي  
ميفاة وقال سم في شرح ابي شجاع لا بد من محاذاة الجحفة عند وصول  
جده او بعد بها ونحوها وح قيل اعتبر المحاذات ولو بعد مجاوزة  
جده الحرم والا مراكا قال فانه داخل في اطلاق محاذاة شئ من  
المواقيت **قوله** فان جاوز الميقات الى جهة الحرم اما ميفة  
او يسيرة فله تاخير بشرط ان يحرم من مثل مسافة الميقات  
او بعد وفي التحفة وبه يعلم ان الى من اليمن في البحر له ان  
يؤخر احرامه الى جده لان مسافتها الى مكة كمسافة بليل  
الحرم ومن قال به التخييل معنى مكة والعقبة احمد بالحاج  
وابن زياد ومن قال بعدم الجواز عبد الله ابن عمر بن عمر  
ومحمد بن ابي بكر الاشجور وعبد الووف لا قال لان جده  
اقل مسافة بنحو الربع كما هو مشاهد الحرم قال ابن علان  
في شرح الايضاح وليس هذا مما يرجع لتطرق المدارك حتى  
يعمل فيه بالترجيح بل هو امر محسوس يمكن التوصل لمعرفته  
بذرع جبل طويل يوصل لذلك الحرم **قوله** يريد بالنسك في  
التحفة ولو في العام القابل مثلا وان اراد اقامة طويلة  
ببلد قبل مكة وخالفه الشهاب الرملة فافني فيمن قصد

نسكا

نسكا في العام القابل ودخل مكة بهذا القصد بانه يستحب له  
ان يحرم بنفسك على الامم ويجوز على مقابلة وقيد ابن الجلال  
النسك بالحج وحمل السيد عمر البصري قول التحفة وان اراد  
اقامة الحرم على ما اذا انشاء السفر بقصد مكة او الحرم قال  
والا فهو مشكل لا يقتضاه وجوب الاحرام على من مر بذي  
الحليفة مريدا للنسك مع انشاء السفر الى غير جهة الحرم  
كجدة والطائف وهو بعيد جدا وخرج تأياده محاسن الشريعة  
ثم ذكر عبارة فتاوى الشهاب الرملة وفيها ان من اراد عند  
مجاورة الميقات ان يقيم في بندر كجدة شهر البيع ونحوه  
يجوز له تاخير الاحرام الى جده وقيد ابن الجلال في شرح الايضاح  
البعذر بما اذا لم يكن في جهة الحرم والا كبور والصفراء فلا  
يجوز له التاخير **قوله** ثم احرم خرج به ما اذا لم يحرم اصلا  
او احرم في غير سنة التي نواها كما سيما في قريبا فانه لا دم  
عليه فالجواب له النقص الحاصل في النسك بسبب المجاوزة  
وهنا لا نسك نعم المجاوزة موجبة للاغ **قوله** ولم ينو  
العود الى عند المجاوزة قبل القلب بنفسك والا فلا اغ  
ان عاد بخلاف ما اذا لم يعد على المعتمد وفي شرح الايضاح 2  
لم روابن علان لا اغ مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا  
والا لزمه الدم فقط وقال السيد عمر البصري اذا احرم ولم



يعد من غير عذر ان لم من حينئذ الخ وحيت ان لم فالدوم يقطع دوام الاثم لا اصله  
 فلا بد فيه من التوبة **قوله** لعصيانك بالمجاورة ان كان مكلفا لم يتوقف جواز  
 احرامه على اذن كالرفيق وان لا ينوي العود وان يقصد الحرم بسفره  
 للنسك وان تجاوزه لجهة الحرم **قوله** الا عذرا فيجزم ان ضاف  
 الوقت وخاف تفويت محترم كعضد ولا يلزم ان يشق مشقة  
 شديدة لا تحتمل عادة لرضا وعدم قدرة على منى ولو حصة انقطاعه  
 عن الرفقة ومجرد الوضحة ليس عذرا هنا **قوله** في تلك السنة اي التي  
 اراد النسك فيها كما سبق انفا فلواراد حج السنة الاولى في الحج الثانية  
 او الثانية في الثالثة فلا دم ووقع في المنح للسه وشرح الايضاح لم  
 في سنة اخرى من الميقات ولم اجده في غيرها وفيه نظر ظاهر الا ان  
 يريد ميقات موضعه الكاين في الاث وهذا يجري في العمرة مطلقا  
 واما الحج فعلى قول الشافعي واما على ما سبق عن افتاء الشهاب الرملة فان  
 كانت السنة التي نواها غير كالأولى فلا يجب مطلقا **قوله** بنسك ركنا  
 كان كطواف العمرة او مسنونا على صورة الركن كطواف قدوم بخلاف مسنونا  
 على صورة الواجب كبست من ليلة التاسع كما رجحه عبد الرؤوف في حاشيته  
 على شرح الدرر المنشئ ولا على صورة سنئ كالأقامة بنمرة يوم  
 التاسع قبل الزوال **قوله** قدوم اي بان يشترع فيه ولو خطوة بخلاف  
 استلام الحجر وتقبيله والسجود عليه **قوله** بحجته اي حجة الوداع ولم يحج بعد  
 الحجرة غيرها **فصل في بيان اركان الحج والعمرة** التي تتوقف

صحتها

**قوله**  
 خلا في نحو الصبي

صحتها عليها ولا يجبر تركها بدم ولا غيره **قوله** نية الدخول بالمعنى  
 المصدرى هو الركن واما الحالة الحاصلة بالدخول وطى الى صلا بالمصدر  
 فهي المرادة في قولهم الاحرام يبطل بالردة ويفسد بالجماع وتحريم محرمان  
 الاحرام **قوله** بعرفة اي الحصول بجزء من ارضها لحظة من زوال الشمس يوم  
 التاسع مما ذى الحجة الى فجر عيد النحر **قوله** والطواف اي للافاضة ويدخل  
 وقته من نصف ليلة عيد النحر ويبقى الى اخر العمر **قوله** والسمي بعد طواف  
 القدوم ما لم يقن بعرفة ولا في بعد طواف الاضاضة الى اخر العمر **قوله**  
 والحلق اي ازالة ثلاث شعرات من شعر راسه حيث كان به شعرا ولا  
 سقط هذا الركن **قوله** بعرفة اي على طواف الافاضة والحلق **قوله**  
 والطواف اي للافاضة على السعي اذا اخره على الوقوف ولا ففعله  
 بعد القدوم افضل على المعتمد **قوله** عليهما اي على طواف الافاضة  
 والسعي **قوله** وتأخيرها عنه اي الحلق وهذا علم من جواز تقديم الحلق  
 عليهما **قوله** على ما ذكر فلا بد من تقديم الاحرام على الكل ثم الطواف على ما  
 بعده ثم السعي على نحو الحلق **فصل في بيان الاحرام** الذي هو ركن  
 من اركان النسك **قوله** واصحاب زاد الفقهاء وغيرهم مهملين ولعل  
 سقوطها من هذا الكتاب من النسخ **قوله** نزول الوضوء والاول  
 كلام يراجع منه **قوله** فامرا لم خصوصية لهم ليكون المقصود  
 وهو عدم الهدى للمفضول وهو العمرة لان الهدى يمنع  
 الاعتمار وعكسه لانه خلاف الاجماع وتمنيه صلى الله عليه وسلم

ل



بقوله لو استقبلت من امرى ما استقبلت ما سقت الهدى لمجلتها  
 عمرة لتطيب قلوب اصحاب لما حزنوا على عدم موافقته عند امره لهم  
 بالاعتناء لعدم الهدى والموافقة لتحصيلها هذا المعنى اعم عند  
 عليه الصلاة والسلام من فضيلة خاصة بالنسك **قوله** لما شأ  
 محله ان كان احرامه المطلق في شئ من الحج ولا انعقد عمرة فلا يصرفه  
 للحج ولو بعد دخول شهره ولم بعد دخوله اذ خاله عليها **قوله** وافهم  
 كلامه المصنف حيث قال ثم يصرفه **قوله** وان كان اى طواف القدم  
 من سنن الحج وكذلك شرح الارشاد وشيخ الاسلام والحظيب وم  
 واطلق في التحفة الوقوع عن القدم وجري في حاشية الايضاح وابن علان  
 في شرحه على عدم اجرائه عن قدوم الحج وحلا الاول على الاجزاء من حيث انه  
 تحية البيت ولا يجوز السعي بعده على المعتمد خلافا لاحتفال في الاسنى ومال  
 اليه في الايعاب قال عبد الرزق والظاهر انه ليس له اعادة الطواف للسعي  
 بعده لسقوط الطلب بالاول فثبت في تأخيره **قوله** او غير محرم وان علم  
 انه ميت او كافر **قوله** احراما فاسدا اى بان افسده بالجاء او ان احرام  
 عمرو تاخر عن ادخال زيد الحج على العمرة بعد افسادها واراد عمر والتشبه  
 به بعد الادخال ففي احرام زيد الصحيح يكفر عمر وقارنا وفي الفاسد يكون  
 مطلقا وفي الاول هناك كلام طويل في هذا ويلزم عمرو ان يعمل بما  
 اخبر به زيد ولو فاسقا واذا تعذر معرفة احرام زيد بموته او  
 جنونه المتصل جعل عمر ونفسه قارنا ويجزئه عن الحج لا العمرة

قوله او غير محرم الحج  
 اى لم ان كان زيدا  
 الذي علق عمر واحرام  
 على احرامه غير محرم  
 انعقد له مطلقا  
 ان علم انه ميت او  
 كافر هذه المسئلة  
 غير المسئلة الا انه  
 في كلام المحقق المذكور  
 في قوله الاتي واذا تعذر  
 معرفة احصاء زيد بموته  
 فانها مفروضة فيكون  
 كان محرمات فلا تغفل

اي وهو  
 احرامه  
 بالحج الذي  
 ادخله على  
 عمرته التي  
 افسد بها  
 قبله

قوله لا يلزم  
 ان يفسد احرامه  
 بالحيض والنفاس  
 ولا يلزم

ولا يلزمه دم القران ويجزئه نية الحج عن القران وان اقتصر على  
 اعمال الحج من غير نية حصول التحلل لا البراءة من شئ منيها وان  
 اقتصر على اعمال العمرة لم يحصل التحلل ولو قال كاحرام زيد وعمر  
 فمطلبيها ان انفقا وقارنا ان اختلفا وصح احرامها وتبع للصحيح  
 منيها ومطلق ان فسدا احرامها **قوله** بقلبه يؤيد ما قاله الماوردي  
 خلافا لابن الرفعة في قوله المراد ان يكون الماتى به في القلب قصد الاحرام  
 وهو اعتقاد لا قوله في القلب احرم فان ذلك ليس بنية ولا يكتفى  
 به وكلام الماوردي يقتضى الاكتفاء به **قوله** بالتلبية هذا بالنسبة  
 الى المرامنة هنا ولا قال اطلاقا لرفع الصوت فحسب ولفظ التلبية  
 الاتي ثابت في البخاري فلما استدله هنا واخر هذا الى رفع الصوت  
 بها لكان انسب والخطيب فيه حين **قوله** صعود وجسوط بضم اولها  
 مصدران وهو ارجح وبفتحها اسما مكان **قوله** من صلاة وقدمها  
 على الاذكار المطلوبة عقبها **قوله** في مواضع النجاسة اى امنها اشكر كراهة  
 والا فساير الاذكار تكره في محل النجاسة **قوله** رفع الصوت حيث لم  
 يؤذ نحو قارئ كتمان والا كره ان خفا ايداء والا حرم وفي شرح  
 الدلجبة لم يذكره وان اكثر الضرر ويكفي قول المتأذي **قوله** ومن  
 قوله الحديث مرسل والشئ قلد الحاكم في تصحيحه **قوله** كره  
 اطلقا في اكثر كتبهم وكذلك شيخ الاسلام والخطيب في شرح النفا  
 والتنبيه ومرفى شرح نظم الزيد وقال فلا سنى كما في قراءة الصلاة

2



وعليه المنع والاياعاب وم روي شريح الايضاح والمنهاج والبهجة **قوله** ان يذكر  
الاسرار مخفيا اذا ذكر ذلك فيها والامم ربها كغيرها كما بحثه في الايعاب وهو  
ظاهر الخفة خلافا لظاهرها هنا **قوله** عند قول الخماي لثلاثا يروم انها  
نفي لما بعد ما كما في الخفة والاياعاب واخذ منه ابن اعلان والمجال انه ينبغي  
الوقوف على لبك الثاني واقول لا يبعد طلب الرقن قبيل قوله ان الحمد الخ يمكن  
ابعد عن ايها التعليل **قوله** لا لفظ الخ خلافا لوجه ضعيف قايلا **قوله**  
مثنى مضاف وقيل مقصور اصله لبى قلبت الفه ياء مع الضمير قلب لوي  
وفلا وبيان ذلك **قوله** الاجابة خبر الجتهاء الذي هو التقدير **قوله**  
التكثير اذا ما يختص بغير المحاطب وهو مصادره مشاة لفظا معناه التكثير  
لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما عليه لانها اول تصغير  
العدد وتكثيره **قوله** غير مكرهة بلا استحب في الام زيادة لبك اله  
الحق لبك لكن لا اقتصار على الاولى **قوله** ان اراد او تكريرها ثلاثا  
وان اراد لا اقتصار على مرة صلى بعدها ويحتمل ان يكون مراده ان اراد  
ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فالتلبية لا تتوقف صحتها على الصلاة  
بل كل منهما سنة ويحتمل ان يكون المراد ان اراد الاكمل صلى بعد كل ثلاث  
مرات واصل السنة يحصل بمرة وان كثرت مرات التلبية ونبت على الا  
خير في الخفة **قوله** على النبي واله وصحبة قال القليوبي وتكريرها  
ثلاثا **قوله** من النار اقتصر عليها لكونها اعظم ما يستعاض به ولا فالقياس  
ان يقول ما سخطه والنار **قوله** بما احب ويقبل اللهم اجعلني من الذين استجابوا

لك

لك ولرسولك وامنوا بك ووثقوا بوعدك ووفوا بعهدهم واتبعوا  
امرك اللهم اجعلني من وفودك الذين رضيت وارتنيت وقبلت اللهم  
ليسر لاداء ما نويت وتقبل مني يا كريم ويسن ان يختم دعاءه بربنا  
اتنا في الدنيا حسنة الخ **قوله** كروا السلام قالوا تاخيرها عن التلبية  
اجب واورد في الايعاب احتمالين فيما اذا كان المسلم يذهب قبل فراغها  
**قوله** راي اي مجاسة من الخواص الجنس **قوله** يعجبه العبرة بالما  
مولا غيره ومثله في يكرهه **قوله** لبك ان العيش الخ غير المحرم يقول  
بدل لبك اللهم الخ **قوله** لا نه صلى الله عليه وسلم حكى ابن الملقن في  
الخصا يصح النبوية انه لا نا يجب عليه صلى الله عليه وسلم اذا راي ما يجده  
ان يقتل ذلك **قوله** الخندق معرب ولذلك اجتمع فيه الخاء والدال والقاف  
وهي لا تجتمع في كلمة عربية **قوله** ما بالمسلمين اي من بشدة البرد  
والجوع والخوف والكدر من عمل الخندق وقد نهكت ابدانهم واصفرت  
الوانهم وقد زاعت الابصار وبلغت القلوب الحناجر كما اخبر قوله  
**فصل في سنن تتعلق بالنساق** بسا تتركيبها من افراد  
او تمنع او قران او اطلاق **قوله** التنظيم اي مع العبادة وللا  
طلب في النية وسيصرح به الشرح **قوله** امكن بان اتسع الوقت  
ووافق الركب على اقامة او امتن لو تخلصت مع نحو محرمها عنهم  
من غير وحشة **قوله** وليه اي مع النية عنه **قوله** يتم نيا  
لوجود ما لا يكفيه ازاله ما على بدنه من الثياب المؤذي شتم

بلغ



اعضاء الوضوء ثم ان نوى به الوضوء ولم يكفه تيمم عن باقية ثم عن الغسل  
وان نوى به الغسل كفاه تيمم واحد عن الجميع على المعتمد كما بينت في الاول  
وفي حاشية الايضاح ومختصره ولا يعاب اذا فرغ من الغسل ا صلا وبدا  
تيمم عن كل الوضوء وعليه لا بد من تيمم مطلقا **قوله** كالتمتع عند  
عدم وجود تغير والاسن مطلقا وصرحوا بان تحلل بيتيه والجعران  
مما يغلب فيه التغير فلا يكفي لدخول مكة ومنه يعلم بالاولى انه من الوادي  
لا يكفي لدخول الحرم **قوله** من ذلك ان من قريب لا يغلب فيه التغير بان لم  
يخطر له الاحرام الا هنا للاو كان مقيما او تعدى بنا خيرا الاحرام  
اليه **قوله** لدخول المدينة اي من بئر السقيما الماثورة ودخل  
في الحرم حرم المدينة **قوله** بعد الزوال هو المعتمد كما اوضحته في كل  
للخلاف القوي في عدم دخوله قبله خلافا لحاشية الايضاح ومختصره  
وعبد الرؤف وم في شرح الايضاح والوجبة وابن علان وغيرهم  
ويمكن الجمع بحمل الاول على ما اذا امكن الغسل في لحظة لطيفة لا  
يحصل بها تاخير لهم في هذا اليوم من المباداة بالصلاة ثم الدعاء الثاني  
على خلافه ولم اقنع على من بنه عليه **قوله** على المشعر الحرام اي  
يصعبه ان امكن والا فتحة وبقره وهو لا يكمل والابحج كلما وقف  
**قوله** بعد الفجر ان كان ظرفا للغسل فهو لا يكمل اذ وقته يدخل بنصف  
الليل على المعتمد وان كان للوقوف بالمشعر فهو بيان دخول وقته  
والشهور في كلامهم الحمل على الثاني **قوله** بعد الزوال يدخل وقته  
من الفجر

من الفجر على المعتمد **قوله** وافهم كلامه اي المصنف حيث ذكر ما ليس له  
الغسل ولم يتعرض لرأي العقيدة وما بعده **قوله** بما قبل الثلاثة الاول  
اي عنها فيكفي عن جرة العقبة غسل الوقوف بمزدلفة وعن البيت  
بمزدلفة غسل الوقوف بعرفة وغسل دخول الحرم وعن طواف القدوم  
غسل دخول مكة ويؤخذ من قولهم الكفاء بما قبله انه لو ترك غسل  
ما قبله من الغسل لها لكن في الطواف تردد **قوله** مع اشباع وقت  
الحج ارفيؤخذ الى وقت لا زحام فيه ولا اجتماع وح لا غسل قال  
الزركشي في الخادم قضية هذه العلة استحبابه عند ازدحام الناس  
فيها كما في ايام الحج وبه صرح صاحب المرشد واستحسنه ابن الرفعة ونقل  
ابن كجب في التجريد عن الاصحاب استحبابه واطلق وجزم به النووي  
في الايضاح وافره الشافعي لا يعاب قال واستدل بالاذعي بقول الروضة  
ليس الغسل احلا اجتماع قال ولو حصل له تغير بنحو عرق سن لا محالة  
وفي حاشية الايضاح للشافعي وشروحه لم رواه ابن علان والجاليزي  
منه ان قولهم لا يغتسل للطواف اي من حيث كونه طوافا اما من حيث  
ان فيه اجتماعا فيس انتهى العبارة لابن علان **قوله** ما عدا الثاني  
هو بيت مزدلفة يدخل وقته بنصف ليلة النحر ويخرج بطلوع فجر  
ليلته والثالث هو طواف القدوم من دخول مكة الى وقوف بعرفة  
لكن قد يدخل قبل الوقوف بمدة طويلة ويؤخره الى قرب الوقوف  
فيكون حكمه حكم التسع وقته **قوله** او غيره من امرأة وخفي



غير محقة فيحرم عليها وغير مبتدئة وصيام فلا يسر لهما الا ان كان عليهما  
روايح كريمة تؤذي الناس توقفت ازالته على الطبيب ليس مطلقا **قوله**  
بل يكره الخلاف في كونه مكروها او مباحا متكافيا وقريب منه فيخير المغني الذي  
لم يبلغ رتبة الترجيح بينهما **قوله** لا شدة الخ في تحمسك مما جرت  
العادة في التطيب به بحلة في ثوبه اما نحو الورد والرياحين فلا يضر  
حمله في ثوبه كما سيعلم مما ياتي في محرمات الاحرام **قوله** بعرق او بقاء  
غسل جنابة او نحو ذلك **قوله** ويكره المصبوغ ولو للمراة كما  
في الايعاب وان قل بشرط ان يكون له وقع فان لم يجد البياض فما  
صبغ قبل النسيج اولى **قوله** يحرم ان يعلو الرجال ان كان اكثر الثوب  
مصبوغا بهما وعندم يحرم المزعفر دون المعصر عليهم والراجح في  
الورس الح **قوله** في غير الوجه الخ الوجه بكل ما يعد بها تراو الكفين  
بكل محيط **قوله** بقص الشارب الى المتن سبق في خصال الفطرة بعضه  
وبعضه سيا في الاضحية ويسى ان يلبس راسه بشعر بخر صغ  
وان يجامع قبل الاحرام وان يدهن راسه بزيت غير كثير بعد غسله  
بنحو سدور ويستحب للمرأة مزوجة او غيرها شابة او عجوز ان تحض  
يديها بالخنا الى الكوعين قبل الاحرام وتمسح وجهها بشئ من ذلك  
واما النقش والتسويد وخض اطراف الاصابع فمكروه حيث اذن  
لها جليل والا فحرام ويجزى ذلك في وشق الاسنان اي تحديدها وفي  
الاستنح كذا في التخصيص وكلامه في الزواجر يفيد كراهته مطلقا وتن

الخنا

التنخيص بدر

الخنا الغير مربية الاحرام ان كانت حليلة والا كرهت واذا هتئ  
لهذا ذلك حليلها الزمها استعماله ويحرم الاحتضاب بالخنا للرجل  
من غير حاجة الا خضاب اللحية فليستجب **قوله** سقط عنه  
الطلب عنه وجري م ر على حصول التراب ايضا ولو صلاها  
منفردتين كان افضل ويقدر في الاول بعد الفاتحة الكافرون  
وفي الثانية الاخلاص **قوله** قايمة اي توجهت به سائرة لا مجرد  
القيام **قوله** في الاول اي الراكب رواه الشيخان ويستثنى المتمتع  
العادم للهدر فيحرم قبل سيره بزمان يسع صوم الثلاثة ولا ما  
فانه يحرم يوم السابع قبيل الخطبة على الراجح من نزاع فيه **قوله**  
تفوته من طواف القدوم وتجيل السعي بعده والمبيت بمنى ليلة  
عرفة وغيرها فان ضاق الوقت وقد نوى فعلها ولم يفتق حصل اصل  
السنة على خلاف فيه **قوله** من اعلاها اركبته ويعرف بالمعلاة ويسمى  
بالجحر ينحدر منها على المقابر ويسمى ثنية كداء بفتح الكاف  
والمد والدا للمهلة ويجوز صرفه على ارادة المكان وعدمه  
على ارادة البقعة هذا هو المشهور واشتدعت الكلام فيهما على ما  
يتعلق بذلك والخلاف فيه **قوله** باب السلام هو معروف ثلاث  
طاقات **قوله** مانع الرؤية هي العبر والظلمة ولا يكفي وصوله  
للمدعى الذي كان يرى منه البيت قبل ارتفاع الابنية ويقف هناك  
ويعد بما يجب لا بالما ثور تبركا بمنى وقت ثمة من الاخير **قوله**



بالماء نور هو الله زود هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة وزد  
من شرفه وعظمه ممن جحد واعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ  
ويضيف اليه اللهم انت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام اللهم  
انا كنا نخل عقدة ونشد اخرى ونهبط واديا ونعلو اخر حتى اتيناك  
غير محجور انت عنا اليك خرجنا وبنتك محجبا فارحم ملتي رحالنا  
بقضاء بيتك **قوله** ان راي الجماعة في التحفة فان اقيم في الطواف  
جماعة مكتوبة لا غيرها قطعها وصل على نبيها فاطمنا الجماعة في الا  
بتداء وقيدوها في الاثناء بالمكتوبة وفي لا يعاب لو اقيمت الجماعة  
ولو على جنازة في اثنا ذلك قدم الصلاة معهم الخ وهو ظاهر اطلاق  
المعنى وم ر في شرح دلجبة وغيرها وفي لا يعاب ان يتحقق حصول  
اخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكمال انجد ان البداية  
بالطواف الى الخ **قوله** او قرب قيامها المراد بالقرب ان لا يسع  
الطواف السبع قبل الاقامة والمراد الجماعة المطلوبة لان يصلي زيادة  
خلق مثلها ويقدم على الطواف فائنة فرض موسع لم يكتر بحيث  
يفوت فورية الطواف عرفا ويجب تقديم المضيق ويقدم الطواف  
على فائنة النفل على الراجح من اضطراب في ذلك **قوله** اندرج فيه  
ان سقط طلبه اما الثواب عليه فينتوق عند الشك على قصده  
مجد **قوله** وانتصاف الخ لو دخل قبله من له طواف القدم  
قوله بالجلوس لا يفوت الا بالوقوف بعرفة **قوله** لذان الهيئة  
الرجال

الرجال والشرف التي لا تبرز للرجال ونحوه التحفة وغيرها وجروا  
في المنح ولا يعاب وشرح لا ايضا لم ر و ابن علان على انه لا فرق  
فبينه وبين الآخر مطلقا وهذا وجه نعم محله ان امنت طرفه الخفيف  
الذي يطول زنده والا فلا تؤخره الى الليل **قوله** فتصد دخول  
الحرم اي لا للنسك والاوجب **فصل في واجبات الطواف وسننه**  
بانواعه هي قدوم وركن في حج او عمرة اوها او تحلل ووداع وجب  
او مسنون ونذر وتطوع والمراد بالواجب ما لا بد منه فيشمل  
الشروط قال ابن الجارلوقيل ان الطهارة عن الحدثين والنجس  
والسترة وجعل البيت على اليسار وكونه في المسجد وكونه خارجا  
عن البيت يجمع بانه شرط وانما يقع حيث تعتبر وعدم الصارف  
وكونه سبعا ركن لم يكن بعيدا وان لم ار من يديه عليه **قوله**  
ستر العورة اي عند القدرة كما ينبغي عليه **قوله** لا يتعمد المشي  
وان لم يكن له عنهما مندوحة او انه يعني عنها في خلاف مذكور  
فيهما متكافيا او قريب منه **قوله** او في مما ستمها رطوبة هذا  
ا طبق المتأخرون عليه واوضحته فيهما لكن قال في الامداد  
مقتضية تشبيه المجموع ذلك بدم القمل وطبي السارح المتفق  
نجا استدانه لا فرق بين الرطوبة وغيرها انتهى واقره كما ترى  
وجرى عليه في مختصرا لا ايضا **قوله** للمتمتع اي الذي  
تلمذه الاعادة **قوله** طواف الركن اي وغيره **قوله** ان عاد افهم  
فذلك قال كاري

اي في قوله  
واجبات  
الطواف

في ما قاله في الامداد  
فما امله عليه  
عبارة المذكورة  
فلذلك قال كاري



الکلیس

قوله بالتعظيم  
الذي يلزم  
مع إعادة  
أي لا بد لا  
أخر لو تمة  
فلا يتصور  
فيه ما يتصور  
في الصلاة  
من فعلها الحقة  
الوقت لا مند  
حتى فعله  
أداء فلذلك  
أمر بالتبص  
حتى يتمكن  
فعله بزيادة  
وإعادة معها  
١٥



الحاجة فلا كراهة ولا كره والمراد بامه التلويح غلبة الظن باعتبار العادة وسيا  
 الحفاء الا لغير كحر فان استند الضرر حرم الحفاء **قوله** تقصير الخطا حيث  
 لم يؤذ به ولم يتاذ **قوله** للاتباع الا فضل ان يستلم ثلاثا ثم يقبل كذلك ثم  
 يسجد كذلك **قوله** الاخيرين هي تقبيله ووضع جبينه عليه والعجز  
 ما يخل باصل المشي منه او من غيره فان رجي زوال الزحمة عن قرب فا  
 الاول لا يتطار حيث لم يؤذ بقوفه او يتاذى **قوله** ما استلمه  
 به اي من يده فيما فيها وقوله فيما اي الصورتين وهي اذا قدر على الاستلام  
 وعجز عن التقبيل ووضع الجبهة او عجز عن الاستلام بيده كتقبيله  
 وقدر على استلامه بنحو عود بيده والمعتمد نفلا عدم تقبيل اليد  
 مع تقبيل الحجر والمختار من حيث الدليل ندبه كما اوضحته في الاول ولا  
 استلام عن مسح الحجر بكفه **قوله** او بشرى فيما ظاهره انهما في رتبة  
 وجرى كثير من على الترتيب اليمنى فاليسرى فيما في اليمنى فيما في اليسرى  
 والخلاف متكا في او قريب من التكافى كما بينته فيما ويكره الاشارة ثلاثا  
**قوله** ليقبح بحث في التحفة في الاشارة بالراس انما خلاف الاول ما لم  
 يعجز عن الاشارة بيده فيما فيها فيمنه ثم بالطرف كالايمان في الصلاة  
 وينبغي كراهتها بالرجل الخ وفي حاشية الايضاح وشرحيه لم رواين  
 علان لا تنع الاشارة له بالسجود قال ابن الجار والظاهر خلافه  
 الخ وترد في ذلك سم **قوله** ولا يقبله اي ما اشار به الى اليمين  
 استقر به في حاشية الايضاح واعتمده في مختصره وفي الايعاب لكن المعتمد  
 خلافه

عبارة

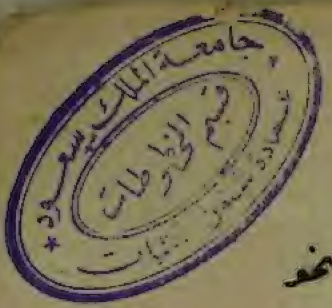
خلافه كما اوضحته فيما **قوله** الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم وهما  
 الساميان **قوله** غير ما ذكر تقبيل الحجر واستلامه واستلام الركبتين  
**قوله** على كل غائبة المشهور المشهور يستد يد الياء من على لكن في شرح  
 المحسن الحصين لملا على الفاري الحنفى واخلف بهمذ وصل وضع لا مة اي  
 كن خلفا على كل غائبة اي نفس غائبة لي بخبر اي ملا بسام او جعل  
 خلفا على كل غائبة لي خيرا فالباء للتعدية ففي القاموس خلفه  
 خلافة كان خليفة من فقدته اي عليك واتاما الجمع به بعض العامة  
 من قوله على يستد يد الياء فهو تصحيف في المبني وتخريف في المعنى  
 كما لا يخفى فراجع **قوله** بين اليمينتين طرف لقوله اللهم اننا  
 ولقوله اللهم فتعني الخ واليمان يا بتخفيف الياء على اللغة الفصحى  
 المشهورة كما بينته فيما **قوله** ولا اشتغال بنبه على ان الكلام  
 في الاشتغال والافذات القران افضل من ساير ما عداه وذكر  
 في الاول المانور في الطواف فراجع منه **قوله** برها اي القراءة والاذكار  
 لكن ليس الحجر لتعليم الغير حيث لا يتاذى حد وفي الايضاح لو دعا  
 واحد وامن جماعة فحسن قال عبد الرووف في شرح المختصر يلزم منه  
 الحجر بالدعاء ولا يضركه مصلحة الكل قال ابن الجار وانظر في وجه  
 الخروم **قوله** قد يحرم في الايعاب يمكن حمله على ما اذا كفر بحيث  
 لا يطاق الصبر عليه عادة **قوله** في كل مرة فيذكر كل ذكر واروى  
 محل وهو ما شروا استغرق اكثر مما ذكر ان يقال عنده **قوله**



عن الرجال والختان ويكنى خلوه في جملة الجحيم فان من جنى ونظر رجل  
غير محرم حالة فعلى اذ لك **قول** حذر من تكسها جري الشئ على حرمة  
عند قصد التشبه بالرجال ويوافقه النهاية واستظهر السيد عمر البهري  
انه ان سلم انه مختص بالرجال فالحرمة مطلقا والا فالجواز مطلقا اذ لا دخل  
لا نفي القصد ووجوده في ذلك **قول** لعمره القضاء هو السبب كما قال  
لكن في حديثه انه امرهم ان يمشوا بين اليمانيين لان المشركين كانوا لا يرونهم  
حينئذ لانهم كانوا مما يلي البحر من قبل فغيبوا عن المشركين في حجة الوداع  
في جميع الطوافات الثلاث الاولى فمرنا سنخ للاول **قول** ينظرونهم  
اي جلس المشركون فيظفرون الصحابة رضي الله عنهم **قول** من كذا وكذا  
هكذا رواية مسلم وفي رواية لابي داود كانهم الغزاة **قول**  
مع زوال سببه قد فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد  
زوال سببه **قول** ظمورا امرهم اي المشركين بذلك المحل الشريف ثم  
انطفأوه كما لم يكن فيشكر نعمة الله على اعزاز الاسلام واحله **قول**  
مطلوب هي ثلاثة شروط ان يكون بعده سعي وان يكون مطلوبا  
وان يريد به بالنسبة للقدوم **قول** منكبه الايمن هو العضد فا  
لا اضطباع ان تدخل رداءك تحت ضبعك وهو من الثلاث الموزنة  
فيه حرفان كافتعل قلبت تافه طاء فصار اضطبع بلا ادغام **قول**  
وسط بفتح السين **قول** فيعيد به اي لا اضطباع ونسب فعله ولو  
من فرق الثياب ويفعلها الولي بالصبي ولا يتوقف على وجود الرجل **قول** في البيت

لفظ

بعده



من البيت اي يسير في مختصر الايضاح للشئ والبكرى وكذا ابن علان نحو  
ذراع وفي المنح وشرح الايضاح لم راد في بعد وفي الامداد والنهاية ذلك عند  
عدم الشاذ وان اما حين ظهوره فلا احتياط وفي لا يعاب ينبغي القرب  
وان مسمى جداره ونظر فيه عبد الرؤوف قال لا بعدا قليلا او وهو  
الا وجه **قول** عن قرب نقل في لا يعاب عن البيان ينتظر الفرجة ساعة  
وكذلك خفة الزحام ومحل حيث لا يؤذى ولا يتأذى ولا يضيق على التارك  
**قول** تباعد اذا لم يبعد بحيث يكون طوافه وراء زمزم والمقام والا  
فالقرب مع ترك الرمل والى على المعتمد خلافا لا يعاب **قول** من اوجبها  
كالخابلة ويتلخص من الاول ان فرق كثيرا ندب الاستيناف مطلقا ثم  
ان كان لعذر مما ذكره فلا كراهة والا في مكرهه وحيث اراد القطع  
فعلى وتر من عند الحجر الاسود وحيث قطعه لعذر ائيب على ما مضى والا  
فلا ولا يسجد فيه سجدة ص بخلاف سجدة التلاوة **قول** لجماعة فلا يعاب اتبع  
وابن الجلال لم يتعين ويندب قطع النفل لذلك **قول** اورا نية في قوله في التحفة  
التحفة اتسع وقتها وفي لا يعاب وان خاف فتيتها **قول** ونسب النية وقتها ظاهرا ص عبارة التحفة  
اي قصد فعل الطواف اما مطلقا القصد مع الغفلة عن ربطه بالفعل ان نص في بيانها ذلك  
فشرط لصحة الطواف وان كان في نسل هذا المختص المنح وشرح الدجحة هكذا وليست التحفة  
**قول** طواف النسل هو طواف الافاضة والعمرة وكذا القدوم على فانها انما قيدت بالاشاع  
الراج **قول** الوداع كذلك في اكثر كتبه وكذا غيره من المتأخرين المذكور للمكتوب ويلزم  
وفي التحفة كالبكرى ان وقع عقب نسل لا تجزئ نية والا وجبت منه سر يانه كذا اشاع  
فلتراجع **قول** في التحفة وقت  
يعلم قيد اشاع الوقت  
في الراجحة من قوله  
في التحفة وقت رتبة  
فما ملأه

502



هذا الواجب اما السنون فقال عبد الرؤوف الظاهر يجب نيته ومحمّل  
خلافه واستوجب ابن الجار احتمال الثاني **قوله** خلق المقام افضليته  
بالنسبة لسنة الطواف خاصة قال البكري القرب معتبر بقدر سيرة  
المصلي فان زاد بحيث يعد خلفه حصل اصل السنة وان زاد على ثلاثمائة  
ذراع لم يحصل اصل السنة اذ لم يعد خلفه عرفا وفي التحفة حدث خلفه  
زينة فينبغي عدم الصلاة تحتها انتهى فيعتبر ما ذكره البكري من خلف  
الزينة **قوله** الكعبة يقدم مصلاه صلى الله عليه وسلم فما قرينه  
**قوله** تحت الميزاب ثم بقية السنة الا ذرع التي من البيت في الحجر ثم  
ما قرب منه الى البيت **قوله** بقية الحجر العظيم فوجه الكعبة فيمن اليمين  
**قوله** في دار الخديجة ثم بقية الاماكن الماثورة بمكة وحرما **قوله** بموته  
يتصور بمن لم يصل بالكلية او صرفها عنها او اراد الاحتياط بصلاتها  
منفردة **قوله** الا بخير يجب في الواجب وان طال زمنه ويندب  
في المندوب بشرط ان لا يطول زمنه ويكره في الطواف ساير ما يكره  
في الصلاة مما يمكن تأجيله فيه وقد عد الشيخ وم رجلة مني في كلامها  
على ايضاح النووي **فصل في السعي قوله** ما لم يقف بعرفة قهرا للقعود  
والا تعين اي قاعه بعد طواف الركن فان افاض من عرفة الى مكة  
قبلا نصف الليل سن له طواف القعود ولا يجزيه السعي بعده خلافا  
لما مال اليه في المنح ولو احرم المكسح من مكة ثم خرج الحاجة ثم عاد  
قبلا الوقوف سن له طواف القعود ويجزيه السعي بعده ولو دخل  
حلال

حلال مكة فطاق للقعود ثم احرم بالبح لا يصح السعي بعده **قوله**  
ونكره اعادته او السعي الكلام في غير القارن اما هو ففي التحفة  
وغيرها عدم ندب الاعادة له ايضا وعليه رفي شرح الوجبة وفي  
المغني وشرح الايضاح لم رواه ابن علان والشيهاب الرملي وغيرهم  
ندب طوافين وسعيين له قال الحلبي ومقتضى كلامهم امتناع  
مواكاة الطوافين والسعيين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى  
انتهى وقد يجب اعادته كمن سعى في حال رقده او جنونه او صباه  
ثم ادرك وقوف عرفة وهو كامل **قوله** بان يلصق الحجر تفسير  
لقطع المسافة فلا يكفي راسا النعل الذي ينقص عند الاصابع  
هذا معقد الشيخ وكذلك شيخ الاسلام واقره المغني وجرى عليه  
هم رفي النهاية وشرح الوجبة وجرى في شرح الايضاح وابن  
علان على ان الدبر المشاهد اليوم ليس شئ منه بمحدث وان  
سعى الركاب صحيح اذا وصل لما سامت اخر الدبر المدفونة وان بعد  
عن اخر الدبر الموجود اليوم باذرع قال وفي هذا فسخة كبيرة لا  
العوام فانهم لا يصلون الا اخر الدبر بل يكتفون بالقرب منه هذا  
في الصفا اما المروفة فقد اتفقوا فيها على ان العقد الكبير المشرف  
الذي بوجهها هو حدوها لكن الا فضل ان يرقى على المرتفع بعده  
**قوله** حافر دابته قال سيم ينبغي ان يكفي ذلك في راكب المحفة  
لان كلا من الدابتين موكوبان انتهى وعليه تحتمل مسافة السعي



بالنسبة للماشي والراكب **قوله** دون غيره من النمل وحمل عليه أكثر  
كتبه وشيخ الإسلام في شرح البهجة والمغنى ونقل في سني التفسيرين  
أن يكونه بخلة أو حضرة محارم فيرقى ولا فلا وكذلك شرح المنهاج وأثره الخطيب  
في شرح التبيين وجزءه في الشارح في مختصر لا يضاهي واعتمدهم في شرح  
الدجعية والمنهاج وفي التحفة لا يساوي إلا أن كانا يقعان في شكل لولا الرقي  
قال عبد الرؤوف وهو متجه وابن الحال هذا وجه مما سبق **قوله** لا يتابع  
أمر الرقي بدون تقييده بقائمة رواه مسلم **قوله** في جميع ذلك لا الزكرك  
والدعاء وذكر في الأصل جملة من ذلك **قوله** لا يتابع أمر في الذكر والدعاء  
والتقليد ونقله على الرواية كما أوضحته في الأول **قوله** والعهد والشدائد  
طاقته بحيث لا يؤذى ولا يتأذى فان عجز تقيده في حركته بالشاء والراكب  
يحركه دابته ويقصد السنة لا تحمى سابقة والالم يصح سعيه لأنه  
يقبل على المعتمد خلافاً للشيخ الإسلام والخطيب والبكر وموضع من  
الأيصار وموضع من النهاية **قوله** قبل الميل في موضع من محله  
الأصل في خمسة أذرع **قوله** خلوا المسعى قال البكر ولعل المراد  
به ما يتيسر معه السعي بلا مشقة لهما وقع ويختلف الحال فيه بالنسبة  
للراكب والقوي وغيرهما وليس المراد من الخلوة خلوا المحل بالكلية  
**فصل في الوقوف** **قوله** حضوره أي المحرم **قوله** بأرض عرفه فلا يكفي  
هواؤها إذا لم يكن أصل ما هو عليه في أرض عرفه وفي الأول ههنا  
كلام يراجع **قوله** وليس من المأمورة ولا عرفة بل هما بين عرفة  
والحرم

الوقوف

والحرم على طرف عرفه الغربي وعرفة أقرب إلى عرفه من مرة متصلة بها بحيث  
لو سقط جدار المسجد الغربي سقط فيها **قوله** وصدوره أمرنا بملأ منه  
**قوله** حج المجنون أي كالصبي الذي لا يميز وظاهره أن المجنون عليه والسكران  
لا يقع لهما نقلًا وعليه الفرار وم إلا أن غلب على عقله فزال فهو حج  
كالمجنون والاسنى والمغنى والشبه انتهى كما لمجذبا ولا فرق في المجنون  
ولا غيا والسكران المتعدي وغيره على المعتمد وفي بعض كتب السنة ما  
ينها بعض هذا كما أوضحته فيما **قوله** وله الحمد في رواية بعده خبر  
**قوله** والتسبيح الأولي أن يكون بهذه الصيغة سبحان الذي في السماء  
عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان  
الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانة سبحان الذي في القدر  
روحه سبحان الذي في القبور قضاؤه سبحان الذي رفع السماء سبحان  
الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجاة إلا إليه ففي الحديث  
ما من عبد ولا أمة دعى الله ليلة عرفه بهذه الدعوات وهو عشر كلمات  
التممة لم يسئل الله شيئا إلا أعطاه إياه إلا قطيعة رحم أو ما لم قال  
البيهقي رواه عاصم ابن علي عن عذرة فزاد فيه وإن تكون على وضوء وزاد  
في آخره فإذا فرغت صليت على النبي صلى الله عليه وسلم وسئلت حاجتك  
قال الحافظ ابن حجر قلت وهذه الزيادة تفيد أن التسبيح المذكور مقدمة  
الدعاء لا نفسه **قوله** فهناك أي بعرفة في يومها تسكب بالبناء لغير  
الفاعل أي تصب العبرات أي الموع من الأعين خوفاً من الله تعالى

منه



وتقال بالنسبة للفقير العثرات ما ارتكبه الشخص من الخالفات **قوله**  
 والتجديد والنسب بالجد والعز والشرف وعطفه على التجديس عطف العام على الخاص  
**قوله** ويختمه ويراقبها وسطه لما ذكرته في الاول **قوله** السبع هو كلام مقفى  
 من غير مراعاة وزن لما في الصحيح من التي يختمه وافاد تكون ان ان الى بغير كلفة  
 ولا فكلما باسره **قوله** للشمس ابر للذكر واما غيره فان كان له دابة عليها  
 نحو صوبه وقوفه ولا تعد سنتر **قوله** بسجده ابراهيم النقيدي بلافضلية  
**قوله** بعد ان يخطب الخطب يخفف الثانية بحيث ان اذا شرج فيها اخذ المؤذن  
 في الاذان ويفرغ مني مع فراغ المؤذن منه ويبس لهم في الاذان ما بين ايديهم  
 من المناسك سيما ما في يوم عرفه **قوله** وقت الاختيار للعشاء هو  
 ثلث الليل **قوله** لما مرى من كونه بسبب السفر لا النسك على الراجح  
**تمت** لو غلط الحاج فوقه في العاشر اجزاه ان لم يقلوا على خلاف  
 العادة في الحج وكذا ليلة الحادي عشر على المعتمد خلافا لاسنن والمفتي  
 او في الثامن او الحادي عشر او غير ارض عرفات لم يجزهم وقوفهم **قوله** في الخلق  
**قوله** او غيرها ولو بخلق شعرة ونفث اخرى وقول اخرى **قوله** الموسى  
 امر للذكر اما غيره فينبغي استحباب ايراد الة القص تشبيها بالقصيرين **قوله**  
 شارب به مثله سائر شعور البدن وكذلك الظفر **قوله** بعد رمي الخبز ووجه  
 ذبح الهدي والاضحية **قوله** باليمن اي من الراس وبعمده **قوله** للرجل  
 افضل لا معتمد الرجل في سود راسه قبل يوم النحر او كراهية الحيض لم يسود  
 قبل الاخرى **قوله** ويكره لها الخلق وغيره من وجوه الازالة غير التقصير  
 ويحرم

ويحرم حيث لم ياذن فيه جليليا او عند المصيبة او قصدت التشبه بالرجال ولا يشرع  
 لها الا يوم سابغ المصدق بوزنه او لثدا او استخفا من فاسق يريد بها سوء  
 وظلها الخنثى والكافرة اذا اسلمت لا تخلق بخلاف الذكر ويندب ان تم الراس  
 بالتقصير بقدر اتملة الا الذوايب وذكر فيهما هنا ادا با فلتر ارجع منها  
**قوله** في واجبات الحج المراد بها في النسك ما يصح بدونه مع الاثم بتركه  
 لغيره ووجوب الدم به ولو بعد رجوعه لا يسقطه العذر كالرمي للميقات  
**قوله** هو امر مزدلفة والمأزم بالهمز بعد الميم وكسر الزاير الطريق بين  
 الجبلين وثناه لما فيه من الانقطاع او اطلقها على نفس الجبلين والمراد انهما  
 ما زما طريق عرفه والا فاما ما زما مزدلفة وفيه من كسب  
 الخفية طول مزدلفة سبعة الاف ذراع وثمانون ذراعا واربعة اسباع  
 ذراع **قوله** محتر بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المشددة  
 بين مزدلفة ومعنى خارج عنها وعرضه خمسمائة ذراع وخصه واربعون  
 ذراعا ويندب للذكر الاسراع فيه قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الواد الصغير  
 الذي يبطن محسرح حيث لم يؤذ ولم يتاذ ولا تشبه وسن ان يقول  
 في اسراعه ما كان محروبا عنه رضي الله عنه ما يقول **قوله** وروى عن  
 كباين في لا واروه وهذا اليك تعدو قلنا وضميها معترضا في  
 بطنها جنتيها **قوله** في الفاديين النصاري دينها قد ذهب الشرح الذي  
 يزيها **قوله** وقيل ركن قاله ابو عبد الرحمن ابن بنت النشا فعي  
 وابن خزيمه تبع الحنسة من التابعين واختاره السبكي وقيل سنة

تحفة  
 اي فان النصاري كانت تقف ثم فامروا بالبالغة في مخالفتهم



ورجحه الراجح ومالهم رالى اشتراط كونه اهلا للعبادة فيجب الدم على  
غيره وعبد الروح والى عدمه وجمع ابن الجار مجلا ولا على المتعدي والثاني  
على خلافه **قوله** ورمى الجار ذكر هذا هنا لم اره في غير هذا الكتاب  
وقد صرحوا بان العذر لا يسقط دمه فاما ان يحمل على ضعف كحايته  
عليه الجلي او مراده نفاه تركه فقط او على النفر الاول بشرطه وساقه  
باني ذلك فخره **قوله** من له عذرا من اعداء الجماعة كما في المنوشة  
م ر على لا يضاع وفيها يعاب بالحق به كل ذي حاجة لها وقع **قوله**  
او عن الرمي بالرمي هذا التعبير مشكل لكن اجاب عنه في التحفة بان  
معنى كونه الرمي عذرا عدم الكراهة فيها خيرا لا حلا ولا فهو  
مسا وغيره في الجواز فان فرض خوفه على دابته لو عاد للرمي الذي  
يدركه به كان معنى كون الرمي عذرا له عدم الاتي ارميه وجوب  
الدم ثم قال فيجوز في كلامهم اي للعذر معناه من غير كراهة ولا  
يجوز اي لغير عذر معناه نفى الحال المستوي الطرفين فاما ملما انتهى  
اي في مخرج مكروه وهذا ظاهر وفيها هنا كلام يراجع ثم الرمي عذر  
وان لم يعتاده قبل لا يلا او غيرها للحجاج او غيرهم باجرة او  
دونها **قوله** او عنه اي يستغل عن الرمي او عن البيت  
يسقى الناس كلامه كغيره يفيدان الرمي عذرا في الرمي كما في  
في البيت والسقي عذرا فيهما لان الغالب ان الرمي لا يحتاج  
اليه بالليل مجلا والسقي فان انعكس لا مر انعكس الحكم  
او احتاج

قوله فيجوز في كلامهم الخ  
قد تقرر من المحققين في عبارة  
التحفة ان ضربها وانما الوصف  
ما ذكرته من انه يجوز معناه  
من غير كراهة ولا يجوز  
معناه نفى الحال المستوي  
الطرفين فامله انتهى

او احتاج الراعي للمخبط او للرعي ليلا كان كالسقي **قوله** حدة العقبة  
اي يوم العيد وغيره عده مع ما بعده واحدا فالواجبات خمسة  
وزاد بعضهم معادسا على ضعيف وهذا الجمع بين الليل والنهار يعرف  
**قوله** ايام التشريق ايمان لم ينفر النفر ولا بشرطه والا فالرمي  
للاولين منها **قوله** مريد للنفسك فان اراده بعد المجاوزة هذا بقوله وانما  
فبقائه حيث اراده **قوله** كل من اراد وان لم يح ولم يعتد اصلا يجوز ذلك يعني التشريق  
**قوله** مطلقا او وطنة ولا **قوله** حايضا ولو متخيرة مع جواز  
نعلها له ومستحاضة في زمن نوبة حيضها وصاحب الجرح  
الذي لا يد من تلويث المسجد منه وفاقد الطهورين والحق  
على نفسا او يضع لونا اخر فلهذه تسقط الدم والا ثم وقد يسقط  
العذر الاثم لا الدم فيما اذا خرج عازما على العود قبل وصوله  
ما يتقرب وجوب الدم ثم تعذر العود ولو اثار الدم فتركه فجا  
خسة عشر يوما وتبين خروجها في وقت الطهر والخوف على ماله  
وتدركه بلا عذر ثلاثة اقسام لا دم ولا اثم وذلك في المسنون  
منه وفيمن بقي عليه شيء من اركان النفسك وفيمن خرج من عمران  
مكة للحاجة ثم طهر له السفر ثانيا عليها الاثم ولا دم اذا ترك  
الواجب بغير عذر عامدا كما غير عازم على العود ثم عاد قبل  
وصوله لما يستقر به الدم فالثما ما يلزم بتركه الاثم والدم  
وهو فيما عدا ما ذكر ولم اقل على من ضبط ذلك كذلك **قوله**

اي الاثم ذكره في آخر الفصل الذي  
هذا بقوله وانما  
يجوز ذلك يعني التشريق  
الاول بشرط ان يبيت  
الليلتين الاولتين  
الى اخر ما سيذكره  
مفطم في كتابه  
وهذا في بيان ما لا يلزم من الجرح  
ولذا اقول بعده وفاقده  
الطهورين فهو مفسد



عقبهما الى الطواف وركعتيه ثم عند الملتزم وان طال ولو بغير الوارد فيلصق  
بطنه وصدرة بما يبط البيت ويبسط يده اليمنى مما يلي الباب واليسرى الى  
الحجر الاسود ويضع خده الايمن او يمينه عليه ويقول اللهم البيت  
بيتك والعبد عبدك وابن عبدك وابن امك حملتني على ما سخرت  
لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى اعنتني  
على قضاء مناسكك فانا كنت رضى عنى فارد دعى رضى ولا فتن  
الا ان قبل ان تناء عن بيتك دارى ويبعد عنك من ارض هذا اوان  
انصا في ان اذنت لي غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راعيتك  
ولا عن بيتك اللهم فاصبني العاقبة في بدني والعصمة في ديني  
واحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع لي خيرى  
الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير ويتعلق باستار العكبة  
في تضرعه فاذا فرغ اتى زمزم فشرب منها متزودا ثم عاد الى  
الحجر الاسود فاستلمه وقبله ومضى **قوله** معذورا كعبادة او  
قضاء دين حال او زيارة صديق او شراء غير ما يتعلق بسفوه  
وصلاته جنازة ان كان في ذلك تعريض عن طريقه او طال مكثه اكثر  
من صلاة الجنازة باقل جزى ولا اعادة لمكث طال زمنه لا كراه  
او نحو غناء او نحو فاعلى **قوله** باسباب السفر كشرائه زاد وان  
احتاج الى تعريض اليه عن طريقه وطال مكثه ومن الحاجة رخص  
سعره وجودته وكثرة الرجل وان طال الا اذا فحش كمنص يوم  
وكان

نجمع

وكان يسير عليه الطواف بعد شدتها **قوله** او بصلاة جماعة ولو نافلة  
كاستسقاء **فصل في بعض سنن البيت والرمي وشروطه** **قوله** بفلس  
محرمة ظلمة اخر الليل والمراد هنا ان يصلى الصبح عقب الفجر من غير فاصلا  
**قوله** ليلا هذا المنقول عن الجمهور ومقابلته بعد الصبح وصحبه الحديث وجمع  
فلا يعاب بمحمل الاول اعلم من اراد التفريع قبل الفجر والثاني على ما اراده  
بعده وفي شرح المشكاة للشك كلام الاولين بعيد عن هذا الجمع ومنا بد  
للسنة الحرم وهو كما قال اذ هو في الحقيقة ترجيح للثاني وظاهر في الجمع  
ان كان يحشى من تاخيره الى الصبح ان يشغله الالتقاط عن وظايفه  
من المبادرة بالصلاة والوقوف بالمسحرة لقلعة الحصا مثلا النقط ليل  
والاخره ويرشد الى هذا الجمع قول النووي في ايضاحه تعليلا للاول  
لئلا يشغل به عن وظايفه بعد الصبح **قوله** ويريد اقليل احصاة  
او حصتين **قوله** وشوهد اى شاهده شيخ المحب الطبري القسطلاني  
امام المقام الا براهمي قبل المحب **قوله** ابتداء الرمي ان ابتداءه والى  
فعند ما ابتداءه منها **قوله** قبل نزوله اى لا لعذر والسنة ان يقف  
تحت الجمرة في بطن الوادي ويستقبل الجمرة هذا في يوم النحر والسنة في  
ايام التشريق ان يستقبل القبلة وتكون الجمرة عن يمينه ومنى خلف  
ظهره ومن حيث رماها اجزاءه ولو من اعلاها او خلفها حيث كان الرمي  
في المرمى كما اوضحته في غير هذا الموضع **قوله** تحية منى اى رمى جمره العقبة  
وهذا احد تسعة امور تميزت بها جمره العقبة عن غيرها من الجمار ثانيا



اختصاصه بيوم النحر **قوله** انه لا يوقف عندها بعد الرمي للدعاء  
 رابعها انها ترمى طحا استجبابا ومن نصف الليل جوازها خاصا يطلب  
 استقبالها بدون استقبال الكعبة يوم النحر سادسها يطلب رميها  
 في ايام التشريق مع جعلها عن يمينه سابعها انها ليس لها الا وجه  
 واحد للرمي ثامنها انها خارجة عن حد منى على الراجح فليست هي ولا  
 عقبتها من منى وان كان رميها تحية منى تاسعها التكبير في جرة  
 العقبة يوم النحر يكون مع الرمي وفي ايام التشريق يكون عقبه  
 كما يشعر به تعبير النور في المجموع ولا يباح هذا بالمحبة ونحوها  
 لتعقيب قال الله في المنحوم رواين علانا في شرحه لا يباح وهو جيد  
 اذ هو الوارد فيهما الخ وخالف الله ذلك في بعض كتبه فراجع الاول  
**قوله** الله اكبر ثلاثا النحر اقر هذا اكثر المتأخرين وقال في التحفة قضية  
 الاحاديث وكلامهم انه يقتصر مع كل على تكبيرة واحدة الخ وذكر في الايضاح  
 تكبيرا طويلا اقره البكري واعترضوه بانه لا يحسن التفريق بين  
 الحصيات لطوله **قوله** الى اخر الخ يبقى وقت الفضيلة الى الزوال  
 واختيارا الى اخر يوم النحر والجواز الى اخر ايام التشريق هذا هو المحقق من  
 اضطراب فيه **قوله** والخلق اى وقبله الذبح **قوله** لا اتباع رواه مسلم  
 وهو المعروف في المذهب لكن فيه ما يعارضه كما اوضحته فيما **قوله**  
 ليا الى ايام التشريق اى ان لم ينفر ولا بشرطه كما سيصرح به **قوله**  
 بالزوال في التحفة وجرم الراعي مجازة قبل الزوال كلاما ضعيفا وان  
 اعتمد

اعتمد الاسنوى وزعم انه المعروف مذهبنا وعليه فينبغي جوازه من  
 الفجر **قوله** بعد الزوال ليس بتقديم على صلاة الظهر ان اتسع الوقت  
**قوله** من اعلاها الى خلقها اما ان رمي الى المرمى فانه يصح اجماعا  
 وقد اشبهت الكلام على ذلك في بعض الفتاوى خلافا لما يوجهه كلامه  
 هنا كغيره **قوله** عدم الصارف احتراز عن قصد المرمى ليختبر بالرمي  
 اليه جودة رميه فقصد ذلك صارف عما اعتداده ولا يكفي  
 هذا عن قصد الجرة اذ المراد بقصد الجرة الاحتراز عما اذا قصد الرمي الذي  
 عليه لكن قصد رمي الشاخص مثلا الذي في المرمى فانه لا يكفي عند الله  
**قوله** بقينا حده الطبري بما بينه وبين اصل الجرة ثلاثة اذ ربح  
 وارتضاه من بعده **قوله** لا يقاؤه اى فلا يضر تدحرجه وخروجه  
 بعد الوقوع فيه **قوله** وقصد الجرة لا ينافيه قوله لا تشترط نية  
 لما قدمته انما من انه قد يقصد لا اختيارا وجودة رميه فيكون ح  
 صار **قوله** الى العلم اعتمد في كتيبه واقره عبد الرؤوف وفي شرح المنهاج  
 والتنبيه للخطيب هو الاقرب الى كلامهم وفي التحفة لو رمى اليه بقصد  
 الوقوع في المرمى وقد علمه فوقع فيه اجماعا لاجزاء قال عبد الرؤوف  
 ولا وجه انه لا يكفي وكون قصد العلم غير صارف ممنوع الخ وفي الاعاب  
 لو قيل يغتفر ذلك في عامي عذر بجهله جلة المرمى لم يعد الخ واعتمد  
 مرفى كتيبه الاجزاء قال لا العامة لا يقصدون بذلك الا فعل  
 الواجب والرمي الى المرمى وقد حصل فيه بفعل الرامي **قوله** ولو باقونا

لم يقصد نكاحا  
 محضاً



اى وان جعلت قصودا ونقصت مالىها وحرمة ربيها مع نقصها لا ينافي  
 الاجزاء **قوله** وذهب وقضة اى جرحها اذ نفسها لا يستحق جرحا **قوله** والنورة  
 المطبوخة اى جرحها قبل الطبخ فيكون وهذا فى نورة مكة ظاهر لانه جرح واما  
 المدينة النبوية فانما يحرق نورة فيها الحصص وصرحوا بانها لا يجزى وقيدة  
 الزيادة والجلبي بعد الطبخ وعليه فهو كجرح النورة **قوله** المدر يفتح الميم  
 والدار وهو الطين الشديد الصلب **قوله** والجص بكسر الجيم وفتحها خلافا  
 لمن انكر الفتح معرب لان الجيم والصاد لا يجتمعان فى كلمة عربية الا الصحيح  
 وهو القنديل **قوله** المنطبعة فيه كلام طويل فى الاول **قوله** بالرجل فيضع  
 الحصص بين اصابع رجله ويرمي بها ولا تكفى دحرجتها برجله وان جرح باليد  
 ولو جرح بها وقد رعى القوس وفتح ورجل تعين الاول او على الاخيرين  
 فقط فى التحفة الا قرب تعين الرجل ولو قد رعى القوس بالغ والرجل  
 فهو كالحكمة والمقلاع كالقوس على المعتمد **قوله** وسنخذه اى الرمي كثيرة  
 منها ان يرفع الذكر يده حال الرمي حتى يرمى تحت ابطنه وان يستقبل  
 القبلة فى ايام التشريق ويقف عند الاولتين بعد رميها قد رسوة  
 البقرة داعيا ذكر ان توفر خشوعه والا فادنى وقوف وان يكون  
 راجلا فى الاولين وراكبا فى الاخير وينفر عقبة ثم ينزل بالمحصب صلى  
 به صلى الله عليه وسلم بعد نقره الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 ورقدة رقدة ثم طواف للوداع وتوجه من الليلة الى المدينة **قوله**  
 الخذف هو ان تاخذ نحو نولة بين سبابتيك وقيل ان تضع طرف الابهام  
 على طرف

على طرف السبابة وفعله من باب ضرب ويكره الرمي على هيئة الخذف **قوله**  
 الباطل هو الفلج ويجزى بجرح ثقب لا ينقله الا بيده **قوله** والا حرم طليها  
 الموقوفة لفرشيم او المشتركة له وما فيه نفع له او للمصلين ويجرم ما شاك  
 فى كونه من اجزائه **قوله** وانا غسله اضطريرا فى ذلك كما بينته فيها **قوله**  
 من محل طاهر كذا شرع الا رشاد والعباب وقيدة فى التحفة بما اذا قرب  
 احتمال تخسسه **قوله** ومن جرح الخنزير اذا قدر المريض على ركوب دابة او ادى  
 بلا مشقة لا تخفى عادة ولا قرب محل الا دمي وجب عليه الرمي بنفسه ولا  
 يستتيب **قوله** لخد مرض بحث فى التحفة ضبطه بما يسقط القيام فى الغرض  
 بان ايسى من القدرة عليه فى الوقت ولا ينزى النائب بطروا عما المنيب  
 او جنونه بعد اذ لم يرمى عنه وهو باجزائيس **قوله** او جسر ولو جرح  
 بان يحبس فيقود لصغير حتى يبلغ خلاق محبوس بدين بقدر رعي زمانه **قوله**  
 ان يستتيب اى فى الوقت ولو باجرة مثل فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فالابن  
 الحال قضيه انه لا يستتيب فى رمي ايام التشريق الا بعد زوال يوم فيوم  
 وشرط النائب ان يكون سكلقا ولو سفيها لا مميذا الا باذا ولية **قوله**  
 من يرمى عنه وان كان حلالا **قوله** ايسراى ظنا بعرفته نفسه او باخبار عدل  
 رواية عارف بالطب امتداد المانع الى ايام التشريق **قوله** رعى  
 نفسه المدار على ان لا يرمى النائب عن المنيب قبل الرمي عن نفسه جميع الجوار  
 الثلاث وانا تقدمت الانابة عن الرمي عن نفسه فما افهمه كلامه من خلاف  
 غير مراد ومحل ذلك ان دخل وقت رمي النائب فلو رمى النائب عن المنيب



المحدثين الاولين في ايام التشرية عن اولها في زوال الشمس رمى عن نفسه  
 الثلاث في الثالثة عن المنيب ولوانا به جماعة استقرب في التحفة لزوم الترتيب  
 بينهم بان لا يرمى عن الثاني الا بعد استكمال الرمي عن الاول ولورمي المنيب  
 فزال عذر المستقرب والوقت باق لم تفرغه اعادته واعقد الشئ في كنفه جواز  
 الاستنابة فيه للمعذور ولولا اجرة عين وخالفه رمي شرطي النماذج والوجه  
 لكن كلامه في شرح الايضاح يميل اليه **قوله** كاداء الرمي في تاخير لا تقديم **قوله**  
 كالوقوف بعد فواته بطلوع فجر يوم النحر لا يصح الا بقاءه بقضاء بعده فلا تدارك  
 فيه واذا قلنا بفوات وقت الرمي كل يوم بغروب شمس او بطلوع الفجر الذي يليه  
 مثله لقلنا انه لا يتدارك بعد ذلك بل يتقرر منه كالوقوف المذكور **قوله**  
 بوقت محدود وهو ايام التشرية والقضاء ليس كذلك بل وظيفة العمر **قوله**  
 ورمي يوم التدارك اى ان دخل وقته ولا جاز الرمي للمتدارك قبل الزوال  
 وفي الليل كما سيمر به وج فالترتيب واقع في ضرورة **قوله** وقع على  
 المتروك اى وان نوى رمي يومه فعني وجوب الترتيب بعد دخول وقت  
 رمي اليوم الذي رمى فيه ان ذلك باعتبار الوقوع اى لا يقع الا كذلك وان  
 قصد غيره **قوله** عن يومه لعدم وجود الترتيب ويقع عن امس **قوله**  
 جاز لكن الافضل التاخير الى الثاني **قوله** بشرط ان يبني ببنائهم ما ذكره  
 فبعد از انفر الاول ثمانية شروط لكن ثلاثة منها تدخل في غيرها فنعود  
 الى خمسة ان ينفر في اليوم الثاني من ايام التشرية وان يكون بعد الزوال  
 وبعد الرمي جميعه حتى لو بقيت عليه حصان من جمرة العقبة امتنع نفره  
 وان يكون

وان يكون النافر قد بات الليليتين قبله او تركها العذر وان ينوى  
 النفر وان تكون نية النفر مقارنة له لكن هذا يعني عند اشتراط  
 نيته لا فيما قصد الشئ مقترنا بفعله فقول التحفة مقارنة له للايضاح  
 وان يكون نفره قبل غروب الشمس وهذا يعني عند او الشرط وان لا يكون  
 في عمره العود الى البيت وهذا يعني عند ذكر النفر في التحفة لانه مع عدم  
 العود لا يسمى نفرا واذا بنى الحال من الاول والسادس ان من وصل لجمرة  
 العقبة ليرمي بها فخرج خارج اذ ليست هي ولا عقبتها من منى كما تقدم  
 فاذا رماها تعين عليه الرجوع الى حرم منى ليكون نفره بعد استكمال الرمي  
 فتنبه له فانه مما يغفل عنه انتهى وذكر في شرح قول الايضاح اذا نفر من  
 منى في اليوم الثاني او الثالث انصرف من جمرة العقبة راكبا كما هو مانعه  
 لا يعكر على ذلك ما قدمناه من انه اذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه  
 بعد رمي جمرة العقبة ان يعود الى حرم منى ثم ينفر ليعرفه لا مكان  
 حمل كلامه على ذلك بالنسبة الى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو  
 اى كما هو راكب فتأمل انتهى وبينت في الاول ما يؤيده فراجع **قوله**  
 لم يسقط اهلا نافر قبل الزوال او بعده وقبل الرمي ولو لمصلحة واحدة  
 ولم يعد في رمي ثانيا قبل الغروب **قوله** على ما في اصل الروضة هو عمد  
 الشئ وشيخه في المعنى واعتمد رتبة الشيخ في الاستنى والفرار المنع  
**قوله** ومناسك الندوى اضطربت في نسخته والنقل عنه كما بينته فيهما  
 فراجع **فصل الحج تحلان قوله** انقطاع الدم وبه محل الصوم

صوابه  
 من الثالث  
 اذا اورد احد  
 له في ذلك



والطلاق وبالثاني سائر المحرمات **قوله** غالباً ولا يفقد بطول لعدم اشتراط  
المولات في اعمالها وذهب البلقيني الى انه لو قدم حلق الركن على الاخرين  
ارسقط عما لا شعر برأسه كان له حلق شعر بقية البدن نصار للمح  
ثلاث تحلللات اول وهما الحلق ويجلب حلق شعور البدن المحرمة واعتمد  
الشعر في المنع ومختصراً بوضوح وابن علان في شرحه هو جرم في التحفة  
والا يعار على عدم حلا زالة شعر البدن الا بعد فعل اثنين من الثلاث  
وهو الذي يظهر اعتماده وقال الزركشي وتبعه عبد الرؤوف وابن الجال  
ان اباحة حلق غير الرأس لدخول وقت حلقه مع حلق الرأس جملة  
واحدة كما حرماً بالاحرام كذلك فليس باب التحلل فتجوز ازالته قبل الرأس  
وبعده ومعه ورده في المنع **قوله** الطيب والدهن واللبس **قوله**  
وتأخير الوطئ قال الشافعي في المنع ومروان علان المناسب للتعبير  
بلايسن الوطئ لا يسو عدم الوطئ لانه يحتاج لدليل انتم في الاول  
هنا كلام طويل **فصل في وجوب اداء النكاح** **قوله** واشد عناية فقد  
ضبط رضي الله عنه من خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة الى  
ان تحلل كما حدث في صحيح مسلم في حديثه الطويل في حجة صلى الله  
عليه وسلم **قوله** اختاره او لا ذكر وهذا جمعا بين الاحاديث  
المتنافية في حجة صلى الله عليه وسلم فكان او لا مفرداً ثم ادخل  
العمرة على الحج خصوصية له وعليها تنزل احاديث الافراد والقولان  
ومن روى التمتع اراد الغرض وهو لا تنقاع ولا ارتفاق لانه ارتفق  
بافعال

بافعال العمرة باندرجها في افعال الحج وقد افرد الكلام على حجة جماعة  
منهم الطحاوي والحنفي في اكثر من الف ورقة **قوله** لا كراهة بينت فيما  
نهيه صلى الله عليه وسلم عن التمتع والقران وفيه ما يكرهها **قوله**  
دليل النقص هو ترك الميقات ونزع لا جبرين اذعه ايجاب الصوم عند  
الحج عنده ومن ادلة تفضيله عليه مواظبة الخلفاء الراشدين  
عليه السلام **قوله** في سفة الحج اي ما بقي من  
شهر ذي الحجة ومن صورته فراد الفاضل ما لو اعتمد قبل اشهر الحج  
الحج من عامه لكنه مفضل بالنسبة للاتيان بالعمرة بعد الحج فيما  
بقي من ذي الحجة ويسمى ذلك تمهها ايضا **قوله** وهذا الطواف اعظم  
افعال العمرة **قوله** ذي الحدي والصوم عند فقده **قوله** يسمى  
حاضراً وعليه فمطلق المصنف من بينه وبين الحرم دون مسافة  
القصور للايضاح لدخولهم في حاضري الحرم **قوله** ولما مر به لان  
اقرب المواقيت العامة لا هليها ولمن من علمها يلزم وقرن وذات  
عرق على مرحلتين واما من كان ادونها الى مكة فهو انما يرجع ميقاتاً  
خاصاً بمن توطن ثمه وليس عاقلاً لمن مر به ومن كان على مرحلتين  
من الحرم في غير طريق المواقيت الثلاثة فهو وان لم يرجع ميقاتاً خاصاً  
لكنه يرجع مسافة اقل المواقيت قال ابن الجار الله السلامة من  
حاضري المسجد الحرام قطعاً **قوله** ولغريب توطن الحرم بالفعل  
لا الشية حالة الاحرام بالعمرة لا بعده **قوله** ولو بعد فراغ العمرة

صوابه عنه



متعلق بالاسيطان اى انه نومي في حال غشوة ان يتوطن مكة بعد فراغ العمرة  
فلا يكون من حاضريه لان التوطن لا يحصل الا بفعله عند لا حرام لا  
ينبتة عنده بعده ولا بفعله بعده ويصح ان يكون قوله ولو بعد  
الحج قيد القول ناويا الاسيطان وهذا قدب لظواهر عبارته لكن  
حمله على الاول لما بينته في الاول **قوله** لا يحصل بمجرد النية  
ضبطوه هنا بالاسيطان في الجمعة وقالوا فيها هو الذي لا  
يطلع من شتاء ولا صيفا الا الحاجة فيؤخذ منه انه لا بد من  
الاقامة بمكة او قربها بحيث يفيض عليه شتاء وصيف ولم يخرج  
فيها الا الحاجة مع قصد عدم الخروج لغير حاجة فيما بقي من عمره  
هذا ما ظهر لي من كلامهم هنا فغير المتوطن يلزمه دم المتنع  
والقران وان احرم من مكة والمتوطن ليس عليه دمها وان  
اقام مدة طويلة في موضع بعيد عن الحرم ومن له مسكنان  
قريب وبعيد عن الحرم اعتبر ما مقامه به اكثر ثم  
ما به اهله وما له اياما اكثر ثم ما به اهله كذلك ثم ما به  
ما له كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما احرم  
منه ولو كرر العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه لا يتكرر عليه  
الدم **قوله** من ميقات بلده ليس يقيد بل لو احرم دونه  
كان متمتعاً ويلزمه مع دم الجاوزة ان استاء بها دم  
التمتع **قوله** وان كان اي المتمتع فيهما اي الحج والعمرة فيلزم  
الدم

الدم على المعتقد ان اذن له المستأجر ان في التمتع فالدم عليهما  
نصفان ولا فعلى الاجير **قوله** بتأثيرها الحج اي ولو في صورتها  
وقوع الاحرام بها قبل اشهر الحج **قوله** في وقت امكانه اي الحج يعني  
انهم كانوا لا يأتون بالعمرة في الوقت الذي يمكن فيه الحج بل كانوا  
يعيدون الاثنياء بها في وقت الحج من افجر الفجر فوالا رضى وكانوا  
يجعلون صفر من الحرم ولا يجعلون المحرم منها لئلا تتوالى  
عليهم ثلاثة حرم فيضيق عليهم ما اعتادوه من اغارة بعضهم  
على بعض وكانوا يقولون كما في الصحيحين **قوله** اذا برا  
بفتح الموحدة والراء بسنونة ودونى وفتح الدال الميم ملة والموحدة  
الحجر الذي يكون في ظهير الابل من اسطكاك الاقتاب وعفا  
الا ترى ذهب اندسير الحاج من الطريق بهبوب الرياح وغيرها  
وانسلي صفر حلت العمرة لمن اعتقد **قوله** لمسقة الخراساني  
على افاقي قدم قبل عرفة بزمن يطول كما وابل شوال فانه  
ان جاوز الميقات اثم ولزمه دم وان احرم بالحج شق عليه  
لطول الزمن فدخل في العمرة ليخرج منها ويحل ثم يحرم بالحج  
فوقته **قوله** ميقات عمرته الذي احرم منه بها احراما  
جائزا كان لم يرد الا قبيل دخول الحرم فيكفيه العود  
اليه او الى مثل مسافته **قوله** ميقات احراما والى مثلين  
من مكة والحرم وان لم يكن ذلك ميقاتا **قوله** قبل تلبسه الحج



ولرخصة من طواف القدوم لا استلام الحجر وتقبيله فيكفيه العود  
بعده **قوله** بالقياس من الحج يجامع الترفد بربح ميقات أحد النسكين  
**قوله** إلى الميقات أي بعد دخول مكة لا قبله ويجزى هذا التفصيل  
السابق في المتمتع ولو أحرمت بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع قبل  
تلبسه بشئ فاحرم بالحج لزمه دم للمتمتع لا للقرآن كما بينته في  
الأول وفي التحفة للقرآن لا للمتمتع **قوله** ونسك آخر أي غير الوقوف  
وظاهره ولو رخص خطوة من القدوم كالمتمتع واستوجبه في الفتح و  
مرضع من الأعياب واقتضاه الاستنى واقتضى الأيضاح والروخ ولا  
رئسا دفع العود وان طاف وسعى ما لم يقف بعرفة واعتقده في الأمداد  
وموضع من الأعياب وما لا يلزم من شرح الأيضاح والشئ في المنع و  
بين المتمتع والقرآن **فصل في دم الترتيب والتقديس** سيا في معانيها  
في كلامه **قوله** المتمتع أي والفوات وناذر نحو المشرك الحلف إذا خلفه  
ولا جبر المخالف لما استوجبه كقرا في فرد ولم يعد لا حرام العمرة إلى  
الميقات وكنتم فقرن ولم يعد كالأفعال أو فرد ولم يعد للميقات  
وكأحرار من ديرة أهله أو من شوال أو ما شيا في الف وترى الحج  
بين الليل والنهار بعرفة وركعتي الطواف على الضعيف الغائب بوجوبها  
فخذ كلها دما ترتيب وتقدير **قوله** بمزدلفة أو منى وطواف  
الوداع إذا قلنا بالبراج أنها واجبة ولم يكن مغذورا بما يسقط  
وجوبها مما سبق **قوله** سبع بدنة وإن أراد ما لكها بيع بقية  
الأسباع

الأسباع أو بعض الشراك في يدي الحج وبعضهم لا ضحية وهذا جار في  
كل شاة واجبة أجزأ الصيد فلا تجزى البدنة عن الشاة **قوله** بالحج  
هو الموجب حقيقة والفراغ من العمرة سبب للوجوب بشرطه وأطلت  
فلا ولا في ذلك بما لم أقن على من سبقني إليه وبينت أنه لا حرام بالحج  
لعمرة لم دخل في الوجوب أيضا وإن لم يستبها عليه **قوله** بسببين  
كدها المتمتع إما من كان يصوم فلا يجزئها إلا بعد الإحرام بالحج كما  
سيصح به ونظيره الإيمان **قوله** بموضعه بينت في الأول أن المفهوم لا يصح تقديمها على أحد  
من كلاهما أنه المحرم فلا يلزم من وجده خارجه وإن قرب لكن في التحفة **سببها**  
القياس أن يلحق بموضعه هنا ما كان على دون مرحلتين منه قال ولم  
أر من تعرض له انتهى وقال ابن الجار الأقيس المراد به محل ذبحه وهو  
الحرم وما حوله في حد الغوث أن يجوز وجوده فيه أو حد القريبات  
تبقينه كما في التمسح **قوله** بأكثر الحج وإن قلت الزيادة نظير ما ستر  
في التمسح **قوله** أو غاب الحج في المنع هذا المراد مطلق الغيبة أو إلى  
مسافة القصر نظير ما قالوه في قسم الصدقات فيه نظر والقياس غير  
بعيد وجزم به مروان علان في شرح الأيضاح وقال ابن الجار  
في شرحه ولو إلى دون مسافة القصر الحج وفي الأعياب هو ظاهر  
كلامه **قوله** أو احتاج الحج ذكر في التحفة ما يفيد أنه لا بد أن يفضل  
عن نحر طيسر ومسكن وخادم بتفصيلها المذكور في الكفارة العمر الغالب  
وقت الأداة لا الوجوب ولا يجزئ الصوم إن وجد من يقرضه قبل











الرداء **قوله** بدونه كانا الصقما بنحو صمغ **قوله** خلىها اى طرف  
ردائه وكذلك لا زار فلو زره بشوكة او خاطه حرم ولزمته  
الفدية **قوله** من الوجه اى اليسير الذى لا يتاى ستر جميع الرأس  
الأم لا عورة من الحرة تحجب المحافظة على ستره **قوله** والامة  
عنده وكلام الاسنى والغرر يميل اليه وخالفه فى المعنى وم  
فى كنبه وكتب عليه السيد عمر النخعي لان راسها ليس بعورة  
**قوله** بافتبارها فى البكرى لو قصرت بان لم تحكم وضع الخشبة  
بحيث يخاف معها عادة سقوط الثوب على وجهيها فسقطت  
انمت ولزمتها الفدية وان رفعتها حال **قوله** ليلدين اى  
الكف والاصابع حلى **قوله** بغيرها اى سا ترا الكف والقفا  
فلمها ان تلقى على يديها خرقه وان تعقدوها وكذا الرجل فى اللق  
ولا تيسدها خلافا للمنه وفى الخفة والاياعاب ما يظهر منه  
العقب وروى لا صابع من الذكر يحل مطلقا وما ستر احدها  
يحل مع فقد النعلين وكلامه فغيرها ككلام غيره يفيد انه  
عند فقد النعلين انما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما  
وان استتر وروى لا صابع والعقب ثم ما جوز عند فقد  
النعلين وظاهر كلامهم جوازه وان لم يحتج اليه وجوب  
عليه ابن زياد وقال فلا مواد والنماية هه بعد بل لا وجب  
عده الا الحاجة كخشبة تنحس رجله او نحو برد او خراكون  
الحفا

الحفا غير لا يقرب وفى فتح الجواد لا بد من ادنى حاجة واذا وجد  
النعلين لزمه نزع ما جوز لفقدها والا اثم ولزمتها الفدية  
واضطرب كلامهم فى المشكل وينت الراجح منه فيها **قوله** كان  
الكلام اى فى غير العود **قوله** او مكسورة بفتح الميم اى المراد  
ما لا يصح السجود عليه **قوله** وقيل بفتح البدن يمكن ان يستدل  
له بقوله صلى الله عليه وسلم فى الميت ولا تمسوه طيبا **قوله**  
فما هذه اللفظة لم اجدها فى غير كلامه وذكرته فى الاول وترددا  
طويلا فى محرزها **قوله** وورس نبات اصفر طيب الرائحة  
ينبت باليمن يصنع به **قوله** ونرجس يندون مفتوحة فضاء  
ساكنة فحجم مكسورة فسيى مهملة **قوله** فارسى بفتح الراء  
وهو الضيم ان والا فصح الضومران ثبت بترى وقال ابن يونس  
المريسي ومثله سائر الواح ان كاتر طيبة كالمختور النيام  
اذ هو كل نبت طيب الرائحة فلو حذف الفارسى لم **قوله** الكاذب  
بالذال المهملة ولوا بسا ان كان اذا رثى بالماء ظهر رمية ومثله  
الفاغية **قوله** ونيلوفر ضرب من الرياحين ينبت فى المياه  
الراكدة بارد رطب ويسمى جرد العروس وفائق النخل **قوله**  
وبنفير بموحدة مفتوحة او مكسورة فندون مفتوحة فضاء  
ساكنة فمهملة مفتوحة فحجم **قوله** ويا اى اطال الكلام  
عليه التمه فى حاشية فتح الجواد وذكر ما يفيد انه من الزهور



قال انه من اعظم انواع الازهار راحية قال وهو زهر اكثر من كثير من الازهار  
 التي هي طيب اتفاقا الخ وصرح الشيخ بجي مجيب بن قاسم الحلبي بان البدان نوع  
 من الزهور والراجح ان البدان نفسه طيب وان دهنه ان كان منشوشا  
 امر مخلوطا بطيب طيب ولا فلا وفي حاشية فتح الجواد للشه ما ملخصه ا  
 النازل من البدان اما مستقطر بالكييفية المعروفة وهذا طيب واما  
 معصور بلا استقطار وهذا لا بد من اغلاظه مع طيب اخر واما دهنه  
 الخارج عنه وهذا الشيرج متلا فان القى في البدان او غيره حتى اختلط  
 ١ واغلى معه فهو طيب وان القى مع سمسمة حتى تروح به ثم عطر السمس  
 كان شيرجه غير طيب لان اختلط اجزائه باجزاء السمس لطول  
 اختلاط سمسمة به حتى صار كالشيء الواحد واغلى معه فالشيرج  
 طيب وهذه مخالطة صيرت ما كالجرم الواحد **قوله** الا بازير  
 الطيبته كبر الحلب والمصطكي والدارجيني والعفص والقرقاف وفي المني  
 يتردد النظر في الجاور واكثر الناس يعدونه طيبا انهم ومنهم الا بازير  
 سائر ازهار البوادي التي لا تستنبت قصدا للتطيب بها وهن تبت  
 يشبه البعيثوان ولا ذخر والخزام وغيرها والبعيثوان طيب  
 لانه يستنبت قصدا **قوله** استهلك الخزامى كماء ورد قليل انحق  
 في ماء **قوله** لو لم لو اختلط الطيب بنجس غير معفو عنه ففسل وبقي  
 ريح عسرواله فان كان للنجس عفو عنه او للطيب لم يعفو عنه  
 وان شك عفو عنه ولو اصابه من الطيب ما لا يدركه الطرف فان  
 ظهرت

كالشيرج

ظهرت له راحية وجب غسله فورا والام يضر **قوله** مطلقا هذا مخالف  
 لتعبير الامعة بل والتعبير في بقية كتبهم قد اطلقوا ضرر الريح الا اذا كان  
 خفيا لا يضر برش الماء فان اراد بمطلقا انه يضر وان لم يضر طعمه بالرش  
 فهو مخالف للكلامهم كما بينته فيما بل قال عبد الروؤف ظاهر كلامهم انه  
 لو ظهر بالرش الطعم دون ريحه لا يضر الخ وان كان مراده عدم تاتي  
 ظهور الطبع بعد خفائه في حيث كان موجودا كان ظاهرا وحيث لا فلا فهو  
 قريب مما مله **قوله** مما شرته على الوجه المعتاد هذا اذا لم يستعمله  
 في باطن بدنه باكل او سحوط او حقنة ولا ضررا لم يعتد ذلك في الاعداد  
 فلا يضر نحو اكله الا اذا تجرد شيئا من اكله ومثلي الطيب بلبوسه او ظاهرا  
 بدنه لا يضر الا اذا علق به عين الطيب ثم الذي فهمه الفقهاء من كلامهم  
 ان الاعتقاد في التطيب ينقسم على اربعة اقسام ما اعتيد التطيب به  
 بالتبخير كالعود فيجوز ان وصل اليه عين الدخان في ثوبه او بدنه لا حمله  
 وما اعتيد التطيب به باستهلاك عينه بصبه على بدنه او ثوبه او بغيرها  
 فيه كماء الورد فلا يضر حمله ولا شمه وما اعتيد التطيب به بوضع انفة  
 عليه او وضعه على انفته كسائر الرابحين فلا يضر حمله في بدنه وثوبه  
 وان كان يجدر ريحه وما اعتيد التطيب به بحمله كالمسك فيجوز حمله  
 في بدنه او ثوبه فان شوه بخرقه ثم حمله في ثوبه او بدنه لم يضر وان كان  
 مفتوحا ولو يسيرا ضرا لا ان كان لمجرد النقل ولم يشوه في ثوبه وقصر  
 الزمن بحيث لا يعد في العرق متطيبا قطعاً فلا يضر **قوله** مشى طيب



اسرجلوسه او وقوفه او نومه ولو بلا حائل لكنه مكروه **قوله** وعود رجليه  
 الخ من غير ان يعقب به عين الدخان كما سبق **قوله** بفتح الدال مصدر **قوله**  
 وشمع اي اذا ضم الى الشحم والافال شمع وحده ليس بدهن ان لم يحصل له  
 تخمية الشعر وتزيينه **قوله** المحرم اشعث الخ اطبق الفقهاء على  
 ذكره ولم اقف عليه كذلك في كتب الحديث كما اوضحته في الاول فاما ان  
 يكون ذلك رواية او بالمعنى واخرج البيهقي ان الله يباهي باهل عرفات  
 اهل السماء فيقول انظروا عبادي جاؤوا في شعنا غبرا ومما وقفت عليه  
 الحاج الشعث الثقل والشعث تلبس الرأس المغبر والثقل الكربة الراحة  
**قوله** ارشافه اراد به الجواب عن قول الاسنوي لا دليل فيه لانه اخبار  
 عن حال المحرم اذ لو حرم للنهي لحرم ازالة الشعث والغبار فيحتاج التحريم  
 الى دليل واجابوا بان عدم تحريم ما ذكره للاجماع وحملهم على هذا التاويل  
 اق حمله على مجرد الاخبار يخرج كلام الشارع عن الفائدة **قوله**  
 ونحو السارب مبتدأ خبره متعلق قوله كالرأس واختلف المتأخرون فيما  
 عدوا شعر الرأس واللحية من بقية شعور الوجه على اراء الحاق جميع شعوره  
 بهما وعليه شيخ الاسلام في كتبه وم ر في شروحه على المنهاج والبهجة  
 والدجبة اخراج شعر الجبهة والخذ وعليه الشافعي في التحفة وشروحه لا خلاف  
 اخراج ساير ما لم يتصل باللحية وعليه الخطيب في المغني والاقناع اخرج  
 شعر الجبهة والخذ ولا نف عليه اوفيه وعليه النجاشي وعبد الرؤف وهو الاقرب  
 من حيث المدرك لا يحرم غير الرأس واللحية وهذا اقرب للمنقول كما  
 اوضحته

وذهب مالك  
 الى ان الشعر  
 من الرأس  
 واللحية  
 من بقية  
 شعور الوجه  
 على اراء  
 الحاق جميع  
 شعوره  
 بهما

اوضحته في الاول وفيه سعة **قوله** فيما ذكرنا من تحريم دهنها بكل  
 دهن **قوله** ذقن بفتحات بجمع اللحيين والمراد بالامرد هنا ما لا  
 شعر بذقنه وان فات او ان طلوع لحيته وان لم يسم امرد في النظر  
**قوله** لا انتفاء للمعنى الخ هو تزيين الشعر وتزيينه المتأففين لغير شعف  
 اغبر **قوله** الشعر بفتح العين فيجمع على شعور كقلس وفلس وبفتها  
 يجمع على اشعار كسبب واسباب وهو ذكر الواحد شعرة وانما جمع  
 الشعر تشبيها لاسم الجنس بالمفرد **قوله** غيره ولو زال بواسطة حلق الرجل  
 او غيره على المعتمد **قوله** الا زالة حتى يشرب دواء منيل مع العلم بكونه منيلا  
 والتعمد يخرج بها شق الشعر نصفين من غير ازالة فلا شئ فيه **قوله**  
 وتاذي ولو اذني تاذ **قوله** او طال اي شعر حاجبه او راسه **قوله**  
 المؤذي اي وما لا يئتي قطع المنكسر لانه كما في البكري وابن علان وقال  
 ابن الجال الا قرب منها تجب القدية لان الاذي من غيره لا منه قال في رايته في  
 المنج مال اليه وبعبارة النهاية تغريمه ايضا **قوله** مقدمات الجماع كال  
 المفاخذة والقبلة **قوله** في مفاضة اي الصاق البشرة وهي ظاهر الجلد  
 بالبشرة **قوله** بشهوة وهي اشتياق النفس الى الشئ وينبغي ان يتنبه  
 لذلك من ينج بحليلته فني وصلت بشرته لبشرتها بشهوة اثم ولزمت  
 القدية وان لم ينزل **قوله** المذكورة اي من اول المحرمات الى هنا وهي ثمانية  
 دماء **قوله** تخيير مقابل الترتيب فيجوز العدول الى البدل الا في كلام  
 المصنف مع قدرته عليه **قوله** ولو شعرة وتجب فيها قدية كاملة حيث

ما ذكرنا من تحريم دهنها بكل دهن



كانت مما يقصد بهما التزيين وبينت فيهما ان الخطيب كان يحضره رسم وبعد  
موت والده اداء الحق والده ولما قال م رجب في هذه الشعرة الواحدة  
او بعض الفدية الكاملة قال الخطيب من قال ذلك فقال انا قلته فثنى  
الخطيب جاعده وقام من اوقاف حرم درسك يا محمد منذ جاءت ال  
ثانية وما كان قيامه لغلطه اذ هذا المقرر في كتب الخطيب بل للثانية  
**قوله** عالما اي بالاحرام والتحريم او قصر في التعلم وظاهر الامداد والنهاية  
انما يعذر من عذر يحيى له وفي الايعاب ظاهرا كلامهم انه لا فرق بين من  
يعذر بجهله وغيره وقد يوجد بان من شأن هذا ان يفتي على العوام  
ثم ايدوه ونظر فيما خالفه كما بينته في الاول ونحوه المنع ومعنى القبول  
وعده بالنسبة لوجوب التعزير وانتقائه واما بالنسبة للفقارة فالعبرة  
بما في نفس الامر وفي بعض نسخ المنع الوجه ان التفصيل يأتي ايضا في الكفارة قال  
ابن الجال وضيع شرح المختصر لعبد الرؤف يؤيد هذه النسخة التي  
فيها الزيادة الخ **قوله** او يكون الممسوس الخ هذان القيدان مختصان  
بالطيب **قوله** شرموعة هي المعروفة بالبابون **قوله** لا يستبرك الكبش وهو  
الخ تقدم ما فيه وفي الاول كلام فيه **قوله** عن ازاراي وللعلاج جزع ازار  
بانا لم يجده ووجد سراويل لا يتا في الا تزارب لصغره او لثقله خيطة  
او لحوق الخلق عن القافلة **قوله** لبس سراويل وان امكن فتقه واتخاذ  
ازارته على الاصح نعم ان امكن الا تزارب مع بقائه على هيئته وجب  
ولو قد رعى ان يستبدل بالسراويل ازارا واستوت قيمتهما وجب ان  
لم يمس

ر لانه  
طويل

لم يمس زمن تبدو فيه عورته **قوله** ارتدا بالقيصر ومثل السراويل  
الذي لا يتا في الا تزارب على هيئته قيد كذلك **قوله** ولا هبته  
وان كان الواهب اصلا او فرعاً **قوله** ولا اندرجت ظاهره لا فرق بين  
كونها قبل الجماع او بعده وجرد عليه في الايعاب وجزم به عبد الرؤف  
في شرح المختصر وقال في حاشيته على شرح الدماء قيده جهده المتأخرين  
بما اذا كانت قبل الجماع ولا فرق بين قصر الزمن ونسبة تلك المقدمات  
الى الجماع او لا وهو للعقد ولو كرر نحو القبلة فان اتحاد المكان والزمان  
لم تجب الاشاة والا تعذر **قوله** عقد النكاح هذا مما فيه الائم ولا فدية  
وقد قسمت فيهما محرمات الاحرام على اربعة اقسام ما يباح للمحاجة  
ولا شيء فيه من دم ولا حرمة وما فيه الائم ولا فدية وعكسه وما فيه  
الائم والفدية ثم فصلته بما تنبغي مراجعته **قوله** اذا ارسل الصيد  
الخ اما اذا امسكه حتى تلقا او تلفه فتجب فيه الفدية مع الائم **قوله**  
غيره الصيد مفعول المصدر الذي هو القتل وهو مضاف الى  
فاعله الذي هو غيره فاذا تسبب المحرم في قتل غيره الصيد كان  
امسكه فقتله محرم اخر كان الجزاء على القاتل مع الائم وكان على  
الممسك الائم فقط باعتبار قرار الجزاء والا فالتمسك ضامن  
ايضا لتسببه في قتله فراجع الاول **قوله** ثلثة اظفار او جزا  
من ثلاث وان قل ومثله الشعر **قوله** وياثم الخ الخ الخ  
غيره المحرم ولو اجتمع ثلثة في حلق رأس محرم او بعضه فافرم

وهو السراويل  
حكم الخ  
التمسك  
فانظر هذا  
مع ما قال  
المحقق في  
الدرر السنية  
بالباب  
ام المسك  
خلا فيه



احدثهم فسطط من الشاة وصام الثاني واطعم الثالث جاز **قوله** حيث اطاق  
 الله اى ولم يمتنع بان اقر الى القوسكت **قوله** من نار اى واطاق الامتناع من  
 نار وصلت الى شعره بان قدر على دفعها عنه ولم يفعل **قوله** فان لم يطلق  
 الحمار لكونه مكرها عليه او نايما او مغمى عليه او مجنونا او جيبا لا يميز  
 فالقد يفتى على الخالق **قوله** مطا بئنه وليس له اخراجها عن الخالق بل لا  
 اذنه ولو امر حلالا حلالا او محرم محرما او حلالا محرما او بالعكس  
 مخلوق شعده محرم نايما فالقدية على الخالق ان عرف الخالق ان جعل او كان  
 مكرها او عجبا يعقده طاعة امره فعلى الامر والمكره بكسر الراء فان  
 كانا المخلوق غير محرم او دخل وقت تحلله فلا قدية على احد **قوله**  
 انواع اى الاستيلاء والاستمتاع فالاول حلق الشعر وازالة الظفر  
 واتلاف الصيد والباقى استمتاع **قوله** ولا يتداخل فداوها اى  
 هذه الانواع مع اختلافها كالخلق والبشر والخلق والقائم فانها وان  
 اتحدت في الاستيلاء اختلفت في النوع وكذلك اللبس والطيب  
 شرط تعدد القديم في اختلاف نوع الاستمتاع تعدد الفعل  
 كما سيأتى في كلامه **قوله** با صنف متعلق بكل من تطيبه ولبسه  
**قوله** مرتين فاكثر مع اتحاد الزمان والمكان الخ فالأخى قيد  
 في هذا ايضا ولا يقدر في التوالى طول الزمان في لبس القميص  
 بعضها فوق بعض وتكوير العمامة فالمراد بالاتحاد وقوع الفعلين  
 على التوالى المعتاد لا الاتحاد الحقيقي **قوله** واتحد الزمان اتحاد

المكان

المكان ان يكون المكان الثاني ينسب للاول بحرفا قالوا في شرويع الايضاح  
 لا يبعد ضبط العرف في ذلك بما لو ابتداء الاذان ما شيا فانه يجزى ما لم يبعد  
 عن مكانه لا ابتداء بحيث لا يسمع الاخر من سماع الاول ومحل ما ذكر في  
 غير تكرار الجماع اما هو فمكره تنعده بدم القدية وان اتحد ما ذكر  
 ان قضى وطره في كل جماع ولا فالى ان يقضيه **قوله** ولم يتخلل بينهما  
 تكفير اربيس الفعلين فان تخلل تعددت وان اتحد الزمان والمكان  
 ونوى بالقدية الماضى والمستقبل وقال الشافعى حيث لم يتخلل  
 تكفير لا تتعدد القدية وان اختلف الزمان والمكان وفيه فتحة است  
 اجيز تقليده قال ابن الملقن في شرح القنينة المسر غنية البنية  
 صحح القديم الشيخ في منسك له صغير كما افاده المحج الطبرى والجبل  
 وقطع به البند نجي وقال سواء اتحد سببهما او اختلفت ما لم  
 يكفر عن الاول وقال المحج الطبرى هذا لا يصلح للناس خصوصا  
 في سائر الاسرافات تشق ملازمته وبحيثاج الى الزلة انتهى  
 وفي الروضة ان قلنا بالجديد فيجوز ما سبب واحد بان تطيب او  
 لبس مرارا لم يضر واحد فوجهان اصحهما التعدد انتهى وذكر نحوه  
 الراغب في الشرح ومقابلته يجوز تقليده ان شاء الله تعالى  
 والمالكية اوسع دائرة من غيره في عدم تعدد القدية فقد رأت  
 في منسك الخطاب المالكى ما ملخصه فان فعل موجبات القدية  
 بان لبس وتطيب وحلق وقلم وازالة الوسخ وقتل القمل فان كان ذلك

في القديم صح



فوق واحد واستقارب ففدية وكذا تتحد الفدية ان تراخي الثاني  
 عن الاول اذا اظن الاباحة او كانت نيته ان يفعل جميع ما يحتاج اليه  
 من مبرجات الفدية او نوى التكرار وهو ان يلبس عذرا ثم يزول العذر  
 فيخلع وينوي عند خلعه انه ان عاد اليه الموضع عاد الى اللباس ويتداوى  
 بدواء فيه طيب وينوي ان كلما احتاج الى الدواء فعله ومحل النية من  
 حين لبسه للعذر الى حين نزعها واما من لبس ثوبا ثم نزع ليلبس  
 غيره او نزع ثوبه عند النوم ليلبس اذا استيقظ فقال سنده هذا فقل  
 واحد متصل في العرف ولا تضر تفرقة في الحسي وصرح في المدونة  
 بان فيه فدية واحدة انتهى **قوله** مما يقابل بمثل اما ما يقابل به او بعضه  
 يقابل بمثله كالصيد المثلث وغير المثلث فانه يقابل بمثله من القيمة  
 وكما الشجر الحرم وكما الصيد مع الخلق فاذا تعدد تعددت الفدية  
 مطلقا فلوارسل كل با او سمى ما يقتل صيدا معا تعدد الفدية  
**قوله** لان ذلك امر المستجمع لشرط عدم تعدد الجزا وبينت فيهما  
 ضابط ما ذكره في هذا الكتاب **قوله** مطلقا اتحد الزمان والمكان  
 ولم يتخلل تكثير او لا **قوله** ثوبا مطيبا الخاء فتدبر فدية  
 الطيب في فدية اللبس ولا تتعدد فان احتج للطيب لشجة  
 مثلا فسترها بطيب تعددت الفدية كما يفهم من الاعاب وعبد  
 الروف **قوله** او طلى راسه الخاء فتجب فدية واحدة **قوله** باختلاف  
 كان الخلقين محترز قوله اولا واتحد الزمان والمكان **قوله** بين صيود

قوله مع الخلق  
 ملاحظ مع الخلق  
 ومع الصبي  
 فالصور لما يقابل  
 بعضه بالمثل  
 بعضه بغيره ثلاثا  
 كما ذكر والغفر  
 في الصورة الاولى  
 الاولى القيمة  
 وفي اللبس  
 بعدتها الفدية  
 اه

محترز قوله ولم يكن مما يقابل بمثل ومحوه ولو انزرا ثم باخر  
 فوقعه مطيبا فدية بخلاف قيد فوق ازار لان القيد غير نوع  
 الا زار ولو لبس عمامة لضرورة واحتاج لكسفن راسه للفعل من حدث  
 اكبر او بعضه لمسحه في الوضوء لا تتعدد الفدية كما في شروح الايضاح ونظر  
 في عبد الروف وراى التعدد ووافقه ابن الجال في مسئلة الوضوء **قوله**  
 الفصل كما هذين في الاول **قوله** هنا امر قدم التحذير والتحذير  
**قوله** نصف صاع هو دون كيلة المدينة ليسير حيا خاليا عما لا  
 يجزى في الفطرة **قوله** واعتمده ومنهم شيخ الاسلام في شرح منجه  
 واقره في الاسنى والفرر والخطيب وكذا الشك كن على تبر وتردد كما  
 بينته في الاول **قوله** لكن خالفهم اعتمده الاعاب والشهاب الرملى  
 وولده وغيرهم **قوله** او صاعان على ما سبق وعلى المقابل يومان  
 او مدان **قوله** عنه الرجاء فيه الخاء فلفظ الآية خبر معناه النهى **قوله**  
 حينئذ امر حين تحمله الاول لا تيانه بمعظم افعاله في حال صحته  
 قال القليوبي بخلاف ما اذا ارتويتين التحليلين فانه يبطلح **قوله**  
 بالقيود المذكورة ان يكون عامدا عالما مختارا قبل التحلل الاول والخ  
**قوله** بنحو اللبس الخاء من الدوس والطيب فانا اشتراطنا في لزوم الفدية  
 بها كونه عالما عامدا مختارا **قوله** جمع من الصحابة بينتهم في الاول **قوله**  
 وقضاؤه امر عاداته ثانيا والافواه **قوله** على الفور ولو في سنة  
 الا فساد بان يتحلل للاحصاء ثم يزول الحصر او يتحلل لمريض شرط التحلل به



ثم ينفى **قوله** بالشروع فيه أي كماله **قوله** ويقع امر القضاء الخ فان  
 كان حجة الاسلام وقع القضاء عنها وكذا غيرها الا جبر فيقلب له  
 وتلزمه الفدية والمضي في فاسده والقضاء ويقع القضاء عنه لا على  
 المحقق عنه ثم ان كانت اجارة عين النفس والاخير المستاجر يفعل  
 ولو املت ما فيه المصلحة **قوله** فمن الميعات وان احرمت بالاداء بعد مجاوزة  
 وان لم يرد له لا بعدها فلما قام بمكة وجب العدة الى الميعات التي جاوزة غير مريده  
 على العمدة خلافا لشرح الارشاد وعبد الرؤوف فان يكفيه العدة في هذه الصورة الى بضع  
 الاداء فلا فرد الحج واحرم بالعرة من التمتع ثم افردتها كناه في قضائها التمتع ولو  
 تمتع وافسد الحج كناه الاحرام بالقضاء من مكة ولو احرمت بالاداء من ذات عرف  
 ثم جاء المدينة لزمه الاحرام من ذي الحليفة خلافا للفراني **قوله** بخلاف الزمان  
 كما لم يفسد خطبه **قوله** والمفرد الفسد لا حد نسكية فقاؤه مع الاخر  
 تمتع او قرانا والتمتع والقارن القضاء افراد ولا يسقط عنه الدم في القضاء  
 بذلة فعلى القارن المفسد بدنة ودم للقران واخر في القضاء وان افردته ولو  
 فات القارن الحج فانتبه العرة وعليه دم للفوات ودم للقران الفات وتالذ  
 للقران في القضاء **قوله** ترتيب وتقدم اليها كفارة الجماع الفسد والذين يخلص  
 مما اعتقه السنة في كتبهم ان الجماع في الاحرام ينقسم على ستة اقسام ما لا يلزم  
 به شيء مطلقا اذا كانا جاهلين معذورين او مكرهين او ناسيين  
 للاحرام او غير مميزين ما تجب فيه البدنة على الواطن فقط اذا استجمع  
 الشروط وكان قبل التحلل الاول والموطنة حليلة ما تجب البدنة على  
 الموطنة

لعلمه  
 افسدها

الموطنة فقط اذا كانت هي المحرمة فقط او كان الزرع المحرم غير مستجمع للشروط  
 وكانت هي مستجمة للشروط ما تجب الفدية على غير الواطن والموطنة في الصبي  
 المميز المستجمع للشروط فالبدنة على وليه ما تجب البدنة على كل من الواطن  
 والموطنة اذا زنى المحرم بمحرمة او وطنيا بشبهة مع استجماعها شروط  
 الفدية ما تجب فيه فدية مختارة مقدرة اذا اجتمع بين التحليلين او بعد الجماع  
 المفسد واعتمد روال الخطيب انه لا فدية على المرأة مطلقا **قوله** غير غيرها  
 أي البدنة بالمعنى السابق فدم التمتع **قوله** فطعام أي مما يجزى في  
 الفطرة بالنقد الغالب بسعركه في التحفة حالة الاداء وفي الاعياب  
 هو الوجبة وفي المنج وشرح الايضاح لم رفي غالب الاحوال كما في الكفاية  
 عن النص لكن خالفه جمع متأخرون فاعتبروا سعرها حال الوجوب  
 وكذلك النهاية لم **قوله** مساكين المحرم أي الكاينين في سواء متد  
 او غريبا والمتوطنون اولى ما لم يكن غيرهم اوجب يتصدق به على ثلاثة  
 او اكثر ولا يتعتين لكل مذبل تجاوز الزيادة عليه والنقص عنه  
**قوله** لشيء منها أي من حيث الاحرام **قوله** لساير اجزائه كرشيه  
 المتصل به قال ابن الجار ويني جريانه في مسكه وفارته فيفصل  
 فيه بين المتصل والمنفصل **قوله** بالقيمة أي وقت الا تلاق وان عاد  
 احسن من الاول والمراد به في الرش ما بين قيمته برئيه ومنتقاه  
 ويقاس به الشعر وعليه اذا انف رشيه او جرحه ان يمسه  
 ويطعمه ويسقيه لينظر ما يؤل اليه حاله ثم ان كان مثليا فنقص

الذي سبق هنا كذا  
 فان عجز عن الدم كان له  
 حيله بموضعه او غايته  
 بأكثر من من مثل او غايته  
 عنه ماله او احتاج الى  
 صام في نحو مؤن سفر  
 طنونا في الهية



عشر قيمته لزمه عشر مثله او يتصدق بقيمته طعاما او يصوم  
عن كل مديوم او غير مثلي فالأطعام والصوم ومحرم التعرض  
للبيضا المتولد بين وحشي وانسي **قوله** مملوكا للغير ولا يملكه  
المحرم بالشراء وغيره من كل سبب اختياره فان قبضه بذلك  
دخل في ضمانه فان هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله والقيمة  
لما يملكه فان رده للمالك لا قيمة ولم يسقط الجزاء الا بالارسال  
المالك له واذا هلك المقبوض بنحو الهبة لزم الجزاء لا القيمة  
**قوله** زال ملكه ارجح لم يتعلق به حق لا زم كرهه واجارة الخ ايعاب  
**قوله** ولو بعد التحلل لا يعود به الى ملكه فلو قتله بعد تحلله ضمنه  
ولا بد من ارساله في محل يضمن عليه فيه **قوله** ملكه ان لم يكن  
محرم ولا في الحرم ويزول ملكه عن نحو بيضا الصيد **قوله**  
ولو كان مملوكا لا يحكم المسلمين لكنه لا يصوم بل يتخير  
بين المثل والا طعام وخبر نحو الحربي **قوله** كلبا او ماعلا **قوله**  
واعتمد عليهما اي ولو مع الاخرى التي في الحل بخلاف ما اذا اعتمد  
عليهما فقط وهذا في القامح لما سمي في النيام في كلامه **قوله**  
او عكسه اي بان رمى من الحرم صيدا في الحل او ارسلا كلبا  
معلما منه **قوله** او نحوه اي كضربه **قوله** عندها والرمي  
ونحوه والثاني السعي **قوله** كراسه اي ان لم يصيب الجزء  
الذي منه في الحرم والا ضمنه على المعتمد **قوله** كانا ان الصيد  
والصائد

لا نفع

والصائد ولو كان محرما او بالحرم عند ابتداء الرمي دون  
الاصابة او عكسه ضمن وكذا لو نصب شبكته محرما ثم تحلل  
فوقع الصيد بها بخلاف عكسه **قوله** تعين طريقا بان لم يجد  
مضرا غيره وان جهل المرسل لكن لا انم مع الجهل **قوله** لان  
له اختيارا اي فيما اذا لم يتعين الحرم طريقا للكلب او الصيد  
فلا يضمنه لان له اختيارا وبه فارق السهم والسنة قد اختص  
هنا اختصارا فحلا ويضمن الحلال فرخا حبس امه عنه حتى  
تلف وهو في الحرم ولا يضمن امه لانه اخذها من الحل وان كانت  
الام في الحرم دون فرخها التالف ضمنها **قوله** يستنبت  
الناس ههنا الشجر على عمومته على المعتمد واما الحشيش فينبغي  
من كلامه انما يحرم منه ما لا يحتاج اليه من الرطب ولا يرد  
ولا يكون من شأنه ان يستنبت به الاربعون **قوله** وقلعه  
على عمومته في الشجر واما الحشيش فيجوز قطعه لا قلعه  
الا ان قسد منبتة من اصله على المعتمد **قوله** لم تنتقل  
الحرمه عنها اي ويجب ردها الى بقعة من الحرم فان لبست  
بالنقل ضمنها وكذا لو نبتت في الحل ما لم يعدها الى الحرم  
فتنبت فيه من غير نقص **قوله** حكم الاصل وبالعكس لم  
يثبت لها حكم الحرم ونحوه لا يعاب لو ادخل ترابا من الحل  
الى الحرم او عكسه وغرس فيه الا وجه اخذ من كلام الرزكي



العبرة بحمله فان فرض ان العروق لم تتجاوز له لكثرة اعتيره هو لا محله فيما  
 يظهر انتهى ملخصا **قوله** في الحل والحرم اي بعضا صلى في الحل وبعضه في الحرم  
**قوله** في سنته اي قبل مضي سنة كاملة من القطع ويكفي العود من  
 محل اخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه خلق عنه ويكتفي بالثبوت بالعرف  
 المبني على تقارب الشبهة دون تحديده فان اخلق مثله بعد وجوب  
 ضمانه لم يسقط الضمان واختلفوا في السواك هل يجوز اخذه مطلقا  
 او بشرط ان يخلف في سنته وهل يجب ضمانه ان لم يخلف ثلاثة اراء  
 قريبة التكا في مذكرة في الاول **قوله** يضرها اي الشجر والا فيجوز اخذه  
 للحاجة لا غيرها **قوله** الا اذ خرب كسر الهزة وسكون المعجزة ثبت  
 معروف طيب الراية **قوله** او غيره يشمل البيع وعليه الخطيب والش  
 والمال الى عدم جواز بيعه **قوله** المؤذية وان لم تكن من الشوك **قوله**  
 ان وجد سببه معتده كشيخ الاسلام والخطيب واعتمد رجوا اخذه  
 لئلا يستعمله اذا وجد السبب قال السيوطي وعلمه وجه وعلى الاول  
 اذا وجد السبب جاز اخذه ولو لم يستقبل ومجى في التحفة بتقييده  
 في علق البهايم بما اذا لم يتيسر اخذه كلما اراده وقيد به السيد عمر بذلك  
 في الدواء ايضا **قوله** للحاجة اي بخلاف الشجر فانه لا يجوز قطعه ولو  
 للحاجة **قوله** للبيع اي قطع كل من علق البهايم والدواء وما يتغذى به  
 على المعتد ومن قطعه للبيع لا يملكه وللمحتاج له اخذه بشراء او غيره  
 ولا حرمة الا من حيث كونه اعانة على معصية ولو جهل البائع الحرمة

عذر

عذر الخفاء في مجوز الشراء منه كما في المنع وابن علان لكن يجب على  
 من علم منهم ذلك بيان تحريمه **قوله** قطعه وقلعه قال القليوبي  
 والتصرف فيه بالبيع وغيره **قوله** او الشجر قد علمت مما قدمته انهم لم  
 يجزوا تفصيل الحشيش في الشجر **قوله** ولو اخلق ما قطعه الخ ولو بعد  
 سنين والمجا صلا ان المراتب اربع ما لا يضمن مطلقا وهو ما احتاج اليه  
 من الحشيش الا خضر والا اذ خرو وكذا السؤال بناء على ما في التحفة وما لا  
 يضمن اذا اخلق مطلقا وهو الحشيش الا خضر المقطوع لغير حاجة وما لا  
 يضمن اذا اخلق في سنة القطع ولا يضمن وهو غصن الشجر وما يضمن مطلقا  
 وان اخلق في حينه وهو قطع الشجر من اصله **قوله** والا ضمه بالقيمة  
 حيث تعد بقطعه ولم يخلف **قوله** تقريبا ولا فاس النعامة من البوذة  
**قوله** في موضع الاتلاف بخلاف التلوي فانه يعتبر بقيمة مكة كما سيأتي ويكون  
 التقويم بقول عدلين **قوله** كذلك اي ذكر او انثى اذ يجزى الذكر عن  
 الانثى وعكسه **قوله** وفي الظبية هي كبار الغزال اذا طلع قرناها  
 وقبل ذلك غزال **قوله** شاة المراد بها هنا المعزوان كانه تشمل الضان  
 وهذا باعتبار الاصل والا فالراجح جواز الذكر عن الانثى وعكسه **قوله**  
 ونحوها كالقرد والقطا وغيرها **قوله** يعيب اي يشرب الماء جرعا  
 بلا مقوى ولا تنفس كشراب الدواب اذ غير الحمام ونحوها يشرب  
 الماء قطرة قطرة **قوله** ويهدر اي يغرد ويرجع صوته والجمهور  
 جمعوا بينيها واقتصر بعضهم على العيب لتلازميها واشارة الى ان العيب



يكفى وان لم يهود **قوله** فالقيا سلم الا مثلا **قوله** اربعة اشهر  
يجب ان يكون المخرج عن الاربع فورا اربعة اشهر اذ هو خير من الربيع **قوله**  
والوبر يسكن الموحدة جمع وبرة دويبة اصغر من السنور كحلا اللون  
لا ذنب لها **قوله** وفصلت عن امها اى فاخذت في الرعي والذكر جفر  
لان جفر جنباه اى عظم **قوله** وام حبس بغم الحملة وفتح الموحدة  
دابة على خلقه الحربا عظيمة البطن وقال جمع انما من صغار الضب  
**قوله** جدى وكذا المعز اذ ارعى وقرى فالذكر جدى ولا نلى عناق **قوله**  
لا نصرفه اى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة فمن بعدهم  
من سائر الاعصار **قوله** عدلان اى عدلا شهادة ويكتفى بالظاهرة  
على المعتمد خلا لا لا يعاب وقتل الصيد عدا اختيارا كبيرة وكذلك الجماع  
وما عداها من محرمات الا حرام صغائر ولو حكم عدلان بانه مثلى واخران  
بنفيه كان مثليا او بمنزل اخر تخير وقيل يتعين الا علم **قوله** بمنزله  
لوفدى الردى نوعا او لكونه معيبا بالجميد كان افضل نعم لا يجوز الكبر  
عن الصغير **قوله** بل تقوم حاملا بمكة وقت العدول ويتصدق  
بقيمتها طعاما او بصوم عن كل مد يوما ولو ضرب صيدا فالقى  
جنبنا ميتا ضمنه نقص الام فقط دون الجنين والبقاء حيا ثم ماتا  
ضمنها او الولد وحده ضمنه ونقص الام **قوله** فيه اى الحرم ولا يجوز  
نقله لغيره وان لم يجد فيه مسكنا فيجب التاخير حتى يجدهم **قوله**  
على مساكينهم اقلهم ثلاثة ان وجدوا **قوله** يفرق لحمه  
وسائر

وسائر اجزائه **قوله** مذبحا ولو قبل سلخه **قوله** بقيمة المثل  
امبال نقد الغالب بالحرم ويجوز اعتبار اقل القيم **قوله** المثل اى  
لا الصيد **قوله** متعمدا مفهومة غير مراد عندنا ففتح الغدية  
على الناسى والجاهل **قوله** سنتان هو المعتمد اذ ليس لنا ما يجب  
ذبحه في غير سن الاضا حتى لا في جزاء الصيد **قوله** لكن تكون الحرم رجة  
في اكثر كتبه كشيخ الاسلام والخطيب ونظر فيه في التحفة ورجح اجزاء  
الشاة في كل ما لم يسم كسيرة وان ساوت ستة اسباع الكسيرة  
**تمتة** يحرم اخذ شئ من تراب الحرم واجارته الى الحلال وحرم  
اخره ولو بنية رده اليه ويلزمه رده وان انكسر لانا وبالرد تنقطع  
الحرمه كمن بصاق المسجد ومحل الحرمه حيث لم تدع اليه حاجة واوا في  
طين مكة توضع من تراب الحلال بخلاف المدينة **فصل في موانع الحج وهي**  
**سبعة** **قوله** ثلاثون في المنح وان كانا كافرين وفي م ر لا منع للكافر في  
المنح ونحوه ابن علان الا مورد الجبل لا يكتفى بكونه في ركبة بل لا بد من  
مصاحبة تنقضي معها الرتبة وشرط المنع ان يتطوع ان يكون هو  
المقصود فلو قصد معه تجارة او اجارة كالعكاسين وزاد  
رجحه او اجرته على مؤنة سفره لم يشترط اذنا احدهما ومثله  
السفر لطلب العلم **قوله** دون الفرض ان كان منعه منه لنحو  
خوف طريق او لغيره غير ما مؤنيس ويمكن التاخير حتى يجد  
ما مؤنيس او كان ما شيا لم يطوق الشئ او اراد الخروج قبل قافلة

بلغ



بلده كان له منع وللأصل الواجب نفقته المنع حتى يترك له نفقة  
او منفقا **قوله** في الغرض وكذلك التطوع الذي ليس له منع منه  
كان قصد معه تجارة **قوله** ان لا تحرم الغرض واما التطوع فسياق  
في كلامه حرمة عليها **قوله** لا زعم المحررة ان من شأنه ذلك وكانت  
فقيرة على المعتقد **قوله** ولذا حرم اي للغرض بين الغرض والنقل **قوله**  
على الفور ولو تضييق عليها بخوف غضب وموت بقول عدلي طبيب يملك  
الزواج تحليلها على المعتقد خلافا لما في التحفة لكن مع التبري عنه **قوله**  
معه الطبقا عليه وخالف في التحفة لكن مع التبري منه **قوله** معا  
بخلاف ما اذا انا آخر تحليلها عن تحليله لخوض حجة في الطوائف **قوله** وان  
افسده لكن لا يلزم السيد الاذن في القضاء الا ان اذن له في الفساد  
على احتمال فيه في الاعاب بلا ترجيح **قوله** وللمشترية الفسخ اي فسخه  
البيع لان احرامه عيب ظاهري الا ان علم به فلا فسخ فان كان احرامه  
بغير اذن سيده فلا خيار اذ له تحليله كما يبعد وان رجع عن الاذن  
قبل احرامه فله تحليله وان جهل القن رجوعه لكن لا يقبل قول  
السيد في الرجوع الابينة وان اذن له لم يصدق فله تحليله  
لا عكسه او اذن له في التمتع فله بعد العدة منع من الحج ولو تقدم  
احرامه على زمان او مكان عتبه السيد كان له تحليله ما لم يظن  
ولو اذن له ليح فقرا لم يحلل له ولو نذر الحج في عام معين باذن سيده  
في المضي لم يملك هو ولا المشتري تحليله لكن للمشتري الخيار ولو اذن

له فاحرام مطلق واراد صرفه لنسك والسيد لغيره اجيب من دعاه  
الى الايسر **قوله** وللسيد منع الخ الماردين مستحق منفعة فالموقوف  
على معين يعتبر اذنه وعلى جهة اذن الناظر بشرط ان لا تغتصب  
بعض منافعه باحرامه والموصي بمنفعته اذن الموصي له الوارث **قوله**  
ولو مكاتبه ان من المكاتب وكان له كسب او ربح يفي بنحوه وقصر سفره  
عرفا لم يمنع من الحج والا منع **قوله** والغلبة للسيد بخلاف ما اذا كانت  
للمبعوض وسعت النسك **قوله** كما تقرر في قوله فيلزم منهم ح التحلل  
اي كالمحصر لكن الرقيق واجبه الصوم فتخلله بازالة ثلاث شعرات  
مقارنة للنية وان انا خروجه وتلزمه المبادرة بالتحلل بعد امره  
به **قوله** عن المضي الخ او اتمام شئ من الاعمال لا الواجبات **قوله**  
من جميع الطرق والا فلا يجوز التحلل حيث وجدت استطاعة الطريق  
الاخر وان طال وبقى الفوات ويلزمه عنده التحلل بعدة ثم ان كان  
الطريقان سواء لزمه القضاء وان كان في الثاني سبب حصل منه الفوات  
كخشونة لم يجز القضاء لانه محصور **قوله** الا بقتال لا يلزم من  
حيث لم يتقابل الصغار للقتال وان كان العدو قليلا كافرا او باغيا  
لكن حيث كان فيهم قوة فالاولى ان يقتلوا والا فالاولى ان يتحللوا  
**قوله** ١ وبذل مال او ان قل بل يكره البذل ان كان الطالب  
كافرا وقيد المغني القلة بالنسبة لاداء النسك قال فحق الدرهمين  
والثلاثة لا يتحلل من اجليها والجهور على عدم القيد **قوله** فلم



التحليل الذي يتلخص من كلام الثمنا ان التحلل في الاحصار اربعة اقسام  
 امتناعه اذا علم زواله في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العدة  
 في ثلاثة ايام وفيما اذا وجد طريق اخر وجدت استطاعة سلوكه  
 وفيما اذا حبس المحرم في حق يمكن من اداؤه وفيما اذا اذنهم الصادق  
 وثقوبتا بينهم وان صدوع عن مكة امتنع التحلل قبل الوقت ويعرف  
 وان صدوع عن عرفه تحللوا بعد عرفة ثانيا اولوية ترك التحلل  
 في العدة مطلقا وفيه مشقة مصابرة الاحرام ومخالفة النبي صلى الله  
 عليه وسلم واصحابه ولم اقف على من نبت عليه فخره وفي الحج  
 ان كان الوقت واسعا ورجى زوال الاحصار نالها عكسه في  
 الحج اذا كان وقت ضيقا يخشى فواته لو جبر رابعها ابا حنة التحلل  
 وهو لا صل فيه **قوله** وان اتسع الوقت قد علمت تعيينه بما  
 مذمته انفا **قوله** الخاص المعقدان كالعالم فيما سبق فيه **قوله**  
 وله منه ويحرم عليه وان قصر كميل حيث لم يعلم رضاه  
 ولذا ضمنه موسر **قوله** ان اعسر بان لم يكن عنده اكثر مما  
 يترك للمفلس **قوله** او تاجل بشرط بقاء الاجل الى زمن يصل  
 فيه لمحد تقصير في الصلاة وان حل الموجل ثناء الطريق لا يلزمه

قوله فيكفي اي ديانة فيكفي اي ديانة  
 وحكم اي قضاء فقهه عند الله الزوجة فيكون طلاقها او توكيل من ينفق عليها  
 يجبره الحاكم على احد من مال حاضرا وجرمة ظاهرة اطردت العادة باستمرارها عند حلول موطن  
 الامرين ويجبر بينهما وعند ر **قوله** اربعة **قوله** الذي يطلب  
 يلزم ذلك اي يكلفه الرجوع من ذلك من لزوم الرجوع  
 ديانة لاحكامها كمنه عليه **قوله** عند الشارح فلا  
 عليه اه

او بعضه الذي يلزمه انفاقة او مدين من مسر مقربا قول وقارم ر  
 قوله يلزمه ذلك ان علم ضياهم فيما بينهم وبين الله اما الظاهر فلا يجز  
 الحكم على ذلك **قوله** الثلاثة والاربع الزوج والولد والرفيق  
 التي ترك نفقة **قوله** بتقسيمه الى العام والخاص **قوله** ما يجزى في الاضحية في  
 الذهاب و محلا احصار كما سيذكره وسن ارساله للمحرم حيث قدر لكن  
 الاياه عليه يتوقف التحلل على ذلك ذبحه وفي سره لا يتصلح لم رواين علان  
 نفقة على الوجه يتوقف التحلل على تفرقة اللحم المذبح عندها كان انتمى  
 اللابق به **قوله** وظاهر كلام الثمنا خلافه **قوله** بقيقة الشاة بالنقد الغالب ثمة  
 ان علم ضياهم فان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد اليه **قوله** مع الحلق ان كان له شعر  
 في ضمير الحج فيه والالتحلل بالنية فقط وتثبت الشاة في ذمته حتى قدر عليها او على  
 يرجع الى من عليه بدلها لزمه **قوله** محلا احصارا الى المحل الذي يمتنع فيه قصر الصلاة  
 نفقة ايضا اه لو كان مقيما به ومتى مكن الذبح فيه ونقل لحمه الى الفقراء بلا تغير لزمه  
 ولا نقله اليهم خيا فان ذبح طائنا وجوده فقبض ففوج او عدوا  
 بعد الذبح لم ينقل وتحلل وتصرف في اللحم عند خروا فسادا وسبق في ذمته  
 الى وجود المستحقين فيفرق الحما بلا ذبح ولا يكفيه تفرقة قديما  
 فلو ذبح عالما بالفقد لم يجزه الذبح **قوله** للذبح متعلق بقوله يتعين  
 موضع الاحصار **قوله** ولما لزمه معطوف على قوله للذبح امر من دم  
 منذورا وبسبب محذور ارتكبه ولو قبل الحصر على المعتمد **قوله**  
 او النذر ان المطلق اما المعين في عام الحصر فقد سبق انفا في كلامه

ونقل الحج الى الفقير  
 بلا تغيير كما يروى في ذلك  
 مما سياتي في كلامي  
 ومتى اتى الذبح في الحج



انه يبقى فود منه كما كان والذي افاده الا حصار جواز الخروج منه **قوله**  
عند الشروع فيه لا بد ان تقارن فيه الشرط الذي يتلطف به عقبا لا حرام فيه  
الاحرام بان توجد قبل تمامها **قوله** لفلان زاد من العذر الجواز كما في فتاوى الشرح  
وجود من يستاجر جره والحيف ولعلم بعين العذر بل شرط ان عارض  
عذر خبير بكل عارض ولو دنيو يا سباحا مقصودا لا ينافي لا حرام  
كلقاء امير لا نحو نزعة ولو شرط الخروج لا لعارض كان قال  
الا ان يبدو الى لم يصح ولو نذر من نحو صلاة او صوم او حج وشرط الخروج  
لعارض فكما تقرر **قوله** او مرضا فاد في العفة انه لا يتحققه بشقة  
كشفة المشي بالمطر او الرجل في النهاية ان يحصل به شقة لا تختم عادة  
في اتمام النسك وفي العفة ولا يعار وقتا ويده بين القيمة وكل رتبة  
فوق التي قبلها والمصلح لا يدرى وسطها **قوله** بالنية فقط هكذا  
في نسخ الكتاب كشيخ الاسلام في الاستسنى وم في شرحي المنهاج وبوجه  
مع ان تحمله بالنية والحلق كما اطلقوا عليه وحل الاول ابن الجلال  
على من لا شعور براحه وابديت في الاول جوابا باخر ورايت في بعض  
هو اشق هذا الشرح زيادة والحلق وكثب عليه صح وعليه لا اشكال  
**قوله** قلب محمد عمدة وتجزيد عن عمدة الاسلام **قوله** من فاته  
ظاهرة انه لا يجوز قبل الغزاة وان يتيق عدم ادراكه واقعه في  
الاياعاب **قوله** وجوبا اي قول **قوله** لا لا ابتداء يفيد حرمته لا حرام  
بالج في غير اشهره والمعتد عند الكراهة ونظر في اسم وبال الى الحرمة

وجمع

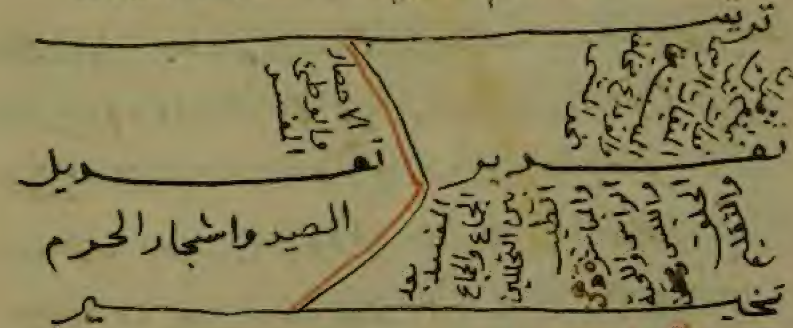
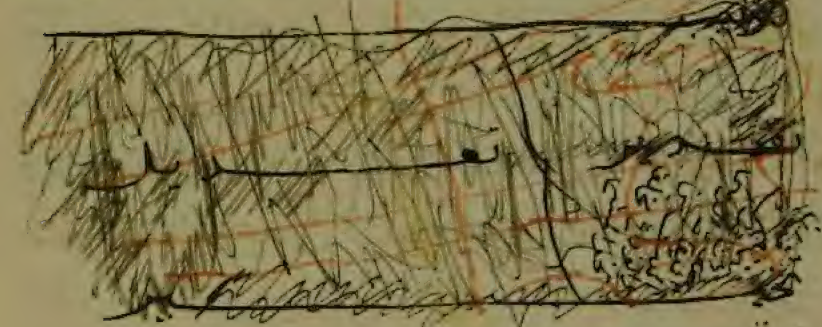
279  
وجمع ابن الجلال محل الكراهة على ما اذا لم يقصد الحقيقة الشرعية  
بلح بل اني بلفظ الحج عوضا عن لفظ العمرة عامدا عما والحرمة اذا قصد  
ذلك **قوله** المتبعون بالسعي ان لم يكن سعي بعد القدوم وله تقديم السعي  
واحد شاء من الحلق والطواف **قوله** ان كان تطوعا ما يوجد من زيادة  
واو قبل ان كان لعلة من تحريق النساخ وهذا معتد الشك كشيخ الاسلام  
سلام في الاستسنى والفرق لا القطوع قد اوجب على نفسه بالشروع  
فيه فتصديق عليه بخلاف الفرض فانه واجب قبل شروعه فلم يغير الشرع  
حكمه وفي شرح المنهاج وشرح التنبية للخطيب وشرح البيهقي لم  
وجوب الغزاة في الفرض والقطوع وهو طاهر الغزاة والنهاية **قوله**  
في حجة القضاء تقدم انفا انه عند الشك في التطوع والغرض لا قضاء فيه  
عنده وقد ثبت عليه في الايعاب وعليه فانظر متى يكون ذبح الدم  
**قوله** او بعد دخول الخيف يعني ان دم الغزاة له وقت جواز وجوب  
فوق جوازه بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء ووقت وجوبه بعد  
الاحرام به وفاقا قد الدم لا يجوز له صوم الثلاثة قبل الاحرام با  
القضاء كالمتمتع **قوله** دم الاحصار اي وسائر ما لزم للمحصر  
من الدماء والهدى المنذور اذا عطب في اثناء الطريق يذبح في  
موضعه ولا يجوز للهدى ولا لا احد من قافلته الا كل منه **قوله**  
الحالي خبز به البدني وهذا الصوم فيصوم حيث شاء وخبر  
بعد الدم بول الصوم اذا كفر عنه بالا طعام فيجزي خارج



في هذه النكتة ابا عبد الله

قوله لا بد ان يكون له

الحرم **قوله** نحو الخلق من سائر دماء التخيير والتقدير **قوله** ليس فيها  
اي الزكاة وانما فيها احاديث بينت في الاول وظاهرها يعين ذلك فاذا  
فقدوا في موضعها نقلت **قوله** بخلاف هذا فغيره قوله هديا بالغ الكعبة  
وكل فحاج مكة منحرو منى كل ما منحرو فيه لا يتبع **قوله** المذبوح في الحرم  
محله في غير الهدي المعين اما هو فلا يضنه ان سرقا وتغير بلا تقدير  
منه **قوله** ١ واسترى الخمر لان الخمر قد وجد في الحرم وكيف يشاء  
ما يجزى ذبحه ابتداء وان كان اقل من المسروق وهذه صورة الدماء



**باب الاضحية قوله** فالزمن الاقرب من بعد مضي قدر ركعتين  
بأقل مجزى بعد طلوع الشمس الى اواخر ايام التشريق **قوله** واظلافها

جمع

الطلب

جمع فلفظ وهو بالسر للبقرة والشاة بمنزلة القدم لنا **قوله**  
على الكفاية معناه كما في التحفة سقوط بفعل الغير لا حصول  
الثواب لمن لم يفعل قاله الم الا قرب ان المراد باهل البيت من  
تلتزمه نفقتهم **قوله** الدار قطن ضعيف ولكن له طرق وورد  
ما يعارضه كما في الاول **قوله** هذه اضحية في التحفة ما يقع  
فيه كثير من العامة انهم يشترطون اضحية من اوائل السنة وكل  
من سألهم عنى يقولون هذه اضحية جاهلين بما يترتب على ذلك  
بل وقاصدين الاخبار عما اضره وظاهر كلامهم انهم مع ذلك  
تقرب عليهم تلك الاحكام مشكل الخ وذكروا الزيادة في شرح  
المحرر وقال قال بعضهم وفي ذلك جرح شديد انتهى وفي حواشي  
السيد عمر البصري على التحفة ينبغي ان يكون محله ما لم يقصد  
الاخبار فان قصده اى هذه الشاة التي اريد التضحية بها  
فلا تعين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة وقعت لهذا الحقيق  
وهي شخص اشترى شاة للتضحية فلقيه شخص فقال ما هذه فقال  
ا اضحية انتهى **قوله** ولا اثر لنية الخ من غير لفظه ولو لغف  
كنية النذر **قوله** اجزاءها ما يولد لها كهي كما سيذكره **قوله**  
لم تفعل فيه ان ابا هريرة ضحى بديك وضحت اسماء على عهده  
صلى الله عليه وسلم بخيل **قوله** جنسين من النعم بخلاف القول  
بين مجزى ولا اضحية وغيره كالمثل لربى وحشى وانسى فلا يجزى قوله

لعل صوابه  
بعضه

لم تنقل



اطيب مما بعده اطينية البضة البدنة والمقدرة من حيث كثرة اللحم  
وقد سلكنا القصد اغناء الفقراء **قوله** لا يصغى بياضها في ابن الجا انما  
الغفر **قوله** ما بعضه ابيض اللحم البلق محركة سودا وبياض **قوله**  
غفرها التي لم يصغى بياضها **قوله** نزلوا نداء ايتيانه الانثى **قوله** لم  
تلد الذكر وان كثرت نزلوا افضل مني والخصي افضل من ذكر ينزو وذكر  
لا ينزو وافضل من الخصي **قوله** اسقط اى مقدم اسنانه ويرجع في  
سنة لا خبار البايح ان كان عدلا من اهل الخبرة واستنتج **قوله**  
ولنا قلا الجرب ومثله السلك والحقبة البثور والقروح **قوله**  
والوذك اى الدهن **قوله** وينقص القيمة ذكره شيخ الاسلام في شري  
الجمجمة والروض وحذفه من التحفة وفتح الجواد ولعله اولى لان  
العيب في هذا الباب ما اثر نقصا في اللحم وان لم ينقص القيمة **قوله**  
يحفا على التي ذهب نحاس الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي  
اللحم والرخاء **قوله** ولا مجنونة وان كانت سمينة والمراد القولا  
بفتح المثلثة والثقل بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة  
وكالجنون يصعبى فلا تتبع الغنم وتستدير في مرتعها **قوله** لغذاء  
المقصود الخ اى لا نأكلها لا تبصر احد شئى المرعى فينتقص رعيها  
ويتاثر لحمها الذي هو المقصود **قوله** العشاء هي ضعيفة البصر  
سليان الدمع غالبا **قوله** وان فلا استوجد في التحفة عدم ضرر  
ما اعتيد من قطع طرف الالية لتكبر حيث قل المقطوع جدا **قوله** غير

الاقرون

الاقرون اى كبير القرنين **قوله** غير الطاهراى مجيلا يلوح  
النقص من بعد **قوله** وان لا يذهب الخ نقل سم في حواشي النسخ اجزاء  
المخلوقة بلا اسنان قال وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها  
يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجذع خلفه فلجدر انتمى واقفه الشراى لمس على المنفع بدونها  
وعليه فتكون كالا لية والنضج والذنب **قوله** تقديم اى الغية  
الاقرون اى كل منهما الخ والحاصل ان المعينة ابتداء ينزول لا تحب في اية عند النحر بل  
في التحفة لا تحب اصلا اى خروجها من من ملكة وان المعينة عن قدر  
في ذمتها او بالجعل محتاج للنية عند الذبح ويجوز مقارنتها للجعل  
اولا فزار وتعين ما ينضم به من واجب او مندوب **قوله** اي يعنى يحزى اى يكفى بدليل قول التحفة نعم  
بالشخص كجعل الشاة اضية **قوله** عن الغية اى عند الذبح او مسلك الذبح كما يكفى  
التعيين سواء اكان عما في الامة بالانذار او كان بالجعل بخلاف  
المنذورة ابتداء كما سبق **قوله** مسدا فان كان كافرا جعلوا  
تحل ذبيحته فور حنا وجوبا عند دفعها اليه او عند ذبحه او عند  
تعيين الاضحية قال في المنح وكالا ضحية في ذلك سائر الواء  
العاجبة الخ **قوله** بلا اذنه ولا تقع على المباشر ايضا الا ان يكون  
جعلها منذورة نذرا مطلقا غير مقيد بالذبح عن فلان اذن  
له جاز ولا يجوز له ولا غيره ممن لا يجوز له دفع شئ منها  
له الا كل منى فانه ضحى عن حتى باذنه تولى المضى تفرقا **قوله**  
ليلا لكنه تكبر فيه والكراهة في الهدى والا ضحية اشد من غيرها

لعله  
اي لما في الخبر من انه  
صلى الله عليه وسلم  
ضحى بكشين  
اقرونين

اقرونين  
اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله

اي من الاثنى التي تله







العق الى بلوغ الصبي فاذا بلغ سن المصدا يعق عن نفسه وسقط الطبل  
 2 عن الولد قال الشبرا ملى مع ذلك لو فعلها سقط الطبل بعد ذلك  
 انشئ ونجا طبل الولد بعد بلوغه بها مع اعسار ووليد في مدة النفاس  
**قوله** باطل قلده المخرج وهو قلده البيهقي وغيره في انكاره له وقد  
 رواه احمد والبخاري والطبراني من طريق وقالوا في افظ الهدي من واحد  
 رجاله رجال الصحيح الا واحدا وهو ثقة انتهى وقد بينت ذلك في الاول  
 وقوله رواه البيهقي قد علمت ان البيهقي انكره فلا تحسن نسبة  
 روايته له **قوله** يوم في الحساب وان كان قبيل الغروب فان  
 حصلت الولادة ليلا لم يحسب الليل وانما يحسب اليوم الذي يلي ليلة  
 الولادة وهذا بخلاف الختان فلا يحسب يوم الولادة من السبع  
 ومحل تدب ختانه في السابع ان اطما قد والا اخر وجوبا فان ختنته  
 الولي في سن لا يحتمل له نحو ضعف او شدة حرا وبرد فمات منه لزم  
 القصاص الا ان ظن انه يحتمل له او كان والد او والدية المخلطة  
 في ماله فان احتمله وختنته ولي ولو وصيا او قريبا فلا ضمان بخلاف  
 الاجنبي واجدته في مال المخنث فان لم يكن له مال فعلى من عليه  
 مؤنته **قوله** قبل السابع مقتضاه انه لا يعق عنه قبل الانفصال  
 وسبق خلافة وهذا المعتمد وعليه فهل محله اذا ابدى بعض الولد  
 اذا يعلم وجوده الا بذلك او يكتفى بظن وجوده ولو لم يبد منه  
 شئ وعلى الثاني فلا بد من تقييده ببعد نفي الروح اما قبله  
 فهو

وعبادته مرد  
 على سنح ولولم  
 تطلب من الآ  
 لفقرة لم تطلب  
 من الولد على العق  
 ونظر فيه قول  
 انتهى فما هنا جار  
 على كلامه قال لا  
 على ما قال فيهم  
 انه المعتمد

فهو جاد حتى لو فرض سقوطه 2 لا يبعث يوم القيمة كما اوضحته  
 فلا **قوله** الذكر والا نثى اي سواء كان المولود ذكرا وانثى **قوله**  
 كالا نثى عنده كشيخ الاسلام والخطيب واعتمد رتبة والده  
 انه كالذكر **قوله** تفاولا الخ لومات قبل العق عنه هل يسقط  
 ندب ما ذكر كطبخها بجلولا في **قوله** رجل العقيقة اي احدها طليها  
 المؤخرتين الى اصل الفخذ نثيا ولا فضل اليمنى وتحصل السنة با  
 حد من الرجلين وان تعددت المذبوحة قال الشبرا ملى او تعددت  
 القابل ينبت في الاكتفاء برجل واحدة للجميع وليس ذبحها عند طلوع  
 الشمس وان يقول عنده باسم الله والله اكبر اللهم لك واليك  
 اللهم هذه عقيقة فلان **قوله** الخلق بفتح المجهمة وضم اللام  
 المخففة وبالغاف ضرب من الطيب يعد فيه زعفران **قوله** الحديث  
 فيه هو حديث بريدة كنان في الجاهلية اذا ولدنا غلاما  
 ذبح شاة ولطخ راسه بدمي فلما جاء الدعا لا سلام كنان ذبح  
 شاة ونخل راسه ونلطخه بزعفران ويسن تهنية الوالد ونحوه  
 كالا 2 عند الولادة ببارك الله لك في الموهب لك وشكرت  
 الوهاب وبلغ اشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله  
 خيرا وينبغي متدادها ثلاثا بعد العلم كالتعزية والعثيرة  
 بفتح المهملة وكسر الفوقية ما يذبح في العشر الاول من رجب  
 والفرع بفتح الفاء والراء والعين المهمة اول نباح البهيمة نذبح



رجاء بركتها وكثرة نسلها مندوبتان لأن القصد بهما ليس إلا التقرب  
إلى الله بالتصدق بلحمتيها على المحتاجين ولا يثبت لهما احكام  
الافحية **فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه** تغليظ الاسنان  
وحكم الحناء للرجال **قوله** ولله المدة نقل في الاسنى عن المجموع انهم لم  
يفرقوا بين الرجل والمرأة لكن في شعر الزبد لم روالده ما ملخصه  
يجوز للمرأة ذلك باذن حليتها لأن له غرضا في تزيتها به ويحرم على  
الولي خضب شعر لصبى والبصية اذا كان اصحب بالسوداء الخ وهذا  
مفهوم كلام الشافعي السابق قبيل الوضوء **قوله** وصل الشعر اطلقه  
هنا اتكالا على فهم تفصيله مما قدمه قبيل الوضوء من انه يحرم  
بالنجس مطلقا وكذا بالطاهر على الخلية والتي لم ياذن لهما حليتها  
فيه وكذا يحرم بشعر لادمى مطلقا بقية الذي يحل الطاهر من غير  
ادمى لذات حليل اذن لها فيه **قوله** وتغليظ الاسنان  
أي بمبرد ونحوه التحسين **قوله** الرشم سبق في شروط الصلاة  
**قوله** للرجل مثله الخنثى خرجت المرأة فان كانا حراما استحب لهما  
مطلقا واذا خضبت عمت اليدين والمجدة يحرم عليها وتيسر  
لغير مريدة الاحرام ان كانت حليمة وآكره ولا يسر لهما  
نقش وتسويد وتطريق وتخير وجنة ويحرم واحد من هذه  
على خلية ومن لم ياذن لهما حليتها **قوله** وعبد الرحمن موافق  
لحديث مسلم وفي التحفة ثم عبد الرحمن **قوله** حارث وهام هو  
حديث

حديث كما سنبه عليه ووجه ان الحارث هو الكاسبي والهوام  
هذا الذي يهجم مرة بعد اخرى وكل انسان لا ينفك عن هذين  
**قوله** لخبر مسلم أي مجموع ذلك في مجموع مسلم والى داود **قوله**  
في شرح الارشاد منها القبيحة علم جواز التسمية باسماء الانبياء  
ومثلهم الملائكة او جديا على تسمية الاول باسم الاباء  
المشهورين بالخير وفي التحفة جاء في التسمية بمحمد فضايل عليه  
ومن غده قال الشافعي في تسمية ولده بمحمد اسميته يا جلا سما الى اسمي  
بعد ذلك **قوله** الاسماء القبيحة ما ذكره من كليب وحبر  
ومرة وشهاب وحمار امثلة للاسماء القبيحة والبقية مما يظهر  
بنفيه **قوله** والعلماء او العرب لأنهم من اقبل الكذب ولا يعرف  
الست الا في العدد والمراد يا ست جرما في اولى والحدود سيدتي  
وقال السيد الصفوري ينبغي لا يقيد بالنداء وبانه يحتمل ان يكون  
اصله سيدتي فحذف بعض حروف الكلمة وله نظاير انتهى  
قال الشيخ احمد المراد في النظم هذان الحذف المذكور سماي **قوله**  
الاملاك والملوك وشاهن شاه وحاكم الحكام قال في التحفة  
وكذا عبد النبي والكعبة او الدار او علي او الحسين وجار الله  
ورفيق الله ونحوها وقول بعض العامة اذا جد ثقبلا الحلة على الله  
انتهى ونحوها النهاية الا عبد النبي فنقل الحرة فيه عن كثيرين  
ثم قال لا وجه جواز لا سيما عند النسبة لم صلى الله عليه وسلم انتهى



واختلف في اقضى القضاة وقاضى القضاة ومثليهما وزير العوزر او امير  
 الامراء او اعلى الدعاة وقد بينته في الاول **قوله** تغيير القبيح بينت  
 في الاول جملة منه **قوله** اهل الفضل اى غير الفسقة والمبتدعة بدليل  
 قوله الا ترى ولا يكنى مخوفاسق ومبتدع والمراد بنحو القاسق  
 الكافر فقد ادخله معها في الروضة **قوله** الرجال والنساء  
 وسواء اكنى الرجل بابي فلان ام بابي فلانة والمرأة بام فلان  
 ام بام فلانة ويجوز التكنى بغير اسماء الادييين كابي هورية  
 وابي الغضاييل **قوله** باكبر اولاده اى ان كان له اولاد ولذا  
 كنى صلى الله عليه وسلم بابي القاسم وكان اكبر بنيه **قوله**  
 بابي القاسم اى وضع الكنية اما اذا استشهد بها فلا حرمة  
 ولذلك كنى النذوى الرافعى بها مع اعتماده اطلاق الحرمة **قوله**  
 مخوفاسق لانها للتكريم وليس هو من اهل **قوله** كابي لهب فانه  
 ذكر بها في الآية للتعريف وقيل كراهية لاسمه لانه عبد العزى  
 وهو ضم وقيل غير ذلك **قوله** مطلقا سواء كان من اهل الفضل  
 او لا **قوله** ان عرف بغيره ولا فلا حرمة وعليه يحد ما في كلام  
 المحدثين من نحو لا عمش ولا عور **قوله** وان كان فيهم كفلات  
 الاسكافى وفلان الهندى فان لم يكن فيه فهو بيتان وكما يحرم  
 ذلك بغيريته يحرم بحضوره **قوله** لا تباع اى في انه صلى الله  
 عليه وسلم اذن في اذن الحسن حين ولده فاطمة وجاء  
 والحسين

والحسين وهذا اخر ما اردت ايراده في هذه الحاشية  
 المختصرة من حاشيتي الوسطى التي اختصرتها من حاشيتي الكبرى  
 على شرح العلامة الشيخ ابن حجر الهيتمي المكي الشافعى على مختصر  
 العلامة الشيخ عبد الله با فضل المحض من نفقته الله بهما و  
 بعلومهما وبانفا سى ما الزكوة في الدنيا والآخرة واسئل الله  
 ان يجعل ما كتبت في هذه الحاشية لوجه خالصا وان ينفقني  
 بهما اذا صار الظل خالصا وان يمتنعى بالنظر الى وجهه الكريم  
 مع المنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين  
 وحسى اولئك رفيقا ذلك الفضل

من الله وكفى بالله علما

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

اله وصحبه اجمعين

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين

واعف الله لنا ولوالدينا ولكل المسلمين

والمسلمات اجمعين امين الله در كتاب كله درر

كتبه احمد الفقير في ١٢١١ ينال من حاز معناه به رتبا

الذواتين في مطالعة جد بالدعاء المست

واحد عشر كان المؤلف والقارئ ومن كتبها



